

تحويلات الجماعة الإسلامية في مصر



شاهد على وقف العنف

عبد اللطيف المناوي



تحولات الجماعة الإسلامية في مصر

شاهد على وقف العنف

احتل فكر الجماعة الإسلامية في مصر قدرا كبيرا من الاهتمام، وشغل مساحة شاسعة من المناقشات .. هل هؤلاء على حق أم جانبهم الصواب فيما يعتقدون ؟ إنهم جزء لا يتجزأ من أبناء الشعب، وهم فئة صنعت لنفسها دورا فاعلا في مجريات كثير من الأحداث .. فالمجتمع لا يمكن أن يغفل أثر هذه الجماعة أو يتجاهل وجودها، لأنها عوامل نشطة تؤثر في بناء مركباته وتكويناته.

وقد أدى سوء التفاهم مع هؤلاء الأفراد إلى توليد المصادمات والاحتكاكات العنيفة بينهم وبين رجال السلطة راح ضحيتها الكثير ، ولايزال يعاني نتائجها الكثير والكثير !! وبعد فترة من الزمن ، استمرت حوالى ثلاثة عقود من بداية النشاط العنيف لهذه الجماعة ، ظهر تحول في فكر أعضائها، وتبدلت الحالة الظاهرة من المعاداة للسلطة إلى حالة مهادنة ومسالمة ورغبة في التعايش والانخراط في المجتمع !

ولكن هل كان هذا التحول حقيقيا ، وناتجا عن قناعة كاملة أم كان وراءه أسباب أخرى ؟ .. هل كان هذا التحول صفقة بين الحكومة وبين قيادات الجماعة كما فسره البعض ؟ أم أنه حالة من اليأس والإحباط كما فسره البعض الآخر ؟ أم أن هناك تفسيرات وتأويلات أخرى ؟

هذا ما قام المؤلف بطرحه في هذا الكتاب إلى جانب العديد من اللقاءات التي أجراها مع مجموعة من قيادات الجماعة .. وهو بهذا الطرح يؤكد على أن الأفكار الشاردة لا بد من ترويضها بالعقل والحكمة، والوصول إلى أعماقها حتى يمكن السيطرة عليها ، وهذا هو الغرض من هذا الكتاب.

الناشر



شاهد على وقف العنف

تحولات الجماعة الإسلامية في مصر

عبد اللطيف المناوي

الجمعية المصرية للإنتاج الإعلامي



رئيس مجلس الإدارة

عادل المصري

عضو مجلس الإدارة المنتدب

حسام حسين

مستشار النشر

أحمد جمال الدين

رقم الإيداع

٢٠٠٥ / ٢١٨٤

الترقيم الدولي

٩٧٧ - ٣٩٩ - ٠٠٩ - ٥

الطبعة الأولى

الجمع والإخراج الفني

مكتبة ابن سينا،

ت : ٦٣٨٠٤٨٣ ف : ٦٣٧٩٨١٣

مطابع العبور الجديدة

الكتاب : **شاهد على وقف العنف**

المؤلف : **عبد اللطيف المناوى**

الناشر : **أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ش.م.م**

٢٥ ش وادى النيل - المهندسين - القاهرة

E-mail: atlas@innovations-co.com

تليفون : ٣٠٢٧٩٦٥ - ٣٠٣٩٥٣٩ - ٣٤٦٥٨٥٠

فاكس : ٣٠٢٨٣٢٨

يجب أن تتوقف أعمال العنف
التي وصل بعضها إلى حد القتال
لأن الشرع يأمرنا بإيقافها

القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية
كتاب: مبادرة وقف العنف

قبل المقدمة

هل يمكن لقضية عامة أن تكون مرتبطة بحياة إنسان بشكل أو بآخر حتى لو لم يكن جزءاً أصيلاً منها؟ بشكل آخر، هل تاريخ هذه الأماكن الجغرافية التي نعيش فيها وتحدها مناطق أخرى ويحيا فيها بشر آخرون يختلفون أو يتفقون، ونسميها نحن أوطاننا، هل تاريخ هذه الأوطان يصلح لأن يكون جزءاً من تاريخنا الشخصي؟ أظن أن الإجابة بالإيجاب، هذا ما شعرته دوماً، بل ما عايشته دائماً. حتى ذلك التاريخ الذي لا يمسنني بشكل مباشر، أو لم أعايشه ظللت حتى الآن أستشعر أنني جزء منه، بل أن تكويني الفكري هو جزء أصيل من هذا التاريخ الذي عايشته فقط من خلال القراءة ومحاولة الفهم.

عايشت ثورة عرابي، وثورة ١٩، وحياة سعد زغلول، وشاركت في معارك الأحزاب وفتن القصر وتدخل الإنجليز، وعايشت ثورة يوليو وأيامها وانتصاراتها وإخفاقاتها، ومازالت نكسة ٦٧ إحدى الذكريات المؤلمة في حياتي رغم أنني لم أعايشها مدركاً أو واعياً.

هذه هي علاقتي مع الوطن في تاريخه الذي لم أعاصره، لذلك فإن علاقتي مع التاريخ الذي نعايشه والذي يصنع الآن يوماً بيوم هي علاقة أشبه بسريان الدماء في العروق، يتأثر الجسد باندفاعها، بصحتها، بمرضها، تفاصيل هذا الذي نسميه وطننا باتت هي تفاصيل حياتنا، آلام هذا الوطن هي آلامنا، وأحلامه هي أحلامنا. حتى تلك اللحظات، أو الساعات، أو الأيام، أو السنين التي نشعر فيها بأنه ليس وطننا وأننا ضيوف ثقلاء عليه، حتى في تلك الأوقات لا أملك - أو لا نملك - إلا أن نستمر في ذلك الارتباط الذي يسميه الناس انتماء وأسميه قدراً لا فرار منه، ولا حياة بدونه، ولا متعة عيش في غيابه.

لست أنا أو أنت فقط أبناء هذا الوطن، ولكن كلنا أبناء هذا الوطن، يخطئ في حقنا، ونخطئ في حقه، ولكنه يظل وطننا، ونظل أبناءه، حتى أولئك الذين خرجوا عن القواعد التي ارتضاها هذا المجتمع وهذا الوطن، فانهم يظلون جزءاً منه لن يمكن استئصالهم ولن يكون هناك مجال لصحة هذا الوطن وهذا المجتمع إلا بالاعتراف

دوما بأنهم جزء منه، وأنهم نتاج له، واستمرار محاولات التكيف والإصلاح هو السبيل الوحيد للخروج من مأزق التمزق الذي يمكن أن يكون نتاج أية محاولة للاستئصال.

جزء من تاريخي، وتاريخ هذا الوطن هو ما اصطلح علي تسميته تيار الإسلام السياسي، وجماعات الإسلام السياسي، ومن بينها جماعات العنف السياسي المنتسبة للإسلام، هذه الجماعات أظنها جزءا أصيلا من تاريخ هذا الوطن خلال العقود الثلاث الأخيرة، جزءا داميا أحيانا مؤلما وأحيانا أخري يبدو محيرا دائما، باحثا عن حل وأسلوب تكيف، هذا الجزء من تاريخ هذا الوطن هو ابن له، ابن شرعي لتفاعلاته ومشكلاته، حتى لو خرج عليه وحاول تدميره أو إصلاحه - كما يعتقدون - حتى لو استخدم أساليب عنيفة ودموية، فإن هذا التيار وهذه الجماعات هي نتاج لهذا المجتمع، أبناء لهذا المجتمع، جزء لا يمكن فصله أو استئصاله.

كما أن هذه الجماعات جزء من تاريخ هذا الوطن، فإنها أيضا جزء من تاريخي الشخصي، احتككت به، وعاشت به، وصادقته وعاديته منذ السبعينات وقت الدراسة الثانوية، وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات في المرحلة الجامعية وقت استأسدت هذه التيارات وسادت، وتابعتها مهنيا منذ منتصف الثمانينات، واختلقت سياسيا وفكريا مع هذه الجماعات منذ ظهرت في تاريخي الشخصي، اصطدمت بها، ولكن ظلت علاقتي بالعديد من رموزها هي علاقات احترام وتقدير، بل ووصلت إلى حدود الصداقة القوية والعميقة ببعضهم رغم الاختلاف، منذ البداية ظلت تختلف معهم، ولكن ظلت مؤمنا بشكل يقيني بأنهم أبناء هذا الوطن، يعتقدون في أن طريق الإصلاح هو ما يعتقدون، حتى لو اختلف معهم المجتمع كله، وحتى لو استخدموا أساليب يمكن أن تنتهي بهذا المجتمع إلى الانفجار والتمزق. رغم كل ذلك ظلت مؤمنا أن حقهم دائما أن يكونوا حاضرين بالشكل الذي يرضيه المجتمع، ووفقا للقواعد المنظمة له، ويظل دور المجتمع دائما محاولة إعادة استيعاب أبنائه حتى لو بدوا مارقين، أو مارسوا سلوكا معاديا أو مناقضا لما ارتضاه المجتمع من قواعد له.

رغم ارتفاع نبرة الهجوم وحدته علي هذه الجماعات طوال التسعينيات، وهي الفترة التي شهدت فيها مصر موجة من أسوأ موجات الإرهاب، ورغم حالة العنف

التي كانت سائدة من الأطراف المختلفة في المجتمع، عنف مدان وعنفي يجد تبريرا له - حتى لو كان تبريرا غير مقنع - باعتباره رد فعل علي العنف الممارس ضده . رغم هذه الأجواء ورغم حالة الغضب التي انتابت معظم أطراف المجتمع وأبنائه - وأناتهم - ضد هذا السلوك العنيف من بعض المنتسبين إلى هذه الجماعات، رغم كل ذلك إلا أنني ظللت مقتنعا بأن هؤلاء هم أبناء المجتمع مثلنا نحن، وأن هؤلاء حقوق علي هذا المجتمع، وأن الحل لن يتأتي بالاستئصال، ولكن بمحاولة استيعاب هؤلاء مرة أخرى بكافة السبل الاقناعية والأمنية والسياسية، أن تتكاتف تلك الجهود من أجل استعادتهم وليس استئصالهم.

أظن أن الظروف المهيمنة قادتني مرة أخرى إلى الحضور في مرحلة مهمة من مراحل وتاريخ الجماعات الإسلامية، وهي تلك الفترة التي قررت فيها هذه الجماعات العودة مرة أخرى إلى مجتمعاتها، مدركة حجم خطأ الفهم والممارسة خلال السنوات الأخيرة، وذلك عندما كنت حاضرا مهنيا عن قرب لملاحظة التطورات التي تشهدها ساحة الإسلاميين، راقبت تطورات الحركة، وتطورات الفكر، وإرهاصات الرغبة في مراجعة الفكر، هذه الإرهاصات التي أفرزت في النهاية ذلك التحول المهم في تاريخ الإسلام السياسي في مصر.

أيضا قادتني المهنة إلى التواصل مع العديد من قيادات هذه الجماعات، سواء في أوروبا أو عبر شبكة الإنترنت، أو عبر الهاتف، هذا التواصل المستمر طوال عقد التسعينيات ساهم بشكل أو بآخر لأن أكون متواجدا قرب تلك التطورات. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أن الظروف المهنية مرة أخرى قادتني لأن أدخل إلى سجن العقرب السجن شديد الحراسة الذي يضم قيادات الجماعة الإسلامية، أو من اصطلح علي تسميتهم بالقيادة التاريخية، ووقتها أجريت ذلك الحوار الذي كان له صدي كبيرا في وقته مع كرم زهدي أمير الجماعة الإسلامية، وهو الحوار الذي اشتهر وقتها بعنوانه السادات شهيدا ، ومضمونه أن الجماعة الإسلامية التي شاركت في قتل السادات تحتسبه عند الله شهيدا. ورغم أن هذا المعني أخذ من الاهتمام الإعلامي الكثير، إلا أنني أعتقد أن المضمون الذي احتواه الحوار كان هو الأكثر عمقا وأهمية ويحمل من الدلالات الكثير.

بين دفتي هذا الكتاب مجموعة من الأفكار، من الرصد، من القراءة، من اللقاءات، قد يبدو كل ذلك في مرحلة ما يجيب علي كل الأسئلة، ولكن الأكيد أنه محاولة للقاء ضوء علي بعض من بدايات الإجابات. أنا أظن أن تاريخ الشعوب يسجل بالتراكم، هذا التراكم لا يتأتي إلا بشهادات من عايشوا هذه المراحل، وأظن أيضا أن شهادة كل طرف عايش جزءا من مرحلة واجب عليه، فلا بد أن يعطي شهادته حول ما عايش وما شاهد، حتى لو ظن أن ما عايش أو شاهد لا يملك المقومات الكافية لتسجيله. من الملامح والشهادات البسيطة لبشر عاشوا قبلنا استطعنا أن نكون صورة عن تاريخ من سبقونا، وانطلاقا من هذا الفهم أضع شهادتي حول ما عايشته أو عايشته جزءا منه، سواء بالاتصال المباشر أو بالمراقبة، ظنا مني أنه قد يسهم في تكملة الصورة.

بين دفتي هذا الكتاب حوار كرم زهدي الذي نشرته في ذلك الوقت صحيفة الشرق الأوسط، وهو الحوار الذي أجري مع كرم زهدي وهو داخل السجن، وحوار آخر مكمل لم ينشر من قبل أجري مع كرم بعدما خرج من السجن أجري خصيصا للكتاب، وذلك استكمالا لنقاط بدت في حاجة إلي استيضاح. وحوارات أخرى مع قيادات أخرى، ووجهات نظر حول ما حدث. وأيضا يضم الكتاب أمرا أظنه أيضا مهم، وهو عرض لأهم ملامح الكتب الثمانية التي أصدرتها الجماعة الإسلامية حتى الآن، وهو عرض حرصت فيه أن يكون وافيا، وحاولت فيه أن ألقى الضوء علي أهم الأفكار المطروحة والتغيرات المهمة في فكر الجماعة. وقبل كل ذلك يعرض الكتاب استعراضا للملامح التنظيمات الإسلامية الراديكالية في مصر في المرحلة التالية لنكسة ٦٧، خاصة مرحلة السبعينيات التي شهدت بدايات الإفراز الكبير لم يشهد جماعات الإسلام السياسي التي اختارت من العنف منهجا، بعضها استمر علي ذلك حتى الآن، والبعض الآخر شهد تحولات مهمة.

ما سوف يأتي هو محاولة، الأمل أن تكون محاولة مجدية، وتشكل إضافة في محاولة رسم الصورة، ومحاولة فهم ما كان. بدون هذا الفهم لن نتمكن من تجاوز ما نحن فيه، ولن نتمكن من رؤية مستقبل يمكن لنا أن نراه لو استسلمنا لمحاولة الفهم.

مقدمة

في الوقت الذي بدأت فيه العديد من دول العالم فتح سجونها ومعتقلاتها للإسلاميين المتهمين أو المشتبه بتورطهم أو اتصاتهم بأعمال إرهابية، في الوقت الذي بدأ يسود فيه هاجس الخوف والريبة من كل ما هو إسلامي وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في هذا الوقت فتحت أيضا مصر سجونها ومعتقلاتها ولكن في اتجاه عكسي، اتجاه سمح فيه لبعض من المنتمين للتيار الإسلامي بالخروج والعودة إلى صفوف المجتمع.

ورغم أن العدد الذي خرج لم يكن بالعدد الضخم، إلا أن الدلالة تظل واضحة وهي وجود رغبة حقيقية لدى النظام في إغلاق هذا الملف، أو هو شكل من أشكال فض الاشتباك بين المجتمع وبين جزء لا يتجزأ من أبنائه ممن انتمى لهذا التيار أو بمثابة عقد أمان بين المجتمع والجماعة الإسلامية في مصر.

الدلالة الأخرى أن تجاوبا واضحا من الدولة قد بدأ، ومحاولة لبناء ثقة جديدة بدأت الجماعات الإسلامية الراديكالية فيها، ثقة بينها وبين المجتمع الذي غلفت علاقتهم به على مدى ثلاثة عقود عنف ودماء. الاستجابة من الدولة كانت للإشارات المعبرة عن رغبة التيار الرئيسي بين الجماعات الإسلامية وهو الجماعة الإسلامية في نبذ العنف، وهو الأمر الذي بدأ في شكل أفكار تطورت إلى دراسات معمقة، حتى خرجت في شكل مراجعات فقهية ترسم فيها شكل صورة جديدة لفكر الجماعة، الاستجابة كانت في شكل تهيئة الأجواء لمثل هذه الدراسات وتوفير إمكانية الدراسة والحوار داخل السجون بين من اعتبروا القيادة التاريخية للجماعة الإسلامية.

ويمكن القول أن مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة في ٥ يوليو ١٩٩٧ هي قرار لقيادة الجماعة السجناء بعد دراسة عميقة استمرت لأكثر من ٢٠ عاما

داخل السجون، حيث توفر لهم الوقت وأدوات البحث لمراجعة مسيرة العنف بعد أن احتدم الصراع الدائر بين الجماعة والحكومة وسقط خلال هذا الصراع عشرات القتلى إلى جانب تغييب الآلاف خلف أسوار السجون.

وكما كان متوقعاُ حدثت حالة من التشكيك والعداء والهجوم من جانب اطراف عدة من داخل الحكومة وبعض المثقفين والمهتمين، بل وبين بعض من قيادات الجماعات الاسلامية نفسها. ولولا الرصيد التاريخي المعروف لهؤلاء القيايين لثم اتهامهم بالعمالة لاجهزة الامن.

اتهامات متنوعة وجهت لقادة الجماعة الاسلامية بسبب مواقفهم واجتهاداتهم الجديدة، فهناك من يتهمهم بتحقيق مصالح خاصة عبر الافراج عن اقاربهم (شقيق زوجة كرم زهدي، اشقاء ناجح ابراهيم، شقيق عاصم عبدالماجد، شقيق زوجة عصام درباله، شقيق حمدي عبدالرحمن). وهناك من يهزأ من فكرة تقديمهم اعتذاراً والتفكير في اعطاء ديّات لعائلات ضحايا الاحداث السابقة، ويتساءل البعض «من سيعتذر لمئات القتلى من ابناء الجماعة الذين علقوا على اعواد المشانق بعد محاكمات صورية ومن سيعتذر لآلاف المعتقلين ممن قضوا زهرة حياتهم في السجن». وهناك من وصف المراجعات الفكرية للجماعة بانها ينقصها الشفافية والصدق في المواقف والاقوال. وهناك من تساءل عن مغزى التوقيات الذي تم فيه الترويج لموقف الجماعة الجديد خصوصاً بعد ادراج الولايات المتحدة الأميركية "الجماعة الإسلامية" في قوائم المنظمات الإرهابية للمرة الاولى في مايو ٢٠٠٢ ومطالبة الحكومة بمعلومات واضحة وشاملة عن هذه الجماعة التي اعتبرتها الصحافة الأميركية أحد أجنحة تنظيم "القاعدة".

وقد رد بعض المنتسبين للجماعة في ذلك الوقت على الاتهام بانهم يسعون الى صفقة مع الامن بانه لا صفقة بين الحكومة والجماعة، واصفين من روجوا لذلك بأنهم من أنصاف الموهوبين والذين يبحثون عن دور في صخب حياة تحتاج

إلى كفاءات لتثبت وجودها، مؤكدين أن قرار الجماعة بوقف العنف غير مرتبط بمقايضة أو مطالب. كما نفوا عنها أن تكون مراجعات الجماعة هي نوع من المراوغة ونتيجة لتداعيات أحداث ١١ سبتمبر، لأن التعامل الرسمي المصري مع ظاهرة العنف أو مع الحركة الإسلامية لم يختلف كثيراً بعد ١١ سبتمبر عما كان قبله، كما أن مبادرة وقف العنف أطلقت قبل أحداث سبتمبر بعدة سنوات، إلا أنه كانت هناك أزمة ثقة بين السلطة بدوافعها المتنوعة المختلفة والجماعة، حيث كان ذلك أمراً طبيعياً بعد سنوات من الاقتتال بين الجانبين.

طرحنا العديد من التساؤلات التي اعتقد في شرعية طرحها، إلا أن الإجابات عليها سادها قدر من التربص والتشكيك في نوايا الجماعة، وكان من بين هذه التساؤلات هل تحولت «الجماعة الإسلامية» في مصر فعلاً، وبين ليلة وضحاها، إلى جماعة تقبل بالتفاعل مع أسس النظام السياسي بعدما كانت تكفره؟ وهل صحيح أنها تخلت عن موقفها من الأقباط والحاكم المبدل للشرع؟ وهل تراجع عن اعتبار السياحة نشاطاً محرماً؟ أم أن النظام هو الذي بدل موقفه؟ ولصالح من؟ وإذا كانت الجماعة لم تقدم جديداً في هذه القضايا فما هي الرهانات التي تراهن عليها الحكومة؟ ووصل الأمر إلى الاتهام بوجود صفقة، بل مؤامرة، بين أجهزة الأمن وقيادات الجماعة.

اعتبر البعض أن هذا الموقف من الجماعة الإسلامية وقيادتها جاء كتحدٍ سافر للمجتمع وضحاياه من الإرهاب طوال عشرين عاماً، عندما وقف أمير الجماعة كرم زهدي ليعلن أن أفعالهم ليست جرائم وإنما هي أفعال تحتل الخطأ مثلما تحتل الصواب بحسب الظروف التي وقعت فيها والملابس التي أحاطت بها والنتائج التي ترتبت عليها. ورأى البعض أن تنظيم «الجماعة الإسلامية» لجأ لتغيير أساليبه من استخدام السيف والقوة إلى الدعوة بمفهوم التعبيد والإجبار من أجل تحقيق التواجد داخل المجتمع، حتى تحين الفرص بتحقيق غايتهم النهائية وهي دولة إسلامية وفق تصورهم عن الإسلام ويكون

مركزها في مصر للانطلاق نحو العالم، لذا "فاللجوء إلى المراوغة وعدم قول الحقيقة هو طريقهم الحالي لتسيير حركتهم".

من بين التساؤلات المهمة والشرعية أيضا والتي طرحت على الساحة بعد هذه التحولات في موقف الجماعة الاسلامية سؤال اساسي : ما هي الأسباب الحقيقية التي دفعت هذه الجماعة باعتبارها أكبر تنظيم إسلامي سياسي مسلح في مصر إلى هذا التحول النوعي في سلوكها وطبيعتها السياسية والفكرية ؟ لقد تراوحت التفسيرات رداً على هذا السؤال الهام بين ثلاثة احتمالات : الأول : أن الدولة تريد استخدامهم سياسياً ، ضد الإخوان المسلمين ، بعد أن تعاضم دورهم في الحياة السياسية المصرية وأصبحوا مصدر إزعاج للنظام السياسي ، سواء على المستوى النقابي أو الاجتماعي أو السياسي أو حتى البرلماني ، وأن هذه المبادرات ، والحوارات ، هي عبارة عن صفقة كبيرة لاستخدام الجماعة ضد الإخوان خلال السنوات المقبلة ، إلا أن هذا التفسير يضعف أمام خبرة السبعينات عندما أراد السادات أن يستخدم التيار الاسلامي ضد القوى اليسارية والناصرية في الجامعات والتي كانت تمثل وقتها مصدر إزعاج للنظام ، ولم يكن يعلم انه قد اطلق ماردا من القمم فتجاوزت الجماعة الاسلامية الدور وشعرت بقوتها المكتسبة وتجاوزت الدور الذي أراده النظام وقتها ، ووصلت إلى حد اغتيال السادات.

أما التفسير الثاني ، فيأتي من كون قيادات هذه الجماعة ، قد أتعبها السجن - ٢٢ عاماً أو يزيد - وانه قد أثر في نفسياتها خاصة و أن بعضهم كان المفترض أن يتم الإفراج عنه منذ سنوات ومع ذلك ظل معتقلاً وفقاً لقانون الطوارئ ، تجربة السجن بمرارتها وقسوتها ، وأمل الخروج منها إلى المجتمع المفتوح وإلى الحياة الطبيعية ، دفعت البعض من المحللين إلى القول بأنها السبب الرئيسي الذي يكمن خلف هذه المراجعات ؛ إلا أن هذا التفسير أيضاً يصلح لان يكون عاملاً مساعداً، ولكنه ليس كل التفسير، لكن ما يبدو انه التفسير الأقرب

الى الحقيقة هو أن تحولاً رئيسياً في طبيعة الجماعة قد حدث، وأن مراجعة حقيقية وكاملة في كل أطروحات الماضي العنيف لهذه الجماعة، قد تمت على امتداد السنوات الطويلة التي قضاها في السجون، وأنها كانت جادة، وواعية في الوقت ذاته بالمتغيرات العالمية الجديدة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

دلالات مهمة ينبغي ان توضع في الاعتبار عند تقييم موقف الجماعة الاسلامية منذ اعلان مبادرة وقف العنف وحتى الان، ففي ذروة استمرار الهجمة الحكومية عليهم لم يتراجع قادة الجماعة عن موقفهم، وجهروا بمعتقداتهم وآرائهم داخل قاعات المحاكم وأودعوا ابحاثهم الشرعية مضابطها، بل جاءوا الى جلسة النطق بالحكم وهم يرتدون ملابس حمراء دلالة على ثباتهم على افكارهم حتى لو نفذ فيهم حكم الاعدام، كما انهم لا يرغبون في عفو حكومي من اي نوع مقابل مواقفهم، فمدد سجنهم انتهت منذ شهر اكتوبر عام ٢٠٠١ ويلوح امامهم امل الافراج في اي وقت.

صدرت كل هذه المراجعات والتي تمثل تراجعا او مراجعة تاريخية في موقف الجماعة بينما ظل قادتها التاريخيون الذين وضعوها في السجون، ولو كانت هناك صفقة لتم الافراج على الفور عن هؤلاء القادة. وعندما سئل كرم زهدي زعيم الجماعة عن موقف الجماعة في حالة ما إذا جددت الدولة تشديدها مع الجماعة برغم هذه المراجعات، فأجاب بأن الموقف لن يتغير حيث ستستمر الجماعة على افكارها الجديدة ولن تعود إلى موقفها الأول ولن يؤدي البطء في الإفراج عن أعضاء الجماعة إلى التراجع عن نبذ العنف وقال: اتحدى أن يخالف فرد واحد ممن خرجوا من السجون لأي أمر أو موقف للجماعة، وكل النتائج بالنسبة للذين خرجوا مشرفة للغاية وأثبتوا أنهم على أعلى درجات الانضباط والالتزام بالعهد الذي قطعوه على أنفسهم.

ومن حيث الفعل، فقد حافظت الجماعة على مبادرتها بوقف العنف طوال ٧ سنوات منذ إعلانها وحتى صدور هذه المراجعات، ويستثنى من ذلك حادث مذبحة الأقصر الذي وقع في نوفمبر ١٩٩٧ بعد اعلان المبادرة الذي كان في يوليو من ذلك العام، ولا تسأل قيادات الجماعة في السجون عن هذا الحادث الخطير على الرغم من أن فريقاً من الجماعة قام به فعلاً، حيث تم النظر إليه على أنه حالة تمرد يائسة من هذا الفريق على قرار الجماعة بوقف العنف، ووقعت أحداث إرهابية أخرى متفرقة في ذلك العام، إلا أنه باستثناء جميع هذه الأعمال فإنه لم تقع بعدها - خلال ما يقرب من ٦ سنوات - أي أحداث إرهابية لا من الجماعة الإسلامية ولا من غيرها، مما يعني أن توجه الجماعة نحو نبذ العنف اقترن بالعمل مما أضفى قدراً عالياً من المصداقية على تحولاتها الفكرية.

المؤشرات السابقة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك في أن التحولات الفكرية للجماعة الإسلامية نتجت عن اقتناع ذاتي وعبر مناقشات داخلية بين أعضائها المعتقلين ولم ترتبط بعوامل مصلحة تتعلق بهؤلاء الأعضاء أو بضغط من الأجهزة الأمنية، وهي تظهر مكتوبة وموثقة في كتب تحمل أسماء هؤلاء القادة التاريخيين، ولا يعتد كثيراً بأوجه الرفض التي ظهرت في كتابات بعض أعضائها الذين يعيشون في الخارج لأنها فردية ومرتبطة بظروف كل شخص منهم في الخارج وحساباته الخاصة، أو منطلقاته الفكرية الخاصة، كما أنها اقترنت بوقف فعلي للعنف، بل إنها وجدت دعماً حتي من بعض قادة الجهاد المسجونين ومنهم عبود الزمر، وإن ظل موقف تنظيم الجهاد بعيداً إلى حد كبير عن هذا التحول الذي حدث في فكر الجماعة الإسلامية.

ويمكن لقارئ الكتب التي سوف نعرض لها في الكتاب أن يستشف أنها لم تكتب تحت ضغوط من أي نوع وانها تحمل توازناً نفسياً وعلمياً وإنسانياً يتلاءم مع كون هؤلاء القيايين قد شارفوا الخمسين من أعمارهم فيما آخر صورة يعرفها الناس منهم عمرها يزيد على ٢٠ عاماً ، فللزم فعله في العقول والقلوب وليس

معقولاً أن يظل الانسان على نفس افكاره رغم خبرات الحياة والسجن وادارة تنظيم بهذا الحجم الكبير من وراء القضبان.

وتعد افكار الجماعة تطويرا ورغبة منها في الانخراط بالمجتمع ، خاصة وان قادة هذه الجماعات ادركوا ان الصراع المستمر مع الدولة والعنف لن يفيدهم وان كل ما فعلوه هم الخاسرون فيه ، بعد ان انحدرت قوة هذه الجماعة في الشارع نتيجة القبض المستمر علي كوادرها ، ووضعهم في السجون ليزيد عددهم علي ٢٠ الفا ، وكانت هذه التحولات نتيجة طبيعية .

ولم تقف افكار الجماعة الاسلامية الجديدة عند مجرد نبذ العنف داخل مصر ، بل تطرقت الي رفض عمليات العنف الارهابية التي تقوم بها جماعات مناظرة لها مثل تفجيرات مدريد في اسبانيا ، وايضا العمليات الارهابية التي تمت في السعودية ، وحادث تفجيرات فندق هيلتون طابا على الحدود المصرية الاسرائيلية.

ووضح ان الجماعات الاسلامية المصرية ترغب بشكل جاد في تبرئة نفسها من العنف ومحاولة تحسين علاقاتها بالمجتمع ، خاصة وان الحوارات التي أجريت مع قائدها كرم زهدي تدعو الي سعي الجماعة الي الانخراط في المجتمع وقبول الاخر وتاكيدته أن الجماعة لا تبغي اهدافا سياسية كبيرة الا انها ترغب في الدعوة .

بل ان كرم زهدي انتقد بشكل صريح في احد الحوارات توجهه القاعدة واسامة بن لادن ، ودعاه الي وقف العنف والسعي الي اسلوب سلمي مع المجتمع من خلال طرح القضايا الاسلامية.

ويعتبر زهدي أن كل ما قامت به القاعدة من عمليات اضر بالإسلام والمسلمين، ويقول منتقدا عمليات ١١ سبتمبر : "ان هذه العملية تسببت في احتلال دولتين إسلاميتين ، هما افغانستان والعراق كما انها اضررت بالقضية

الفلسطينية ، لانها سمحت لاسرائيل بالتوسع في بطشها ضد الفلسطينيين ،
واثرت في الراي العام العالمي حاليا ناحية المسلمين وتبني قضايهم ” .

ليس معنى هذا ان كل ما طرحته الجماعة في كتاباتها يعد طرحا كاملا
وافيا ، بل ان هناك العديد من الموضوعات الجديرة بالحوار حولها وتبين موقف
الجماعة منها ، ومن بين هذه النقاط ما طرح من أن التحول الكامل عن فكرة
العنف لم يحدث بعد من الناحية الفكرية وأنه يجب أن يبدأ من فكرة رفض
العنف وليس من منطلق المصلحة والمكسب والخسارة. ، وهو الامر الذي يعتقد
بعض المراقبين والدارسين للحالة الاسلامية انه غير واضح بشكل كاف في طرح
الجماعة حتى الان ، فالمراجعات لم تعالج فكرة المواطنة مما يثير تساؤلا مشروعا
لدى الاقباط كطرف أصيل في النزاع عن جدية هذه التحولات ، كما ان من بين
الانتقادات ايضا إستشهاد المراجعات الفكرية للجماعة بنصوص للصلح بين
الرسول واليهود والكفار فيما يخص فكرة الصلح والتراجع باعتبار ان مثل هذا
الاستدلال ليس موفقا على الإطلاق.

القسم الأول
سنوات الغضب

في صحبة الجماعة

كان الوقت صيف ١٩٨٤، والمكان مدينتي المنيا وأسيوط، والغرض من الزيارة مهمة صحفية لزيارة المنطقة التي عرفت وقتها بأنها مركز الجماعة الإسلامية، ومصدر قوتها، ونقطة انطلاقها. استمرت تلك المهمة حوالي ١٠ أيام ما بين المدينتين، بدأت مع مدينة المنيا حيث كان يقام معسكر لشباب الجماعة الإسلامية في مسجد الرحمة، وهو مسجد في أحد ضواحي المدينة. وأنقل هنا من بعض أوراق ظلت باقية منذ ذلك العام، وبالتالي فإنها تعد شهادة واقعية لمشهد للواقع الذي عاشته الجماعة الإسلامية في ذلك الوقت وملامح لصورة المدن التي كانت تعتبر مركز قوة لها، في تلك الأوراق القديمة وجدت التالي .. في المعسكر الذي يقام في المسجد في تلك الفترة تراوح العدد ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ صبي وشاب تراوحت أعمارهم بين ١٠ و ٣٠ سنة، وبالاطلاع علي برنامج المعسكر تبين أنه يركز أساسا علي التنشئة الفكرية للمشاركين فيه.

فكل الموضوعات الخاصة بالفقه والقرآن وأصول نظام الحكم وتشريح الحكم القائم في مصر وحكم الحاكم المستبدل لشرع الله- وهو توصيفهم للحكم في مصر الآن- أيضا يهتم البرنامج بالإعداد البدني لهم وذلك من خلال طابور رياضي يتم صباح كل يوم بعد صلاة الفجر.

التقينا بهشام خليفة أمير المنيا وتحدث عن المعسكر وعن أن الهدف منه هو إعداد وتهيئة وتدريب أعضاء الجماعة للمجتمع المسلم وكيفية العيشة داخله، فالهدف هو تحصين العضو من المؤثرات الخارجية المحيطة به في المجتمع الخارجي، وإدخاله الجو الإسلامي الصحيح، والمتصور أن يسود داخل الدولة

الإسلامية.. ويدلل علي ذلك بنشرات الأخبار التي يضمنونها برنامج المعسكر والبرامج الإذاعية التي يعدونها.

المجموعة الموجودة انقسمت الي ثلاث مجموعات كل حسب عمره ومستوي تبحره في علوم الدين، لكل مجموعة أمير، وهناك أمير للمعسكر، أول درس يتعلمه الجميع هو الطاعة الكاملة للأمير فقط.. طفل صغير لا يتجاوز عمره ١٠ سنوات بكثير يقول لزميله أنا لا أسمع غير كلام الأمير.. هم قالوا لي هذا!!

عمر عبد الرحمن يؤمهم في صلاة المغرب والعشاء التي يقصر فيها لأنه علي سفر، يتعرض أثناء الرد علي الأسئلة المطروحة منهم للحديث عن حكم من لا يحكم بما أنزل الله ” .

انتهت القصاصة، ولكنني أذكر تلك الليلة التي امتد فيها اللقاء بين الصبية والشباب بالشيخ عمر عبد الرحمن الذي كان قد برأ قبل وقت قصير من تهمة الفتوى بجواز قتل السادات.

امتدت الجلسة والحوار حتى قرب الفجر، تحدث فيها الشيخ كثيرا عن أحكام كثيرة وموضوعات شتي في مجالات الدين والدنيا، والأهم مجالات السياسة، كان يحظي الشيخ عمر عبد الرحمن بقدر ملحوظ وواضح من التقدير والاحترام من كل من حضر تلك الجلسة، وأظن أن هذا هو حاله مع كل مستويات الجماعة الإسلامية في ذلك الوقت، وظل كذلك حتى وهو مغيب خلف قضبان السجون الأمريكية، وإن اختلفت حدود وقوة التأثير.

الملاحظة التي خرجت بها من المنيا في تلك الفترة هو ذلك الحضور الكبير للجماعة الإسلامية في أوساط الشباب وأوساط الجامعة، وهو الأمر الذي لم تكن تنفرد به المنيا عن غيرها من مدن مصر، وإنما كان أمرا ملحوظا في معظم مدن مصر في تلك الفترة، وفي الفترة التي سبقتها، وهذا أمر سوف آتي علي تفسيره بعد قليل.

أيضا مما لم أنسه في تلك الرحلة ذلك الإحساس الذي كان يتلبس كل المشاركين في المعسكر من إحساس بالقوة والتحدي والغضب، تحدي القوة الممثلة في الدولة بجهازها الأمني، والإحساس بالقوة الذاتية نتيجة شعورهم بالانتماء إلى جماعة ترفع اسم الله، والغضب من الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يعيشونه، فأعلنوا بموقفهم وأفكارهم غضبهم عليه ورغبتهم في تغييره، حتى لو كان هذا التغيير يحمل مضامين تدميرية.

كان سلوك الأمن مع مثل هذه التجمعات في تلك الفترة أيضا سلوكا مثيرا للانتباه، فقد كانت كل هذه التجمعات ومثيلاتها تقع تحت أعين أجهزة الأمن، وعندما كان يواجهها كانت المواجهة تتم بشكل فيه قدر من عدم الفهم وعدم الجدية، وأذكر أنه في معسكر المنيا حاصرت قوات الأمن المعسكر المنعقد داخل المسجد، وصحونا بعد الفجر بقليل علي أنباء بأن قوات الأمن المركزي تحاصر المسجد، بل الأصح أننا صحونا علي أصوات جنود الأمن المركزي وهم يصرخون صرختهم المعتادة، ولا أستطيع أن أصف حجم الإحساس بالذات الذي انتاب عددا كبيرا من أولئك الصبية والشباب وشعورهم بالزهو والقوة لإحساسهم بأن هذه القوات بعدتها وقوتها وصوتها الجهوري الصارخ المزوجة بضربة القدم إنما احتشدت من أجلهم، ولما يمثلونه، هذا الإحساس بالقوة تضاعف عندما بدأ رجال الأمن في الاتصال بقيادة المعسكر ليعلموهم بأن فض المعسكر سوف يكون أفضل، وبأن الحصار المضروب عليهم به منفذ يمكن لهم أن يتسربوا منه، وهذا ما حدث.

بعد أيام المنيا كانت المحطة التالية أسيوط، تلك المدينة والمحافظة التي احتلت رأس القائمة بين مدن ومحافظات مصر، سواء في نسبة الحوادث، أو انتشار الفكر الأصولي فيها. وتعد أسيوط عاصمة الصعيد، حيث تتركز فيها معظم الفروع الوزارية، وتعد أسيوط محطة مركزية للجيش والشرطة في الصعيد، وأيضا

بها جامعة أسيوط التي تعد من بين أكبر أربع جامعات في مصر، وظلت جامعتها أيضا معقلا مهما لفترة طويلة للجماعات الإسلامية.

كان حضور التيار الإسلامي المتشدد في أسيوط مثارا للتوقف والملاحظة، من هذا المنطلق كانت الرغبة المستمرة في محاولة الفهم، ومحاولة الحصول علي بعض الإجابات علي أسئلة بدت وقتها محيرة، وأعود مرة أخرى إلى قصاصة أخرى مازالت باقية.

" انتشرت الجماعات الإسلامية في الصعيد وأسيوط علي وجه الخصوص التي يعتبرها البعض مملكة الجماعات الإسلامية، واستندوا في ذلك إلى الأنباء والمعلومات عبر وسائل الإعلام عن وضع الإسلاميين داخل أسيوط وداخل جامعتها، حتى بدا الأمر وكأنها دولة داخل الدولة تكمن في صعيد مصر متحينة الفرصة لتضرب ضربتها.

مصادر أمنية سبق وأن أبدت تخوفها من أن يستشري الأمر وهم الآن واثقون من قدرتهم علي رصد كل تحركات وأشخاص الجماعات، لكن هذا الوضع غير مضمون استمراره لفترة طويلة. بل وأصوات تتردد داخل الأجهزة الأمنية تطالب بتوجيه ضربة لهذا التيار، لكن ظروفًا عديدة اقتصادية وسياسية يعتقد أنها تحول بين النظام وبين توجيه هذه الضربة التي يتردد أن قرارا بشأنها يمكن أن يكون قد اتخذ، وليس هناك سوي التوقييت الذي تتحكم فيه العديد من العوامل.

بحثا وراء هذا كانت رحلتنا إلى صعيد مصر.. ويمكننا أن نقول بعد أن انتهت رحلتنا إن قليلين هم الصحفيون المحايدون الذين احتكوا بهذه الجماعة عن قرب وعاشوا بينهم في محاولة لنقل صورة موضوعية عن الوضع هناك، بحثا وراء حدود القوة والمملكة في أسيوط كانت المحاولة، وفي تصورنا أن هناك ملحوظة أساسية ينبغي وضعها في البداية، أننا عندما ذهبنا كنا نتوقع مصاعب في محاولة إقناع أعضاء الجماعة الإسلامية- بالحديث-، وأنه في حالة إقناعهم فإن الصعوبة الثانية في استخلاص المعلومات التي نريد الوصول إليها منهم،

وكانت المفاجأة هذه السهولة التي تحدثوا بها وهذه المعلومات التي تناثرت في ثنايا حديثهم، فلقد كانت درجة وضوحهم في أهدافهم - وبخاصة اعتقادهم في أسلوب الاستيلاء لتطبيق الشرع واعترافهم الواضح بعدم احترامهم أو اعترافهم بشرعية نظام الحكم - كان هذا الوضوح مفاجأة، ولكنه في الوقت نفسه كان تعبيراً عن ثقة وقدرة وإحساس بتعاضد قوتهم وحضورهم".

وفي قصاصة أخرى نستعرض في جزءاً منها بعضاً من سلوكيات الجماعة في إطار استعراض القوة داخل الجامعة وفي أوساط مختلفة.

" انتهت الدراسة ولكن لم تنته الأحداث.. فيبدو أن الجماعة - وفقاً لتحليل أحد رجال الأمن - قد غيرت من تكتيكها وبدأت في القيام بأعمال تخرج بها إلى الشارع مباشرة، وتتميز هذه الأعمال بصدي مؤثر بين الناس، ولذا كان اختيار القاهرة مكاناً لهذه الأعمال.. فإحراق محل للفيديو في القاهرة أثره يختلف تماماً عنه في أسبوط أو المنيا.. وتفجير عبوة مهما صغر حجمها وصوتها يكون عظيماً إذا ما انفجرت في القاهرة عما لو انفجرت في أي مكان آخر.. حوادث صغيرة ومتعاقبة ليس لها تأثير مادي ملموس، ولكنها تقع في إطار محاولة الجماعة الإسلامية لإثبات الوجود واستعراض القوة".

أذكر من بين ما أذكر حول هذه الرحلة أو المهمة تلك اللقاءات المطولة مع العديد من أعضاء الجماعات الإسلامية، وأكثر ما أذكره عندما سألت قيادياً حول ما يتردد عن أن أسبوط هي مملكة الجماعة الإسلامية، يرد ضاحكاً بسعادة المسألة ليس فيها ممالك بعد. ظللت أتذكر هذه "البعد" طويلاً، فالهدف كان دائماً يداعب القيادات والأعضاء الصغار في إقامة الدولة التي يعتقدون، حتى ولو امتلكوا من أجل ذلك أفكاراً ساذجة أو أساليب تدميرية. ولعل هذه مناسبة للحديث عن بداية الجماعة الإسلامية في مصر، منذ أن ظهرت في بدايات السبعينيات، لنعود بعد ذلك للحديث عنها في المرحلة التالية، وعندما بدأ الصدام الكبير، ثم المراجعة داخل السجون.

شرارة البدء

غاب عبد الناصر عن الساحة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، ترك وراءه مجتمعا محيرا بأزمة الهزيمة، ويحاول أن يستعد ويستعيد توازنه من أجل المواجهة مع العدو، مواجهة لا يعرف موعدها، أيضا مجتمع نتيجة الإحساس بانكسار الحلم بدأ يبحث عن خط دفاع جديد، عن هوية جديدة، أو لنقل عن طريق العودة الي جذور دينية قد يجد فيها هوية و خلاصا.

عاش المجتمع حالة من التعبيرات والجمال الغير مكتملة حول موضوع الدين والتدين، مر المجتمع بحالة اختلطت فيها الغيبيات بالتصوف، ومزيج متصارع من العزوف والغضب والاحتجاج، ويمكن بالفعل اعتبار الفترة عقب هزيمة ٦٧ هي مرحلة الإرهاصات الحقيقية واللبنة الأولى لنشأة تيار الغضب في مصر في مرحلة ما بعد انكسار الحلم. كان العجز عن إيجاد تبرير عقلاني للهزيمة مدخلا مثاليا لبروز ظاهرة الإحياء الديني.

أيضا ترك عبد الناصر قيادات الإسلام السياسي في تلك الفترة هكذا: كان الإخوان المسلمين في السجون والمعتقلات، أو عبر الحدود علي الطرف الآخر من أي من البحرين، الأحمر أو الأبيض.

استقر السادات علي سفينة حكم مصر بعد صراع مشهود علي السلطة بينه وبين من اصطلح علي تسميتهم بمراكز القوي، وبدا واضحا منذ البداية أن تحالفات السادات القادمة سوف تكون بالضرورة مغايرة، إن لم تكن مناقضة تماما لتحالفات سالفة، وهكذا شهدت بدايات حكم السادات الإفراج عن المعتقلين السياسيين، خاصة قيادات الإخوان المسلمين، وبدأ ذلك الاتصال الكبير الذي فتح الباب واسعا لعبور تيار الإسلامي السياسي للحضور بقوة، وهو الاتصال مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين، اكتشف السادات خاصة بعد

حسم صراعه علي الحكم أن التحالفات السياسية والمجتمعية التي ظلت تحكم مصر طوال عهد عبد الناصر لم تعد هي الصالحة لاستمراره بفكره ونهجه الجديد، وظن أن هذه التحالفات القديمة لن تكون إلا معادية له وسوف تسعى للانقلاب عليه. وهكذا عاد الإخوان للحياة السياسية المصرية دون إعلان ودون الحصول علي شرعية سياسية، ويبدو أن تحديهم وصدامهم مع عبد الناصر قد جعلهم أكثر هدوءاً واعتدالاً في ممارساتهم، وبدءوا نشاطهم داخل الجامعة بين شبابها الذي سوف يخرج في مرحلة تالية علي قيادة الإخوان، وينطلق وحيداً

كان من علامات هذه المرحلة أيضاً المعبرة عن التحول الحادث في المجتمع تلك التصرفات التي واكبت هذا التغير من إطلاق وصف المؤمن علي الرئيس، إلى الإعلان عن استفتاء شعبي لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو أمر له دلالة رغم توقفه فيما بعد وإحالة إلى البرلمان، وظل أيضاً أحد الموضوعات التي يستغلها تيار الإسلام السياسي فيما بعد.

كان النصف الأول من السبعينيات هو مرحلة الحضور المؤثر للتيارات الاشتراكية والناصرية في الجامعات المصرية وفي أوساط المثقفين، ساعد علي ذلك حالة اللاسلم واللاحرب قبل حرب أكتوبر، ثم التحول الكبير في توجهات السادات في مرحلة ما بعد الحرب، وهي التوجهات التي ترجمت نفسها عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الغرب.

ورغم ما قد يبدو متناقضاً نسبياً بين صعود التيار اليساري وتيار الإسلام السياسي في تلك المرحلة، إلا أن التفسير يكمن في تيارات الغضب والاحتجاج، ويمكن أن يكون تفسير انطلاقها واحداً، إلا أن الاختلاف يكمن في البيئة الخاصة بكل تيار، ومجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بكل تيار.

شكل اليسار المتمثل في الاشتراكيين والناصريين في الجامعات المصرية صداعاً حقيقياً للرئيس السادات، وشعر أنهم يشكلون استفزازاً له ولحكمه، وباتت رذالتهم أكبر من المحتمل، لذلك لم يكن هناك بد من إسكاتهم وإخراجهم من

دائرة التأثير، ولم يكن الطريق الممكن سلوكه في تلك الفترة هو الاعتقال والتصفية، فالزمن بات مختلفا، لذلك كان من الضروري البحث عن أسلوب جديد يمكن به حصار هؤلاء الأراذل، ومحاربتهم علي أرضهم بعناصر من داخلهم، أي من بين شباب الجامعات، وأي طرح يمكن أن يكون أقوى وأمضي من الطرح الديني في مواجهة الطرح اليساري الذي يمكن وصفه ببساطة بالكفر والإلحاد وغيره من الأوصاف التي هي كفيلة بإسقاط أي شرعية عنه.

بدأت بالجامعة مع عودة النعمة الدينية إلى الحكم وعودة الإخوان المسلمين في إفراز جماعات تسمى بالجماعة الدينية أو جماعة الوعي الدينية، بدأت هذه الجماعات مثلها مثل أي نشاط طلابي، وتمكنت هذه الجماعات من التغلغل في الأوساط الطلابية بطرحها الديني في ظل الأجواء التي أشرنا إليها في البداية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمكنت هذه الجماعات من فرض مجموعة من الممارسات في جامعة أسيوط، ودانت لهم الجامعة والمدينة، وكان محافظ أسيوط في ذلك الوقت هو محمد عثمان إسماعيل الذي كان معروفا عنه ميله للإخوان المسلمين، وفي ذات الوقت كان قريب الصلة بالرئيس السادات.

زين للسادات من حوله في ذلك الوقت أن القضاء أو علي الأقل حصار تيار اليسار لن يتأتي إلا بإطلاق قوة الجماعات الدينية في الجامعات لكسب الأرض من تحت أقدام اليسار، وكان من بين هؤلاء كما تؤكد العديد من الدراسات والشهود محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط في تلك الفترة (من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢)، وفيما يبدو فإن الفكرة راقت للرئيس السادات، وبدأت التجربة فعليا في أسيوط عام ١٩٧٥ بدعم من المحافظ ورئيس الجامعة، وبدعم أو بغض طرف أمني. كما شهدت بعض هذه الجماعات الدينية في الجامعة دعما ماليا من المهندس عثمان احمد عثمان والذي كان مهندس إعادة العلاقات بين السادات والإخوان المسلمين.

هكذا تم الدعم السياسي والمادي والأمني لهذه الجماعات من أجل تطهير

الجامعة من اليساريين والناصريين وغيرهم من أعداء السادات وحكمه ، ولم يكن يعلم السادات وقتها بالمثل الشعبي الدارج الذي يقول يحضر العفريت ولا يعرف كيف يصرفه بالفعل ، فقد أخرج السادات المارد من القمقم ، ولم يعرف أبدا كيف يعيده إليه ، بل دفع هو نفسه الثمن.

أظن أنه من المناسب هنا أن نورد شهادة صلاح هاشم الذي يشار إليه باعتباره مؤسس الجماعة الإسلامية وهي الشهادة التي نشرها في العدد الأول من دورية مراجعات والصادرة في شتاء عام ٢٠٠٠

نشأة الجماعة الإسلامية في مصر

شهادة: صلاح هاشم

تولي الرئيس السادات وكانت السجون تعج بالإخوان المسلمين الذين تكرر اعتقالهم وتعرضوا لشتى أنواع التعذيب الأمر الذي أحدث سخطا عاما بين فئات الشعب نظرا لتغلغل الإخوان داخل المجتمع فكان لزاما علي السادات أن يسعى لامتناس هذا الغضب الشعبي ضد الحكم الناصري فقرر الإفراج عن كبار السن وبعض قادة الإخوان وحاول أن يعيدهم إلى ساحة العمل الإسلامي بشرط أن يغيروا اسمهم ولا ينضم إليهم أحد من أفراد التنظيم السري ولكن الإخوان رفضوا ذلك فلم يجعل لهم حزبا سياسيا ولم يضيق عليهم بل تركهم يتنقلون ويدعون في معظم محافظات الجمهورية.

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر حاول الناصريون والشيوعيون السيطرة علي نظام الحكم وقد أثاروا بعض القلاقل التي نغصت علي السادات وجعلته يشك في معظم من حوله من رجال الحكم حتى قام بحركة التطهير ضد العناصر الناصرية وأحاط نفسه ببعض المستشارين المخلصين الذين يثق فيهم ولهم ولاء شديد له وفي مقابل ذلك أفسح المجال وغض الطرف عن الحركات الإسلامية حتى يحدث توازنا مع تصاعد الحركة الناصرية.

قبل تولي السادات بعدة شهور واكب ذلك تولي البابا شنودة منصب بطريرك

الأقباط في مصر والذي كان يسعى لتحقيق بعض المصالح للنصارى في مصر وخارج مصر فأعد بعض الكوادر داخل مصر وخارجها وشجع علي الهجرة خارج مصر لتكوين جبهة ضغط يستخدمها متي شاء، وأثار القلاقل في الداخل بمحاولة تنصير بعض المسلمين وبناء بعض الكنائس دون موافقة رئاسة الجمهورية كما حدث ذلك في حادث الخانكة الشهير الذي دفع فيه البابا شنودة بحوالي ألف من القساوسة والرهبان لإقامة الصلاة في الكنيسة غير المرخص بها رغم أنف قوات الأمن وإن تسبب ذلك في موت معظمهم.

وقد أثار ذلك الحدث الرئيس السادات وأقلقه جدا حتى أنه تراجع عن تحقيق بعض المصالح لصالح النصارى.

هنا شعر السادات أنه بين فكي الناصريين والنصارى فأشار عليه بعض مستشاريه أنه لا بد أن يحدث توازنا بين هذه الفئات المعارضة ولا يتم ذلك إلا بتوسيع رقعة الدعوة الإسلامية وعدم ملاحقة الدعاة.

ومن هنا يتضح لنا خطأ من يقول إن السادات أسس الجماعة الإسلامية لأنه لم يكن هدفه نشر الدعوة الإسلامية ولكن الهدف من اتساع المجال للدعوة هو إحداث التوازن وتحجيم حركة الناصريين والنصارى.

نشأة الجماعة الإسلامية

إسهاما مني في إظهار الحقيقة أمام الله ثم أمام التاريخ حول نشأة الجماعة الإسلامية بصعيد مصر حيث إنني عشت هذه الفترة وما قبلها، فقد دخلت كلية الهندسة جامعة أسيوط عام ١٩٧١ وكنت قبل هذه الفترة أعمل لدين الله من خلال الجمعية الشرعية وأنصار السنة وجماعة التبليغ والدعوة حيث إنه في هذه الفترة لم تظهر الخلافات الموجودة بين الجماعات، وكانت توجد جماعة دينية بالجامعة يشرف عليها بعض الأساتذة ذوي الميول الصوفية أمثال الدكتور محمد محروس الأستاذ بكلية الهندسة والدكتور إبراهيم الدسوقي الأستاذ بكلية العلوم والطالب علي زين العابدين بكلية الطب والأستاذ عادل توفيق مسئول النشاط

الثقافي بالجامعة وكانت لهم ندوة أسبوعية عقب صلاة الجمعة بصالة الجمانيزيوم وكان يحاضر فيها علماء من الأزهر وكنت أحضر هذه الندوات وكان معي الأخ حسين عبد العال طالب بكلية الصيدلة والدكتور عبد المتعال عبد الواحد معيد بكلية الهندسة وكان قد سبق اعتقاله مع الإخوان وكان من أشد الأعداء لفكر التكفير والهجرة.

وكنا نتناول ما يقال في الندوة بالتحليل ومدي موافقته لهدي أهل السنة والجماعة كما فهمه السلف الصالح، وعندما وجدنا خلافا في ذلك بدأنا نقترح حضور بعض العلماء من خارج الأزهر أمثال الشيخ مصطفى درويش والشيخ عبد الله السخاوي والشيخ محمد السويفي وغيرهم من دعاة الإخوان المسلمون واستطعنا خلال عامين من ٧٢-٧٤ أن نغير بعض المفاهيم التي كانت تسيطر علي توجه الندوة مثل الطرق الصوفية ومفهوم الالتزام بالإسلام لدي الشباب وخاصة الفتيات اللاتي كن يلبسن الملابس القصيرة ويظهرن شعورهن ويحضرن هذه الندوات فانتشر الحجاب وظهرت اللحى بين الشباب وارتفع الأذان الشرعي في كل مكان بالجامعة.

وبدأنا نفكر بعد ذلك في عمل حلقات أحكام تلاوة وفقه وسيرة ودعوة داخل مساجد مباني المدينة الجامعية وكذلك مساجد الكليات بالجامعة وكنا ندعو لندوات الجامعة كبار الدعاة أمثال الشيخ محمد الغزالي رحمه الله والشيخ الشعراوي رحمه الله والشيخ زكريا البري والشيخ سيد سابق وغيرهم من كبار الدعاة.

وفي عام ٧٤/١٩٧٥ حضر لجامعة اسيوط نخبة من خيرة شباب محافظة المنيا للدراسة بكلية الطب وهم الدكتور احمد عبد الفتاح- الدكتور محمد صلاح- الدكتور محمد فتححي- الدكتور محمد علي- الدكتور جمال عطا الله- الدكتور سعد عبد اللطيف- الدكتور حمدي الصغير وغيرهم ممن لا أذكر أسماءهم الآن، وكان معظمهم يحفظ الكثير من القرآن الكريم وكانوا موزعين علي مباني المدينة الجامعية.

وكانوا متأثرين بدعوة الشيخ محمود عبد المجيد والشيخ احمد إسماعيل بالمنيا وكان لهؤلاء الشباب الفضل العظيم في إثراء الحلقات داخل المدينة والكليات وقد أعطوا الدعوة دفعة كبيرة.

وفي هذا العام طالب الاخوة بالمدينة بتحديد مسئول عن كل كلية ومسئول عن كل مبني بالمدينة وكذلك مسئول عام عن الجامعة، وقد تشرفت أن أحمل هذه المسؤولية وقمت أنا ومن معي بمساعدة الدكتور محمد محروس والأستاذ عادل توفيق بعمل معسكرات إسلامية في الإجازة الصيفية بمسجد عمر مكرم بالجامعة وكان دعمها من خلال الاشتراكات واتحاد الطلبة، وكان لهذه المعسكرات الأثر العظيم في التزام الشباب وتمسكه بالإسلام وشعوره بأهمية قيام المجتمع المسلم الذي يحيي الأخلاق والمعاملات الإسلامية.

وفي معسكر صيف ١٩٧٥ تم الاتفاق علي تغيير اسم الجماعة الدينية بالجماعة الإسلامية، وكان السبب هو إعجابنا بنشاط الجماعة الإسلامية بالهند وباكستان دون أن يكون هناك اتفاق فكري بل كان أملا في وحدة المسلمين علي مسمي واحد.

وفي عام ١٩٧٦/٧٥ انضم للجماعة معظم قادتها الحاليين مثل الشيخ كرم زهدي وحمدي عبد الرحمن و أسامة حافظ وعلي الشريف و رفاعي طه وأبو بكر عثمان ومحمد تيسير واحمد عبده سليم ومحمد شوقي الإسلامبولي.

وفي عام ١٩٧٧ وبعد انضمام هؤلاء القادة للجماعة أصبح لها كلمة قوية ومسموعة داخل الجامعة فانتشرت الدعوة وقمنا بعمل معارض للكاتب الإسلامي بأسعار مخفضة جدا عن طريق دور النشر وكذلك تم تفصيل الزي الإسلامي وبيعه بسعر التكلفة حتى عم معظم طالبات الجامعة.

وخلال هذه الفترة من ٧٢-١٩٧٧ كان الشيوعيون والناصريون لهم نشاط واضح داخل الجامعة فكانوا يعلقون مجلات الحائط ويثبون فيها أفكارهم الإلحادية والعلمانية وحاولوا عام ١٩٧٧ في انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير أن يسيطروا علي الجامعة

فلم يجدوا استجابة كما حدث معهم في مظاهرات ١٩٧٢، وحاولوا أن يسيطروا علي النادي السياسي الذي دعا إليه اتحاد الطلبة بالجامعة وكانت فكرته أن الاتجاه الذي يفوز في انتخابات هذا النادي يقوم بنشر فكره من خلال اللجنة الثقافية باتحاد الطلبة بالجامعة، وفي ساعة الانتخابات وكانت بصالة الجمانيزيوم قمت بدعوة معظم إخواننا بالمدينة للمشاركة والإدلاء بأصواتهم وحصلنا علي جميع المقاعد واستمر هذا النادي لفترة دراسية واحدة ثم ألغي.

وردا علي النشاط الإعلامي لمجالاتهم قمت بمساعدة الأخ أسامة حافظ بإعداد ما يقرب من خمسين مجلة حائط ذات المقال الواحد والتي تفند فكرهم السياسي والاقتصادي وترد مزاعمهم بأن الإسلام لا يصلح لتسيير حركة العصر الحديث وكنا نضع هذه المجلات أمام مجلات الشيوعيين ويتم النقاش من الطلبة لنا ولهم واستمر ذلك فترات طويلة.

وتخرجت من الجامعة عام ١٩٧٧ وفي المعسكر الصيفي لهذا العام اجتمع الاخوة لاختيار مسئول آخر وشاركنا في ذلك مجموعة من أساتذة الجامعة بكلية العلوم والهندسة والطب ممن ينتمون لجماعة الإخوان حيث كنا نعمل جميعا دون تفرقة ودون خلافات.

ولما رفض الاخوة كرم زهدي وأسامه حافظ وحمدي عبد الرحمن تحمل المسؤولية استطاع أساتذة الجامعة المشاركون وبعض إخواننا وضع بعض الضوابط والشروط التي تنطبق علي المسئول الحديث مثل صغر السن حتى لا يحدث تغيير كل فترة وأن يكون من أبناء أسيوط حتى يستمر العمل في الإجازة الصيفية وكانت هذه الشروط تنطبق علي الأخ أسامة سيد عبد الحميد الطالب بالفرقة الثالثة كلية الطب وكان والده من قادة الاخوان المسلمين.

وفي بداية العام الدراسي ١٩٧٨ حاول الشيوعيون أن ينشطوا فقاموا بتعليق عدد كبير من المجلات التي تهاجم تطبيق الشريعة وتهاجم بعض قادة الحركات الإسلامية بمصر، واجتمع الاخوة مع الأخ أسامة عبد الحميد وكنت معهم- رغم تخرجي- لاتخاذ موقف من الشيوعيين حيث انه لم يصلح معهم

النقاش وكان قد سبق أن جلست مع قائدهم صلاح يوسف- وكان زميلا لي بكلية الهندسة- عدة ساعات متواصلة ولكنه ازداد عنادا وأخذ يوجه التهم والتشكيك في صلاحية الإسلام لمسايرة العصر، وطالب الاخوة بالجامعة باتخاذ موقف شديد منهم وهو تمزيق المجلات ومنعهم من تعليقها ولكن الأخ أسامة رفض ذلك فلم يستجب له الاخوة وقاموا بتمزيق المجلات وحدثت مشادة ومصادمات بسيطة ولم يصب فيها أحد بشيء،، وقام الاخوة بعزل الأخ أسامة وتم تعيين الدكتور ناجح إبراهيم الذي انضم للجماعة في نفس العام لكنه كان خطيبا مفوها وكان ذا خلق جم وكان محبوبا من زملائه وأساتذته واستطاع بحكمته أن يخرج بدعوة الجماعة الإسلامية خارج نطاق الجامعة فبدأ يعقد الحلقات في مساجد مدينة أسيوط ومنها إلى مراكز أسيوط واستطاع أن يرسل قوافل للدعوة في محافظات الصعيد حتى عمت الندوات والمؤتمرات الإسلامية معظم المراكز وانضم للجماعة فئات كثيرة من المجتمع ولم تعد الجماعة مقصورة علي طلبة الجامعة فقط بل أصبح فيها العامل والفلاح والمهندس والطبيب والمدرس والمحامي وغيرهم.

وفي عام ١٩٧٨ استطاعت الجماعة أن تخوض انتخابات اتحاد الطلبة وقد حصلت الجماعة علي جميع المقاعد بالجامعة وكان المهندس عادل الخياط رئيسا لاتحاد طلاب جامعة أسيوط والمهندس أبو العلا ماضي رئيسا لاتحاد طلاب جامعة المنيا.

انتهت شهادة صلاح هاشم

الأضداد

بعد فترة التكوين الأولي، بدأت الجماعة الإسلامية تستشعر قوة ذاتية، فقد راقت لها الجامعات في معظم مدن مصر، وسيطروا علي المدن الجامعية جميعها أو معظمها، وأصبحوا يفرضون أحكامهم وقواعدهم وقوانينهم علي المجتمعات الطلابية، وفرضت مجموعة من السلوكيات مثل فصل الطلاب عن الطالبات، ومنع إقامة الحفلات التي كانت تقام بالجامعات، واستخدموا في سبيل تحقيق ذلك أساليب عنيفة واعتداءات، وامتد الأمر إلى حد الرقابة علي السلوكيات الاجتماعية فبات أعضاؤها يستخدمون كافة الأساليب المتاحة- بما فيها العنف- ضد من يعتبرونه مخالفا للدين، وأخذت الجماعة وأعضاؤها أسلوبا أقل ما يوصف به بأنه ليس تسامحيا، بل وعدائيا في الكثير من الأحيان ضد المسيحيين وضد الكنيسة، هذا التأثير الكبير في الأوساط الجامعية انعكس في إحساس أعضاء الجماعة بقوتهم الذاتية، وهو الأمر الذي دفعهم لإثبات استقلالهم سواء عن الإخوان المسلمين أو دفع وصمهم بأنهم أداة الحكومة في مواجهة اليساريين والناصريين في الجامعة، أي الرغبة في تطهير تاريخهم ونشأتهم.

بدأت سيطرة وقدرة الجماعة الإسلامية عام ١٩٧٨ عند تمكن أعضاؤها من أحكام سيطرتهم علي جامعات مصر من خلال تخصيص كل موارد الاتحادات الطلابية للأنشطة التي يدعون لها ويدعمونها مثل المعسكرات الإسلامية التي كانت أرضا خصبة للتجنيد والتدريب.

وفي تلك الفترة أصبح لكل جامعة أمير ولكل كلية أمير، ولكل مدينة جامعية أمير، ولكل مبني في المدينة الجامعية أمير، لذلك شهدت المرحلة التالية استعراضات متعددة للقوة بشكل يدل بصورة قاطعة علي استشعار الجماعة الإسلامية لقوتها الحقيقية ورغبتها في خلع رداء الحكومة، ولعل من مظاهر

استعراض القوة في نهاية السبعينيات المظاهرات التي نظمها الجماعة الإسلامية ضد وصول شاه إيران إلى مصر، وكانت المظاهرات حاشدة ضد الضيف والمضيف. وخرجت الجماعة الإسلامية في تلك المرحلة علي التأكيد علي إبراز خط مميز لها إضافة إلى بروز تيار ضد الإخوان المسلمين المتهمون بمهادنة الحكم، وبروز خط أو تيار جهادي مهد للتحالف التالي بين الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الذي نفذ عمليتي اغتيال السادات والهجوم علي أسيوط، ورفض أعضاء هذا التيار الجديد داخل الجماعة فكر الإخوان. إذن سيطرت الجماعة الإسلامية علي الجامعات والحركة الطلابية وساعد علي ذلك اللائحة الطلابية الجديدة التي تسببت في حالة خمول ملموسة في الأوساط الطلابية، فتركزت الساحة الطلابية خالية تماما للجماعة الإسلامية التي استشعرت قوتها وحضورها وسيطرتها فاستدارت إلى النظام، وأنهوا التحالف معه، وقرروا إعلان الصدام.

من الأسباب التي ساعدت الجماعة الإسلامية علي ذلك الانتشار، إضافة إلى السماح في البداية لها، هو ذلك الغياب الملموس للدولة عن القيام بدورها في العديد من المجالات، والتي سمحت لقوي سياسية أخرى أن تشغل وتملاً هذا الفراغ، وهذه الحالة ظهرت بشكل أكثر حدة في المرحلة التالية من عمر الجماعة في الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات.

اكتسبت الجماعة شرعية تمثيل الطلاب، واتخاذ القرارات ليس باسمهم ولكن نيابة عنهم، والأكثر دقة انهم ركبوا الإرادة الطلابية ليحققوا بها رؤيتهم للمجتمع والحياة. هذه الشرعية المكتسبة برضي حكومي أو ساداتي في البداية، والمحسومة لصالحهم من خلال الانتخابات الطلابية والسيطرة علي الجامعات، إضافة إلى عناصر أخرى سياسية واقتصادية داخلية وخارجية ساهمت في خروج المارد معلنا عن نفسه بقوة وعنف وصدام.

كانت صلاة الجماعة في الميادين والشوارع، أكثرها لفتا للنظر عندما أودا الصلاة في ميدان عابدين، ميدان قصر الحكم، القصر الجمهوري بعابدين، وأيضا الصلاة في ستاد الإسكندرية، وغيرها من الأماكن العامة، وكان عدد المصلين

يتجاوز أحيانا المائة ألف يرتدون جلابيب بيضاء، هؤلاء الذين كانوا يحظون بحماية الدولة في مرحلة مبكرة تحولوا إلى سلاح مشهر في وجه النظام عندما أعلن المارد الخارج من القمم العصيان علي السيد، والاستقلال بالفكر والفكرة والحركة.

عندما وقعت المواجهة بين النظام والجماعة الإسلامية، كانت الجماعة قد تمكنت بالفعل من أن تمد جناحها إلى خارج حدود الجامعة والمجتمع الطلابي، وبدأت تتواجد في هذا الواقع الجديد، بل وأجزاء من القاهرة عاصمة مصر، ولم تتوان الجماعة عن فرض قوانينها الخاصة في المناطق التي تمددت فيها، ولم تتوان أيضا عن استخدام العنف إن لزم الأمر، ولم تعد الجماعة تتحدث عن الجامعة، بل باتت تتحدث عن المجتمع، ووصلت قوة الجماعة إلى الحد الذي وضع بعضا من قيادتها كطرف يلجأ إليه الأمن لحل المشكلات أو للتهدئة منها، أي تحول في جزء من العملية إلى طرف مفاوض في مواجهة الدولة.

كان العامان ١٩٧٩ و ١٩٨٠ هما العامان الفاصلان في تطور الجماعة الإسلامية، بل في تاريخ الجماعات الإسلامية الجهادية، فبعد أن خرجت الجماعة الإسلامية من ظل الحكومة وسيطر عليها التيار الجهادي، حدث تحالف بين ذلك التيار الجهادي وبقية الجماعات الجهادية الأخرى علي الساحة، وشهدت الفترة التالية تنسيقا تحت اسم تنظيم الجهاد جمع تحت لوائه جماعات الجهاد الإسلامي: جماعات الجهاد بقيادة عبد السلام فرح وعبود الزمر في الوجه البحري والجماعة الإسلامية أو الشق الجهادي فيها والذي سبقت الإشارة إليه بقيادة كرم زهدي وناجح إبراهيم وفؤاد الدواليبي وآخرين في الوجه القبلي.

شهدت المرحلة التالية تصعيدا غير مسبوق في المجتمع، من حالات الصدام بين الدولة وكافة فصائل المعارضة، وتصعيد أشكال الاحتجاج ضد النظام من قبل جماعات مختلفة، وممارسات من الجماعات الإسلامية تثبت فيها قوتها وإصرارها علي التصعيد، ونظام تخاصم مع كل القوي السياسية تقريبا، وأحداث

فتنة طائفية ساعد في تغذيتها كل الأطراف، الدولة، والمسيحيين، والمسلمين، وقبل مشهد النهاية كان الاحتفال الكبير، عندما قرر السادات وضع كل معارضيه علي مختلف مشاربهم في المعتقلات، وهي الاعتقالات والأحداث المعروفة بأحداث سبتمبر. ١٩٨١

وشملت قائمة من قبض عليهم ٣ آلاف شخص فيما هرب الباقون في القوائم التالية، وقد أدى هذا الأمر إلى اعتقال عدد كبير من أعضاء وقادة الجماعة الإسلامية في الصعيد، وهرب البعض منهم. وفي هذه السنة حدث اللقاء بين هذه القيادات وعبد السلام فرج، الأمر الذي قاد إلى سرعة الاندماج بين الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الذي يتزعمه فرج والزمر، وتشكل مجلس شوري من ١١ عضوا بإمارة الدكتور عمر عبد الرحمن. وبعد قرارات التحفظ في سبتمبر ١٩٨١ انعقد مجلس الشورى المكون من الجانبين واتخاذ قرار اغتيال السادات.

وكان لقاتل السادات حين القبض عليه دوافعه لقتل السادات ومنها: عمل صلح مع اليهود، وحبس وإهانة علماء المسلمين ووضع الآلاف من أبناء الجماعة الإسلامية في السجون. وفيما بعد ذكر عبد السلام فرج عشرة أسباب أمام المحكمة أدت إلى اغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ علي منصة العرض العسكري احتفالا بنصر أكتوبر المجيد. وقد قتل في هذا العرض الرئيس محمد أنور السادات وعدد من الذين وجدوا معه علي المنصة. وفي يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ وبعد صلاة العيد في جامع ناصر الكبير، كانت الاتصالات قد انقطعت بين أعضاء تنظيم الجهاد في القاهرة وأسيوط، وكان عبود الزمر هاربا وألقي القبض علي مجموعة اغتيال السادات ومنهم محمد عبد السلام فرج. هنا قررت مجموعة الصعيد المنتمية لتنظيم الجهاد (الجماعة الإسلامية الجهادية) السيطرة علي مدينة أسيوط تحسبا لقيام ثورة شعبية تؤيدهم في كل ربوع مصر بعد اغتيال السادات. وحدث صدام مسلح مع قوات الأمن والجيش نتج عنه قتل عميد شرطة وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول و٦٢ جنديا و٢١ مواطنا وكذلك إصابة ١٥ ضابطا و١٩٠٩ جنديا و٣٢ مواطنا، وتم احتلال مديرية أمن أسيوط لأيام إلى أن

قامت قوات الجيش باحتلال المبني ومطاردة أعضاء تنظيم الجهاد والقبض علي أعضائه.

كان اغتيال الرئيس السادات في العرض العسكري ومعه كل أركان النظام مدججا بستة أجهزة للأمن، ومحاولة احتلال أسيوط، علامات بارزة لتنظيم الجهاد في مصر وقمة المواجهة بين جماعات العنف المعارض من الإسلاميين والنظام السياسي المصري عام ١٩٨١.

ولم يكن أحد يدرك ما إذا كان اغتيال السادات مقصورا علي هجوم المنصة أو أنه جزء من خطة أوسع، ولم تكن هناك قلاقل في مصر إلا في أسيوط. كان عبود الزمر هناك، وكان معه أفراد آخرون من أعضاء عنقوده، وبعض عناقيد الصعيد، وكان تصورهم أن اغتيال السادات علي يد خالد الإسلامبولي وصحبه سوف يؤدي إلى إطلاق طاقة الجماهير وكان تقديرهم أن جامعة أسيوط تعتبر من معاقل الجماعة الإسلامية.

وهكذا تصوروا أن الاستيلاء علي الأمور في أسيوط يمكن أن يكون نواة تنتشر فيها الثورة إلى القاهرة وبقية البلاد، وشقت الجماعة الإسلامية طريقها بقوة السلاح إلى مبني المحافظة بقصد الاستيلاء عليها والزحف إلى المحافظات البحرية في شكل ثورة شعبية. ولكن التمرد لم ينجح واعتقل كرم زهدي حلقة الوصل مع الجهاد في طريقه إلى مدينة الغنايم بأسيوط ومعه عصام الدين درباله عضو مجلس شوري التنظيم وبقية أعضاء التنظيم.

ومنذ ذلك الحين تبلور شكل الجماعة الإسلامية الجديدة- إذا صح التعبير- إذ توارى من تنظيم الجماعة الإسلامية القريبون من الإخوان، وانضموا للرافد الكبير للإخوان المسلمين، بينما تبلور في الصعيد تنظيم الجماعة الإسلامية الجهادية في خط مستقل ومتمايز، ولعل طول مدة الاعتقال وموت عبد السلام فرج وأسر عبود الزمر قد بلور ظهور الجماعة الإسلامية في شكل محوري للعمل الإسلامي في مصر كلها.

قليل من الحكمة.. كثير من العنف

شهدت الفترة التالية لاغتيال السادات وتولي الرئيس مبارك الحكم في مصر مرحلة جديدة من علاقة الجماعة الإسلامية بالدولة. تتراوح هذه المرحلة بين الاحتواء العنيف الذي قام به النظام بعد الوصول الي نقطة الاستقرار النسبي وتدخل الجيش في أحداث ٨ أكتوبر ١٩٨١ والسيطرة علي مقاليد الأمور في البلاد، وتولي الرئيس مبارك بصورة فعلية السلطة في البلاد وبصورة رسمية بعد شهرين تقريبا.

وكان الانتقال السلمي للسلطة الي الرئيس مبارك واعتقال جميع قيادات تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية الجهادية ومحاكمتهم- في القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا- كما حوكم خالد الإسلامبولي ورفاقه الأربعة- ومنهم عبد السلام فرج- محاكمة عسكرية وتم اعدامهم. كان لذلك أثره علي ضرب تنظيم الجهاد الإسلامي في مقتل وتعطيل أنشطته، ثم ظهر طور آخر يقوم علي التعاون والحوار، سواء بصورة مؤقتة أو لتحقيق أهداف طويلة الأجل، ولكن الباحث يستطيع أن يؤكد أن السكون الذي وقع جاء نتيجة استضعاف الجماعة الإسلامية الجهادية لإعادة تقويم ما حدث وتجميع القيادات الهاربة والمعتقلة وإعادة بناء استراتيجية جديدة يكون عمادها الصف الثاني والثالث... إلخ، أي أن الكمون كان بهدف إعادة البناء والاستقرار ثم الانطلاق في مواجهة أخرى جديدة مع المجتمع المدني وعماده الحكومة والمنظمات غير الرسمية ورجال الصحافة والإعلام والمثقفون وغيرهم ممن لا ينتمون الي فكر الجماعات الإسلامية.

بدأ عهد الرئيس مبارك بالافراج المباشر عن جميع المعتقلين في السجون نتيجة قرارات سبتمبر ١٩٨١ باستثناء الموجودين علي قضايا معروضة علي

المحاكم، وكان ذلك يعني بدء صفحة جديدة من الإصلاح السياسي، ويفتح مجالا أوسع للحوار مع أعضاء الجماعة الإسلامية الجهادية سواء في السجون والمعتقلات والمؤتمرات في الجامعة أو المساجد. وقد ظهرت مساحة لا بأس بها من الحوار مما أدى إلى إضعاف حدة التوتر في العلاقة بين النظام والجماعة الإسلامية عقب مقتل السادات.

وكان الرئيس مبارك موضع تعاطف وتأييد كبير بسبب وجوده في منصة العرض من ناحية، وبسبب إجماع إرادة الأمة المصرية على تجاوز الأزمة من ناحية أخرى، وقيام الرئيس بعملية مصالحة تاريخية مع المعارضة، فاستقبلهم في القصر الجمهوري بعد خروجهم مباشرة، ثم أعاد إصدار صحف المعارضة، وبدأ حملة لمحاربة الفساد. وكانت الأعوام التالية ١٩٨٢ و ١٩٨٣ فرصة ذهبية لإلغاء حالة الطواريء، فلم تسجل خلال هذين العامين أية عملية إرهابية مسلحة.

وفي العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ تؤكد السجلات تدني حالة العنف وارتفاع حالة التعاون، وتؤكد على غياب أية حالة من المواجهات بين الحكومة والجماعات الإسلامية. وكانت الجماعات الإسلامية ولا تزال مع بداية العام في حالة كمون مستغلة حالة الاستقرار والاسترخاء في العمل السياسي السلمي، ثم جاءت أحداث سليمان خاطر وانتحاره داخل محبسه بعد ذلك.

ثم بدأ منحني العنف في الصعود ليكون معلما للمرحلة التالية في العام التالي، وقد بدأ العام في أسيوط (١٩٨٦) بواقعة قتل الطالب شعبان عبد الرحمن راشد، علي يد مخبر سري، ثم ظهرت الاشتباكات المسلحة والعنف المدني داخل المساجد في المنيا وأسيوط وأسوان، وقامت الجماعات - رغم حالات الاستقرار النسبية - بالتضييق على رموز المجتمع المدني: حفلات الزفاف، أندية الفيديو، محلات الصاغة، وبالذات لدى المسيحيين، منع زيارة الأضرحة، وتكسير البارات وحرقها، ثم تحدي سياسات النظام العامة والاستقرار من خلال

المظاهرات العارمة وضرب هيبة الدولة ممثلة في وزارة الأوقاف بالاستيلاء علي المساجد عنوة أو رفض تسليمها للحكومة.

بدأت هذه الفترة عام ١٩٨٧ بتوجه الجماعات الإسلامية نحو تغيير المنكر باليد من خلال ست وقائع منها هدم الأضرحة، ومهاجمة محلات بيع الخمر والمشروبات الروحية، واحياء الحفلات الموسيقية، سواء داخل أو خارج الجامعة، واستتبع ذلك التحصن بالمساجد وإشعال فتن طائفية، وهنا بدأت سياسة الأمن في التشدد للمواجهة، فتم اقتحام المساجد في سوهاج وامبابة وعين شمس وبني سويف وأسيوط، كما شهد العام بداية المواجهة في منفلوط بأسيوط بين الجماعة الإسلامية والأمن.

التنظيم الثاني الذي ظهر بقوة وعنف خلال هذا العام هو التوقف والتبين في ثلاث محاولات جريئة لاغتيال وزيرين سابقين للداخلية وكتاب مرموق، فلقد تمت محاولتان لاغتيال حسن أبو باشا والنبوي اسماعيل وزيري الداخلية السابقين، ومكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور في اغسطس ١٩٨٧، ثم جرت مواجهة دموية بين الأمن والتنظيم للقبض علي المتهمين.

وفي هذا العام بلغ الإسلام السياسي في مصر قمة النجاح للتحالف الاخواني مع العمل والاحرار في الانتخابات العامة، مما شكل وجودا رسميا لأول مرة علي الساحة المصرية للجماعات الإسلامية المحجوبة عن الشرعية، ولذلك تمت المواجهة علي مرحلتين: مواجهة الجماعات غير الشرعية باتباع التصفيات الجسدية، والتضييق علي نواب التحالف، باعتبارهم مظلة رسمية وتمثيلا بالإنابة لجماعات العنف في البرلمان.

التصعيد الأخير

هذه الفترة التي تلت خروج العديد من قيادات الجماعة الإسلامية من السجن بعد الأحكام الشهيرة في قضية الجهاد الكبري، هي فترة بدت الأمور فيها وكأن الجماعة في كمون، ولكن الحقيقة أن هذه الفترة هي فترة التكوين للجيل الجديد من الجماعة الإسلامية، والتي تمايزت بعد ذلك وانفصلت عن تنظيم الجهاد، وبات لها قيادتها وكوادرها وجماهيرها.

وفي ذات الوقت فإن حالة غض الطرف الحكومي في تلك الفترة، أو ما سبق أن ذكرناه عن غياب الدولة عن القيام بدورها المفترض منها، سمح لآخرين أن يتمدد ليملاً هذا الفراغ، وهو الأمر الذي استغلته الجماعة الإسلامية مثلها في ذلك مثل جماعات أخرى، فملأت جزءاً من هذا الفراغ، واستطاعت أن تكسب جماهير جديدة وأرضا جديدة.

وبدأت فيما بعد مرحلة يمكن وصفها بأنها مرحلة تصعيد العنف، وكانت هذه المرحلة هي نقطة تحول إلى مستوى أسوأ في العلاقة بين الطرفين، فقد عادت الجماعة لتستشعر القوة مرة أخرى، وسادت حالة شبيهة بتلك الحالة التي شهدت العلاقة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١.

وجاء عام ١٩٨٨ على نفس المنوال تقريباً، فزادت وقائع المواجهة العنيفة المباشرة (التصفية الجسدية والتصفية المضادة) من ٦ وقائع عام ١٩٨٧ إلى ١١ واقعة واستمرت حالة الطوارئ وقيام الجماعة الإسلامية (باستثناء واقعتين شاركها فيهما التنظيم الأم: الجهاد) بجميع وقائع العنف في مواجهة الحكومة والمجتمع المدني، واستمرت المظاهرات ضد عنف الأمن، وقيام الجماعة بمحاولة تغيير الحكم باليد أيضاً. وهناك ظاهرة أخرى تبلورت خلال هذه الفترة رغم

العنف الديني والعنف المضاد وهي: قيام الجماعة الإسلامية باتباع وسائل سلمية (مظاهرات - اغتصامات - توزيع منشورات ... إلخ).

وشهدت المرحلة التالية استمرارا في حالة المواجهة بين الطرفين، ودخل علي الخط أحيانا تنظيم الجهاد الذي قام بعدة عمليات تمثلت في إلقاء قنابل علي مواقع للشرطة، وتعرض وزير الداخلية آنذاك زكي بدر لمحاولة اغتيال. هذه الظروف دفعت الي حالة من حالات العنف والعنف المضاد، وبدا أن الأمن قد لجأ الي أسلوب التصفية الكاملة للجماعات، واستقر علي هذا الاسلوب خيارا بغير رجعة.

وكان من أبرز نتائج هذا الاسلوب قتل عدد كبير من جماعة الشوقيين، وقتل أمير الجماعة في الفيوم، وقتل علاء محيي الدين المتحدث الرسمي باسم الجماعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٩٠، وفي أكتوبر من العام ذاته اغتيل رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، وبدا الأمر وكأن البلد قد دخلت نفقا لا نهاية له من العنف والعنف المضاد.

بدا أن الأمر يسير نحو طريق لم يعد يجدي فيه إلا التصفية النهائية من قبل الدولة، والتصعيد المستمر من قبل الجماعة الإسلامية، ووفقا للإحصائيات فإن مصر في تلك المرحلة وصلت الأمور فيها الي متوسط عمل إرهابي يوميا وقتيل وجريح واحد يوميا، وقررت الدولة استخدام كافة أشكال الحسم، خاصة في الصعيد في ديروط وملوي والقوصية والبداري وأبو تيج في الصعيد وفي امبابة في القاهرة.

هذه الحالة شهدت أيضا تحويل بعض هذه المناطق الي ما يشبه ساحة القتال، وازدادت ضربات الجماعة الإسلامية الاقتصادية الموجعة علي الطرف الآخر باستهداف السياح والمنشآت السياحية، والبنوك والفنادق، كما جرت عدة محاولات لاغتيال عدد من رموز الحكم مثل وزير الإعلام والداخلية ورئيس الوزراء وقائد المنطقة العسكرية المركزية ورئيس الجمهورية، واغتيال اللواء رؤوف

خيرت المسؤول الأول عن النشاط الديني بمباحث أمن الدولة، وقررت الدولة عقد محاكم عسكرية للتعجيل بمحاكمة المتورطين من الجماعات في هذه العمليات، وذلك لإظهار الوجه الحاسم والقوي للدولة.

تفاصيل هذه المرحلة يمكن اكتشافها بسهولة من خلال كافة وسائل الإعلام المختلفة في تلك المرحلة، بات العنف والعنف المضاد شريكا يوميا لأحداث مصر في تلك المرحلة. كانت المشكلة التي تواجه النظام في هذه الفترة هي تلك اللامبالاة التي أصابت قطاعا عريضا من الناس، وباتوا إن لم يكونوا متعاطفين مع المنتمين لهذه التيارات الإسلامية، فقد اختاروا موقف الحياد أو المتفرج علي الدولة التي تواجه الخارجيين عليها، دون أن يصطفوا في صف أيهما، إلا أن تصاعد الأحداث في المرحلة التالية، وذلك خلال عقد التسعينيات، واستغلال الدولة للآلة الإعلامية في إظهار الوجه القبيح للإرهاب، وساعد علي ذلك قيام أفراد الجماعات بعمليات أصابت بسطاء لا ذنب لهم فيما يحدث، وكان استهداف المؤسسات الاقتصادية والسياح أثره المباشر في إحساس الناس بأن ما يحدث يضرهم بشكل مباشر في معاشهم اليومي، لذا كان التحول في الرأي العام هو السمة البارزة في مرحلة التسعينيات، خاصة في الفترة ما بعد ١٩٩٢، وأعطى هذا شرعية إضافية لموقف الدولة في مواجهة الجماعات .

تنظيمات

الجهاد الإسلامي

إذا استثنينا بعض ملامح العنف في مسيرة جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها وحتى قبيل السبعينيات والتي كان أشهرها حادث المنشية لاغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، وإذا استثنينا انشقاق جماعة شباب محمد عن الإخوان وانتهاجهم العنف ، فإننا سنجد أن ملامح العنف لم تظهر إلا في عام ١٩٥٨ حين ظهر الشاب المسلم "نبيل البرعي" الذي خرج من جماعة الإخوان من داخل السجون وطالب بالعنف المسلح واتخذ من أفكار ابن تيمية منهجاً للحركة وفيما بعد انضم إليه كل من: إسماعيل الطنطاوي، محمد عبد العزيز الشرقاوي، أيمن الظواهري، حسن الهلاوي، علوي مصطفى وأصبح إسماعيل الطنطاوي قائداً لهذه المجموعة لإمكاناته الفكرية الفذة.

في عام ١٩٧٣ انشق علوي مصطفى ومعه بعض أعضاء التنظيم وأقاموا تنظيمًا جديدًا سمي (بتنظيم الجهاد) وقرر الدخول في حرب مع اليهود على حدود القناة وانضم إليه الملازم عصام القمري (الذي أصبح فيما بعد من أبرز وأخطر عناصر تنظيم الجهاد الإسلامي الذي قاد عملية اغتيال السادات عام ١٩٨١)

وبين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ أنشأ شاب مسلم يدعى مصطفى يسري تنظيمًا مسلحًا في القاهرة وقد تم اعتقاله وضرب تنظيمه عام ١٩٧٩ وتكون تنظيم الجهاد الإسلامي - كما يذكر رفعت سيد أحمد في كتابه تنظيمات العنف في السبعينيات - بقيادة محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر ومجموعة الصعيد بقيادة ناجح إبراهيم وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي ومن مجموعة سالم الرحال الأردني الجنسية ، وتولى كمال الصعيد حبيب القيادة خلفا له بعد ترحيله إلى الأردن وكان من نصيب هذا التنظيم اغتيال السادات.

ورغم تشعب مسارات الجماعات الإسلامية وكثرتها في السبعينيات إلا أنها لم تخرج كثيرا عن تبني أفكار الإخوان أو الشيخ المودودي أو سيد قطب

ويرى بعض الباحثين أن أعمال العنف السياسي أخذت في التطور على نحو غير مسبوق بداية من منتصف السبعينيات مع بروز عدد من التنظيمات الإسلامية المتشددة التي اتخذت العنف " أداة" للوصول إلى أهدافها. وهناك عدة محطات فارقة في مسيرة تطور العنف كأحداث "الفنية العسكرية" عام ١٩٧٤ التي ارتكبتها " حزب التحرير الإسلامي" بقيادة صالح سرية ، واختطاف وقتل الشيخ الذهبي عام ١٩٧٧ من قبل " جماعة المسلمين" المعروفة إعلاميا باسم "التكفير والهجرة" .

وارتبطت نقطة التحول الكبرى في ممارسة ظاهرة العنف السياسي من قبل بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة بظهور تنظيم " الجهاد " الذي نفذ عملية اغتيال الرئيس السابق أنور السادات وأحداث أسبوط عام ١٩٨١ التي أعقبتها وشكلت تحديا كبيرا للنظام .

وعلى هذا يمكننا اعتبار أن أهم القائمين بأعمال العنف في السبعينيات وقادوا من بعدهم إلى ذلك خارجين من معطف الإخوان ونكسة يوليو وانعكاساتها السلبية وأفكار سيد قطب وأبو الأعلى المودودي الثورية ولا ننسى سياسة السادات الانفتاحية وصلحه الفردي مع إسرائيل

ويبدو لمن يحلل فكر الجماعة الإسلامية في تلك الفترة أنهم في ارتباط وتنسيق مع تنظيم الجهاد الأكبر الذي يقوده عمر عبد الرحمن و عبود الزمر

والى جانب تنظيم "الجماعة الإسلامية " ظهرت أيضا عدة تنظيمات إسلامية متشددة ، كانت في معظمها انشقاقات أو إمدادات لتنظيمات موجودة بالفعل ، ومن أمثلتها تنظيم " الناجون من النار" المسئول عن محاولة اغتيال اللواءين حسن أبو باشا والنبوي إسماعيل وزيرى الداخلية السابقين ، وكذا محاولة اغتيال الصحفي مكرم محمد احمد . وتنظيم " الشوقيين " بالفيوم نسبة إلى زعيمه شوقي الشيخ الذي قتل أثناء إحدى المواجهات المسلحة مع قوات الشرطة . وقد انشق هو الآخر عن تنظيم الجماعة الإسلامية ويعتبر هذا التنظيم

هو المسئول عن أحداث العنف التي شهدتها محافظة الفيوم عام ١٩٩٠ وتنظيم " الجماعة السماوية " التي كان يتزعمها طه السماوي والذي انشق بدوره عن تنظيم " جماعة المسلمين " ، واشتهر هذا التنظيم بارتكابه أحداث حرائق نوادي الفيديو في حي شبرا عام ١٩٨٦ ، وجماعة طلائع الفتح التي جاءت امتدادا لتنظيم الجهاد الذي عانى من ظاهرة التفتت والانقسام ، وبخاصة بعد انفصال " الجماعة الإسلامية " واعتقال ابرز قيادات التنظيم .

ومن التنظيمات الهامشية في تلك الفترة التي شهدتها السبعينيات في مصر والتي كانت فاعليتها ضعيفة من الناحية الحركية حزب التحرير الإسلامي (وقيل انه الاسم الحقيقي لتنظيم صالح سرية الذي قاد حادثة القنية العسكرية) ، وهناك تنظيمات أخرى مثل تنظيم جند الله " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " وكان يقوده الشيخ يوسف البدري في منطقتي المعادي وحلوان وألقي القبض على عشرين من أعضائه في أحداث سبتمبر ١٩٨١ بتهمة التحريض على الفتنة الطائفية ، وكان من بينهم الشيخ يوسف البدري نفسه .

وفيما يلي إطلالة سريعة على أهم هذه الجماعات التي كونت معالم الفكر الجهادي في فترة السبعينيات وما بعدها .

تنظيم الفنية العسكرية

١- الرمز

"صرح مصدر مسئول بأن ١٦ شخصا بعضهم من الطلبة حاولوا أمس الاعتداء علي الكلية الفنية العسكرية، وهاجموا حرس الكلية، وقد قام أفراد الكلية بضبطهم بعد أن جرح عدد منهم، و تتولى نيابة أمن الدولة التحقيق".

كان هذا الخبر القصير الغير واضح الملامح والذي ظهر في صحف مصر صباح يوم الجمعة ١٩ أبريل عام ١٩٧٤، ليس سوى إعلان عن الإشهار الرسمي لنشأة جماعات العنف الإسلامية والتي رسمت جزءا لا بأس به من ملامح صورة مصر بعد ذلك، وما زالت بشكل نسبي، كان ذلك الخبر إعلانا عن تنظيم الدكتور صالح سرية، وهو التنظيم الذي عرف فيما بعد بتنظيم الفنية العسكرية والتي كانت أول قضية عنف ديني في السبعينات، بدت غريبة وخارجة عن النسق العام في تلك الفترة، إلا أنها باتت فيما بعد إحدى العلامات البارزة في تاريخ الجماعات الإسلامية في مصر، وباتت تلك الحادثة، أو تلك الجماعة إحدى علامات التاريخ المهمة لتيار معين من الإسلام السياسي في مصر.

أقول إن هذه الجماعة بدت غريبة الظهور في تلك الفترة، وذلك لأن نظام السادات كان في مرحلة تشهد صعودا ملحوظا في علاقاته مع تيار الإسلام السياسي بشكل عام ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين التي بدأ معها السادات مصالحة كبري بدأ نسجها عقب استقرار الأمور للسادات بشكل كامل، بعدما حسم الصراع لنفسه في ١٥ مايو فيما عرف فيما بعد باسم ثورة التصحيح، أو هكذا اعتبرها السادات، في المرحلة التالية بدأ السادات تحركه في اتجاه الإخوان المسلمين، واستدعي قياداتهم من الخارج، وأخرج عددا منهم من السجون

والمعتقلات، لذلك بدأ حدوث صدام أو هجوم من تيار إسلامي، أيا كان، وفيما يبدو فإن عدم التصديق هذا قد تجاوز حدود المراقبة إلى حدود الدولة ذاتها والسادات نفسه، حيث لم يحاول أحد وقتها أن يجهد نفسه في محاولة تفسير ما حدث، واكتفي في تلك الفترة بالإشارة إلى العلاقة التي تربط صالح سرية بالحكومة الليبية والعقيد القذافي شخصيا، فكان الحل الأسهل هو الارتكان إلى فكرة المؤامرة التي حاكتها ودبرتها ليبيا ووظفت فيها صالح سرية الذي خرج النائب العام وقتها بمعلومات ووثائق تفيد زيارة سرية لليبيا، واتصالاته بالقذافي، وبالتالي وضعت القضية في هذا الإطار، وذلك بسبب الموقف المعادي لليبيا لتوجهات مصر في تلك الفترة، وللتوتر الملحوظ في العلاقات بين البلدين والذي شهد ذلك العام البداية العلنية له بين البلدين. أرادت أجهزة الدولة التقليل من حجم الحادث وقتها، وقد يكون عدم الإدراك لمؤشر مثل هذا الحادث هو الصالح لتفسير موقف أجهزة الدولة وقتها، لذلك لجأت إلى بديل المؤامرة الخارجية والذي يلقي هوي ويحقق هدفا سياسيا آخر في تلك الفترة، حتى لو استبعد من جدية التعامل فيما بعد عندما ثبت عدم كفاية القرائن والشواهد والأدلة علي الاستمرار في هذه النظرية، أي المؤامرة الخارجية، إلا أن هذا الاستبعاد فيما بعد لم يكن كافيا أو دافعا للدولة وقتها لدراسة ما حدث.

صالح سرية زعيم تنظيم شباب محمد وهو التنظيم الحقيقي، إلا أن حادث الهجوم علي الفنية العسكرية هو الذي أكسبه اسمه بعد ذلك، صالح سرية من مواليد حيفا في فلسطين قبل الاحتلال الإسرائيلي، والمفارقة أن حيفا هي ذات البلد التي ولد وعاش فيها تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير الإسلامي الذي امتلك تنظيم صالح سرية فيما بعد العديد من نقاط التشابه والالتقاء بين أساليبه وأهدافه وطريقة تجنيد أعضائه، حتى أن العديد من المراقبين اعتبر تنظيم الفنية العسكرية امتدادا لحزب التحرير الإسلامي.

صالح سرية الذي بدأ نشاطه في العراق في مطلع الستينات وقت كان لاجئاً سياسياً بها، تنقل بين العديد من المنظمات الفلسطينية، وسبق له الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي الأردني (!) وهذا حسبما ذكرت مصادر النيابة في مصر في ذلك الوقت. وقد حصل صالح فيما بعد علي الجنسية العراقية ثم التحق بإدارة اليونسكو العربية التابعة لجامعة الدول العربية، وعمل فيها باحثاً علمياً حيث كان يحمل درجة الدكتوراه في التربية ومناهج التعليم. واستقر في القاهرة، وبدأ اتصالاته بقيادات إسلامية مختلفة، كما بدأ يتحرك في أوساط طلابية وشبابية في القاهرة والإسكندرية وداخل الفئدة العسكرية التي نجح في تجنيد مجموعة من طلابها وجنودها. وكان المدخل الطبيعي وقتها- وأظن حتى يومنا هذا- هو مدخل الدين، وبلغ عدد المنتمين لتنظيمه حوالي المائة كون بهم مجموعات منفصلة كل منها يجمع ما بين أربع إلى ستة أعضاء.

اعتمد صالح سرية علي السرية الكاملة في تجنيد الأعضاء وتحريكهم، ولذلك اعتمد النظام العنقودي الذي يبني علي أساس عدم معرفة المجموعات ببعضها البعض، وعندما شرع في تنفيذ مشروع هجومه علي الفئدة العسكرية لم يكن يعلم بالخطط سوى عشرين عضواً فقط، معظمهم لم يعلم بتفاصيله إلا قبل تنفيذ هذه بساعات.

كانت الخطة تقضي بأن يتجمع ١٨ من أعضاء التنظيم مساء الأربعاء ١٧ أبريل بميدان العباسية، يقوم هؤلاء باقتحام بوابات الفئدة العسكرية بمساعدة أعضاء التنظيم داخل المبني، وذلك بعد تخدير حراس الكلية، وكان الشرط الرئيسي لنجاح العملية أن يتم كل ذلك في صمت وباستخدام السلاح الأبيض، ودون استخدام الأسلحة النارية اعتماداً علي تخدير الحراس، وأن تنطلق المجموعة إلى مخزن سلاح الكلية، ويتم فصل الكهرباء عن الكلية والسيطرة عليها حتى صباح اليوم التالي، ويتم القبض علي الضباط والمسؤولين عن الكلية عند قدومهم صباحاً، ثم التحرك بسيارات الكلية وسلاحها وبداخلها بالطبع

أعضاء التنظيم نحو قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي حيث كان من المقرر أن يجتمع الرئيس السادات بأعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب، وكانت الخطة تقضي بأنه عند هذه النقطة يوهم حراس قاعة اللجنة المركزية بوجود متفجرات داخلها، فتحدث حالة من الذعر يتمكن خلالها أعضاء التنظيم من اقتحام القاعة واعتقال رئيس الجمهورية والمسؤولين الموجودين بها، ثم يلقي رئيس التنظيم البيان الأول الذي يعلن فيه الاستيلاء علي مقاليد الحكم في البلاد.

لم تسير الخطة حسبما كان مخططا لها، ولم تأت الرياح بما تشتهي السفن، ففيما يبدو فإن الأقراص المنومة والمخدرة التي كانت مستخدمة لتخدير وتنويم الحراس لم تكن تحتوي علي مادة فعالة مؤثرة، وبالتالي عندما هاجم أعضاء التنظيم البوابات لم يكن الحراس مخدرين تماما، بل اشتبكوا مع المقتحمين، وانطلقت أعيرة نارية كشفت ما حدث، وسهلت القضاء علي المحاولة، وهو الأمر الذي أدركه صالح سرية بمجرد سماعه لاطلاق الرصاص، فانصرف الي بيته منسحبا هو ومن بقي من أعضاء التنظيم، وألقي القبض عليه في اليوم التالي بمكتبه بجامعة الدول العربية بعد أن وشي به بعض من أعضاء التنظيم الذين ألقى القبض علي معظمهم.

وفي ٣١ مايو ١٩٧٥، وبعد محاكمة لم تحظ بالكثير من الاهتمام صدر الحكم علي صالح سرية وقائد عملية اقتحام الفنية العسكرية بالإعدام، وحكم علي ٢٩ شابا من أعضاء التنظيم بالسجن، وبرأ ٦٠ آخرين، وفي ١١ أكتوبر ١٩٧٥ تم تنفيذ حكم الإعدام في صالح سرية وقائد العملية.

٢- الجماعة

ولعله من المناسب التوقف أمام الأفكار العامة لهذا التنظيم الذي يعد أول محاولة غير فردية لأفراد يعتنقون فكرة الجهاد، تهدف إلى قلب نظام الحكم القائم في مصر خلال السبعينات.

وإذا ما نظرنا إلى الجانب الفكري لحركة الفنية فسوف نرى - رغم وجود شخصية مثقفة وصاحبة تجربة كصالح سرية على رأسها - افتقارها الواضح لرؤية واعية للواقع ونظرية متكاملة للعمل.

ركائز فكر الدكتور صالح سرية :

خلف د. صالح سرية وثيقة فكرية هامة بعنوان (رسالة الإيمان) قام فيها بتلخيص أهم الأفكار المتعلقة بالجوانب السياسية على النحو التالي:

الجهاد هو الطريق لإقامة الدول الإسلامية

لا يجوز موالاة الكفار والأنظمة الكافرة ومن فعل ذلك فهو كافر

من مات دفاعاً عن حكومة كافرة ضد من قاموا بإقامة الدولة الإسلامية فهو كافر إلا إذا كان مكرهاً فإنه يبعث على نيته

من اشترك في حزب عقائدي غير إسلامي فهو كافر، كذلك من اشترك في جمعية عالمية كالماسونية أو اعتنق فلسفة مخالفة كالوجودية أو البرجماتية

الحكم بتكفير الحكام وجاهلية المجتمع واعتباره دار حرب

جواز العمل الحزبي الإسلامي والمساهمة من خلاله في الانتخابات ودخول البرلمان والمشاركة في الوزارات إذا كان صريحاً بأنه يسعى عن هذا الطريق للوصول إلى السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية

يجوز للمسلم أن يدخل في مختلف اختصاصات الدولة بأمر من الجماعة الإسلامية ويستغل منصبه لمساعدة الجماعة للحصول على السلطة أو التخفيف عنها في حالة المحنة أو إفادتها بأي طريق ولا مانع أن يصبح وزيراً حتى مع حكم طاغية إذا كان بهذه النية

كل من ينفذ أوامر الدولة الكافرة ضد الإسلام والحركة الإنسانية فهو كافر

في حالة وجود مرشح إسلامي وأمامه مرشح اشتراكي أو قومي أو شيوعي وانتخب الفرد غير الإسلامي فإنه يكون كافراً بهذا الموقف

الذين يحاربون دعاة الإسلام لأنهم يمزجون الدين بالسياسة كفار لأنهم قصروا الإسلام على جانب وكفروا بالجوانب الأخرى

المعارضون لأحكام الإسلام الذين يتهمون الدين بالتخلف والرجعية كفار، كذلك الذين يعترضون على حكم من أحكام الله ولا يرضون عنها مثل الذين يعترضون على الإسلام ويتهمونه بالتخلف فإن هؤلاء غير راضين عن الإسلام أصلاً

التفريق بين الامتناع الجماعي والامتناع الفردي بمعنى أن الترك الجماعي لأي ركن من أركان الإسلام كفر

كل القوانين المخالفة للإسلام في الدولة هي قوانين كفر وكل من أعدها أو ساهم في إعدادها أو جعلها تشريعات ملزمة فهو كافر كذلك من طبقها دون اعتراض عليها أو إنكار لها

تحية العلم والجندي المجهول والسلام الجمهوري من طقوس الجاهلية وهي صورة من صور الشرك

هذه الأفكار لم يتوقف أمامها العلماء بالمناقشة في تلك الفترة، بل إن الإعلان عنها أو طرحها إعلامياً لم يحدث من الأساس، ولم تخضع هذه الأفكار لدراسة منشأها أو علاقتها بأي أفكار أخرى سابقة عليها، فقط تم اعتبار المسألة في إطار العمالة والجهل بالدين والإجرام .. فقط.

أغلق ملف تنظيم الفنية العسكرية بتنفيذ الأحكام الصادرة، ولم يتوقف وقتها أحد من علماء الاجتماع أو السياسة ليدرس ما حدث، ولم يلفت نظر أحد أن ما حدث هو تغيير جوهري تشهده مصر، وإن هذا التنظيم المغمور لم يكن إلا إشارة البدء لغيره من التنظيمات التي ساهمت في رسم صورة مصر في العقدين التاليين.

جماعة التكفير والعجزة

١- الرمز

لم يشأ شكري مصطفى أن ينكشف تنظيم صالح سرية لأجهزة الأمن قبل أن يصبح التنظيم الذي حمل اسمه وسمته معروفا لهذه الأجهزة وليصبح امتدادا- ربما يبدو طبيعيا- للجماعة الأولى، وليصبح فيما بعد صاحب أكثر الجماعات الإسلامية عنفا وتكفيرا، كما أن تنظيم صالح سرية يمكن اعتباره معمل لتفريخ أعضاء لجماعة شكري مصطفى.

البداية لم تكن هكذا، بل كانت في أول يونيو سنة ١٩٤٢، في قرية أبو قرص مركز أبو تيج محافظة أسيوط، حيث ولد شكري احمد مصطفى لأب كان يعمل عمدة للقرية، وكان متزوجا قبل أن يتزوج والدته التي كانت أرملة لقاض شرعي، وكان مصطفى وحيد والدته من العمدة، وربما أثرت طبيعة القرية الجبلية، والوعرة، والممتلئة بالكهوف علي فكر شكري فيما بعد، ورغبته في الهجرة، والابتعاد، ومقاطعة المجتمع، بالإضافة إلى المشاكل التي وقعت بين والدته والوالده (العمدة) بعد عامين من ولادته، فاصطحبته معها إلى أقاربها في مدينة أسيوط، وبعد منازعات وقع الطلاق.

عاش شكري صباه في بحبوحة من العيش بسبب ثراء عائلة والدته ورغم ذلك تعلم في إحدى مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية وحصل في الثانوية العامة علي مجموع ضعيف، فلم يجد أمامه سوي كلية الزراعة التي لم تحظ في ذلك الوقت بشهرة محلية مثل كلية الهندسة، وقبل أن يقطع شوطا مناسباً في التعليم قبض عليه سنة ١٩٦٥ في قضية الإخوان المسلمين حيث ضبط وهو يوزع منشورات، ليقضي ٦ سنوات كاملة في سجن طرة وأبو زعبل، من صيف ١٩٦٥

إلى صيف ١٩٧١، وخلف جدران السجون تعرف شكري لأول مرة إلى أفكار سيد قطب وكتابات المودودي.

في السجن أيضا انضم شكري مصطفى إلى جماعة المسلمين، وهي جماعة أسسها شاب أزهرى اسمه علي عبده إسماعيل لتكون نواة المجتمع الإسلامي الجديد الذي سيقوم علي أنقاض الكفر والجاهلية، وهو أول من أقام تنظيما يبدأ أفرادَه بالعزلة عن المجتمع ومقاطعته، والهجرة بعيدا عنه، فإذا تمكنوا من قوتهم، وأعلنوا الجهاد وسعوا إلى إسقاطه والسيطرة عليه وتطهيره من الدنس وإقامة مجتمع العقيدة بدلا منه وإعادة الحكم فيه إلى الله.

ورغم أن علي عبده إسماعيل سنة ١٩٦٩ تبرأ من كل هذه الأفكار وقال مقولته الشهيرة إنني أخلع فكرة التكفير، كما أخلع جلبابي هذا إلا أن شكري مصطفى لم يخلع جلبابه معه، أو بالأحرى، لم يخلع أفكاره بل ظل متمسكا بها حتى أفرج عنه في سنة ١٩٧١، ليعود إلى أسبوط مرة أخرى .

في أسبوط، كان أول من جنده شكري مصطفى هو ابن شقيقته ماهر عبد العزيز بكري الذي انقطع عن الدراسة وانضم إلى التنظيم، ووصل فيه إلى حد اعتباره خليفة شكري مصطفى الذي يرأس التنظيم بعده، إذا ما مات أو قبض عليه.

ثم بدأ التنظيم يتسع حتى وصل عدد أفرادَه في خمس سنوات إلى خمسة آلاف عضو، بينهم من لا يزيد عمره عن ١٤ سنة مثل طه حسن الزيني، وبينهم من تجاوز السبعين مثل (عثمان رفاعي عثمان) وفيهم نساء وفتيات، وفيهم أسر كاملة، وطلبة، وموظفين، وتجار صغار، وعاطلين.

وبعد حادث الكلية العسكرية وإعدام صالح سرية أعلن عدد من أعضاء حزب التحرير الإسلامي توبتهم، في حين انضم البعض الآخر إلى تنظيم شكري مصطفى، ومن قيادات جماعة صالح سرية الذين انضموا إلى جماعة المسلمين (جماعة شكري مصطفى) كان طلال الأنصاري الذي كان محكوما عليه بالأشغال

الشاقة المؤبدة، وقد أبلغ شكري مصطفى بانضمامه إليه وهو في السجن، لذلك كان من مطالب شكري مصطفى للإفراج عن الشيخ الذهبي - فيما بعد - الإفراج عن طلال الأنصاري.

في سنة ١٩٧٥ وصفت الصحافة المصرية شكري مصطفى بأنه " راسيوتين " الدين الذي يجمع بين الجنس والدين فقد تزوج خمس مرات ، وقيل أنه كان من حقه أن يطلق أية زوجة في الجماعة من زوجها ويتزوجها ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة اختفاء البنات في ذلك الحين والتي اكتشف حلها حينما قابلت أم ابنتها المفقودة في أطراف المدينة و اكتشفت أن ابنتها لم تهرب من أجل العاطفة وإنما من أجل أفكارها المؤمنة بما يدعو له شكري مصطفى ، حيث كان تنظيم المسلمين هو الوحيد الذي ضم النساء والفتيات بين أعضائه ، و زوجهن لأعضائه الرجال حتى المتزوجات منهن ، كان يحق لهن أن يتزوجن من آخرين لأنهم بمجرد الانضمام للجماعة يصبحن أحرارا ومحرمات على أزواجهن الأوائل لأنهم كفار

وحسب البيانات الرسمية كانت جماعة المسلمين مطلوبة في ١٦ قضية متنوعة الاتهامات في السنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ وفي نوفمبر ١٩٧٦ أضيفت قضايا أخرى باتهامات جديدة أبرزها الشروع في القتل

لكن الحدث الأبرز كان هو اختطاف الشيخ الذهبي وكان ذلك يوم ٣ يوليو ١٩٧٧ ، حيث فوجئ الشيخ الذهبي بضابط مزيف برتبة رائد ، لم يحلق ذقنه منذ ثلاثة أيام ، وعمره في مطلع العشرينات وحوله ٥ شبان يحمل أحدهم مدفعا رشاشا ، وحمل الآخرون مسدسات يختطفونه وينطلقون به في سيارة مسرعة ، وكانت هناك سيارة أخرى لم يستجب محركها ، فكان أن قبض على أحد أفراد التنظيم واسمه إبراهيم محمد حجازي

وقد حددت الجماعة شروطا للإفراج عن الشيخ الذهبي أهمها الإفراج الفوري عن أعضاء الجماعة المقبوض عليهم ، والعفو عن أعضاء الجماعة المحكوم عليهم

في قضايا سابقة ، وأن تعتذر الصحافة عما نشرته في حق الجماعة بالبنت الأحمر العريض في الصفحات الأولى ، والموافقة على نشر كتاب شكري مصطفى (الخلافة) على حلقات في الصحف اليومية ثم في كتاب بعد ذلك ، وتكوين لجنة تقصي حقائق لتقصي نشاط مباحث أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة ، ومكتب المدعي العام الاشتراكي ، ولكن انتهى الأمر بمقتل الشيخ الذهبي حيث عثر على جثته في فيلا مفروشة ، كان راقدا على ظهره وسط بركة منت الدماء المجمدة ، وحسب تقرير العمل الجنائي ، فقد قتل الشيخ الذهبي برصاصتين أطلقتا على رأسه ، وخرجت إحداها من عينه اليسرى ، بينما كان معصوب العينين بشال أبيض / واتهمت الشرطة عضو الجماعة مصطفى عبد المقصود غازي بالقتل ، وشكري مصطفى بالتدبير ، وأحمد طارق عبد العليم (ضابط شرطة سابق انضم إلى الجماعة) بالاختطاف ، وتم القبض على القاتل والمختطف وبقي شكري مصطفى حتى قبض عليه يوم ٩ يوليو ١٩٧٧ مع ١٥ من قيادات الجماعة

وحسب الرواية التي نشرتها الأهرام يومها فإن أجهزة الأمن حاصرت وحصرت الشقق المفروشة بعد أن تأكدت أن الجماعة تستخدمها ، وتم عمل كمين لأحد الأوكار ، حتى حضر شكري مع زوجته وابنه ، وتركته أجهزة الأمن حتى دخل مسكن شقيقة زوجته ، واستقر في الغرفة الداخلية بالشقة ، ثم هاجمته أجهزة الأمن ، وحاول أن ينكر نفسه ، ويدعي أن اسمه زين لكنه اعترف في النهاية أنه شكري مصطفى ، وهكذا انتهت الحكاية

٢- الجماعة

هي " جماعة المسلمين " كما سمت نفسها ، أو " جماعة التكفير والهجرة " كما أطلق عليها إعلامياً ، هي جماعة إسلامية غالية نهجت نهج الخوارج في التكفير بالمعصية ، نشأت داخل السجون المصرية في بادئ الأمر ، وبعد إطلاق سراح أفرادها ، تبلورت أفكارها ، وكثر أتباعها في صعيد مصر وبين طلبة الجامعات خاصة .

• تبلورت أفكار ومبادئ جماعة المسلمين التي عرفت بجماعة التكفير والهجرة في السجون المصرية وخاصة بعد اعتقال سنة ١٩٦٥م التي أعدم إثرها سيد قطب وآخرين . و في هذا الجو كانت هناك تربة خصبة في نشر مناهجهم المتطرفة فنبتت فكرة التكفير ووجدت الاستجابة لها .

و قد حدثت إنشقاقات في جماعة الإخوان المسلمين بعد ذلك و انقسموا إلى قطبيين وهضبيين وبعد هذا الانقسام و الانشقاق الذي حدث وكان أثر لما حدث في السجون رفضت فئة من الشباب موقف السلطة من الصلح وأعلنت كفر رئيس الدولة ونظامه ، بل اعتبروا الذين أيدوا السلطة من إخوانهم مرتدين عن الإسلام ومن لم يكفرهم فهو كافر ، والمجتمع بأفراده كفار لأنهم موالون للحكام وبالتالي لا ينفعهم صوم ولا صلاة . وكان إمام هذه الفئة ومهندس أفكارهم الشيخ علي إسماعيل .

ومن أبرز شخصيات هذه الجماعة :

• الشيخ علي إسماعيل : كان إمام هذه الفئة من الشباب داخل المعتقل ، وهو أحد خريجي الأزهر ، وشقيق الشيخ عبد الفتاح إسماعيل أحد الستة الذين تم إعدامهم مع سيد قطب ، وقد صاغ الشيخ علي مبادئ العزلة والتكفير لدى الجماعة ضمن أطر شرعية حتى تبدو وكأنها أمور شرعية لها أدلتها من الكتاب والسنة ومن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم في الفترتين : المكية والمدنية ، متأثراً في ذلك بأفكار الخوارج .

-شكري أحمد مصطفى (أبو سعد) من مواليد محافظة أسيوط ١٩٤٢ ، أحد شباب جماعة الإخوان المسلمين الذين اعتقلوا عام ١٩٦٥ لانتسابهم لجماعة الإخوان المسلمين وكان عمره وقتئذ ثلاثة وعشرين عاماً .

-في عام ١٩٧١م أفرج عنه بعد أن حصل على بكالوريوس الزراعة ومن ثم بدأ التحرك في مجال تكوين الهيكل التنظيمي لجماعته . ولذلك تمت مبايعته أميراً للمؤمنين وقائداً لجماعة المسلمين - على حد زعمهم - فعين أمراء

للمحافظات والمناطق واستأجر العديد من الشقق كمقار سرية للجماعة بالقاهرة والإسكندرية والجيزة وبعض محافظات الوجه القبلي.

- في سبتمبر ١٩٧٣م أمر بخروج أعضاء الجماعة إلى المناطق الجبلية واللجوء إلى المغارات الواقعة بدائرة أبي قرقاص بمحافظة المنيا بعد أن تصرفوا بالبيع في ممتلكاتهم وزودوا أنفسهم بالموثون اللازمة والسلاح الأبيض ، تطبيقاً لفاهيمهم الفكرية حول الهجرة .

- في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣م اشتبه في أمرهم رجال الأمن المصري فتم إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة في قضية رقم ٦١٨ لسنة ٧٣ أمن دولة عليا .

- في ٢١ إبريل ١٩٧٤م عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م صدر قرار جمهوري بالعفو عن شكري مصطفى وجماعته ، إلا أنه عاود ممارسة نشاطه مرة أخرى ولكن هذه المرة بصورة مكثفة أكثر من ذي قبل ، حيث عمل على توسيع قاعدة الجماعة ، وإعادة تنظيم صفوفها ، وقد تمكن من ضم أعضاء جدد للجماعة من شتى محافظات مصر ، كما قام بتفسير مجموعات أخرى إلى خارج البلاد بغرض التمويل ، مما مكن لانتشار أفكارهم في أكثر من دولة .

- هيا شكري مصطفى لأتباعه بيئة متكاملة من النشاط وشغلهم بالدعوة والعمل و الصلوات والدراسة وبذلك عزلهم عن المجتمع إذ أصبح العضو يعتمد على الجماعة في كل احتياجاته ، ومن ينحرف من الأعضاء يتعرض لعقاب بدني ، وإذا ترك العضو الجماعة اعتبر كافراً ، حيث اعتبر المجتمع خارج الجماعة كله كافراً . ومن ثم يتم تعقبه وتصفيته جسدياً .

- رغم أن شكري مصطفى كان مستبداً في قراراته ، إلا أن أتباعه كانوا يطيعونه طاعة عمياء بمقتضى عقد البيعة الذي أخذ عليهم في بداية انتسابهم للجماعة .

- وكما هو معلوم وثابت أن هذه الجماعة جوبهت بقوة من قبل السلطات

المصرية بخاصة بعد مقتل الشيخ حسن الذهبي وزير الأوقاف المصري السابق ، وبعد مواجهات شديدة بين أعضاء الجماعة والسلطات المصرية تم القبض على المئات من أفراد الجماعة وتقديمهم للمحاكمة في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ التي حكمت بإعدام خمسة من قادة الجماعة على رأسهم شكري مصطفى ، وماهر عبد العزيز بكري ، وأحكام بالسجن متفاوتة على باقي أفراد الجماعة .

• ماهر عبد العزيز زناتي (أبو عبد الله) ابن شقيقة شكري مصطفى ونائبه في قيادة الجماعة بمصر وكان يشغل منصب المسؤول الإعلامي للجماعة ، أعدم مع شكري في قضية محمد حسين الذهبي رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ . وله كتاب الهجرة .

ويبدو التكفير عنصراً أساسياً في أفكار ومعتقدات هذه الجماعة .

- فهم يكفرون كل من ارتكب كبيرة وأصر عليها ولم يتب منها ، وكذلك يكفرون الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بإطلاق ودون تفصيل ، ويكفرون المحكومين لأنهم رضوا بذلك واتبعوه أيضاً ، أما العلماء فيكفرونهم لأنهم لم يكفروا هؤلاء ولا أولئك ، كما يكفرون كل من عرضوا عليه فكرهم فلم يقبله أو قبله ولم ينضم إلى جماعتهم ويبايع إمامهم . أما من انضم إلى جماعتهم ثم تركها فهو مرتد حلال الدم ، وعلى ذلك فالجماعات الإسلامية إذا بلغت دعوتهم ولم تبايع إمامهم فهي كافرة مارقة من الدين.

- وكل من أخذ بأقوال الأئمة بالإجماع حتى ولو كان إجماع الصحابة أو بالقياس أو بالمصلحة المرسلة أو بالاستحسان ونحوها فهو في نظرهم مشرك كافر.

- والعصور الإسلامية بعد القرن الرابع الهجري كلها عصور كفر وجاهلية لتقديسها لصنم التقليد المعبود من دون الله تعالى فعلى المسلم أن يعرف الأحكام بأدلتها ولا يجوز لديهم التقليد في أي أمر من أمور الدين .

- قول الصحابي وفعله ليس بحجة ولو كان من الخلفاء الراشدين.

- والهجرة هي العنصر الثاني في فكر الجماعة ، ويقصد بها العزلة عن المجتمع الجاهلي ، وعندهم أن كل المجتمعات الحالية مجتمعات جاهلية . والعزلة المعنية عندهم عزلة مكانية وعزلة شعورية ، بحيث تعيش الجماعة في بيئة تتحقق فيها الحياة الإسلامية الحقيقية - برأيهم - كما عاش الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام في الفترة المكية .

- يجب على المسلمين في هذه المرحلة الحالية من عهد الاستضعاف الإسلامي أن يمارسوا المفاضلة الشعورية لتقوية ولائهم للإسلام من خلال جماعة المسلمين - التكفير والهجرة - وفي الوقت ذاته عليهم أن يكفوا عن الجهاد حتى تكتسب القوة الكافية .

- لا قيمة عندهم لأقوال العلماء المحققين وأمهات كتب التفسير والعقائد لأن كبار علماء الأمة في القديم والحديث - بزعمهم - مرتدون عن الإسلام .

- قالوا بحجية الكتاب والسنة فقط ولكن كغيرهم من أصحاب البدع الذين اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه فما وافق أقوالهم من السنة قبلوه وما خالفها تحايلوا في رده أو رد دلالة .

- قالوا بترك صلاة الجمعة والجماعة بالمساجد لأن المساجد كلها ضرار وأثمها كفار إلا أربعة مساجد : المسجد الحرام والمسجد النبوي وقباء والمسجد الأقصى ولا يصلون فيها أيضاً إلا إذا كان الإمام منهم .

- يزعمون أن أميرهم شكري مصطفى هو مهدي هذه الأمة المنتظر وأن الله تعالى سيحقق على يد جماعته ما لم يحققه على يد محمد صلى الله عليه وسلم من ظهور الإسلام على جميع الأديان .

- وعليه فإن دور الجماعة يبدأ بعد تدمير الأرض بمن عليها بحرب كونية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تنقرض بسببها الأسلحة الحديثة كالصواريخ والطائرات وغيرها ويعود القتال كما كان في السابق رجل

لرجل بالسلاح القديم من سيوف ورماح وحراب ..

- ادعى زعماء الجماعة أنهم بلغوا درجة الإمامة ، والاجتهاد المطلق ، وأن لهم أن يخالفوا الأمة كلها وما أجمعت عليه سلفاً وخلفاً .

- وأهم كتاب كشف عن أسرار دعوتهم وعقيدتهم هو - ذكريات مع جماعة المسلمين - التكفير والهجرة - لأحد أعضاء الجماعة عبد الرحمن أبو الخير الذي تركهم فيما بعد .

الجذور الفكرية والعقائدية :

لقد تعددت فرق التكفير و الخوارج في عصرنا واختلفت أشكالها وتعددت يقول الشيخ صالح آل شيخ في حديث له حول تفجيرات الرياض حين تكلم عن أسباب هذا الفكر ((إن موضوع التكفير دائماً متجدد في الأمة هو مرتبط بفكر الخوارج على العموم، والنبي صَلَّى الله عليه وسلم حينما تحدث على الخوارج قال «لا يزالون يخرجون حتى يقاتل آخرهم مع الدجال» فظهور الخوارج ليس مقتصرًا على الزمن الأول،) لا يزالون يخرجون) لكن في أثواب جديدة، ويجمعها أنهم يذهبون إلى الغلو، الغلو في مجالات ومنها قضية التكفير، فمسائل التكفير هذه هي السبب الذي يُقنع به الشباب هؤلاء أو من ينحو هذا المنحى يقنع به نفسه أن تصرفه سليم، فهو ينحو إلى شيء يريد تبريرا له، وهذا الذي نحى إليه هو من جهة نفسية يكون إما من واقع المجتمعات الإسلامية، أو تسلط غير المسلمين على المسلمين في أنفسهم أو في بلادهم، أو من حيث كثرة المنكرات الموجودة، أو من حيث تعطل بعض أنواع الجهاد ونحو ذلك.))

أماكن الانتشار : انتشرت هذه الجماعة في معظم محافظات مصر وفي منطقة الصعيد على الخصوص هذا قديما ولكن تم تطهير أغلبهم بواسطة قوات الأمن المصرية ، ولها وجود في بعض الدول العربية مثل اليمن والأردن والجزائر ... وغيرها .

جماعة الجهاد

تأتي (جماعات الجهاد الإسلامي) في مقدمة هذه التنظيمات، وهي جماعات بدأت في الظهور منذ عام ١٩٥٨ على أيدي قيادة إسلامية غير معروفة آنذاك هي: "نبيل البرعي" الذي رفض أطروحات الإخوان المسلمين وقتها، بل وتجاوز أطروحات الشيخ سيد قطب، الذي مثل الأب الروحي الحقيقي لقوى الرفض الإسلامي بعد عام ١٩٦٥ وحتى يومنا هذا.

إن (نبيل البرعي) الذي تعود إليه البدايات الحقيقية لحلقات أو لجماعات الجهاد الإسلامي، تجاوز ما وضعه الشيخ "سيد قطب" وانطلق عدواً تجاه التراث الاحتجاجي في الإسلام، وأخذ من ابن تيمية نقطة انطلاق ومنازة تنظير. واستمر معه الحال حتى وصل حلقات جهادية أخرى كان من أبرز قياداتها (حسن الهلاوي، إسماعيل الطنطاوي، علوي مصطفى، يحيى هاشم) وغيرهم من الأسماء.

إلى أن جاءت أخطر وأبرز وأهم بداية موسعة لتكوين (تنظيم) أو (جماعة) للجهاد في مصر خلال القرن الحالي وهي جماعة الفنية العسكرية بقيادة صالح سرية الفلسطيني الأصل وذلك عام ١٩٧٤، وظل سرية، رمزاً ثابتاً وقدوة متقدمة ظلت تلقى بإشعاعاتها العقائدية والسياسية على كافة جماعات الجهاد الإسلامي التي ظهرت بعد عام ١٩٧٤، إلى أن جاءت ثاني أكبر جماعة للجهاد الإسلامي بمصر، والتي فاقت جماعة سرية تنظيمياً وعدداً، بل وتطوراً فكرياً؛ وهي جماعة محمد عبد السلام فرج (١٩٧٩ - ١٩٨١) والتي تشكلت من عدة آلاف من شباب الجماعات الإسلامية بالجامعات المصرية وخارجها، وامتدت

فروعها في غالبية محافظات مصر. وكان من أبرز قادتها: عبود الزمر، المقدم بالقوات المسلحة المصرية، وناجح إبراهيم، وعصام الدين درباله، وعاصم عبد الماجد وكان من نصيب هذه الحلقة من حلقات الجهاد اغتيال السادات ظهر الثلاثاء ١٠/١٩٨١ ، وقد مثل تنظيم عبد السلام فرج نقطة التقاء ثلاث تنظيمات كانت تعمل متباعدة قبل عام ١٩٨٠. وهي فضلاً عن تنظيمه، تنظيم كرم زهدي بوجه قبلي وتنظيم سالم الرحال.

بعد تخرج محمد عبد السلام فرج من كلية الهندسة وفي أوائل عام ١٩٧٨ تعرف على شخص أقنعه بالانضمام إلى تنظيم ديني سري يناسب أفكاره الإسلامية يسمى تنظيم "الجهاد" وقبل أن يتحول هذا التنظيم إلى قوة يعتد بها قبض على قيادته خلال حوادث الفتنة الطائفية في عام ١٩٧٩ وعلى ما يبدو لم يكن رجال الأمن يعرفون الكثير عنه فلم يقبض على محمد عبد السلام فرج، ولم يقبض على أعضاء المستوى الثاني تقريباً

عاد محمد عبد السلام فرج إلى القاهرة بلا وظيفة، لكنه سرعان ما عين في إدارة جامعة القاهرة وأصبح قريباً من الشباب الذي كان من السهل تجنيده . وهنا قرر أن يكون تنظيماً جديداً "للجهاد" وهناك أيضاً وضع كتيب "الفريضة الغائبة" وراح يتردد في صيف ١٩٨٠ على المساجد القريبة من مسكنه ببولاق الدكرور لكي يجند أعضاء شباب لتنظيمه حيث كان يرى أن العضو يجب أن يتراوح عمره بين العشرين والثلاثين. ففي هذا السن يكون الشاب نظيفاً، صافي القلب، قوي الإيمان. وكان إذا ما نجح في تجنيد شاب ما يبدأ على الفور في تثقيفه ثم تدريبه عسكرياً واختياره. أيضاً يشترط توافر صفات معينة هي الشجاعة والإقدام والمحافظة على السرية والحذر ثم الارتباط تنظيمياً بزملائه في الجماعة نفسها.

وأثناء تردد عبد السلام على مسجد الفتح ببلده ناهيا القريبة من إمبابة تعرف على طارق الزمر ونجح في ضمه للتنظيم وفي إحدى زيارته لطارق الزمر

تصادف وجود عبود الزمر الذي انضم إليه هو الآخر بعد مناقشات لم تستغرق الكثير. وفي نفس صيف ١٩٨٠ عرف عبد السلام أن كرم زهدي، أمير الجماعة الإسلامية بالمنيا، هارب من القبض عليه بعد حوادث الفتنة الطائفية بالمنيا ومختبئ بالمدينة الجامعية بالقاهرة. سعى إليه ووافق كرم زهدي على الانضمام إليه وبعد أن سافر إلى الصعيد عاد بموافقة باقي أمراء الجماعات الإسلامية في أسيوط وسوهاج ونجع حمادي في دخول التنظيم وتحول غضب تلك الجماعات من غضب معنوي إلى غضب منظم.

وضع التنظيم و هيكله :

على رأسه "مجلس الشورى" الذي يعد بمثابة المجلس الأعلى للتنظيم وهو يتكون من ١١ عضواً هم: محمد عبد السلام، عبود الزمر، كرم زهدي، ناجح عبد الله، وفؤاد حنفي، علي الشريف، عصام درباله، عاصم عبد الماجد، حمدي عبد الرحمن، أسامة حافظ، طلعت قاسم.

ومن مجلس الشورى ثلاث لجان:

الأولى: لجنة العدة

والثانية: اللجنة الاقتصادية

والثالثة لجنة الدعاية.

ركائز فكر تنظيم عبد السلام فرج :

من واقع كتاب "الفريضة الغائبة" ينتقد محمد عبد السلام فرج كافة الدعاوى التي تقول بها الحركات السياسية العاملة في الساحة إبان فترة السبعينات (والتي يعتقد الباحث أنه يقصد بها الإخوان المسلمين وبعض فصائل الجماعات الإسلامية بالجامعة ومن تبقى من تنظيم التكفير والهجرة) وتتلخص وجهة نظره في النقاط التالية :

بالنسبة للحركات الإسلامية التي تدعو المسلمين إلى أن يتفرغوا في هذه المرحلة لتحصيل العلم فقط فإن محمد عبد السلام يرى بشأنهم أن العلم ليس هو السلاح الحاد والقاطع الذي سوف يقطع دابر الكافرين وهذا السلاح هو الذي ذكره لنا المولى عز وجل في قوله: ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرُكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة : ١٤]

والذين يقولون: إن علينا أن نقيم حزباً إسلامياً في قائمة الأحزاب الموجودة، لن يؤدي سعيهم هذا إلا إلى زيادة الجمعيات الخيرية. ولن يستطيع حزبهم بلوغ الهدف الذي قام من أجله، وهو تحطيم دولة الكفر. وفقاً لرأي فرج إنه على العكس، سوف يكون ذلك إسهاماً في بناء الكفر، فهم يشاركونهم في الآراء ويشاركونهم في عضوية المجالس التي تشرع دون الله.

أما الذين يضعفون عن الجهاد، ويزعمون أنهم في مرحلة الاستضعاف ويدعون إلى اعتزال المجتمع والهجرة منه على أمل الحصول على القوة ثم العودة إلى المجتمع غازين ومقيمين لدولة الإسلام ... آراؤهم هذه يراها فرج شطحات أناس تنكبوا الطريق لإقامة دولة الإسلام.

والذين يقولون: إن الطريق لإقامة دولة الإسلام هو الهجرة إلى بلد آخر وإقامة دولة الإسلام ببلدهم، ثم يخرجون منها فاتحين، والذين يقفون بالإسلام عند حدود الصلاح والتقوى والعبادة والنسك. ويقولون: إن السياسة تورث القلوب قسوة تلهيها عن ذكر الله، فإن (جماعة الجهاد) تسخر من كل هذا. وفي رأي فرج أن الجهاد - وهو عمل سياسي - هو قمة العبادة في الإسلام. إن هؤلاء إنما يتجاهلون قول النبي: أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر.

أما الذين يقعدون عن الجهاد، ولا يسعون في إقامة الدولة الإسلامية - خوفاً من الفصل فإنهم يقعون في خطأين من وجهة نظر عبد السلام فرج:

النكوص عن تنفيذ أمر الله بإقامة الدولة الإسلامية - علماً بأن المسلم مطالب بذلك - بصرف النظر عن النتائج.

عدم إدراك جاذبية الإسلام :

إن إقامة الدولة الإسلامية هو تنفيذ لأمر الله ولسنا مطالبين بالنتائج، أما الذين يدعون إلى توجيه الطاقات الإسلامية نحو تحرير مقدسات المسلمين وأوطانهم المحتلة من الصهيونية والاستعمار؛ فإن جماعة الجهاد تقول لهم ليست هذه هي المعركة المباشرة، وليس هذا هو الطريق الصحيح لتحرير هذه المقدسات بل إن عبد السلام يرى أن الطريق لتحرير القدس يمر عبر تحرير بلدنا من الحكم الكافر لأن هؤلاء الحكام هم أساس وجود الاستعمار في بلاد الإسلام. لابد من إزالة هؤلاء أولاً، ثم الانطلاق تحت قيادة إسلامية لتحرير المقدسات.

إن الاستعمار هو العدو البعيد، وإن الحكام الكفرة هم العدو القريب. وإن قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد وإن أساس وجود الاستعمار في بلادنا هم هؤلاء الحكام.

رؤيته للدولة الإسلامية ولحكام اليوم :

يرى عبد السلام فرج أن البديل الذي ينشده هو قيام الدولة الإسلامية والخلافة وأن الفكر المعاصر - داخل مصر بالتحديد - يمثل فكر طواغيت الأرض التي لن تزول إلا بقوة السيف. وأن حكام هذا العصر في ردهم عن الإسلام - تربوا على موائد الاستعمار سواء الصليبية أو الصهيونية أو الشيوعية - فهم لا يحملون من الإسلام إلا الأسماء وإن صلوا وصاموا وادعوا أنهم مسلمون.

أما عن مبررات اغتيال السادات - كما استقرت لدى محمد عبد السلام فرج وباقي الذين شاركوا في عملية الاغتيال - فيمكن حصرها من واقع آرائه السابقة.

القوانين التي تحكم بها البلاد قوانين غير إسلامية
الصلح المنفرد مع اليهود أعداء الله (اتفاقات كامب ديفيد - وما ترتب عليها
من نتائج قطيعة وتشردم عربي)
إهانة علماء المسلمين والتقليل من شأنهم (نموذج الشيخ المحلاوي وعبارة
السادات الشهيرة عنه "مرمي زي الكلب في السجن")
وضع الآلاف من أبناء الجماعات الإسلامية ومن علماء المسلمين داخل
السجون من دون جريمة تذكر وإهانتهم في خطبه
الظلم الاقتصادي المستشري بالبلاد
الزعم المستمر من قبل الحاكم بأنه لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين في
حين أن الإسلام "دين ودولة" (مصحف وسيف)
التقرب المشبوه من المسيحيين ومن القيادات التي تكن عداءً دفيناً للإسلام
وللمسلمين في مصر وأمريكا
انتشار مظاهر الفساد الخلقي بالمجتمع ومساعدة الحاكم لانتشارها بأشكال
مختلفة (من خلال زوجته السيدة جيهان السادات)
الاستهزاء من المرأة المسلمة ومن الزي الإسلامي "الحجاب" و"الجلباب"
وقيام الرئيس بتسفيه هذا الزي وبتسفيه العلاقات التي تربط أعضاء هذه
الجماعات ببعضها البعض (مثل تسفيهه لطريقة زواج الجماعات الإسلامية دون
رغبة الأب وكان ذلك في خطاب مذاع عام ١٩٨٠)
قيام رئيس الدولة بتكريس عزلة مصر عن عالمها الإسلامي وتأكيده على
علمانيتها وفرعونيتها.

إذا جاز أن نختصر هذه الأسباب في مثلث فكري فهي كالتالي :

أسباب سياسية : كامب ديفيد - عزلة مصر - الديكتاتورية والقهر السياسي

أسباب اقتصادية : التفاوت الطبقي والظلم الاقتصادي - الانفتاح بكل مآسيه

أسباب دينية - اجتماعية : الحكم بغير ما أنزل الله - سب العلماء وسجنهم - وضع الجماعات الإسلامية في السجن - الخروج عن الشرع.

وكانت أجهزة الأمن قد كشفت عن وجود تنظيم داخل الجيش يرتبط بتيار الجهاد، فيما عرف بعدها بقضية الضباط والتي حملت رقم ٤٣١ لعام ٨٦ كما كشفت عن وجود ما يسمى بحركة إعادة تشكيل تنظيم الجهاد، فيما عرف بالقضية رقم ٤٠١ لعام ٨٧.

وبحكم الضوابط التنظيمية التي يلتزم بها تيار الجهاد فقد اختفى من الساحة بعد حادث الهروب عام ٨٨ ثم عاد إلي الظهور بصورة صدامية بالغة الشدة، حيث نفذ ثلاث عمليات كبيرة في قلب القاهرة هزت الحكومة بشدة، وإن كان لم يكتب لها النجاح وهذه العمليات هي :

محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفي

محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف

محاولة اغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقي

ومثل هذه العمليات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن تيار الجهاد كان هو التيار الأكثر فاعلية وخطورة على الحكم من تيار الجماعة الإسلامية العلني في ذلك الوقت ، والتي تعد العمليات التي يقوم بها مجرد عمليات فردية ذات طابع ثأري تنحصر في محيط رجال الشرطة. ومكمن الخطورة في تيار الجهاد هو أنه تحول إلي مجموعات غير معروفة ولا تتبع أي من القيادات القديمة كعبود الزمر. ومن الممكن أن تكون هذه المجموعات تتبع قيادات خارج مصر تتمثل في العناصر الجهادية القديمة التي شاركت في الحرب في أفغانستان .

الجماعة الإسلامية

- الرموز

• كرم محمد زهدي سليمان ، زعيم الجماعة

من مواليد ١٩٥٣ بندر المنيا

- حصل على بكالوريوس معهد التعاون بأسسيوط ثم حصل على ليسانس الحقوق خلال فترات حبسه ، والتحق للدراسة بقسم الدراسات العليا للحصول على الماجستير / كلية الحقوق / جامعة القاهرة .

- متزوج من شقيقة زوجة الشيخ عمر عبد الرحمن .

- أحد مؤسسي تنظيم الجماعة الإسلامية أواخر السبعينات ويعد رئيس مجلس شورى التنظيم .

- تم ضبطه عام ٨١ في قضية " تنظيم الجهاد " وحكم عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة

• ناجح إبراهيم عبد الله سيد ، مفكر الجماعة

- من مواليد ١٩٥٥ أسسيوط ويقيم في بندر ديروط

- حاصل على بكالوريوس طب . وكان يعمل طبيباً بمستشفى ديروط

المركزي

- من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية وعضو بمجلس شورى التنظيم ..

ويعد مسئول التنظيم في أسسيوط

- شملته قرارات التحفظ خلا شهر سبتمبر /٨١ . واتهم في قضية " تنظيم
الجهاد " حيث حكم عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة

• علي محمد علي أحمد عمر الشريف:

من مواليد ١٩٥٦ بندر نجع حمادي -

- طالب بكلية التجارة بأسسوط

- من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية ، وعضو بمجلس شورى التنظيم .
فضلاً عن كونه مسئول محافظة قنا .

- تم ضبطه عام ٨١ لاتهامه في قضية " تنظيم الجهاد " وحكم عليه فيها
بالأشغال الشاقة المؤبدة .

• اسامة ابراهيم حافظ ابراهيم:

- من مواليد ١٩٥٤ بندر المنيا .

- حصل على بكالوريوس هندسة - وكان يعمل مهندساً بمديرية الإسكان
بمحافظة أسسوط .

شقيقته متزوجة من القيادي المحكوم بإعدامه الهارب " محمد شوقي
الإسلامبولي-

- من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية ٠٠ وعضو بمجلس شورى التنظيم ..
وكان - يتولى مسئولية بالوجه القبلي . فضلاً عن كونه أميراً لمحافظة المنيا

- سبق ضبطه في قضية " تنظيم الجهاد " وحكم عليه فيها بالأشغال الشاقة
المؤبدة ١٥ سنة . وأفرج عنه لفترة عقب تنفيذ مدة العقوبة ، إلا أنه تم ضبطه
واعتقاله للحد من نشاطه .

• محمد عصام الدين حسن أحمد دباله ، وشهرته "عصام دربالة" -

- من مواليد ١٩٥٧ بندر المنيا .

حصل على ليسانس آداب جامعة المنيا . -

من ضمن قيادات مجلس شورى تنظيم الجماعة الاسلامية -

- محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة في قضية ٨١ " تنظيم الجهاد

• فؤاد محمود أحمد حنفي الدواليبي ، وشهرته " فؤاد الدواليبي " :

- من مواليد ١٩٥٣ بندر المنيا

- حاصل على دبلوم تجارة .

- من ضمن قيادات مجلس شورى تنظيم الجماعة الاسلامية .

محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية ٨١ " تنظيم الجهاد -

• عاصم عبد الماجد محمد ماضي عبد الماجد :

من مواليد ١٩٥٨ المنيا

- حاصل على بكالوريوس هندسة -جامعة أسيوط

من ضمن قيادات مجلس شورى تنظيم الجماعة الإسلامية

- محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة في قضية ٨١ " تنظيم الجهاد

• حمدي عبد الرحمن عبد العظيم محمد عباس

- مهندس من مواليد ١٩٥٣/١٢/١ المنيا

- يقيم في بندر سوهاج

- أحد قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية وعضو بمجلس الشورى التنظيم

وفقيه الجماعة .

- تم الإفراج عنه من الاعتقال عقب انتهاء حكم الأشغال الشاقة المؤقتة والذي كان قد صدر ضده في قضية " تنظيم الجهاد " .

صدر في حقه في القضية الكبرى المعروفة بـ " قضية الجهاد " ، التي تم ضبط عناصرها عام ٨١ إثر اغتيال الرئيس الراحل السادات .

الجماعة :

علي خلاف المعتاد، وعلي عكس ما هو متوقع ، فإن الجماعة الإسلامية لم تضع أفكارها الجهادية الخاصة بانتهاجها العنف ، ولم تضع خطة طريقها إذا جاز التعبير إلا بعد أن اجتازت هذا الطريق بالفعل ووصلت إلي نهايته .

عقب أحداث ١٩٨١ ، ومقتل الرئيس الراحل انور السادات ، واعتقال قادة الجماعة الإسلامية ، بدءوا يفكرون جديا في وضع أبحاث تلخص فكرهم وتحدد معالمه ، حيث لم تتح لهم هذه الفرصة بالخارج ، فلم يكن هناك كتاب أو بحث يحدد فكرهم قبل أحداث ١٩٨١ ، وكان يغلب عليهم تبني الطابع السلفي المتمثل في أفكار ابن تيمية ، وابن القيم .

وتحددت أفكار الجماعة الإسلامية في عدة أبحاث هي :

- ١- ميثاق العمل الإسلامي .
- ٢- كتاب أصناف الحكم وأحكامهم .
- ٣- بحث حكم قتال الطائفة المختلفة عن شرائع الإسلام وحتمية المواجهة .
- ٤- مرافعة د. عمر عبد الرحمن والتي نشرت فيما بعد في كتاب بعنوان كلمة حق عن دار الاعتصام .

ويتناول الكتاب الأول تسع نقاط: الغاية ، والهدف والطريق والعقيدة والفهم والزاد والعداء والولاء والاجتماع ، وهو يلخص أهداف الجماعة وأسلوب حركتها ويعطي صورة عن ملامح فكرها .

يتناول الكتاب الثاني أصناف الحكم وأحكامهم قضية الحاكمين ويخرج برأي مفاده تكفير الحاكم المبدل لشرع الله وخروجه عن ملة الإسلام وإثبات كفر السادات.

ويناقش الكتاب الثالث حكم الجهاد ويوجب قتال أي طائفة تمتنع بالقوة عن منع شريعة واحدة كالصلاة والزكاة والحدود مثلاً من شرائع الإسلام، وهو مبحث مبني علي ما قاله ابن تيمية بإجماع العلماء علي جواز ذلك، وقدم ذلك البحث ليؤصل شريعة إعلان الجهاد ضد نظام السادات، وتؤكد حتمية المواجهة، وهي رسالة صغيرة أصدرتها الجماعة عن نفس الحكم، وبعد المحاكمة أعد القادة أبحاثاً في قضايا مختلفة حيوية مثل:

١- الحركة الإسلامية والعمل الحزبي: وهو يحرم سلوك الحركة الإسلامية طريق الأحزاب والبرلمان ويستعرض البحث تجربة الأحزاب المصرية وسمات الوضع السياسي المصري ودراسة الحركة الإسلامية مع التجارب البرلمانية في تركيا واندونيسيا والكويت.

٢- بحث الضرر بالجهل والموالة: وفيهما رد علي جماعة التكفير والهجرة حيث منع البحث الأول تكفير المسلم بارتكابه الكفر لاحتمال أن يكون جاهلاً ومن ثم لا يحكم بكفره إلا بعد قيام الحجة التي يكفر جاهدتها وتمثل هذه القاعدة قيماً كبيراً علي عملية التكفير للكفار، وقسم المبحث الثاني الموالة للكفار الي ظاهرة ولا يخرج صاحبها من الإسلام وباطنه ويخرج صاحبها من الإسلام، وهناك كتاب الأدلة الشرعية في جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية، وهو الكتاب الذي يشرح فلسفة الجماعة المتعلقة بقضية تغيير المنكر وقد نقل المؤلف آراء الأئمة الأربعة وإجماع العلماء علي جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية وفق الضوابط الشرعية، حيث لا يلجأ للتغيير بالقوة إلا بثلاثة شروط، أن يكون المنكر موجوداً في الحال بحيث لو زال لا يجوز له معاقبة صاحب المنكر وأن يقتصر في استخدام القوة علي قدر الحاجة وألا يترتب علي تغيير المنكر منكراً أكبر منه.

وفي كتاب وجوب العمل الجماعي طرحت الجماعة الإسلامية فكرة وجوب السمع والطاعة للأمير ما لم يأمر بمعصية الله، ويتأسس هذا الموقف علي قاعدة ما لم يتم الواجب إلا به، فهو واجب ومن هنا الدعوة واجبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب والجهد في سبيل الله واجب، وإقامة الخلافة واجب، ولكن هذه الواجبات أو أحداها لا يتحقق إلا من خلال جماعة تستوعب الطاقات وتضافر الجهود، ومن ثم فإن العمل الجماعي واجب، والتخلف عنه اثم وذنب، ولكن الوجوب لا يتعين علي جماعة معينة، فعلي الفرد أن يتحري أقرب الجماعات الي الحق وينضم إليها ويسمع ويطيع لقادتها في غير معصية.

وعلي هذا فيمكن تلخيص أهم ملامح الجماعة الإسلامية في النقاط التالية:

- ١- تكفير الحاكم المبدل لشرع الله.
- ٢- وجوب قتال الطائفة المتنعة عن الشريعة.
- ٣- جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية.
- ٤- تحريم دخوله البرلمان والأحزاب السياسية.
- ٥- وجوب العمل الجماعي.

ومن الملامح الفكرية الواضحة في مسيرة الجماعة الإسلامية إنها جماعة ذات طابع سلفي، ومن ثم فهي تعتبر كل كتب السلف وتراثهم الضخم هو المعين الواسع الذي ينهل منه أفرادها في شتي فروع العلم، ولا يقرأ أفرادها كتب قادة الاخوان ولا يلتفتون إليها.

كما تتميز الجماعة الإسلامية، في اعتقاد الدكتور هالة مصطفى، بأن لها تنظيمها الهيراركي المحدد، ولها لوائحها الداخلية ونظامها في الإمارة وتعيين القيادات وتربية الكوادر والأعضاء، والقرار في الجماعة تحركه أولا إرشادات قادة الجماعة داخل السجن، ثم تكيفه مع الواقع، ثم يعرض في النهاية علي الدكتور عمر لبيان موقفه من الشرع والسماح بتنفيذه، ومن الجدير بالذكر هنا أن منهج الجماعة صارم وحاد وقراراتها يجب أن تؤخذ بأغلبية مجلس شورى

الجماعة إذا كان القرار علي مستوى الجمهورية وبمجلس المحافظة أو المنطقة إذا كان القرار محليا، ولا يمكن اتخاذ قرارا محليا ولا يمكن اتخاذ قرار يتعلق بفتوي شرعية قبل استئذان الدكتور عمر عبد الرحمن.

وتؤمن الجماعة الإسلامية إيمانا شديدا بالتخصص وتقسيم الأعمال وتوزيع المهام، كما تؤمن بوجوب الإمارة والتسلسل القيادي. وتمثل قضية السمع والطاعة أهمية كبيرة داخل الجماعة، فمن أهم التزامات العضو السمع والطاعة لقادته، فيما لا يخالف الشرع ويسمح للأعضاء بإبداء آرائهم ومناقشة الأوامر بشكل فردي بين والأمير والعضو، ويلتزم الأفراد التزاما فرديا بأوامر أمراء الجماعة، وتتميز الجماعة أيضا بوحدة الرأي وانعدام الاختلاف نسبيا، فما يقوله الأمراء يلقي قبولا واسعا بين القاعدة ويصبح هو الرأي الصائب الأوحـد تقريبا.

وتعتبر الجماعة الإسلامية هي أكثر الجماعات الجهادية تماسكا علي الساحة وأشدها ارتباطا بقياداتها، وربما لهذا السبب كانت الجماعة الإسلامية تواجه نقدا شديدا من تيارات جهادية أخرى بسبب هذا التشكيل السابق ويأخذون عليها علنيتها التي تعرضها لمخاطر أمنية، كما يعيبون عليها منهجها في تربية أعضائها، والذي يصفه بعض قيادات حركة الجهاد بأنه جامد، ولا يخلق عضوا متفردا، ويرى بعض الباحثين أن الجماعة الإسلامية بهذا تكون قد وضعت نصب عينها نموذجا لكيان قوي علي غرار كيان جماعة الاخوان المسلمين بتنظيمها وكوادرها وأعضائها ومنهجها، في الادارة والحركة وتوظيف هذا الكيان في العمل بواجب الجهاد.

وكما يروي أحد أعضاء الجماعة الإسلامية فإن المنهج التربوي يركز علي أداء جميع النوافل وقيام الليل بصورة جماعية وفردية، ويعتبرون أن المنهج الإيماني هو اللازم للإرتقاء بنفس الفرد المسلم، لان الانتصار علي الأعداء إنما يتأتي بالإيمان أولا والقرب من الله، كما تقيم الجماعة لأفرادها ندوات للتثقيف

السياسي، وذلك من خلال لقاءات الجماعة والتي تتم بصورة دورية علي مدار الأسبوع في جميع محافظات الجمهورية، ومن أبرز نشاطات الجماعة: الندوات، المؤتمرات، المعسكرات، قوافل الدعوة، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمظاهرات والمنشورات، وهي تسعى نحو النموذج الإيراني في الثورة الشعبية الشاملة.

ورغم أن جميع قادتها أو معظمهم علي أقل تقدير خلف السجون إلا أنها ارتبطت- الجماعة الإسلامية- منذ بداية الثمانينات بمعظم الأحداث التي وقعت بداية من أحداث أسبوط عام ١٩٨١ حتي حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب، ومحاولة اغتيال زكي بدر، كما أن ٩٠ بالمائة من كم المنشورات التي صدرت ضد الحكومة في تلك الفترة كانت من اصداها.

ويري البعض أن جهود الجماعة الإسلامية كانت موزعة في أكثر من اتجاه، فهي تعمل ضد الحكومة والأقباط والاخوان والصوفية، بالإضافة الي قضيتها الكبرى وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يستدرجها الي مصادمات مع جماهير الشعب نفسها، والمحرك الأساسي للجماعة علي كل هذه المحاور هي الأطر السلفية البحتة التي تؤمن بها الجماعة.

الركائز الفكرية

وتعتبر الجماعة الإسلامية أن موقفها من العلمانية واضح وصريح، فالعلمانية هي الدين الجديد الذي اريد له أن يحل محل الإسلام كما تقول وثائق الجماعة، وترى الجماعة أن الصراع بين الإسلام كفكرة وكنظام وبين العلمانية صراع مصيري لا ينتهي إلا بانتهاء أحدهما، وبالتالي فهو يستدعي مفاضلة كاملة أو سلوكا ونظاما.

وترى الجماعة الإسلامية أن القوانين الوضعية كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة، وأن الحاكم الذي يحكم بها كافر ومرتد، وتقول الجماعة إن هذا هو

حكم الإسلام علي هذه الأنظمة والحكومات ، وتري أنه حكم واضح وصريح ، فهي كافرة وجاهلة وساقطة الشرعية ولا يجوز لها أن توجد فضلا عن أن تستقر وتستمر. كما تري وجوب قتال الطائفة المتنعة عن شرائع الإسلام ، ويستندون الي موقف أبي بكر في حروب الردة بعد وفاة النبي. ويقول د.عمر عبد الرحمن وقد أجمع المفسرون والمحدثون علي عدم طاعة أولي الأمر في المعصية ، كما أجمعوا علي وجوب الخروج عليهم لكفرهم.

وترفض الجماعة الإسلامية المشاركة في السلطة السياسية الباطلة القائمة في البلاد ، كما تري عدم مشروعية الانضمام الي الأحزاب السياسية أو تكوين حزب ديني يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية سرعان ما تضيع مع الأغلبية الجاهلة في مجلس الشعب.

وتحدد الجماعة الإسلامية طريقها بالدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، علي اعتبار أن طرح هذه الآليات للتعامل مع الواقع وكأساليب للتغيير ، يعني بداهة رفض ما سوي ذلك من أساليب ما أنزل الله بها من سلطان.

كما تري الجماعة الإسلامية أن فريضة الجهاد اذا لم يقم بها من تقوم بهم الكفاية في زماننا هذا فان الائم يلحق كل قادر علي تبليغ ولو آية ان لم يفعل.

بالنسبة لقضية الخلافة فإن الجماعة الإسلامية تقول نحن لا نرضي إلا بخلافة علي نهج النبوة ترث خلافتنا الأولي ، ويضيفون ان هذه الخلافة هي الحل الأوحد والأمثل أيضا لكل ما تعانيه البشرية اليوم من صور رهيبة للظلم والفقر.

وتري الجماعة أن المسلمين مأمورون بقتال هذه الطائفة ، وإن لم يكن لهم- أي المسلمين- إمام ممكن يقاتلون تحت رايته بل هم مأمورون بقتالهم وان كل حكام بلادهم رؤساء هذه الطائفة المتنعة.

القسم الثاني
سنوات التحول

المبادرة

الخروج من العزلة

لم تبدأ مرحلة المراجعة ولا التفكير في مبادرة وقف العنف قبيل انطلاقها كما يعتقد البعض ، كما لم تبدأ مع مبادرة الشيخين الغزالي والشعراوي للوساطة أوائل التسعينيات ، وإنما بدأت قبل ذلك بكثير

بدأت تحديدا كما يرى العديد من مفكري الجماعة عقب أحداث اغتيال السادات بين أبنائها خلف قضبان السجون ، ولعب كمال حبيب خلال فترة سجنه (١٩٨١-١٩٩١) دورا بارزا في هذا وقد تحاور مع كثير من القادة، وفي مقال له بالعدد الأول من مجلة "مراجعات"، يقول المحامي منتصر الزيات، نقلاً عن كمال حبيب "إن أسامة حافظ أسر له أنه بخروجه (أي بخروج أسامة حافظ) ستبدأ فترة جديدة تعيد الجماعة الإسلامية فيها ترتيب أوراقها وممارسة عمل مجتمعي تتأخر فيه مرحلة القتال وتتقدم من خلال مراحل الدعوة". ويعقب منتصر الزيات قائلاً: "لكن تطور المواجهات بين الجماعة الإسلامية والدولة حال دون ذلك". ولعل هذا يشير إلى أن المراجعة بدأت فعلياً بعد مقتل السادات، ومن المفارقات التي تسترعي الانتباه أن جماعة الجهاد المعروفة بأنها أكثر تشدداً من الجماعة الإسلامية كانت صاحبة المبادرة بنقد أحداث أسبوط وتقييمها تقييماً مبدئياً وواقعياً في آن واحد. كما أن أول من حاول بلورة تصور متكامل للمراجعة هو القيادي الجهادي كمال السعيد حبيب. وفي مارس ١٩٩٠ بدأت محاولات الحكومة لم يد المساعدة للجماعة ولمباركة الأفكار التي بدأت تنمو ، فطلب اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية في ذلك الحين

مقابلة الشيخ عمر عبد الرحمن وحين التقيا طلب الوزير منه أن يساعده لوقف أشكال العنف كافة، وطالب عمر عبد الرحمن وكان آنذاك قيد الإقامة الجبرية تمكين الجماعة من الدعوة بحرية ورفع الحصار عنه حتى يتمكن من القيام بمهمته، وفشل المسعى . وتكررت محاولة مماثلة مع القيادي عبود الزمر كانت نتيجتها مشابهة.

خلال هذه الفترة أيضا بدأت وساطة شخصية من الشيخ محمد متولي الشعراوي سنة ١٩٨٨ حيث حاول إقناع أجهزة الأمن وقيادات الجماعة بالتدخل لإدارة حوار بين الطرفين ، وكان رد أجهزة الأمن عليه أننا نقدر علمك ومكانتك ، لكن هؤلاء الشباب ارتكبوا جرائم في حق الوطن ، ونحن نخشى من أن يصدر منهم ما ينم عن عدم توقير لك ، واعتراف بما تستحق من فضل ، أما قيادات الجماعة فقد انقسموا مابين مؤيد للتصالح مع السلطة و مقدر لمبادرة الشعراوي ، وما بين متشكك فيها و معتبرا إياها دليلا على ضعف أجهزة الأمن ، و ما بين معتبر للشيخ واحدا من علماء السلطة ، ورغم إغلاق باب التصالح إلا أن العلماء لم ييأسوا من إصلاح ذات البين ، فبعد نحو خمس سنوات تكون ماسمي بلجنة الحكماء وهي مكونة من رجال دين وعلماء ومفكرين (كان أبرز أعضائها: الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله ، والشيخ محمد الغزالي رحمه الله ، والدكتور عبد الحي الفرماوي ، والدكتور عبد الرشيد صقر، والكاتب فهمي هويدي وكان متحدثاً باسم اللجنة، والإعلامي المعروف الأستاذ أحمد فراج وكان حينئذ مستشاراً إعلامياً لرئيس الوزراء) وقام المحامي منتصر الزيات بدور حماية السلام بين اللجنة والقادة خلف السجون وكان الدكتور عمر عبد الرحمن آنذاك قد غادر مصر وأحيط علماً بالمفاوضات فباركها. وكما هو متوقع كان موقف القيادات الموجودة خارج مصر رفض المفاوضات. وبعد حوالي ثلاثة أعوام من المفاوضات، تخللها لقاءان بين لجنة الحكماء ووزير الداخلية، تم تحديد موعد

لتلتقي اللجنة شخصاً مهماً في رئاسة الجمهورية، وفي اليوم نفسه أقيـل وزير الداخلية رغم أن الجهود كانت قد أسفرت عن نتيجة لم يتوقعها أحد هي أن قيادات الجماعة الإسلامية والجهاد قرروا تفويض الشيخ الشعراوي والشيخ محمد الغزالي ليتخذا ما يريانه مناسباً. وكانت كل مطالب الجماعتين: وقف المحاكمات العسكرية، والإفراج عن المعتقلين، ومنح الجماعة حرية الدعوة.

كان أول خطاب علني يصدر عن الجماعات "الأصولية" داعياً لوقف العنف هو ما صدر عن الجماعة الإسلامية في مارس ١٩٩٦ وتمثل في بيان ألقاه خالد إبراهيم أمير الجماعة في أسوان أثناء مثوله أمام المحكمة العسكرية. وقبل تتبع مسار الأحداث أو إخضاعها للتحليل من الضروري قراءة أهم ملامح المناخ الذي أعلنت فيه داخلياً وخارجياً. ففي خارج مصر كان تنظيم الجهاد يكاد يكون منفرداً بالساحة الأفغانية في الوقت الذي وجدت فيه هذه الجماعات الأصولية ساحات للحركة بسبب التعاطف معها كما حصل في السودان في بداية التسعينات، أو بسبب وجود حالة فوضى سياسية كالبلقان والشيـشان، وما بقي متاحاً كان ملاذاً للجوء لا ساحة للعمل. وقد شكل اختفاء القيادي أبو طلال القاسمي (طلعت فؤاد قاسم) في كرواتيا (١٩٩٥) ضربة موجعة للجماعة الإسلامية، لأنه كان قيادياً محنكاً وكان لوجوده في أوروبا أثر إيجابي كبير.

يمكننا إذن أن نقول إن بداية المبادرة تبلورت مع دعوة خالد إبراهيم منصور أمير الجماعة الإسلامية في أسوان يوم ١٩٩٦/٣/٧ والتي نصت علي إلقاء السلاح ووقف كافة أعمال العنف الموجه إلى المسؤولين ورجال الشرطة والأقباط والسياح، وذلك بشكل منفرد من قبل الجماعة الإسلامية ولمدة عام كامل، وأكدت علي ضرورة إنقاذ الوطن والحفاظ علي مكتسباته ليعم الخير بدلا من أن يغرق طوفان الدم الجميع.

وهي الصيغة التي رأي البعض أنها عمومية إلا أنها في الوقت ذاته تحفل بالعديد من الدلالات خاصة في ظل توارى مصطلح الدولة الإسلامية والنظام الإسلامي لصالح مفهوم الوطن وما ميز هذه البداية- التي كانت مفاجئة- أنها تخطت المبادأة أو وقف العنف إلى إدانته- وان تم ذلك ضمناً- وهو ما يتجلى في استبعادها لبعض الفئات كالأقباط والسياح، بل والتبرؤ من العمليات التي تم تنفيذها ضدهم بأنها جرائم نكراء تتبرأ منها الشريعة الإسلامية، إضافة إلى الإدانة التي انصبت علي العمليات الموجهة ضد السياح باعتبارهم أهل أمان(فلا يجوز الغدر بهم لأنهم آمنون).

وقد ترافق هذا التكييف الشرعي للإدانة مع الدعوة لمراجعة آليات المواجهة وقصرها علي الدعوة، وهي مراجعة لا يمكن قصر دلالاتها علي فترة العام الذي يمثل المدى الزمني للمبادرة خاصة بعد ربطها بين الدعوة كآلية للجهاد وبين خلف الرسول، حيث دعت حركتي الجماعة صراحة إلى أن يوقفوا كل أعمال العنف وأن يسيروا بين الناس بالدعوة.

ولعل هذا الخطاب المفاجئ الذي ألقاه خالد إبراهيم منصور يمكن اعتباره تغييرا دراماتيكيًا في تاريخ المبادرات، والوساطات التي تسعى لحل الأزمة الطاحنة، كما يمكن اعتباره انتقالًا من وضعية الوساطة التي ظلت طوال فترة التسعينات هي الصيغة الوحيدة للتداول بين الطرفين إلى وضعية المبادرة بالأفكار، فصيغة الوساطة، كما تبذت للمحللين السياسيين في ذلك الوقت، تجلت كمبادرة حيادية، سواء من حيث توصيف القائلين بها بمعنى عدم انخراطهم مباشرة في الصراع الدائر وتبنيهم لخطاب ديني مواز، أو من حيث أهدافها، والتي تمحورت حول وقف العنف، خاصة العمليات الموجهة ضد السياحة، عوضًا عن إدانته مقابل بعض التنازلات من قبل الدولة، بينما المبادرة

المنعنية صادرة عن إحدى فصائل الجماعة الإسلامية ومن مستوى تنظيمي مسئول (خالد إبراهيم- أمير فرع الجماعة في أسوان).

لكن جاءت هذه المبادرة، وعلي خلاف الوساطة، لا ترتب التزامات متبادلة ما بين الجماعة والدولة، بل وتنص صراحة علي الطابع الانفرادي لها باعتبارها التزاما أحاديا، وهو ما أكده مرارا خالد إبراهيم عبر تصريحه أن المبادرة تتضمن نصا وحيدا هو وقف الجماعة الإسلامية في محافظة أسوان لكافة عملياتها المسلحة.

وهذا الكلام أكده لي فيما بعد كرم زهدي في الحوار الذي أجريته معه ومرفق في آخر هذا الكتاب، حيث قال انه متمسك بالمبادرة لأنهم مؤمنين بها، حتى لو لم تطلق الحكومة سراح المعتقلين من أبناء الجماعة.

كما أن هذه المبادرة تشكل تمايزا عن الرؤية الشرعية للجماعة الإسلامية والتي تتمحور حول جاهلية النظام السياسي، ومن ثم ضرورة الخروج عليه وقتاله ومن ثم ضرورة الجمع بين آليات الجهاد الثلاث: الدعوة- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- الجهاد، حيث ترفض الجماعة تراتبية تلك الآليات علي اعتبار أن الأمر الشرعي يفرض اتباع كافة الوسائل الممكنة لتحقيق الغاية الجهادية المتمثلة في إقامة الحاكمين وتعبيد الناس لربهم، وإذا كانت الوساطة بصيغتها المحددة تجد لها سندا شرعيا في تاريخ الدعوة هو صلح الحديبية باعتباره هدنة مؤقتة فإن المصالحة مستبعدة كلية نظرا لأن القضايا العقائدية لا تخضع لاختلاف الرؤى (راجع تقرير الحالة الدينية في مصر سنة ١٩٩٧- مركز دراسات الأهرام).

ولعل من المهم هنا الإشارة إلى ما يراه بعض المحللين من أن المبادرة لم تكن مرتبطة بخالد إبراهيم بل ترجع في الحقيقة إلى الدعوة التي أطلقها منتصر الزيات في الرابع من شهر يناير ١٩٩٦، وقبل ما يزيد عن شهرين من مبادرة

خالد. أثناء مرافعته في قضية (العائدون من السودان) والتي ناشد فيها أعضاء الجماعات الإسلامية إلقاء السلاح ووقف أعمال العنف، ومن اللافت في دعوة الزيات قيامه بتوجيه اللوم للدولة المصرية باعتبارها المسؤولة عن ظهور مشكلة الأفغان المصريين، حيث أكد أن قصور الدور الرسمي كان السبب في وجود معسكرات الرابطين والخلافة وغيرها وقوله يا إخواني من أبناء الحركة الإسلامية أنا منكم، وأنتم مني اتخذوا مبادرة من جانبكم من دون أن تنتظروا لها مقابلا بوقف كل ما من شأنه أن يسمى تصعيدا للعنف واحتسبوا عند الله، احقنوا الدماء واصبروا وصابروا ورابطوا والتزموا الكلمة.

والملاحظ أن دعوة الزيات لم تلق استجابة، رغم أنها انطلقت أيضا من أروقة المحاكم (مثل مبادرة خالد منصور، ومبادرة محمد عبد العليم فيما بعد) وربما كانت مبادرة خالد منصور أكثر أثرا لأنها انطلقت من إحدى فصائل الجماعة الإسلامية.

على هذا يمكن اعتبار الانطلاقة الحقيقية للمبادرة كانت مع البيان الذي تلاه "محمد أمين عبد العليم"، والذي كان يقضى في ليمان طره فترة العقوبة بالأشغال الشاقة خمسة عشر عاما في قضية أحداث الشغب بالسويس وأحيل للمحاكمة مجددا في القضية التي أعلن البيان خلالها - يوم الخامس من يوليو عام ١٩٩٧- قبيل انعقاد أولى جلسات المحكمة العسكرية لإحدى مجموعات الجماعة الإسلامية "بوقف كل العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها وأيضا وقف البيانات الإعلامية المحرصة عليها" وحمل هذا البيان وسط مفردات ألفاظه الوجيزة معان أخرى كثيرة ألمحت إلى تغيير طرا داخل دائرة صنع القرار بالجماعة الإسلامية وهي ما تعرف بالمجلس التأسيسي الذي يضم بين صفوفه نخبة من شيوخ الجماعة الإسلامية الذين أسسوها ووضعوا لبناتها الأولى وصاغوا أدبياتها الفكرية والشرعية لأكثر من ثلاثين عاما سابقة مع محاولات سابقة قام

بها بعض الإسلاميين أعوام ٩٣ و ٩٦ لم يتحقق لها ذات الأثر لكونها جاءت بعيدة عن دائرة صنع القرار وأسباب أخرى متفاوتة الأهمية وسط صراع محتدم بين المؤسسة الأمنية والجناح العسكري للجماعة الإسلامية .

لكن تأتت أهمية هذه المبادرة، علي الرغم من تماهي سيناريو هذه المبادرة مع المبادرة السابقة (مبادرة خالد ابراهيم ١٩٩٦) في أنها حملت توقيع ستة من القيادات الشرعية (التاريخية) للجماعة الإسلامية الذين يقضون فترة عقوبتهم في سجن طرة وهم (كرم زهدي- ناجح إبراهيم- عبود الزمر- مجدي عبد الرحمن- فؤاد الدواليبي- علي الشريف) إضافة إلى انضمام عدد من قادة تنظيم الجهاد الموجودين بالسجن للمبادرة، بل ذهب بعض التحليلات إلى وصف المبادرة بالمنورة أكثر منها مسعى حقيقي لوقف العنف حيث أن الوقائع التي مورست بعد ذلك من وجهة نظرهم مؤكدة علي أن خيار العنف ذي الطابعين الديني والطائفي، هو الخيار الوحيد للجماعات الراديكالية.

أما ما جري في ذلك اليوم فيحكيه القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية في كتابهم مبادرة وقف العنف، وهو الكتاب الأول في سلسلة تصحيح المفاهيم والتي أطلقها أبناء الجماعة كخطوة ثانية لتأكيد المبادرة:

يقول القادة التاريخيون في الخامس من يوليو سنة ١٩٩٦ وأثناء نظر القضية العسكرية ٢٣٥ فوجئ الحاضرون بأحد الاخوة المتهمين في هذه القضية وهو يقف في مواجهة رجال الإعلام ليلقي بيانا مذيلا بتوقيع القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية يدعوه الاخوة لإيقاف العمليات القتالية وحقن الدماء. كانت هذه المفاجأة كما يقال كمن ألقى حجرا في ماء راكد سرعان ما تتابعت تداعياته، حيث سارع البعض لينكر ويشكك ويتهم، ووقف البعض الآخر يراقب عن كثب ما تسفر عنه الأيام، محجما أن يبدي رأيا بتأييد أو معارضة.. بينما سارع

الأكثرين يؤيدون ويباركون ويشجعون لعل هذه المبادرة الشجاعة تكون مدخلا لانتشال البلاد من حمام الدم الذي عانت منه لسنوات مضت.

ورغم أن هذه المبادرة كانت من طرف واحد ولم تبد أجهزة الدولة أي تجاوب معها إلا أنها أشاعت جوا من التفاؤل بإنهاء تلك الأزمة، وتوقع الكثيرون أن يتجاوب معها الجميع مستقبلا. وقد زاد من هذا الإحساس بالتفاؤل أن بادر شيخنا الدكتور عمر عبد الرحمن من محبسه في أميركا- فك الله أسرهم- ليدعم هذا التوجه ويدعو الأخوة جميعا للتجاوب معه، أما إخواننا في الخارج فقد أعلنوا عدم استجابتهم لهذه المبادرة مشككين في صحة نسبتها إلينا وكانت صعوبة الاتصال بهم من سجننا حائلا أعاقنا كثيرا عن شرح جهة نظرنا في هذا الأمر وإن كنا في ذلك الوقت علي ثقة بأن الأمر سوف ينتهي باستجابتهم في آخر الأمر.

ويضيف القادة التاريخيون وفي غمرة سعيها في البحث عن سبيل لشرح وجهة نظرنا لإخواننا مع تتابع تداعيات هذه المبادرة علي الرأي العام وأجهزة الدولة فوجئنا بحادث الأقصر وكانت صدمة لنا جميعا.. إذ كان الحادث بما فيه من اعتداء علي النساء والأطفال والتمثيل بهم غريب علي منهجنا وتفكيرنا، وكان صدي هذا الحادث متفاوتا، فقد أعلننا تمسكنا بمبادرتنا رغم تسرب شيء من الإحباط الي نفوسنا، في الوقت الذي أحدث هذا الحادث صداه في نفوس إخواننا بالخارج وبدأ تأييدهم فرادي يتوالي حتي أعلنوا بجملتهم بيانهم في ٢٨ مارس سنة ١٩٩٩، بالتأييد الكامل ووقف كل العمليات تماما والبيانات المحرصة عليها.

وبري القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية أن هذه المبادرة تحولت إلى رأس جسد يحتشد من خلفه كل أبناء الجماعة وكلهم يأمل في أن ينفذوا عن أكتافهم

أثر تلك الأيام العصيبة ليعودوا الي مهمتهم الأصلية كدعاة إلى الله يشاركون في هداية الخلائق الي طريق الله القويم.

خلق البيان حالة من الذهول، في الوقت الذي تعاملت معه وزارة الداخلية باعتباره نوعا من الخداع أو الألاعيب، فلم تعره اهتماما كبيرا في البداية، خاصة وأن وزير الداخلية في ذلك الحين كان يرفع شعار إرهاب الإرهاب، كما أنه رأي سلفه وهو يغادر مقعده بسبب ميله إلى الحوار مع الجماعة بدلا من إطلاق الرصاص. ذلك في الحين الذي كانت السلطات الأمنية تستخدم طائرات الهليكوبتر أحيانا لمطارد الأعضاء الفارين من الجماعة عبر زراعات القصب وفي الوديان والجبال، ولسوء الحظ فإن خلية تضم ستة أشخاص ضاقت بها السبل وخشيت من التصفية الجسدية أو التعذيب، فقررت دون الرجوع إلى قياداتها ارتكاب مجزرة بشعة في معبد الدير البحري بمدينة الأقصر راح ضحيتها عشرات السياح الأجانب، ثم قام المنفذون بتصفية بعضهم البعض منتهجين أسلوبا غير معهود وتاركين رسالة اعتذار لقادة الجماعة.

كانت الأجواء إذن تسير على ما يرام ، وبدا أن الأحداث تسير في منحناها الطبيعي تجاه النهاية السعيدة عندما وقعت تفجيرات الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧ في معبد الدير البحري والتي راح ضحيتها ٨٥ قتيلا من الأجانب

ورغم ان حوادث الاعتداء على السياحة لم تتوقف منذ بدأت تبشير المبادرة (فمن أشهر حوادث الاعتداء على الأجانب إلقاء قنبلتين على معبد الكرنك بالأقصر "جنوب القاهرة في يونيو عام ١٩٩٢ واعتداء بالرصاص على باخرة سياحية قرب المنيا وإطلاق رصاص على أتوبيس سياحي في محافظة قنا وإصابة ٦ سائحين، وإطلاق رصاص على أتوبيس سياحي أيضاً في محافظة أسيوط. وأشهر حوادث الأجانب بالطبع هو حادث فندق أوروبا بضاحية الهرم وقتل فيه ١٨ سائحاً يونانيا عام ١٩٩٦ وحادث المتحف المصري بميدان التحرير عام

١٩٩٥ وحادث الأقصر بالطبع إما عدد حوادث العنف ضد الأقباط فقد بلغ حتى عام ١٩٩٧ ، ٣١ حادثة راح ضحيتها ٤٢ شخصاً وأصيب ٤٥ آخرين وقد شهدت تلك الأحداث مدن أسيوط والمنيا وبني سويف بالاعتداء على الكنائس والأفراح وأشهر هذه الحوادث كان في عام ١٩٨٧ عندما تم إلقاء عدة قنابل على كنيسة في حي شبرا أسفرت عن مقتل وجرح العشرات ، وفي يونيو ١٩٨٧ قامت الجماعة الإسلامية بقتل أحد القساوسة في أسيوط في حين وصل عدد حوادث التعدي على رجال الشرطة إلى ٨٣ حادثة راح ضحيتها ٣٨٢ قتيلاً وإصابة ٤٠٠ آخرين ما بين ضباط وجنود وصف ضباط وأشهر هذه الحوادث أحداث أسيوط عام ١٩٨١ بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات واستولت الجماعة في ذلك الوقت على مديرية أمن أسيوط وبعض أقسام الشرطة وراح ضحيتها ٩٧ فرداً من رجال الشرطة أيضا اغتيال رئيس مجلس الشعب الأسبق الدكتور رفعت المحجوب ، والفكر المصري فرج فوده ، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عاطف صدقي ، ووزير الإعلام صفوت الشريف ، ووزير الداخلية الراحل اللواء زكي بدر ، ووزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو باشا في عام ١٩٨٦ ، محفوظ والكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور ، والأديب نجيب) رغم كل هذا إلا أن الجماعة الإسلامية اعتبرت حادثة الأقصر طعنة موجهة إليها في الظاهر في حين اعتبرها البعض الآخر دليلاً على انشقاق بدأ يسري في أوصال الجماعة وتآزم الأمر أكثر بعد إعلان القيادي البارز في الجماعة الإسلامية ومسئول مجلس شورى الخارج رفاعي طه عن مسئولية الجماعة عن الحادث لكن جاء تصدى " أسامة رشدي " قيادي الجماعة الإسلامية البارز المقيم في هولندا والذي كان يضطلع حتى وقتها بمهمة الناطق الإعلامي للجماعة " ، لرفاعي طه " حيث أصدر بيان نفى فيه صلة الجماعة الإسلامية بالحادث و أدانته ونفى علم " طه " أصلاً بأي خلفيات تنظيمية حول الحادث ، وجاءت عبارات البيان الذي بثه رشدي مصاغة كما يصفها منتصر الزيات في دراسة له

بعناية ووضوح ملقيا مؤشرات أفادت بتحول مؤثر في موقف قيادات الخارج حيث قال " تدعوني أمانة الكلمة وشجاعة الرأي لأعلن عن عميق أسفي وحزني لما وقع في الأقصر وسقوط هذا العدد الضخم من الضحايا الأبرياء ومهما كانت الدوافع والمبررات فإنه لا يوجد مبرر يدعو لهذا القتل العشوائي الذي يعد سابقة لا مثيل لها ويتناقض تماما مع الأدبيات الشرعية والسياسية للجماعة الإسلامية التي كانت تستهدف صناعة السياحة وليس السياح الأجانب " واللافت أن رشدي لم يكتف بإدانة الحادث و إنما كشف عن موقف يتماشى مع أجواء المبادرة وتؤكد تحول كبير في مواقف قيادات الخارج بقوله " وأوجه ندائي إلى كل من تصله هذه الكلمات خصوصا الإسلاميين وأبناء الجماعة الإسلامية عليكم بضبط النفس ليس الشديد بالصرعة ولكن الشديد من يملك نفسه عند الغضب " وكشفت أجهزة الأمن النقاب عن ورقة تم العثور عليها في جيب أحد الجناة جاء فيها : " نعتذر لقيادتنا عن عدم تمكننا من تنفيذ المهمة الأولى " فوضح أن تكليفا سابقا صادرا من مصطفى حمزة مسئول الجناح العسكري بمهمة أخرى كان توقيتها سابقا على إطلاق مبادرة وقف العنف وربما أشارت بعض التكهنات أو المعلومات بتعلق تلك العملية بأوبرا عايدة التي انعقدت في مدينة الأقصر واختطاف بعض السياح والمقايضة بهم بعض المعتقلين والسجناء ولكن استحالة تنفيذ العملية نظرا للاستحکامات الأمنية المشددة فبادروا بتنفيذ العملية البديلة في معبد حتشبسوت على عاتقهم ودون أمر قيادي جديد كرسه حالة الانقطاع وعدم التواصل في تلك الفترة بين قيادات الداخل والخارج وحسمت تلك الورقة كما يضيف الجدل حول علاقة الجماعة الإسلامية بالحادث وأن تبني الشيخ رفاعي طه له كان على سبيل قطع الطريق على المبادرة وكانت نقطة تسجل في خانة صدقية الجماعة وشيوخها ومبادرتهم ، واستدل عليها أسامة رشدي أيضا في بيانه السالف الإشارة إليه واستخلص منها " أن هؤلاء الاخوة قاموا بعملهم هذا من تلقاء أنفسهم "ويلحق الزيادات " كان

حدث الأقصر تحد كبير أمام صلاحيات شيوخ الجماعة الإسلامية وقدرتهم على النفاذ عبر قضبان سجونهم إلى رحاب أوسع خارج مصر وتأثيرهم في طريقة اتخاذ قيادات الخارج للقرار بما لديهم من إمكانيات واتصالات بعناصر مسلحة ، وجاءت معالجة الشيوخ السجناء على قدر كبير من الجدية والمسئولية والحرص على المضي قدما في طريق المراجعات الفكرية والحركية ويكفى أن نشير هنا إلى نتيجة ومحصلة جهودهم في قرار أصدره مجلس شورى التنظيم بالخارج في الثامن من شهر ديسمبر ٩٧ بوقف كل العمليات التي تستهدف السياح الأجانب وخلص البيان إلى " أنه في إطار التحقيقات التي أجرتها الجماعة الإسلامية حول ظروف حادث الأقصر المأسوي وملابساته يطيب لنا أن نعلن لإخواننا ومحبيننا وشعبنا في مصر وسائر الرأي العام الدولي ما توصل إليه التحقيق من نتائج ، ولقد فوجئ قادة الجماعة في الخارج بما حدث في الأقصر وهالهم ما حدث والعدد الكبير من الضحايا وما ذكر من حدوث تمثيل ببعض القتلى ما يتنافى مع المنطلقات الشرعية والإنسانية والسياسية للجماعة الإسلامية في مصر " ثم صدرت دراسة مهمة للشيخ محمد مصطفى القرئ أحد أبرز قيادات الجماعة وفقهائها ومقيم بلندن تنتهي إلى عدم جواز الاعتداء على المدنيين بصفة عامة وتناول من خلالها مفاهيم جديدة ما كانت لتطرح لولا المناخ الذي صنعه مبادرة وقف العنف وتبنى شيوخ الجماعة السجناء لحركة مراجعات قوية لأفكار وأساليب سادت لفترة طويلة أفرزها مناخ العنف آنذاك "

لكن رفاعي طه الذي يبدو انه يحرص على وضع قادة الجماعة التاريخيين في نقاط اختبار وأزمات لم يلبث بعد ذلك بعام تحديدا في مارس ١٩٩٨ أن أعلن عن انضمام الجماعة الإسلامية الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين برئاسة الشيخ أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة وهو ما وضع الجماعة الإسلامية في نقطة اختبار حقيقية إلا أن قادة الجماعة سارعوا بالاعتراض على

وثيقة تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية وحول هذا يروي منتصر الزيات قائلا "حدث أن أرسل في طلبي الشيخ كرم زهدي زعيم الجماعة الإسلامية السجين في طره آنذاك وحملني رسالة إلى طه تطلب منه بحسم الإعلان فورا عن الانسحاب من تلك الجبهة أو توضيح حقيقة توقيعه وكانت لهجة زهدي قوية وحاسمة مما دفع طه إلى الإعلان عبر موقع " المرابطون " الناطق باسم الجماعة على شبكة الإنترنت توضيحا على صفحتها الأولى مفاده نفى الانضمام إلى جبهة بن لادن وأن الأمر لم يعدو التوقيع على بيان يندد بقصف الولايات المتحدة للعراق وفهم على غير الحقيقة انضمام الجماعة لتلك الجبهة "

ويعتبر المراقبون هذا القرار من الجماعة أحد دعائم موقفهم وتأكيدا له وقد زاد هذا التأكيد في العام التالي مباشرة في مارس ١٩٩٩ عندما قرر مجلس شوري الجماعة بالخارج الاستجابة للمبادرة ووقف كل العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها في مارس ١٩٩٩ أعلن مجلس شوري الجماعة الإسلامي قرارا بوقف العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها بناء على رغبة القادة التاريخيين الموجودين في السجون.

وبين عامي ٩٧ و ٩٩ كان هناك حوار حول مستقبل الجماعة وكانت رؤية القياديين الموجودين بالخارج تؤكد علي ضرورة وجود متنفس للجماعات الإسلامية، وذلك من خلال كيان سياسي دعوي يحث الناس علي الفضائل ويناضل القوي الخارجية ويصد عن المجتمع الأفكار الهدامة، وطالب القياديون بإعطاء أعضاء هذه الجماعات الحقوق والحريات التي كفلها لهم الدستور حتى تقطع الدولة بذلك الطريق علي من يريدون حمل السلاح.

ويري بعض المحللين أن هذه الشروط هي التي أحدثت خلافا بين مجلس شوري الجماعة الموجودة داخل السجن وبين عبود الزمر الذي كان زعيما لتنظيم الجهاد ثم تركه وأصبح عضوا في مجلس شوري الجماعة الإسلامية.

فرغم أن الزمر وقع البيان الأول إلا أن اسمه لم يكن بين الموقعين علي كتب المراجعات فأثر حدوث خلافات عنيفة بين الزمر وكرم زهدي المسئول الأول في الجماعة.

الآن تم نقل الزمر إلى سجن أبي زعبل بعيدا عن باقي القيادات ولم يعد إلى ليमान طرة إلا بعد ثلاث سنوات كاملة.

وبدأت حالة الانفراج حينما قدمت أجهزة الأمن- التي استجابت أخيرا للمبادرة- تسهيلات لقيادات الجماعة لم تكن تخطر علي بال من قبل في سجونهم فقد سمح لهم بالتنقل بين السجون المختلفة حتى يروجوا لمراجعاتهم.

بدءوا في يناير ٢٠٠٢ بزيارة سجن دمنهور الذي ذهب إليه ناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد، وفي وقت مقارب قام كرم زهدي وعصام درباله وأسامة حافظ وفؤاد الدواليبي أعضاء مجلس الشورى بزيارة المعتقلين التابعين لهم في سجون الوادي الجديد ووادي النطرون والإسكندرية، كما زار قياديو الجماعة في أوقات لاحقة سجون الفيوم والعقرب واستقبال طرة والمنيا وأسيوط وأبو زعبل وقنا.

وبداية من يونيو ٢٠٠٢ سمحت السلطات الأمنية لأهم عشرة قياديين بزيارة أسرهم حيث خرجوا من سجونهم وذهبوا إلى بيوتهم تحت حراسة مشددة وظلوا فيها لعدة ساعات ثم عادوا بعدها إلى سجونهم. لكن يظل الحدث الهام في ذلك كله هو كتب سلسلة تصحيح المفاهيم التي أصدرتها الجماعة الإسلامية لتؤكد فيها ما أطلقته مسبقا في مبادرة سنة ١٩٩٧ من تغييرها لفكرها، وتراجعها عن نهجها، وتطرح من خلالها فكرها الجديد .

نظرية المؤامرة

في ردود الفعل على المبادرة

(١)

صفقة أم مؤامرة؟

لعل أهم الأمراض التي يعاني منها المجتمع العربي هو المرض الذي يحمل اسم "نظرية المؤامرة"، فدائماً هناك شخص ما يتربص بنا ، دائماً هناك شخص يريد أن يغرر بنا دائماً يوجد من يريد أن يخدعنا ويقول غير الحقيقة ، و باعترادي فإن هذا الداء هو من أهم الأسباب التي أدت إلى التخلف الذي نعيش فيه

الذي يلجأ إلى القول بنظرية المؤامرة برأيي شخص ضعيف لا يملك ما يفعله ولا ما يقوله سوى بإلقاء اللوم على غيره واتهامه بالتآمر ويبدو أن هذه النظرية تجاوزت القضايا الكبرى والتشبهت بعبارة صراع الحضارات لتلزم حتى اصغر القضايا

ولم تنج قضية الجماعة الإسلامية ولا مبادرتها لوقف العنف الذي راح ضحيته عشرات الأبرياء ولم يسكت هواة النظرية المشؤمة عقب إطلاق المبادرة بل انطلقوا ليدبجوا المقالات والكتب أيضاً التي تنادي بقطع الطريق على توبة الجماعة الإسلامية وعدم إخماد النار التي أكلت كل اخضر نقي في البلاد

ورغم أن التنظير الفكري للمبادرة في كتب تصحيح المفاهيم يطرح رؤية الجماعة الإسلامية لنبد العنف ورغم أن هذه الكتب صدرت من السجن ولم يقابلها خروج مؤلفيها من المعتقلات إلا أن القول بان ثمة صفقة أصبح هو المعنى الوحيد للمبادرة عند الكثيرين من المتابعين لحركة الإسلام السياسي

ورغم انهم كانوا ينادون بهذا وبنبذ العنف من قبل الجماعات الجهادية من عشرات السنين إلا أن الأمر عندما تحول إلي حقيقة وتحولت مطالباتهم إلي واقع اختلف الأمر واصبحوا من اشد المعادين له

ورغم أن حوارات الجماعة الإسلامية بدأت في مطبوعة حكومية هي مجلة المصور على يد الصحفي مكرم محمد أحمد وهو ما دفع البعض للإيحاء بنظرية المؤامرة في هذا الشق على اعتبار أن الحكومة تروج لصفقتها ألا أننا نجد مطبوعة حكومية أخرى هي الأهرام في عددها الصادر يوم ١١/٨/٩٧ تنشر خبراً تحت عنوان " مبادرات الجماعات الإرهابية لوقف العنف وتثيير ريبة الأمن " " محام من هيئة الدفاع عن المتهمين اتفق مع قيادات الجماعات على توزيع الأدوار بين الرفض والموافقة " المبادرات التي أطلقتها قيادات تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية الذين يقضون عقوبات بالسجن بليمان طره لوقف العنف داخل مصر وخارجها تثير القلاقل والهواجس لدى جهاز رجال الأمن الذي ينظر لهذه المبادرات نظرة مريبة وشك نظراً لسابق طرحهم خمس مبادرات بدأت منذ سبتمبر ٩١ وعلم مندوب الأهرام أن منتصر الزيات عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا الإرهاب وراء المبادرة التي أعلنت يوم ٥ يوليو الماضي بوقف العنف وجرى الاتفاق مع قيادات الجهاد والجماعة الهاربين في أوروبا عند زيارته إلى لندن في شهر مارس الماضي وتوزيع الأدوار فيما بينهم بإعلان مجموعات تأييد المبادرة و آخرين يرفضونها وهو نفس السيناريو الذي أمكن التوصل إلى تفاصيله ، كما علمت أن الزيات أجرى اتصالاً بمحامى الشيخ عمر عبد الرحمن وأملى عليه صيغة البيان الذي صدر عن مفتي الجماعة يعلن فيه تأييده للمبادرة التي أطلقها قادة ليमान طره وتتوجس الدولة المخاوف من هذه المبادرة "

وتعكس هذه المعالجة من صحيفة قومية ناطقة رسمياً بلسان الحكومة المصرية موقفاً يقف نقيض موقف المصور الحكومية أيضاً

بينما يرى بعض الإسلاميين أنها تعكس طبيعة تفكير المؤسسة الأمنية وتوجسها من مبادرة شيوخ الجماعة وقف العنف في تلك المرحلة ، واستمرت مثل هذه الإشارات السلبية من داخل دوائر السلطة أو المؤسسة الأمنية لفترة طويلة ففي عدد الأهرام الصادر في ٩٧/٨/١٨ جاءت الرسالة التالية " مبادرة وقف العنف جاءت بعد قطع خطوط التمويل بين الإرهابيين في الداخل والخارج ، وقد دفعت الضربات الأمنية التي نفذها رجال أمن الدولة لجوء الجماعات إلى إطلاق مبادرة وقف العنف بعد قطع السبل أمامهم بين الداخل والخارج وخلف أسوار السجون ، وما زال الجهاز يواصل عملياته دون التفات للمبادرة حتى ظهور النيات الحسنة وحدها الأدنى تسليم الإرهابيين الهاربين لأسلحتهم "

وهكذا تتضارب الآراء بدون رابط ولا دليل سوى الشك والتأكيد على أن ثمة مؤامرة تمت من وراء ظهورنا وما ذكرته الأهرام ليس إلا قطرة من بحر الريبة ومن الممكن أن يملا عشرات الكتب ، لا ، لقد ملأها بالفعل ورغم مرور سنوات عدة على إطلاق المبادرة إلا أن البعض ما زال ينظر إليها بعين الريبة رغم صدور ثمانية كتب تؤصل لفكر الجماعة الإسلامية الجديد إلا أن البعض ما زال يصصر على أن في الأمر مؤامرة ربما لأننا أدمننا هذا وربما لأننا فقدنا الثقة في كل شيء لدرجة أننا قد نغلق الباب في وجه من يمد يده للسلام وتوجسا وخوفا في السطور القادمة سنعرض لبعض ردود الفعل المناوئة أيضا للمبادرة من داخل صفوف الحركات الجهادية والتي لم تنج من داء المؤامرة .

(٢)

المبادرة والحركات الجهادية

إذا كنا قد استعرضنا في السطور القليلة الماضية وجهة نظر المراقبين السياسيين والمعارضين لفكر الجماعة الإسلامية الجهادي في المبادرة فسنحاول في السطور القادمة أن نعرض لوجهة نظر الجماعات والحركات الإسلامية في المبادرة خاصة وأنهم يعملون في نفس المجال

سنكتشف العين المتفحصة لموقف الحركات الجهادية من مبادرة وقف العنف من أول وهلة أن موقف الحركات الإسلامية في أغلبها لم يختلف كثيرا عن موقف الكثيرين من الذين لا ينتمون إليها إلا أنها من زاوية رؤية مختلفة ومع ذلك فهي لا تتخلى في أغلبها عن الشك والترقب والنظر بريبة ويزداد الأمر عند الحركات الإسلامية عندما ينقلب الشك إلى تحفز واستعداد للانقضاض

المضحك أو المؤسف حسبما يتراءى لك أن الفريقين يعتبران الجماعة الإسلامية عقدت صفقة مع الحكومة مع وضع نظرية المؤامرة التي تحدثنا عنها آنفا في الصدارة ثم بعد ذلك حياكة أكفان المبادرة التي أوقفت شلال الدم

ويرجع هذا إلى أن هذه الحركات لا تعتبر الجماعة الإسلامية ثابتة عن خطأ أو جرم ارتكبه بل تعتبرها ارتدت عن هدفها وباعت الدنيا الفانية الزائلة المنقضية بالآخرة الباقية وتركت هدفها الأسمى ألا وهو الجهاد لتختار القعود والنكوص عن تحقيق شرع الله وإنفاذ أمره في الأرض

وسنستعرض في السطور القادمة أحد هذه المواقف التي تعرضت للمبادرة وهو موقف القيادي الذي يعيش في لندن أبو حمزة المصري والذي جردته بريطانيا من

جنسيته البريطانية و مسئول منظمة أنصار الشريعة كواحد من عشرات المواقف
لعشرات الجهاديين الذين انتقدوا المبادرة

وقد ظل موقف أبو حمزة غامضاً حتى اصد ر بيانه الذي يهاجم فيه إدانة
الجماعة الإسلامية للتفجيرات التي حدثت في الرياض ليؤكد كل ما ذكرناه
سابقاً

فينتقد أبو حمزة المصري "القادة التاريخيين" لـ «الجماعة الإسلامية»
المصرية المحظورة في بيان مطول تحت عنوان «قليل من الحياء والإنصاف يا
قادة الجماعة وكما هو واضح من العنوان يصف أبو حمزة «القادة التاريخيين»
لـ «الجماعة الإسلامية» بأنهم «قادة بلا تاريخ»، وانتقد ما نسب إليهم من
بيان يحذر الشباب المسلم من تنظيم «القاعدة»، ويسمي عمليات الرياض والدار
البيضاء بأنها «عشوائية». وقال أبو حمزة إن الذي دفعه للرد على قادة
«الجماعة الإسلامية» هو «من أجل حبنا لهم (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)،
بكفه عن الظلم طبعاً، وتقديرنا لسابقتهم ومحنتهم، ولينتبهوا لخطورة ما
يصدرونه من أقوال على المجاهدين؛ فوالله لقد حملنا أقوالهم ومقالاتهم في
الصحف وكتبهم على كل محمل حسن، فما احتملتها المحامل، وما استقامت
لها التأويل، بل كانت للكفر أقرب منها للإيمان». و أشار الأصولي المصري إلى
«إن ردود قادة «الجماعة» بالنسبة للمجاهدين كانت مخوفة باهتة ومحفوفة
برديء الحسابات، بل كانت أقرب للمجاملات منها إلى المراجعات». وأعتبر
أبو حمزة «أن المسجونين من قادة الجماعة تركوا التنظيرات الشرعية الجادة،
ودخلوا مع الحكومة في مقايضات نفعية وعوائد دنيوية شخصية؛ كالزيارات
والاجتماعات والخروج إلى أهل فترات وجيزة والتليفونات واستخدام الإنترنت
داخل السجون، مهللين بتوبة عن الجهاد لا يصدقهم فيها أحد، فسقطوا سقوطاً
كبيرا في نظر أبناء الحركة الإسلامية». و أضاف: «نحن نفرح لهم في كل
تيسير يحظى به قادة الجماعة في السجون المصرية، فقد صبروا كثيراً وعجزنا

عن نصرتهم، ونحن في نفوسنا وضماثرنا وعزلتنا وهواننا على الناس، أذل منهم في الخارج مما هم في الداخل، ولكن اعتراضنا الصارخ هو أن هناك من صبر من إخوانهم مثلهم، بل وزادوا عليهم، وما زالوا صابرين». ويقول أبو حمزة: «في الوقت ذاته هناك نفر ممن انتهت مدة سجنه منذ عشر سنوات من قادة الجماعة، ولا يخرج؛ لكنهم رغم ذلك راسخون كالجبال؛ فما ضعفوا وما استكانوا، وما بدلوا تبديلا، ولا يسمح لهم بكلمة في الإعلام، ولا زيارة مريحة من ذويهم، وهم ألوف، بينما تطبع كتب القلة من قادة «الجماعة الإسلامية»، على نفقة وزارة الداخلية ثم تفرض على المساجين، وتعرض للبيع في معرض القاهرة الدولي للكتاب، وتزين بها القنوات الفضائية والصحف المحلية والعالمية». وتساءل أبو حمزة عن أسباب خروج قادة الجماعة من الإقليمية إلى العالمية، ولماذا التحذير من القاعدة «ولماذا المواقف والبيانات التي تغيظ وتضر المؤمنين». وقال: «طالما تذرعت الجماعة بالتفرغ للقضية المصرية، إذا ما اتهمها الآخرون بالتقصير في قضايا العالم الإسلامي الخارجية، ويا ليتها استمرت على هذا بعد تقاعدها، واستفادتها من الحوارات الحضارية مع المسؤولين». وقال أبو حمزة أن بيانات «الجماعة الإسلامية» وضعت المجاهدين في خيار صعب، لأنها زرعت في طريقهم الأشواك، فإما أن يرد المجاهدون عليهم ويتعرضوا للبطش، وبذلك تتعطل بذلك مسيرة الجهاد، وإما أن يسكتوا عن قول الحق، ويفترس قلوبهم القهر والحزن والقلق على غربة الدين، والتغريب بالمؤمنين، والانتقاص من المخلصين». ووجه كلامه إلى قادة «الجماعة» بقوله: «لقد نقضتم تاريخكم يا قادة الجماعة، بل واعتبرتكموه معرة، بما فيه عملية السادات، ذلكم قولكم بأفواهكم، فكيف تعيبون على الناس تنكرهم لكم وقد تنكرتم لخيرة معلمكم وقتلاكم وقادتكم كالشيخ الضرير عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي لـ «الجماعة» (الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في السجون الأميركية) والمهندس عبد السلام فرج وخالد الإسلامبولي وإخوانكم : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٤] . و أوضح : «لا

«القادة التاريخيين» «لن» الجماعة» وتلك الصفة مرة أخرى، فالعقلاء لا يفصمون الألفاظ عن معانيها لأنه لا يجوز لقوم الاحتفاء بلقب «القيادة التاريخية» بعدما تفكروا هم لتاريخهم.

ولعل هذا البيان الذي دبجه أبو حمزة المصري يكشف وجهة نظر شريحة كبيرة من الأصوليين تجاه المبادرة وتجاه موقف الجماعة الإسلامية الجديد من العنف

ومن الطريف هنا أن الجماعة الإسلامية لم تقف مكتوفة الأيدي بل ردت ببيان آخر يناسب في قسوته أبو حمزة المصري لدرجة أنها وصفته بالبلطجي فقد قام «القادة التاريخيون» للجماعة الإسلامية في مصر بالرد على انتقادات أبو حمزة التي وجهها لهم في بيانه ليحولوا الأمر إلى حرب بيانات واتهم «القادة التاريخيون» للجماعة الإسلامية المصرية أبو حمزة المصري بممارسة البلطجة في أخطر القضايا الإسلامية المعاصرة وتساءلوا «هل يجوز قتل المسلمين بتلك التفجيرات (الرياض والدار البيضاء)؟». وأضاف «ندعوكم إلى أن تقوموا لله مثني وفرادي ثم تتفكروا هل يجوز قتل النساء والأطفال من غير المسلمين في أثناء هذه العمليات؟ ندعوكم إلى أن تقوموا لله مثني وفرادي ثم تتفكروا هل يجوز قتل الأجانب الذين دخلوا بأمن معتبر شرعا أو بشبهة أمان من السلطات السعودية؟». وقال البيان: «هناك من يريد أن ينقل منطق البلطجة أمام الملاهي الليلية إلى الساحة الإسلامية ليمارسه في أخطر القضايا الشرعية التي تواجه الأمة وعلو الصوت والضجيج، والسب والشتم، والبعد عن المناقشة الموضوعية، والصياح والعويل، والتهديد والوعيد، هو أسلوب البلطجي الأثير وشيئا من هذا القبيل اعتدنا على حدوثه من أبي حمزة المصري - الناشط الإسلامي - بحرية يحميد عليها في أجواء لندن الباردة». وأضاف: «وإذا قيل إن أمان السلطات السعودية التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية غير معتبر فمتى يكون الأمان معتبرا؟». وتساءل البيان مرة أخرى: «وماذا على أبي حمزة

لو تجرد من العصبية المقيتة، ودعا القاعدة إلى ترشيد استراتيجيتها و ضبط عملياتها بضوابط الشريعة؟ ماذا عليه لو انه اعترف بخطأ تلك الاستراتيجية، التي كان ثمن تدمير البرجين فيها احتلال بلدين العراق وأفغانستان؟.. ماذا عليه لو اعترف بخطأ القاعدة في السعي لإشعال حرب على أساس ديني ضد الصليبية واليهود والأميركيان و الأمة غير مستعدة وغير راغبة؟» وقد كتب الرد العنيف على أبو حمزة و الذي حمل عنوان «على هامش تفجيرات الرياض والدار البيضاء - ممارسة البلطجة في أخطر القضايا الإسلامية المعاصرة: أبو حمزة المصري نموذجاً»، عصام در بالة عضو مجلس شوري الجماعة، ومسؤول اللجنة السياسية في إطارها التنظيمي القديم، وهو أحد المشاركين في تأليف كتب المراجعات التي أصدرتها الجماعة تحت عنوان «تصحيح المفاهيم» ويتزامن بيان القادة التاريخيين الذي كتبه در بالة، وهو أحد ثلاثة شاركوا في وضع وثائق الجماعة مع فؤاد الدواليبي وناجح إبراهيم عام ١٩٧٩ عندما كان طالبا في كلية الهندسة، مع مرور ٦ سنوات على إطلاق الجماعة مبادرة وقف العنف. وقال در بالة ردا على أبو حمزة المصري: «انه لو انصف لقال أن هناك خلافا بيننا وبين رؤيتين للجهاد وقضاياه: رؤية الجماعة الإسلامية ورؤية القاعدة، ولقد طرحت الجماعة الإسلامية مبادرتها الشهيرة في ٥ يوليو (تموز) عام ١٩٩٧، ودعت فيها إلى وقف العمليات القتالية داخل مصر وخارجها والبيانات المعروضة عليها من دون قيد أو شرط، وفي توقيت مقارب دخلت القاعدة في ما يسمى بالجبهة العالمية لقتال الصليبيين واليهود و الأميركيان، وعند ذلك تبين لكل المهتمين بالشأن الإسلامي عامة والجهاد خاصة، أن كل رؤية منهما تعبر عن اختيار مختلف على مستوى الأهداف والسياسات والاستراتيجيات، وتركز على فهم مختلف للجهاد كفريضة وأحكام، وتنطلق من قراءة مختلفة للواقع ومعطياته ومتغيراته وتحدياته وطبيعة المآزق الذي تحياه اليوم أمتنا الإسلامية وسبل الخروج منه». وزاد: «ففي الوقت الذي كانت الجماعة ترى فيه انه لا تصح ممارسة الجهاد بمعزل عن توفر أسبابه واكتمال شروطه، وانتفاء موانعه

وتحقيق مقاصده، كانت القاعدة تدعو لجهاد يقدم منطق التحدي على مبدأ الحسابات ورعاية المصالح، والقدرات والنظر إلى المآلات». وأضاف: «وفي الوقت الذي كانت القاعدة تمارس فيه فن تجبيه الأعداء، كانت الجماعة تسعى للتواصل مع كل الفرقاء، منضبطة بالضوابط الشرعية وبما يحقق المصالح الإسلامية، وفي ظل هذا التباين كان منطقياً أن تختلف الجماعة مع القاعدة في استراتيجيتها، وأيضاً تفجيراتها، وهذا الموقف من التفجيرات في ديار المسلمين ليس بجديد عليها، فقد سبق أن ناشد القادة التاريخيون في مارس (آذار) عام ١٩٩٣ الشباب المسلم في مصر عدم اللجوء لمثل هذه التفجيرات، على اثر انفجار وقع في مقهى وادي النيل بميدان التحرير في العاصمة المصرية». وفند درباله مقولة «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» على اعتبار أن أعضاء القاعدة من المجاهدين وليسوا إرهابيين، «البعض يريد منا إن ننصر القاعدة ظالمة أو مظلومة، ويرى أن غير ذلك يكون من قبيل الإساءة للمجاهدين وعونا للظالمين.. وهذا منطق لا يستقيم، فمبدأ انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً هذبه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سئل كيف ننصره ظالماً؟ قال أن تكفه عن ظلمه». وطالب البيان المهتمين بالشأن الإسلامي بمناقشة قضية استراتيجية القاعدة وتفجيراتها لتأثيرها البالغ في حاضر الأمة الإسلامية ومستقبلها، بتقديم النصح لأصحابها، ولترشيد الأداء الإسلامي في ظل مآزق تعيشه الأمة اليوم ويزداد تأزماً يوماً بعد يوم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جدد أبو حمزة المصري هجومه من جديد على الجماعة الإسلامية بشأن موقفها من قضيتي التتريس والأمان وهو ما دفع

هشام عبد الظاهر، أحد قادة الجماعة إلى الرد على ما قاله أبو حمزة المصري الذي هاجم فيه موقف الجماعة من إدانة تفجيرات الرياض والدار البيضاء. وقال عبد الظاهر في رسالته: «الرأي الذي تبنته الجماعة بشأن التفجيرات الأخيرة، وبداية من (هجمات) ١١ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١ (على واشنطن ونيويورك) مرورا (بانفجارات) بالي (إندونيسيا)، وانتهاء بانفجارات

الرياض والدار البيضاء، من حرمة هذه الأعمال وانطوائها على أخطار شرعية، وعدم رؤية واقعية، ليس من ابتداع الجماعة الإسلامية، وإنما قال بهذا الرأي من قبل عماد المسلمين الأجلاء المعتبرين». وأشار إلى «أن ما قاله أبو حمزة المصري حول قضيتي الأمان و التترس يدل على جهل بأمور الشريعة، فأمان حكام السعودية أمان معتبر، كما أن العمال الأجانب الذين تستقدمهم شركات أصحابها مسلمون يعتبرون في أمان». وحول موضوع التترس قال عبد الظاهر إن هناك شروطا أساسية في التترس هي:

- ١ - أن يكون هناك جيشان متحاربين.
 - ٢ - أن يكون التترس مجموعة من المسلمين أسره الكفار و تترسوا بهم.
 - ٣ - أن تتحقق المصلحة برمي المشركين ومنهم التترس المسلم.
 - ٤ - أن تكون المصلحة في قتل التترس المسلم ضرورية و كلية وقطعية.
- مؤكد أن شروط التترس لا تنطبق على من قتلوا في تفجيرات الرياض وغيرها.
- وفي رد آخر لها ردت الجماعة الإسلامية المصرية بعنف على الكتابات والتصريحات التي شككت في مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة عام ١٩٩٧، بعد الحوار الذي أجرته مع قائد الجماعة كرم زهدي المسجون منذ عام ١٩٨١ والمنشور في آخر الكتاب وقال بيان لقادة الجماعة المحبوسين في سجن العقرب إن الجماعة ملتزمة بمبادرة وقف العنف وبالتوجه السلمي الجديد الذي التزمت به منذ سنوات. ونفت أن يكون «الهدف من المبادرة والتوجه السلمي هو عقد صفقة مع الحكومة للخروج من السجن، فرغم مرور ما يقرب من عامين على إصدار كتب المبادرة الأربعة، وما لحق بها من بحوث فكرية وفقهية لا يزال ما يقرب من ٨ آلاف من أعضاء الجماعة رهن الاعتقال في السجون، كما أن القادة التاريخيين للجماعة الذين أطلقوا المبادرة لا يزالون في السجون، رغم انتهاء مدد عقوبتهم منذ عامين». و أضاف البيان: «امتلك كرم زهدي الشجاعة

حين رد الاعتبار للرئيس المصري الراحل أنور السادات، وهي شجاعة تحسب له، رغم أنه قضى بسبب اغتيال السادات أكثر من ٢٠ عاماً في السجن، وكان بوسع زهدي أن يكتفم الأمر في نفسه، لكنه تحمل مرارة النقد، ولم يتاجر بمبادئه ولا أفكاره، وأعلن رأيه دون انتظار لمكافئة». ولعل هذا البيان يرد بشدة على أهم النقاط التي اعتمدت عليها نظرية المؤامرة والقول بأن الأمر لم يتعد عقد صفقة بين الجماعة والحكومة ولعله أيضا يرد على

الانتقادات والهجوم الذي قابلته الجماعة و مبادرتها ليس من قبل الحركات الإسلامية فحسب بل في عدد من الصحف المصرية والعربية بأقلام المفكرين للتشكيك في مبادرة وقف العنف، ووصفهم بأنهم لجئوا إلى هذه الصفقة بعد أن فقدوا أنيابهم وأظافرهم داخل السجون بعد مسلسل من إزهاق الدم الجماعي استمر ١٥ عاماً، أزحق الأرواح وافقد مصر مليارات الجنيهات كما تشكك بعض الكتاب في مصداقية توبة الجماعة وتوجهها السلمي. ورأت الجماعة أن بعض المقالات والكتابات الصحافية التي هاجمت التوجه السلمي للجماعة الإسلامية «تعكس بوضوح مؤامرة تراد بمصر على يد شلة من المنتفعين». ودعا البيان «أصحاب الأقلام الشريفة» إلى مد يد العون لإتمام المشروع التصحيحي «العظيم» الذي تقوده الجماعة الإسلامية، مؤكداً أن «الأجيال القادمة ستجني نتائج هذا المشروع حتى ولو كره بعض اليساريين وحتى لو حاول بعض الشيوعيين تعكير صفوه».

وربما لا يبدو بعيداً عنه موقف رفاعي طه صاحب الموقف الغامض من المبادرة حتى النهاية وإن كان لم يفتأين كل حين وآخر بأن يضع الجماعة في مأزق إلا أنها تتجاوزه ويؤكد على إيمانها بالمبادرة التي أطلقتها أولعل أشهر هذه المآزق مأزق تبنيه باسم الجماعة تفجيرات الأقصر وهو الموقف الذي علق عليه أسامة رشدي بقوله " لقد ثبت عندي أن الشيخ رفاعي طه (فرج الله عنه) عندما أصدر بيان التبني في نفس ليلة الحادث. قد ارتكب خطأ كبيراً لأنه كان قد سمع

بالموضوع من الإذاعة ولم يكن لديه أي علم مسبق أو أي مسؤولية عما حدث. ولكنه اجتهد في محاولة توظيف الحادث سياسيا وقد كان هذا موقفا غير موفق منه وأدخل الجماعة في متاهة كبيرة وحملها وزر ما لا تستطيع ولا يمكنها تحمله من الفساد المترتب على قتل كل هذا العدد من الأجانب الذين ليس لهم ناقة ولا جمل في هذه القضية" وهو القول الذي يدفع للتفكير في " تفكير " رفاعي . وإعلانه باسم الجماعة أيضا الانضمام للجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين ثم اعتذاره عنه فيما بعد قبل استقالته (المسببة) من الجماعة الإسلامية ولعل الموقف الذي تبناه أبو حمزة المصري و رفاعي طه هو موقف العديدين من أبناء الحركات الجهادية و الذين يرون قادة الجماعة الإسلامية قد باعوا القضية وأنهم قد عقدوا صفقة مع الحكومة ورغم تبني العديد من السياسيين لهذا الرأي إلا أن القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية يؤكدون أنهم مازالوا في السجون بل أنهم يكتبون بياناتهم وكتب تصحيح مفاهيمهم من داخل السجن، أن القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية يحتاجون أيضا إلى دعم الحركات الجهادية لمبادرتهم لا إلى تدميرهم ،تماما كما يحتاجون إلى دعم المثقفين والسياسيين على كافة طوائفهم

هم حتما يحتاجون إلى يدنا المدودة بالسلام والحوار الجاد معهم لحسم أى شك مشروع حول ما يطرحون و إلا سيعودون من حيث أتوا .

(٣)

أسامة رشدي بين القبول والرفض

تكمُن أهمية موقف أسامة رشدي من المبادرة أنه كان أحد قيادات الجماعة الإسلامية الهامة والمتحدث الرسمي باسمها وعضو مجلس شوراها قبل أن يستقيل مع محمد الإسلامبولي ورفاعي طه ورغم تذبذب موقف أسامة فتارة يعلن أنه مع المبادرة إلا أننا نجده في وقت آخر يشن هجوماً على الجماعة وقد اشتد هذا الهجوم على الجماعة الإسلامية وعلى قادتها خاصة بعد الحوار الذي أجرته منتصف عام ٢٠٠٣ مع الشيخ كرم زهدي إذ سارع أسامة بانتقاد زهدي

وتوجيه الاتهامات إليه ودعوته إلى ترك قيادة الجماعة

ورغم أن كرم زهدي لم يرد بنفسه على ما قاله أسامة إلا أن قياديين من الجماعة الإسلامية وهما صفوت عبد الغني وممدوح علي يوسف قاما بالرد الذي وصل إلى حد التهكم ، ورغم أن موقف أسامة كان واضحاً من البداية من المبادرة وسارع بمباركتها إلا أن الذي أثاره كما يقول في بيان له جلد الذات المستمر من قبل الجماعة الإسلامية والتشهير بالنفس وقد اتصل أسامة رشدي بي هاتفياً من لندن حيث يقيم عقب الحوار الذي أجرته مع كرم زهدي ليؤكد التزامه ودعمه لمبادرة وقف العنف التي أصدرتها الجماعة الإسلامية قبل ستة أعوام. لكنه اعتبر في رده أن الحوار الذي أجراه زهدي معي يصب في اتجاه الإساءة لمبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف. وقال رشدي إن تضديد جراح الماضي وتبديد الشكوك والأوهام حول المبادرة يتمثل في إنجاحها على الصعيد العملي على أرض

الواقع مع ثبات أصحابها على البلاء حتى ترفع المظالم. ورأى رشدي أن مثل هذه الحوارات الصحافية التي تتم في أجواء المحنة لن تكون إلا جلسات لجلد الذات والتشهير بأصحابها وقال إن حوار كرم زهدي الذي أدلى به من سجن العقرب في مصر يومي الثلاثاء والأربعاء ١٥ و١٦ يوليو (تموز) ٢٠٠٣، لم يصب إلا في اتجاه الإساءة لمبادرة الجماعة الإسلامية المعلنة قبل ستة أعوام والتي انطلقت من رؤية شرعية وسياسية اجتمعت عليها القلوب وما زالت، وذلك لتصحيح مسيرة الجماعة ودعم العمل الإسلامي والسياسي والإعلامي بشكل سلمي «يجنب البلاد والعباد المآسي التي انعكست سلباً على الجميع من جراء الصدام الدامي الذي شهدته بلادنا لبعض الأعوام. ومنذ ذلك وأنا أدرك أن تضيق جراح الماضي وتبديد الشكوك والأوهام حول المبادرة يتمثل في إنجاحها على الصعيد العملي على أرض الواقع، مع ثبات أصحابها على البلاء الذي بلغ مبلغه، حتى ترفع هذه المظالم». ورغم تحفظه على الحوارات التي يجريها قادة الجماعة الإسلامية في السجون فإن رشدي يرى في مقال له نشر على موقع «المحرسة» الذي يديره أن هذا الأمر لا يتنافى مع صدق المبادرة التي أعلنها هؤلاء وثباتها. مؤكداً أن المبادرة تختلف تماماً عما يقال الآن. هناك من يمعن في إذلال هؤلاء الأخوة وذلك باستمرار اعتقالهم لكل هذه السنوات بدون وجه حق، وخاصة بعد أن ترسخت أقدام المبادرة التي أعلنت قبل ستة أعوام، واستقرت الأوضاع في مصر بشكل ملحوظ»، وأشار إلى «أن هذا لا يعكس ضعف هذا الشباب بل يرسل رسائل خاطئة من النظام في كل الاتجاهات، مؤداها أنه لا فائدة ولا جدوى». وأكد رشدي «أن إصرار بعض الجهات على الدفع باستمرار هذا المسلسل من جلد الذات، وتقديم الاعتذارات والاعتراف بالخطأ وكل هذه القصص، لا يصب إلا في خانة الإصرار على الحلول الأمنية والبوليسية لعلاج قضايا معقدة لها أبعادها الإسلامية والسياسية والإنسانية والاقتصادية والدولية، وتحتاج من الدولة لإصلاحات شاملة حتى تفتح طرق العمل السلمي، الإسلامي والسياسي والإعلامي أولاً ثم تحاسب بعد ذلك من يخالف». مشيراً إلى «أن

تحميل الشباب المسؤولية الكاملة عما حدث، هو افتئات على الحقيقة، يصادم التاريخ، ولا ينم إلا عن رؤية قاصرة».

وقال رشدي انه إذا كان كرم زهدي يعتقد حقاً بما يقول، فلماذا لا يُتبع الاعتراف بالخطأ بتحمل مسؤولية هذا الاعتراف، ويتخلى ويعلن اعتزاله العمل القيادي، ويترك الفرصة لجيل جديد لم يعرف عنهم الناس ما عرفوه عن كرم زهدي الذي كان يلهب حماس الآلاف في المنيا وأسيوط، ولم يتورطوا في ما تورط هو فيه من أخطاء - على حد وصفه - أم أننا سنعمل مثل بعض الأنظمة التي حفل تاريخها السياسي في عمل الشيء ونقيضه في آن، وشعارهم في ذلك: حبذا الإمارة ولو على الحجارة».

وأكد الشيخ أسامة رشدي اعتقاده بأن مثل هذه التصريحات تسيء إلى مركز قادة الجماعة الإسلامية في السجون وتعوق الدور المستقبلي المطلوب منهم في التعاطي مع قضايا الأمة داخلياً وخارجياً وعليهم أن يستفيدوا من التجارب السابقة.

ولم يتوقف أسامة عند مهاجمة جلد الذات الذي تتخذه الجماعة الإسلامية وسيلة لدرء الشبهات ومحاولة للتأكيد على صدق توبتهم، بل يعود فيتراجع قليلاً عند حديثه عن كتب الجماعة الإسلامية التي تصدرها للتعليق على الأحداث وللتدليل على أنها لم تزل موجودة في خضم الأحداث و لو بصوتها فقط فينتقد أسامة كتاب الدكتور ناجح إبراهيم والذي صدر بعنوان «تفجيرات الرياض.. الأحكام والآثار» عقب تفجيرات الرياض والتي قامت بها القاعدة فيقول رشدي «كنت أرى ألا يعطى الكتاب اسم حادث معين» ومع ذلك يعود ليقول " إلا أن ما قرأته من فصوله ينم عن الفهم العالي والإدراك الرشيد من هؤلاء الأخوة لما تمس الحاجة إليه، خاصة في هذه الظروف. وهو يلفت نظر الشباب المسلم لمقاصد الشريعة الغراء وفقه الجهاد في الإسلام الذي سيق البشرية جمعاء في وضع قانون إنساني للحرب، ويعمق الفهم والرؤيا من أناس ذي خبرة

وتجربة ليفهم الشباب أبعاد الموقف من الجانب الإسلامي والتأصيلي. وهذا بالضبط ما كنا نريده وما كنا ننتظره من إخواننا من النصح والتوجيه للشباب المسلم في العالم الإسلامي أجمع متجنبين ما يؤثر على صورتهم ومكانتهم التي اهتزت كثيراً». وأكد «رشدي أن هذا هو الدور الذي تحتاجه ساحة العمل الإسلامي الذي يعاني من الفوضى نتيجة التخريجات المتعسفة والرؤية التي لا تقيم لمصالح الإسلام والمسلمين أي وزن عند إقدامها على ما تقدم عليه من أعمال».

ورداً على الانتقادات التي وجهها أسامة رشدي لقائد الجماعة كرم زهدي على حوارهِ وصل إلي وعبر محامين رسالتين خطيتين من اثنين من قادة الجماعة الإسلامية في سجن العقرب جنوب القاهرة

وحملت الرسالة الأولى توقيع صفوت عبد الغني عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية موجهة إلى أسامة رشدي بدأها بالتساؤل عن صفة رشدي في الرد وتقديم النصح للجماعة الإسلامية. وقال رشدي «أريد أن أتعرف على صفتك وأنت تقدم النصح للجماعة وقيادتها، فهل صفتك هي قيادي سابق في الجماعة الإسلامية أم ما زلت تنتمي لها؟».

وأضاف عبد الغني انه «إذا كان رشدي يرد على الحوار مع زهدي بصفته قيادياً سابقاً فهذا تدخل سافر في شؤون الجماعة الإسلامية كما انه ليس من حقه التغيير أو التعديل في هياكلها». وقال عبد الغني انه «إذا كان الرد بصفة أن رشدي لا يزال منتمياً للجماعة الإسلامية فهذا ليس أسلوب النصح والتوجيه، الذي تربيينا عليه، فقد نشأت معنا على الالتزام بقواعد وآداب النصح ولذلك فإن الصحف والمجلات والإنترنت ليس المكان المناسب لطرح القيادة والإدارة».

وخاطب عبد الغني رشدي قائلاً «انك تربيت ونشأت في صفوف الجماعة الإسلامية وتعلم أن الرأي الخاص لا يدفع صاحبه لشق عصا الجماعة أو طعن

القيادة و إنما يدلي برأيه في حدود الأدب والثقة المتبادلة». وأكد عبد الغني في خطابه أن أحداً من قادة الجماعة الإسلامية سواء كان «الشيخ كرم» أو غيره يحرص على قيادة الإمارة، وإن قادة الجماعة أكثر الناس تجرداً وبغضاً لحب الظهور ولولا ثقة الكوادر والتفافهم حولهم ما بقوا يوماً في الإمارة.

ودعا عبد الغني رشدي إلى أن يدع الأعداء يتجهمون على الجماعة التي ستظل متماسكة وسيظل وضعها بنياناً واحداً «فاكتب ما شئت فسوف يزيدنا قوة».

أما الرسالة الثانية فحملت توقيع ممدوح علي يوسف عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية مؤكداً لأسامة رشدي إن تجربته على كرم زهدي أثار كل أعضاء الجماعة الإسلامية، مشيراً إلى أن «كرم زهدي هو المؤسس الحقيقي للجماعة الإسلامية لكنه رفض قيادتها لفترة طويلة رغم الإلحاح». وأكد يوسف أن كرم زهدي لم يتنصل يوماً عن مسؤوليته في الجماعة وما قامت به من أحداث، مشيراً إلى أنه حاول أثناء محاكمته عام ١٩٨٣ التوصل إلى حل لوضع حد لتصاعد الصراع مع الدولة لكن «بعض الاخوة من الجماعات الأخرى تدخلوا ففشل الأمر».

وأشار يوسف إلى أن الجماعة الإسلامية حاولت بعد ذلك في أعوام ٨٨ و٩١ و٩٤ و٩٦ على يد عبود الزمر لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل. وأكد يوسف أن جميع كوادر الجماعة الإسلامية في الداخل يجمعون على إمارة كرم زهدي في هذه المرحلة، مشيراً إلى أن موقف أسامة رشدي غريب. وتساءل «هل تصلح أنت أم يصلح من لا يغير مواقفه من أجل مصلحة شخصية؟» وأضاف يوسف مذكراً رشدي بموقفه «المهترئ» من حادث الأقصر قائلاً «لقد أيدتها في بادئ الأمر ولما وجدت ردود الفعل الخارجية عليها قوية وفي غير صالحك استنكرت الحادث وخطأت من قاموا به».

ودعا يوسف أسامة رشدي إلى التوقف عن الهجوم على الجماعة الإسلامية وقيادتها «كفكاف تجرؤاً على إخوانك، وكفكاف ما تسببت فيه من تجرؤ بعض الذين هم عار على الحركة الإسلامية على أظهر وأعقل الناس». واختتم يوسف رسالته مخاطباً أسامة رشدي قائلاً «اتق الله يا أسامة وكن عوناً للحق فو الله ما سمعك أحد في مقالك الأخير وكثير من مقالاتك إلا وكره منك ذلك كرهاً شديداً».

وتستمر بهذا الشكل حالة الكرو والفر بين أسامة رشدي وبين القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية لتؤكد انقسامات داخل صفوف الجماعة ينفيها قاداتها

ومن أبرز "المعارك" إذا صح التعبير بين الطرفين المعركة التي شنها أسامة ضد الجماعة ممثلة في قاداتها بعد ما أعلنته القيادات التاريخية المسجونة في سجن العقرب بطرة (القاهرة) عن إعدادها خطاب اعتذار إلى الشعب المصري عن الجرائم التي ارتكبوها في حقه طوال العشرين عاماً الماضية، وقال إن صحت هذه الخطوة التي تأتي بعد الإعلان عن الكتب التي سميت بـ «المراجعات الفكرية» فهذا يعني أن الأمور تتم وفق جدول زمني المقصود به تدمير هؤلاء الأخوة معنويًا ومنهجيًا، وابتزازهم للنهائية وذلك لمساومتهم بالإفراج عنهم والذي كان يفترض أن يكون في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي بعد أن استكملوا مدة الحكم الصادرة عليهم. و أضاف في مقال بثه موقع «المحروسة نت» الذي يديره أسامة: إذا كانت القضية هي قضية فكر فلماذا لم تطبق آلاف الأحكام القضائية بالإفراج عن آلاف المعتقلين حتى تتم المراجعات الفكرية في جو طبيعى يفضي للاقتناع الحر بدلا من هذه الممارسات البوليسية في التتويب؟ وعلق على اللقاء الذي أجراه مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة «المصور» من داخل سجن العقرب بقوله إن ما يحدث الآن يعني إفراغ مبادرة «وقف العنف» من أي بعد سياسي وحصرها في عملية «تتويب جماعي» تستخدم فيها بفعالية عناصر مختلفة من

بينها (ذهب المعز وسيفه) للوصول للنتائج المبرمجة. وقال رشدي أمير «الجماعة الإسلامية» السابق بأسويوط : إن ما يحدث من لقاءات خلف الأسوار والقضبان مع القيادات التاريخية لـ «الجماعة الإسلامية» يختلف عن المبادرة التي تبناها الجميع بإرادة حرة حيث كانت تعني بالنسبة لنا فعلا سياسيا يهدف لوقف الأعمال المسلحة، وبالتالي إحداث مناخ مناسب يمكن للنظام فيه أن يراجع الكثير من السياسات والممارسات والأسباب الظالمة التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، ويحدث (تطبيع) للعلاقات داخل المجتمع، و ترفع اليد البوليسية التي تتحكم في المجتمع المصري ليعود المجتمع ليتنفس من جديد بشكل طبيعي من خلال مؤسساته السياسية والشعبية والنقابية والطلابية. و كنا نتمنى وما زلنا نأمل أن يعود الشباب المسلم ليمارس دوره الطبيعي السلمي داخل مجتمع كان يفترض أن يكون سباقا في تبني صورة حضارية في المنطقة تحترم المواطن وتعلي من شأن حقوق الإنسان. مجتمع يخضع جميع أبنائه لقوانين شفافة وإجراءات طبيعية، مجتمع ينتهي فيه الخوف ويأمن فيه الناس من تلفيق القضايا، والاعتقال التعسفي، والتعذيب البشع، مجتمع يتمتع فيه المواطن بالكرامة والإنسانية كما يعيش المواطنون في الأمم المتقدمة». وتابع بقوله: نتصور أن الحفاظ على الدور القيادي والريادي لمصر في المنطقة لا يأتي فقط بالتسابق لتقديم المبادرات لأميركا لحل القضية الفلسطينية، بل بالمبادرة بتقديم المبادرات لاستعادة الطمأنينة والكرامة للمواطنين، وفتح أبواب الأمل والحرية في وجه الشباب.

وقال: نفهم أن تتصدى أي دولة للعنف أو الإرهاب ولكن في الدول البوليسية من يجير المواطنين من عنف وجبروت السلطة و تغولها؟ أين المؤسسات المغيبة، وأين الحياة السياسية المجمدة؟ وأين النقابات المشلولة، وأين اتحادات الطلاب التي تشكو القهر واستبعاد إرادة الطلاب؟ أين الجمعيات الأهلية المستقلة التي يمكنها القيام بما تعجز عنه الدولة من خدمات وأنشطة؟

وحول الاعتذار الذي يعكف قادة «الجماعة الإسلامية» وهم كرم زهدي، وناجح إبراهيم وصفوت عبد الغني، و أسامة حافظ، وعلي الشريف، وبدر مخلوف، وهشام عبد الناصر ، على إعداده للاعتذار عن الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب المصري، قال: إذا كان هؤلاء الأخوة سيعتذرون، فمن سيعتذر لمئات القتلى من أبناء الجماعة، والذين علقوا على أعواد المشانق بعد محاكمات صورية؟ ومن سيعتذر لأمهاتهم ولأطفالهم وذويهم وماذا ستقولون لهم؟ ومن سيعتذر لآلاف المعتقلين ممن قضاوا زهرة شبابهم في السجون بغير حق؟ ومن سيعتذر لآلاف الزوجات والأطفال والأمهات والآباء؟

وقال رشدي: لقد كان يفترض أن يقود التحول في فكر أعضاء في مجلس «شورى الجماعة الإسلامية» إلى السماح لها بالعمل الدعوي والسياسي السلمي، وأن يكون مكانها الطبيعي إلى جانب المعارضة السياسية لهذا النظام، حيث يفترض أن المعارضة مكفولة بموجب القوانين، وأنها غير ممنوعة، لأن ترشيد الوسائل والاستفادة من التجارب، والقناعة بأن العمل الدعوي والسياسي هو الذي سيجنب بلادنا ومواطنينا مخاطر الانزلاق إلى هاوية التطاحن وتدمير الذات واستنزاف النفس على اعتبار أن المستفيدين في النهاية ليس مصر أو أبناءها أو اقتصادها أو سمعتها؛ فإن هذا لا ينبغي أن ينسحب على الأهداف التي قامت عليها الجماعة من الدعوة لتعبيد الناس لرب العالمين، أو تطبيق الشريعة الإسلامية المغيبة في مصر. فإن العدول عن الوسيلة لا يعني تبدل الهدف. وتساءل: أين هذه الأهداف التي تبقت الآن في فكر هؤلاء الأخوة الذين لا يدركون ما يحدثه كلامهم من تأثير سلبي على صورتهم وعلى مكانتهم في قلوب محبيهم ممن يعرفونهم أو ممن سمعوا بهم؟

وقال: يتساءل الناس في مئات من الرسائل ألتقاها عبر البريد الإلكتروني كم تبقى من الأهداف النبيلة التي لم تتبدل أو تتغير أو يأكلها الصدا؟ وما هو مبرر استمرار «الجماعة الإسلامية» بعد هذه التراجعات؟

وتابع بقوله: كان البعض مصراً على نبش هذا الماضي ومعرفة الحقيقة فلماذا لا نفعل مثل الدول المتحضرة فتتشكل لجنة تقصي حقائق يسمح لها بالاطلاع على كل الملفات والاستماع لكل الشهود لتضع تقريرها عما حدث في الفترة بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٨ لتؤرخ لهذه الصفحات السوداء المظلمة من تاريخ مصر. وقال رشدي: لقد كنت ممن يتمنون طي صفحة الماضي بمآسيها وآلامها وأحزانها ويتطلعون للمستقبل.. ولكن البعض ممن أجهضوا المبادرات السابقة والدعوات المخلصة التي صدرت على مدار الخمسة عشر عاما الماضية والتي كانت كفيلة بتوفير كل هذا الجهد وحقن كل هذه الدماء وحفظ كل هذه الأموال.. هؤلاء يريدون اليوم إجهاض هذه المبادرة بابتزاز أصحابها والإصرار على تعريتهم تماما والقضاء عليهم معنويا كمن يتسلى بلعبة ثم ينتهي به الأمر لتحطيمها. وهم يظنون أنهم بذلك يحققون نصرا، ويسجلون هدفا، عندما يجعلون من هؤلاء الاخوة «فرجة» لوسائل الإعلام المصرية والأميركية، ليتفرجوا على هذه الأسماء التي كانت كبيرة وهي تجلد ذاتها وتذرف دموع الأسف والندم.

وقال: بدلا من تفعيل المبادرة وترجمتها لتجربة يمكن تقديمها للآخرين داخل مصر وخارجها كنموذج يقتدى به، وكحل يسترشد به في هذه الظلمات والخطوب التي تستعر من حولنا، في هذه الفتن المدلهمة التي اختلطت فيها الأسماء بالمسميات والحق بالباطل، وأصبح الإسلام مستهدفا في عقيدته وحضارته ووجوده وقضاياه العادلة، إذا بنا نفاجا بالاستمرار في هذه السياسات البالية. وزعم أن ما يحدث الآن في السجون المصرية ليس له وصف إلا لما كان يحدث في محاكم التفتيش الكاثوليكية في القرون الوسطى، فالمعتقلون يمتحنون على كتب المراجعات فمن قبل ورضي فقد سلم ويمكنه التمتع ببعض الامتياز مع وعد بقرب الفرج. ومن أبى وعصى فالويل والوعيد والتضييق الشديد وعظام التهديد. وضرب مثلا على ذلك بقوله: إن اعتقال الشيخ صلاح هاشم ليس عنا ببعيد،

فهو الرجل الذي حمل لواء تأييد هذه المبادرة والدعوة إليها وبذل الجهد فيها حتى آتت أكلها، ثم عندما أبدى بعض الملاحظات الصغيرة على كتب المراجعات كانت النتيجة اعتقاله إلى حين، ومثل هذه الوسائل قد ترضي شهوة بعض وسائل الإعلام التي تلهث خلف الإثارة والفرقات الإعلامية، وقد ترضي غرور البعض داخل أجهزة الأمن، ممن نجحوا باستخدام «ذهب المعز» في الوصول إلى ما عجزوا عن تحقيقه «بسيف المعز».. فيقدمون هؤلاء الأخوة لوسائل الإعلام والرأي العام كمن نجح في ترويض كائن مفترس وهو يتفاخر بإنجازه. وقال: هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون إلى أبعد مما ترى أقدامهم لأنهم يسهمون في وأد هذه التجربة واستنزاف هذه المبادرة حتى نهايتها، ثم بعد ذلك تتكفل عوامل التعرية والتآكل بالباقي.

وقال: تجربة هؤلاء الشباب - أمثال الشيخ كرم زهدي وناجح إبراهيم - الذين بنوا فكرهم ودعوتهم على مخالفة الإخوان واتهامهم بالتقصير وبالبحث والتنقيب في تاريخهم وتجربتهم، هذه التجربة ستتكرر حتما في حقهم وسيخرج من يتجاوزونهم ويتهمونهم بما اتهموا به من سبقهم ويزيدون. فهل أدرك هؤلاء الأخوة عواقب ذلك على صورتهم وعلى رصيدهم في قلوب إخوانهم ومحبيهم ممن يعرفونهم ومن سمعوا بهم؟ نعم لقد تحمل هؤلاء الأخوة ما لا يمكن وصفه بكلمات على مدار الواحد والعشرين عاما الأخيرة. ولكن يبرر ذلك هذا الانقلاب الحاد على الثوابت التي كان ينبغي الاستمسك بها؟ وردا على ما ورد من تصريحات مباشرة من قادة الجماعة الإسلامية في ما يخص موضوع مذبة الأقصر و التي راح ضحيتها ٥٨ سائحا، قال رشدي: لقد سألني البعض التعقيب على ما نشر بالنظر لكوني سبق أن تصديت لهذا الموضوع منذ وقوعه في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٧ وقد كتبت فيه من قبل ودخلت بسببه في مواجهة وصلت لحد التراشق الإعلامي بيني وبين الشيخ رفاعي طه (قائد الجناح العسكري للجماعة). والذي أنا متأكد منه يقينا أن هذا الحادث كان معزولا،

وأن من قاموا به قد قتلوا جميعا، وزعم أنه قد كان بإمكان الأمن وقتها أن يقبض عليهم ولكنهم قتلوهم جميعا. وقال: قد ثبت عندي أن الشيخ رفاعي طه (فرج الله عنه) عندما أصدر بيان التبني في نفس ليلة الحادث. قد ارتكب خطأ كبيرا لأنه كان قد سمع بالموضوع من الإذاعة ولم يكن لديه أي علم مسبق أو أي مسؤولية عما حدث. ولكنه اجتهد في محاولة توظيف الحادث سياسيا وقد كان هذا موقفا غير موفق منه وأدخل الجماعة في متاهة كبيرة وحملها وزر ما لا تستطيع ولا يمكنها تحمله من الفساد المترتب على قتل كل هذا العدد من الأجانب الذين ليس لهم ناقة ولا جمل في هذه القضية. و من خلال كل ما توفر لدي وقتها قلت في مقال نشرته وقتها في مجلة المرابطون بعنوان «حادث الأقصر والطريق المسدود» قلت فيه إن هذا الشباب الذي قام بحادث الأقصر قد تصرف تحت ضغط الظروف والممارسات التي كان يتعرض لها من التصفية الجسدية والتعذيب وكل الممارسات المشينة التي طبعت هذه المرحلة. وزعم أن وزير الداخلية السابق «حسن الألفي» رفع شعار «إرهاب الإرهاب».

ودلل على قناعاته هذه بقوله: أثبت الدكتور ضياء رشوان في دراسته التي صدرت قبل سنوات عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ضمن سلسلة «كراسات استراتيجية رقم ٩٣» تحت عنوان «التحولات في الجماعات الإسلامية في مصر» أن عملية الأقصر كانت معزولة وأنها جاءت خارج السياق وأنها لم تكن مخططة وانتقد أسامة رشدي قادة الجماعة الإسلامية قائلا ما كان يجب القول إن تخطيط هذه العملية قد جاء من الخارج لأن في هذا ظلما كبيرا سواء للشيخ رفاعي طه نفسه الذي تسلمته السلطات المصرية وما زالت تتعامل مع قضيته بسرية ليلحق بمن سبقوه من المخطوفين من أمثال المهندس طلعت فؤاد قاسم (أبو طلال القاسمي) أو المهندس محمد الظواهري (شقيق زعيم الجهاد المصري)، فإنني ورغم اختلافي الكبير يومها مع رفاعي طه - رحمه الله حيا وميتا وفرج الله عنه - أقول إن خطأه كان فقط في إصدار بيان التبني ومحاولة توظيف الحدث سياسيا. وقال إن تبني رفاعي للحادث قد يكون أراد أيضا

(٤)

محنة الشيخ عمر عبد الرحمن

من الأهمية بمكان النظر إلى موقف الشيخ عمر عبد الرحمن (أستاذ علم التفسير بجامعة الأزهر فرع أسيوط والمسجون حاليا في أميركا) من المبادرة بعين التفحص و التدقيق نظرا للمكانة التي يشغلها الشيخ عمر في نفوس أبناء الجماعة الإسلامية وربما كان القلق قد ساور القادة التاريخيون عندما انتووا إطلاق المبادرة ويبحثوا عن شخصية تساندهم في حجم الشيخ عمر عبد الرحمن ولذلك فقد تلقفوا بكامل اللفظة البيان الذي أصدره عمر عبد الرحمن في أكتوبر ١٩٩٨ من محبسه في أميركا وبعد أكثر من عام من إطلاق المبادرة حمل البيان اسم ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ وبدا واضحا انه جاء لمباركة المبادرة خاصة وانه ينادي فيه "الفصائل الإسلامية أن تتوحد ولا تختلف و أن تتجمع ولا تتفرق اجتماعا على قول الحق والدعوة إلى الله ، اجتماعا نتناسى فيه كل خلاف وننسى فيه كلمة أنا وتطرح الأمور الشخصية جانبا ، اجتماعا يكون فيه الهدف الوحيد هو إعلاء كلمة الله فإن فعلوا ذلك كان خيرا لهم وأشد تثبيتا و اتاهم الله أجرا عظيما و هدام صراطا مستقيما .إن الإسلام ينتشر في أوروبا لا أقول كما تسري النار في الهشيم بل كما تسري الكهرباء في أسلاكها وذلك بقوة مبادئ الإسلام الذاتية وبالجهود الفردية ..فما ظنكم إذا كانت هناك حركات منظمة للدعوة وجماعات من الدعاة ذات منهج واضح ؛ فان النتائج تكون أضعافا مضاعفة .. فيا أمة الإسلام ويا رجال الإسلام ويا فصائل الإسلام ويا حملة راية الإسلام كونوا كالبنين يشد بعضه بعضا وكالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، أجمعوا أمركم وضموا صفوفكم ووحدوا كلمتكم ، قوموا إلى الله قومة رجل واحد وانطلقوا في كل مكان

لنشر مبادئ الإسلام ، قولوا الحق و إن كان مرا و أمروا بالمعروف وانهاوا عن المنكر وادعوا إلى الله بالكتابة و الخطابة والدرس والنصيحة والتعليم والحوار وإظهار عظمة الإسلام واذكروا قول ربكم : ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٦] ، ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا ﴾ [آل عمران : ١٠٥] وحققوا قول رسولكم : "إن الله قد زوى لي الأرض وإن ملكي سيبلغ ما زوى لي منها " ، "ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل و النهار " . تلك نصيحة مشفق عليكم محبا لكم في الله ؛ بل متميم في حبكم من وراء الأسوار ويكررها عليكم و إن مللتم التكرار . والله المستعان " .

وهكذا فقد أطلق الشيخ عمر عبد الرحمن في رسالته الدستور الجديد للجماعة الإسلامية ؛ هذا الدستور الذي يتبنى الدعوة إلى الله ينطلق من الخطوات التالية :

- الدعوة إلى الله بالكتابة

- الدعوة إلى الله بالخطابة

- الدعوة إلى الله بالدرس

- النصيحة

- التعليم

- الحوار

- إظهار عظمة الإسلام

وهكذا يخلو الدستور الجديد للجماعة والذي حدده شيخها ومفتيها من بند الدعوة إلى الله باستخدام العنف والجihad وهو ما يتماس مع مبادرة الجماعة وقادتها التاريخيين ، ولهذا ففور صدور هذا البيان من الشيخ عمر سارع كرم زهدي وعاصم عبد الماجد وحلمي عبد الرحمن وفؤاد الدواليبي و ناجح إبراهيم وعلي الشريف و عصام درباله وطارق الزمر و عبود الزمر و أسامة حافظ بإصدار

بيان لم يخفوا فيه فرحتهم بالخطوة التي لم يتوقعوها وظهر تشوقهم لها في عنوان بيانهم "لبيك يا شيخنا الجليل " .

وينص البيان على "استجابة لندائكم المبارك بالاتجاه للدعوة والاهتمام بها والإجماع حولها فإننا باسم الجماعة الإسلامية بكل قواعدها نعلن :

أولا : نزولنا الكامل على نداء فضيلة الشيخ .

ثانيا : نؤكد دعوتنا لإنهاء جميع العمليات المسلحة من الجماعة في مصر و على كل أخ التقيد التام بهذا البند .

ثالثا : دعمنا الكامل لموقف إخواننا بالابتعاد عن الجبهة ضد الأمريكان .

رابعا : إن الجماعة الإسلامية مع امتنا الإسلامية في كل الجهاد ضد أعدائها حتى يتحرر بيت المقدس .

و أخيرا نقول :إننا مع شيخنا الذي بذل و أعطى غير مبال بما يلقي في سبيل الله من ضرر أو أذى مع شيخنا الذي جاهد جهاد الأبرار ودعا إلى الله دعوة الأحرار معك ووراءك أيها الشيخ الجليل لا يتخلف منا أحد ولا يختلف منا أحد وهذا هو ظننا بأنفسنا وظننا بإخواننا في الخارج انهم سيسارعون ملين دعوة شيخهم الجليل ، ونؤكد في الوقت نفسه انه ليس من المقبول أن يخالف دعوة الشيخ مخالف أو يعارضها معارض فالعصمة والفلاح والنجاح في الاعتصام بحبل الله المتين والله ولي التوفيق "

ويكشف هذا البيان فرحة القادة التاريخيين بموقف عمر عبد الرحمن لدرجة قولهم انه ليس من المقبول أن يخالف دعوة الشيخ مخالف أو دعوتهم لو قالوا الحقيقة .

لكن أطرافا عديدة ظهرت مرة أخرى - منها أطراف اختفت بحكم تقلص دورها، وأخري بحكم غيابها في السجن، وأخري بسبب تراجع الاهتمام نسبيا

بموضوع العنف الأصولي بعدما تراجعت خطورته نسبيا- للحديث عن رأي الشيخ عمر عبد الرحمن في المبادرة بعد أن اغلق هذا الملف بارتياح شديد من قبل قادتها في مصر بعدما نسب إلى الشيخ عمر عبد الرحمن عن رأي يخالف هذا ، ففجأة وبينما الساحة السياسية المصرية مشغولة بأمور أخرى منها انتخابات نقابة المحامين ، غياب الرئيس الأسد وتولي ابنه بشار ، والانتخابات البرلمانية في نوفمبر (تشرين ثاني) ، و أزمة السيولة والركود التي يعانيها السوق المصري ، بينما الأطراف جميعها مشغولة بهذه الأمور تخرج علينا فجأة محامية أميركية تولت مؤخرا شؤون الدفاع عن الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية والذي يقضي حكما بالسجن مدي الحياة في أحد السجون الأميركية ، خبر مفاده أن الشيخ عمر عبد الرحمن قد سحب تأييده لمنصرة وقف العنف ، وأتي هذا الخبر أو التسريب بمثابة مفاجأة لمعظم المتابعين ، ولكنه لم يكن كذلك لبعض اللاعبين مستندا إلى إلقاء الحجر في المياه ودورانات التأكيد والنفي والاتهامات والتساؤلات لم تتوقف.

من بين هذه التساؤلات مدي صحة ما نسب للشيخ عمر ، ومن صاحب المصلحة في هذا التسريب - إن صح- في هذا التوقيت ، ولماذا يأتي التسريب بسحب الشيخ لتأييده لمبادرة وقف العنف ، أي ما يعني دعوته للعودة لممارسة العنف والأعمال الإرهابية مرة أخرى ، لماذا تأتي هذه الدعوة علي لسان محاميته الأميركية ومن الأراضي الأميركية التي تعلن إدارتها دائما حربها ضد الإرهاب ، وهل يعني هذا- إن صح- تعبير عن انشقاقات جديدة داخل الجماعة الإسلامية ، ولعل التساؤل الأكثر واقعية وحساسية في ذات الوقت ، هو هل مازال للشيخ عمر عبد الرحمن ذلك التأثير علي حركة الجماعة ، أم أن هذا الموقف يضع قوة الشيخ وتأثيره علي المحك؟!

خاصة بعد أن أدركت قيادات الجماعة عدم جدوى الاستمرار في العنف في هذه المرحلة و بعدما واجهت ضربات أمنية متتالية ، وباتت معاناة أعضاء

الجماعة أكبر من حجم الاحتمال.

وتزامن هذا الموقف مع تغير مهم في فكر أجنحة أصيلة داخل الجماعة تمثل هذا التغير في اتجاه بعض عناصرها أو القريبين فكريا منها إلى إبداء الرغبة في ممارسة العمل السياسي من خلال القنوات الشرعية، بل وخطا بعضهم خطوات في هذا الاتجاه عندما تقدموا بمشروعين بإنشاء حزبين سياسيين هما- الإصلاح والشرعية- اللذان رفضتهما لجنة الأحزاب لقيامهما علي أسس دينية، إلا أن الدلالة المهمة في هذه الاتجاه تمثلت في قبول هؤلاء بفكرة العمل السياسي الذي كان من بين المحرمات في فكرهم، وهو الأمر الذي اعتبره المراقبون للحركات الإسلامية تطورا ينبغي الاستفادة منه والبناء عليه للخروج من المأزق وإتاحة الفرصة أمام أعضاء هذه الجماعات للانخراط مرة أخرى في صفوف المجتمع.

منذ الإعلان عن هذه المبادرة، ورغم اللغط الذي دار حولها خلال الأعوام الأخيرة إلا أنه الملاحظ أن العمليات التي نسبت للجماعة الإسلامية قد تراجعت إلى حد يقترب من الاختفاء، وحتى أن أرجع البعض السبب في ذلك إلى سيطرة الأمن علي الموقف، وهذا صحيح، إلا أن لهذه المبادرة وتوابعها أثر كبير في تهدئة الأجواء رغم إصرار جناح داخل جهاز الأمن المصري علي التقليل من شأن مثل هذه المبادرات، والتأكيد علي أن ما حدث هو نجاح أمني ليس إلا.

حظيت هذه المبادرة بوقف العنف بمباركة من الشيخ عمر عبد الرحمن من سجنه في أميركا، وكان لهذه المباركة أهميتها لإعطاء قوة دفع واستمرار لمبادرة وقف العنف ليس لقدرات حركية أو تنظيمية يتمتع بها الشيخ عمر داخل التنظيم، ولكن لأسباب تتعلق فقط للثقل الذي يتمتع به بين الإسلاميون باعتباره زعيما روحيا للجماعة الإسلامية.

التطور الذي تمثل فيما نسب إلى الشيخ عمر عبد الرحمن من أنه قد سحب تأييده لمبادرة وقف العنف لقي قدرا عاليا من التشكيك، خاصة من قادة الجماعة الإسلامية داخل السجون في مصر، وهو الذي دفعهم بعد ذلك إلى

إصدار بيانهم الذي يؤكدون فيه علي استمرار مبادرة وقف العنف، ووصفوا ما نسب إلى الشيخ عمر في الرسالة التي قالوا أنها موجهة لهم وتسلموها فعلا بأنه مبتسر ومشوه وأنهم عندما اطلعوا علي النص الكامل وجدوا أن من قام بتسريب مقتطفات من الرسالة قد خان الأمانة من وجهين، الأول نشر رسالة خاصة، والثاني تشويه مضمون الرسالة، وتساءلوا تساؤلا لا يخلو من مغزى لا نعلم لمصلحة من يتم ذلك وبتوجيه ممن يسمح بذلك.

هذه اللغة التي استخدمها من اصطلاح علي تسميتهم بالقادة التاريخيين في بيانهم إنما تدل علي وجود خلاف حقيقي داخل الجماعة، بين هؤلاء القادة الذين يمثلون الرعيل الأول، وأطراف أخرى في الجماعة تعيش في الخارج وتصر علي مواصلة الجهاد حتى آخر نقطة دم لأعضاء الجماعة داخل مصر- كما ذكر مصدر قريب منهم واصفا ما حدث

وفيما يبدو فإن الخلاف أساسا مع بعض عناصر التنظيم التي تعيش خارج مصر، وهي الخلافات التي بدأت منذ الإعلان عن مبادرة وقف العنف، وهي المبادرة التي صدرت عن أعضاء الجماعة الذين يعانون بالفعل إما داخل السجون والمعتقلات وهو الأمر الذي دفع لإعلان تلك المبادرة والاستجابة الواضحة لها فيما بعد جديد، ويتوافق في ذات الوقت مع قناعاته ويستغل في ذلك الشيخ عمر عبد الرحمن الذي لا يملك الاتصال بالخارج إلا من خلال مساعدته القانوني احمد عبد الستار المكني بأبي عمر، والذي هو علي اتصال وثيق باثنين من القيادات الإسلامية والتي تعيش في خارج مصر من بينهما رفاعي طه، وكلاهما يملك التوجه نفسه الذي يرفض مبادرات وقف العنف.

ووفقا لمصادر قريبة من كل هؤلاء فإنه تم الاعتماد علي القناة الوحيدة للشيخ عمر في توصيل صورة غير صحيحة وواقعية عما يحدث في مصر، ويبدو هذا من خلال المبررات التي ساقها في رسالته عندما تحدث عن صورة ليست دقيقة، بعض ملامحها استمرار الإعدامات ضد الإسلاميين، واستمرار الاعتقالات،

والمحاكم العسكرية، وهو الأمر الذي دفعه إلى مطالبة الجماعة إلى ترك المجال مفتوحاً للآخرين للتصعيد إعلامياً، وهذه الصورة مختلفة إلى حد ما مع الصورة الحقيقية التي تقول مفرداتها أن الإفراجات عن أعضاء الجماعات في الفترة الأخيرة كانت بأعداد كبيرة وصلت الآلاف، وأن الأعدامات قد تراجعت بشكل كبير، وكذلك فإن هناك قضيتان الآن أمام القضاء العادي وليس أمام محاكم عسكرية.

يعتقد الإسلاميون في الداخل أن هذه المعلومات الغير دقيقة هي التي أدت إلى اتخاذ هذا الموقف من قبل الشيخ عمر الذي سربه بعض من قيادات الخارج بغرض نسف المبادرة والعودة مرة أخرى إلى واجهة الأحداث مستغلين في ذلك علاقاتهم ببعض الوسائط الإعلامية وهو الأمر الذي يطرح تساؤلاً آخر علي درجة عالية من الأهمية حول من يستغل من الإعلاميون أم الإسلاميون؟

الجزء المهم في المشهد أن ما يحدث الآن هو وضع الحقيقة قوة الشيخ عمر وتأثيره داخل الجماعة علي المحك، فقد وضعه المنادون لمبادرة العنف في مقدمة المشهد، وتعاملوا معه بمثابة رأس حربة في معركتهم مع الآخرين بشكل يضع قيادات الداخل في حرج، وبدا ذلك واضحاً من خلال بيانهم الذي حرصوا فيه علي الإشارة إلى الشيخ عمر بتوقير واحترام مقصودين وبشكل متكرر وذلك لتمير فرصة وضعهم في موضع المسيء أو الرافض لرأي الشيخ عمر الذي لا يملك في الوقت الراهن قدرة علي التأثير فعلياً في قرار الحركة والتنظيم بقدر ما يملك قوة أدبية، استمرارها وتأثيرها رهن بحجم التناقض بين توجهاته وآراءه وبين توجهات وآراء القادة داخل السجون أو القيادات داخل مصر.

**إعادة قراءة لمراجعات
الجماعة الإسلامية الفكرية**

كتب الاعتراف الثابت والمتحول

لعل أفضل تشبيه يمكن وصف كتب تصحيح المفاهيم الثمانية التي أصدرتها الجماعة الإسلامية هو أنها تشبه كرسي الاعتراف في هذه الكتب الثمانية تتراجع الجماعة الإسلامية عن كثير من ثوابتها التي قام عليها فكرها الجهادي و الذي أسفر عن أن أصبح كل أعضائها خلف قضبان السجون ، بل توجه الجماعة الإسلامية على لسان قادتها هجوما حادا لنفسها في غير كتاب وكأنها تجلس على كرسي الاعتراف الذي لا ينفع معه عدم الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها وتنقسم الكتب الثمانية إلى قسمين .

الأول :سلسلة تصحيح المفاهيم وتتناول بالأساس الأفكار الجهادية والتي قامت عليها دعوة الجماعة الإسلامية منذ نشأتها وانبثاقها من رحم الجماعات السلفية أو جماعة التكفير والهجرة ولو أخذنا بالكلام القائل بهذا وراجعنا محاكمة شكري مصطفى مؤسس هذه الجماعة التي اعتنقت أفكارا غاية في الغرابة وقارنها بأفكار الجماعة الإسلامية(بعد التعديل) أي في كتب سلسلة تصحيح المفاهيم على اعتبار أن جميع الجماعات الجهادية تستقي وتصب أفكارها في منبع واحد لأدركنا البون الشاسع بينهما .

ليس هذا فقط بل لو نظرنا إلى وثائق ومؤلفات الجماعة الإسلامية إبان فترة الثمانينات لأدركنا هذا ويكفي أن نعرف أن كتاب حتمية المواجهة والذي ألفه ناجح إبراهيم هو بنفسه الذي يهاجمه في كتاب الإسلام وتحديات القرن الواحد والعشرين سلسلة تصحيح المفاهيم تقوم بالأساس على نقض المفاهيم الجهادية السابقة للجماعة فيما يتعلق بالجهاد والحسبة و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعلاقة بالأقباط وقضية التكفير وغير ذلك من الأفكار التي كونت لب فكر الجماعة الإسلامية .

الثاني : الكتب الأربعة التالية لم تدرجها الجماعة الإسلامية تحت أي مسمى ربما لأنها لم تكن تخطط لإنتاجها وبهذه الكتب الأربعة انتقلت الجماعة من مقعد صانع الحدث إلى مقعد المعلق عليه وإن لم تتخلى في هذا أيضا عن حدس الاعتراف بالخطأ .

الكتب الأربعة إعادة إنتاج لما أنتجته الجماعة من قبل وكأنها لم تصبر أن تظل بلا دور في خضم الأحداث المتلاحقة والمتتالية في الساحة الإسلامية والعالمية لا يخلو كتاب من الكتب الأربعة من الهجوم على القاعدة والتأكيد على خطئها وعلى أنها أضرت بالعالم اجمع عندما قامت بتفجيرات سبتمبر سنة ٢٠٠١ ، بل إن الجماعة الإسلامية تخصص كتابين عن هذا أولهما عن تفجيرات الرياض وثانيهما محاكمة طويلة من فوق كرسي الاعتراف .

بقي أن أقول أن الكتب الثمانية سواء اتفقنا معها أم اختلفنا تظل جديدة بالقراءة والمناقشة والتأمل .

كتب وقف العنف

المكان: المحكمة العسكرية

الحدث: نظر القضية العسكرية للجماعة الإسلامية رقم ٢٣٥

كان كل شيء يمر في ذلك اليوم عاديا، وبطيئا، وكئيبا، القضاة أعدوا أنفسهم ليقولوا أحكاما، والإعلاميون ذهبوا ليتابعوا الجلسة لآخرها ثم يعودوا إلي بيوتهم بخبر ينشر في اليوم التالي في صفحة الحوادث أو في صفحات الأخبار، والمساجين عزموا أمرهم وتوكلوا علي الله... كل من حضر تلك الجلسة لم يكن يتوقع شيئا سيحدث. إلا أن محمد أمين عندما وقف ممسكا ببيان، متوجها به إلي الإعلاميين الموجودين بالقاعة، بيانا مذيلا بأسماء ستة من قادة الجماعة الإسلامية يعلن وقف العنف من طرف الجماعة الإسلامية بعد أكثر من ١٧ عاما من العنف والصراع المستمر والاعتقالات التي كان أبرزها اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات ^(١).

كان محمد أمين يدرك وهو يلقي بيانه هذا أنه يلقي حجرا في الماء الراكد. أنه يفجر مفاجأة ارتسمت علاماتها علي وجوه جميع الحضور، فهناك من تلقاها بشك، وهناك من تلقاها بالرفض وهناك من تلقاها بالترحيب، وهناك من وقف علي الحياد منتظرا ما ستسفر عنه الأيام.

أكد هذه المبادرة التي طالب بها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية في البيان المفاجأة الذي ألقاه محمد أمين، ترحيب الشيخ عمر عبد الرحمن من محبسه في أميركا بالمبادرة، رغم ما أثير بعد ذلك عن رفضه لما جاء فيها ^(٢).

وبالرغم من وقوع أبشع أحداث الإرهاب في مصر بعد هذه المبادرة وهو حادث الأقصر والذي اعتبره قادة الجماعة الإسلامية طعنة غادرة لهم وللبادرتهم إلا أن قادة الجماعة الإسلامية أصروا علي مبادرتهم وأدانوا الحادث الآرامي، ومضوا في الطريق، حتى اكتسبوا نصرا آخر وهو إعلان أعضاء الجماعة بالخارج فرادي وجماعات تأييدهم للمبادرة وتبلور ذلك في بيان ٢٨ مارس ١٩٩٩ الذي أعلنوا فيه التأييد الكامل لمبادرة وقف العنف ووقف كل العمليات تماما والبيانات المحرصة عليه.

وسعيا لاكتساب المزيد من المؤيدين، وتأكيدا لأن هذه المبادرة جاءت عن طريق تغيير فكري حقيقي، وليس تكتيكا حربيا فقد بلور قادة الجماعة الإسلامية التاريخيين أفكارهم وأدلتهم الدينية في أربعة كتب أطلقوا عليها اسم سلسلة تصحيح المفاهيم.

ويشير الاسم إلى التغيير الذي طرأ علي فكر الجماعة، ويوحى بأنه ثمة مفاهيم كانت الجماعة قد اصطلحت عليها- تخص الجهاد، والتكفير، والحسبة، وغيرها، هذه المفاهيم احتاجت إلي تصحيح في إشارة إلي خطأ ما كانت تتبعه الجماعة.

بل من الممكن اعتبار سلسلة تصحيح المفاهيم محاكمة شخصية لأفكار ومعتقدات الجماعة الإسلامية، ومحاولة لإعادة تشكيل منهج يعيد تفسير كل القضايا والأفكار التي تبنتها الجماعة إبان اتخاذها العنف طريقا وحيدا لتفسير الإسلام

في الأربعة كتب التي تضمنتها سلسلة تصحيح المفاهيم عدول عن الأفكار القديمة للجماعة بأدلة من الكتاب ومن السنة ومن كتب السلف الصالح، بل أن بعضها يعتمد علي الكتب التي كانوا يعتمدون عليها أيضا إبان فترة العنف ككتب ابن تيمية، وغيره وتقديم هذه الكتب للقارئ ولأبناء الجماعة الإسلامية بالأساس يعني الكثير، خاصة إذا ما عرفنا ماذا يعني قول وفتوى الأمير أو

القائد في فكر الجماعة ومعتقدات أبنائها.

الكتب الأربعة حملت العناوين التالية علي الترتيب :

١- مبادرة إنهاء العنف- رؤية شرعية ونظرة واقعية.

٢- حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين.

٣- تسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء.

٤- النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين.

شارك في تأليفها وإعدادها وإقرارها ومراجعتها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية ومؤسسها وأعضاء مجلس شوراها وهم (علي محمد علي الشريف، أسامة إبراهيم حافظ، كرم محمد زهدي، محمد عصام الدين درباله، وناجح إبراهيم عبد الله، فؤاد محمود الدواليبي، حمدي عبد الرحمن عبد العظيم، عصام عبد الماجد محمد). بل ويشير البعض إلي أن عبود الزمر قطب جماعة الجهاد قد شارك أثناء وجوده في سجن العقرب في الجهد الفكري علي أمل أن تصدر مبادرة وقف العنف عن التنظيمين المتطرفين الأساسيين الجماعة الإسلامية والجهاد لكن ذلك لم يكن ميسرا بالقدر الكافي داخل جماعة الجهاد التي تتشكل من مجموعات متفرقة أقل عددا علي عكس الجماعة الإسلامية^(٣).

وقام بتأليف كل كتاب اثنان من القادة وساهم الباقون في الإقرار والمراجعة وبإحصائية بسيطة سنجد أن:

١- أسامة إبراهيم حافظ: ساهم في تأليف وإعداد كتابين هما مبادرة وقف العنف والنصح والتبيين.

٢- عاصم عبد الماجد محمد: ساهم في تأليف وإعداد كتاب واحد هو مبادرة وقف العنف.

٣- علي الشريف: وقد ساهم في تأليف وإعداد ثلاثة كتب هي: النصح والتبيين وحرمة الغلو في الدين وتسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء.

٤- ناجح إبراهيم: وقد ساهم في تأليف كتابين هما حرمة الغلو في الدين وتسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من الأخطاء.

٥- حمدي عبد الرحمن عبد العظيم: ساهم في تأليف وإعداد كتاب تسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء.

بينما لم يساهم كل من كرم محمد زهدي وفؤاد محمود الدواليبي وعصام الدين درباله في تأليف أي من الكتب الأربعة وان ساهموا في مراجعة جميعها بالاشتراك مع الباقين.

تقارير الأزهر عن الكتب الأربعة أفادت بأنها كتب قيمة.. كما أن جميع شواهد البحث صحيحة من القرآن والسنة، وأجازت التقارير نشرها لأنها لا تتعارض مع ثوابت العقيدة ويقول قادة الجماعة الإسلامية في مقدمة الكتاب الأول أن المبادرة التي أطلقناها ليست مقايضة بين دين وعرض زائل من الدنيا، وليست مقايضة بين السعي لإعلان دين الله وشريعته وبين دنيا رخيصة ألقيناها خلف ظهورنا ولكن موقف اقتتال منعه الشريعة الغراء لمفاسده العظيمة وواجب شرعي تصدينا له بكل شجاعة وهو لا يتنافى مع واجب آخر يلزمنا جميعا وهو السعي لإعلاء دين الله وإقامة شريعته. فوقف ذلك الاقتتال واجب والدعوة لإقامة شريعة الله والدعوة لدينه واجب وعلينا أن نقوم بكلا الواجبين.

ولعل هذا الكلام بالإضافة إلي ما قالته تقارير الأزهر يؤكد أن هذه الكتب تريد أن تقول شيئا، مختلفا، ومغايرا، ليس مهما أن نتفق أو نختلف معه، وليس مهما أيضا أن نقف منه موقف الشك أو اليقين، إنما نحن في حاجة حقيقية لإعادة قراءة متأنية لسطور هذه المراجعات باحثين في ثناياها عن الأسباب الحقيقية للتغيير الكبير، التغيير العكسي، التغيير المفاجئ أيضا ومنقبين عن كلمة صدق تكمن وراء هذه السطور..

في السطور المقبلة لن نعرض هذه الكتب، بل سنحاول أن نقرأها من جديد، عليها تمنحنا مفاتيح جديدة لهذه القضية الشائكة.

مبادرة وقف العنف

رؤية واقعية .. ونظرة شرعية

تأليف : القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية

لعل أهم ما تحتويه مقدمة الكتاب هي الفقرة الأخيرة التي تقول فلنبداً معكم حديثنا عن الأدلة والمفاهيم الصحيحة التي حدث بنا إلي إعلان هذه المبادرة وكلها مستمدة من شرعنا الحنيف. ولعل هذه الفقرة تلخص ما تريده الجماعة من الكتاب كله بالأساس وهو بيان الأسباب التي جعلتها تغير أفكارها الجهادية.

ينقسم الكتاب إلي ثلاثة أبواب يتناول الباب الأول تحصيل المصالح والثاني رؤية واقعية لكل من إسرائيل وأميركا والعرب والعلمانيون والثالث موانع القتال. وأهم ما في الفصل الأول الذي يذخر بالعديد من الأدلة هو تأكيد قادة الجماعة الإسلامية علي أن الجهاد ليس هدفاً في ذاته وإنما لابد من مصلحة راجحة فلو زالت المصلحة لم يعد لاستمرار القتال داع بل صار ذلك مفسدة لابد أن توقف.

ومن الأدلة التي يوردونها بخصوص ذلك والتي تطرح علي القارئ سؤالاً مهماً حول جدية المبادرة ما ذكره بصدد امتداح الرسول صلي الله عليه وسلم لخالد بن الوليد لما عاد من سرية مؤتة منسحباً بالجيش دون أن يفتح عليه ويصف جيشه بأنه الكرار رغم احتشاد صبيان المدينة يرحمون بعض رجال الجيش بالأحجار والتراب ويقولون يا فرار فررتم من سييل الله^(١)، وهناك نص آخر للحديث عند ابن إسحاق. وكان الجيش المنسحب لا يتجاوز آلافاً ثلاثة بينما

كان جيش الروم مائتي ألف محارب واستمرت المعركة بين الجيشين إلى آخر النهار وقتل فيها قادة الجيش الثلاثة. ويعرف قادة الجماعة الإسلامية الصمود ها هنا باستئصال جيش المسلمين عن آخره بما يسببه ذلك إلى جانب التهلكة الواضحة لذلك الجيش الضئيل من أثر معنوي شديد السوء على الدولة الإسلامية الوليدة. فلا شك أن استنقاذ الجيش من هذه المقتلة مصلحة عظيمة والظهور بمظهر المنهزم المتراجع مفسدة مذمومة ولكن القائد الناجح أحسن تقييم الموقف ورجح مصلحة الانسحاب والنجاة بالجيش فمدحه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهو ما يطرح تساؤلا مهما، هل قلدت الجماعة الإسلامية خالد بن الوليد في هذه المعركة علي أساس أنها جولة أولى أم ماذا.

ثمة دليل آخر وهو الآية المنسوخة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة : ٢١٩]

فجعلت الآية كلمة التحريم - كما يورد ابن تيمية - زيادة المفسدة علي المصلحة المتحققة من شرب الخمر أو لعب الميسر، لأن الإثم الكبير إنما يكون في ذهاب العقل وما يترتب عليه من تصرفات لا يشرف العقل علي إدارتها.

من التطبيقات التي يوردها المؤلفون منع الفقهاء إقامة أحد في دار الحرب لما خشوا مفسدة انضمام المحدود للأعداء فرارا من الحد فرجحوا مصلحة الحفاظ علي المؤمنين علي مصلحة الزجر التي في الحد.

ومنه أيضا أن الفقهاء منعوا أن يحكم القاضي بعلمه رغم أن العلم هنا قد يكون أوثق من الشهود ولكن لما انتشر الفساد والأهواء كانت مصلحة المتقاضين ومصلحة العدالة أن يرتبط الحكم بنية منضبطة لا يقيد القاضي.

ومنه أيضا أن الفقهاء ضمنوا الأجير المشترك بالمخالفة لقواعد الإجارة التي لا تضمن الأجير لما رأوا انتشار الفساد بين الناس.

ويستدل مؤلفو الكتاب: أسامة إبراهيم حافظ، وعاصم عبد الماجد محمد و مقروه ومراجعوه كرم محمد زهدي وعلي محمد علي الشريف وناجح إبراهيم عبد الله، ومحمد عصام الدين درباله، وفؤاد محمود الدواليبي وحمدى عبد الرحمن عبد العظيم، بهذه الأدلة السابقة وبغيرها علي أن الشارع الحكيم ينص علي المصلحة عموما ويترك أهل العلم يستنبطون تلك المصلحة في ضوء الأدلة والمقاصد الشرعية وذلك بشروط حددها الأصوليون بدقة ويسمونها المصالح المرسله.

وبتطبيق فقه المصالح وفقه درء المفاصد علي أحداث العنف التي قامت بها الجماعة يعترفون بأن ما يحدث يتنافى مع الأصول الشرعية الثابتة المتفق عليها مما استلزم أن تكون لنا وقفة لتقييم ما يحدث ثم تقويمه ليوافق ما نحسبه مقصود الشارع الكريم في هذه المسألة.

ويطرح المؤلفون أسئلة قاسية في خلال هذا الفصل بغرض الإجابة عنها وان لم يفعلوا، أسئلة من عينة:

- أولم تسمع عن تجديد الاعتقالات؟

- أولم تسمع عن التعذيب الوحشي الذي ترك بصمته علي أجساد المئات من الشباب؟

- ألم تسمع عن النساء المهانة والأطفال المروعة؟

- ألم تسمع عن اقتحام المساجد والبيوت وتحطيم الأثاث؟

- هل توقف اقتحام البيوت والمساجد أم أنه ازداد وتضاعف ولم يعد للبيوت للحرمة؟

• ثم السؤال الأهم:

- ألا تري أن هذه الأشياء جميعا تستلزم أن نخرج بالسلاح لندافع عن أنفسنا ودعوتنا؟

ورغم أهمية الأسئلة، والتي تتردد حتما في ذهن كل منتم إلى الجماعة الإسلامية، أو كان منتميا إليها. إلا أن قادة الجماعة الإسلامية في كتابهم يرفضون الحديث عما يجب أن يكون ولكن يقولون:

ينبغي أن تكون لنا وقفة لتقييم ما فات ولتصويب ما كان فيه أولا: إن أي عمل ينبغي أن تحكمه المصلحة الشرعية سواء في إنشائه ابتداء أو في توجيهه إذا انحرف، ولاشك أنه قد تحقق بعد هذه التجربة الطويلة أن هذه الدماء المهدرة، وهذه المعارك الطاحنة لم تجلب مصلحة تذكر، بل ترتبت عليها عشرات المفاسد التي ينبغي لها أن تدرأ. فالدماء المسالة والنفوس المزهقة من أبناء دين واحد فضلا عن الثارات والأحقاد التي ملأت النفوس، هذه المعتقلات التي تعج بالشباب كل ذلك مفسدة عظيمة بل مفاسد لاشك ينبغي أن تكون لنا وقفة لوضع حد لها ودفع ما جلبته من مفاسد خاصة وأنه لم يتحقق من وراء ذلك أي مصلحة، فكيف والمصلحة غير موجودة أصلا وي طرح المؤلفون سؤالا مهما علي أنفسهم وهو وماذا عما نعانیه من ظلم واضطهاد ويجيبون بكلمة واحدة موجزة وصادمة في نفس الوقت هي الصبر.

في الفصل الثاني يقدم القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية رؤية واقعية للأحداث من وجهة نظرهم مؤكدين علي أن أطرافا عديدة تحاول أن توظف هذه الأحداث لتحقيق مصالح خاصة كثيرا ما تكون متناقضة مع المصالح العليا للبلاد وتحاول لتحقيق ذلك الإبقاء علي الأحداث مشتتة عن طريق التحريض والتهيج، أو مساعدة أحد الطرفين أو كلا الطرفين لتزداد النيران تأججا.

أول هذه الأطراف في تصور قادة الجماعة هي إسرائيل وهي حسب كلامهم أول المستفيدين لأن مصر هي مركز الثقل الحقيقي في أي مواجهة عسكرية كانت أو ثقافية حضارية للدولة العبرية، ولذلك فإن كل ما من شأنه أن يضعف البلاد ويجعلها منكفئة علي همومها ومشاكلها الداخلية مشغلة يلقي تشجيعا يهوديا، فاليهود يحاولون الضعاف المسلمين في الدول المحيطة عن طريق نشر الفساد

والرذيلة وتدمير الاقتصاد وتفتيت المعنويات و إضعاف الروح المعنوية وأشعة اليأس عن طريق نشر الأساطير حول قوة إسرائيل المزعومة واستحالة مواجهتها وعن نشاطهم النووي ومخزون القنابل الذرية الذي تعده لحربها القادمة مع العرب هذا غير المخدرات والتجسس وغيرها من صور الغزو.

ثاني الأطراف التي يقدمها الكتاب هي أميركا والغرب عموما علي اعتبار أن نيكسون رئيس أميركا السابق قد حدد في كتابه الفرصة السانحة أن العدو القادم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هو الحركات الإسلامية الأصولية ويمثل هذا المعني تحدث قادة حلف الأطلسي بعد سقوط الشيوعية وسعوا لعقد اجتماعات مع بعض المسؤولين في المنطقة بدعوى السعي لدعمهم في مواجهة الإرهاب بينما هدفهم التحريض علي تصعيد المواجهة مع الحركات الإسلامية بينما يعتقد مؤلفو الكتاب أن مصالح الغرب في دعم إسرائيل كقاعدة عسكرية للغرب ورأس جسر لعبور الهيمنة الغربية للمنطقة ثم مصالحهم أيضا في الاستيلاء علي ثروات البلاد من بترول وغيره من الخامات لا يناسبها عندهم شعوب تفرغت لمعاركها المصرية والحفاظ علي حقوقها والسعي لتحقيق رفاهيتها واستثمار طاقاتها و إنما يناسبهم شعوب مشغولة بمعاركها الداخلية عن معارك التنمية والتقدم.

الطرف الثالث كما يوضح الكتب هم العلمانيون، والكتاب وان كان لا يهتمهم جميعا بتجاوز مصالح الوطن في سبيل مصالحهم الشخصية أو مصالح طائفتهم إلا أنه يؤكد أن هناك مجموعة منهم تجاهلت مصالح البلاد وحقوق الأخوة والجوار ولم يعودوا ينظرون إلا لمصالحهم ولو علي أنقاض بلدهم وشعبهم، وهم وان كانوا قلة إلا أنهم ملثوا الدنيا ضجيجا - كما يقول الكتاب - محرضين علي الجماعات الإسلامية داعين لمحاربتها واستئصالها، مستخدمين كل الأساليب الديماغوجية الممجوجة في الإثارة والتحريض.

في الفصل الثالث من الكتاب يسعى قادة الجماعة الإسلامية لمناقشة القضايا التي أفرزتها الأحداث، واصفين ما يقدمونه بأنه حصر للمفاهيم المغلوطة

ويصنفونها تحت أربعة عناوين، الجهاد، والغلو في الدين، والتكفير، وأهل الكتاب. مؤكدين أن ما حدث في هذه القضايا كان غلوا في فهم هذه القضايا.

وفي هذا السياق يورد الكتاب عشرة موانع للقتال:

المانع الأول: إذا غلب علي الظن أن الجهاد لن يحقق المصلحة التي شرع من أجلها: وبالتالي فإذا كان أي من طرفي القتال - وهما شباب الحركة الإسلامية ورجال الشرطة - لا يتهم الآخر بكفر أو بخروج من الملة وكان القتال لا يفضي إلي المصلحة فينبغي المسارعة إلي إيقافه لأن الدماء المراقاة دماء مسلمة حتى وإن كان بعضهم ظالما لبعض أو باغيا عليه، أو كان كل منهما يتهم الآخر بهذه التهمة.

المانع الثاني: إذا تعارض القتال مع هداية الخلائق، ويقول قادة الجماعة الإسلامية في هذا المانع أن القتال ذاته لم يشرع إلا لخدمة الدعوة وحمايتها من عدوان المعتدين وفتح السبيل أمامها وتحطيم القوي الجاهلية التي تمنع وصول الدعوة إلي الناس أجمعين ولم يك القتال قط مطلوبا لذاته أي لغاية وقد ورد في الأحاديث أمره صلي الله عليه وسلم لأمرأى جنده أن يقدموا الدعوة علي القتال واتفق الفقهاء علي حرمة قتال من لم تبلغه الدعوة قبل دعوته وقالوا فإن كانت الدعوة قد بلغت فيستحب تكرارها وكذا أجمعوا علي أن أهل الكتاب يقررون في ديار الإسلام يعقد الذمة، والحكمة من وراء ذلك أن يتيسر لهم سماع الهدى والتأثر بالدين لعلهم يسلمون وهو ما حدث بالفعل في بلاد كثيرة بعد الفتح الإسلامي.

المانع الثالث: العجز: أي عدم القدرة: قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. والمانع هنا كما يبين الكتاب مصلحة دين إذ المصلحة الدينية تقتضي في مثل هذه الحالة أن تبقى أرواح المسلمين سليمة لكي يتقدموا ويجاهدوا في الميادين المفتوحة الأخرى وإلا فإن هلاكهم يعتبر إضرارا بالدين نفسه.

المانع الرابع : التهلكة .

قال تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] ويقول قادة الجماعة الإسلامية أن إحدى علل منع الجهاد وحظره بمكة حيث كان المسلمون أفرادا معدودين في مجتمع جاهلي لا شوكه لهم ولا منعه يمتنعون بها وليس لهم دار يأوون إليها هي الخوف من هلاك المسلمين فلما هاجر رسول الله صلي الله عليه وسلم إلى المدينة وصارت دارا للإسلام أبيح الجهاد ثم فرض حيث لم يعد هناك احتمال لاستئصال الفئة المؤمنة .

المانع الخامس : وجود مسلم في صفوف المشركين .

قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رَجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتَضَيَّبَكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةً يَغَيِّرُ عِلْمَ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفتح : ٢٥] .

وقيل أن هذه الآية نزلت في المستضعفين من المؤمنين ممن كانوا بمكة عام الحديبية فلم يأذن الله لرسوله صلي الله عليه وسلم بقتال حتى لا يصاب هؤلاء .

المانع السادس : نطق الكافر بالشهادتين وتوبة المرتد ورجوعه إلى الإسلام ورجوع الباغي إلى الطاعة .

المانع السابع : إذا كانت المفاصل والفتن المترتبة علي القتال أعلي من المصالح المتوقعة منه أو إذا كان ما يضيعه من المصالح أعلي مما يجلبه .

المانع الثامن : وهو خاص بأهل الكتاب وخلاصته أنهم إذا أدوا الجزية إلي الحاكم وعقد لهم عقد الذمة امتنع قتالهم سواء دفعوها إليه باسم الجزية أو غيرها فما داموا قد أبدوا رغبتهم في الدخول مع المسلمين في عقد ذمة وجب إجابتهم وامتنع قتالهم . ومادامت الجزية قد امتنع أدائها لعجز في صف المؤمنين فلا يباح لهم مقاتلة أهل الكتاب لعدم أدائهم الجزية . فإلي من سيؤدونها ، فإنهم إن ذهبوا بها إلي السلطات الحاكمة لقاتل لا أريدها منكم ، وإن جاءوا بها إلينا -

أي إلى الجماعة الإسلامية - لقلنا لا نأخذها منكم فأننا لا نستطيع حمايتكم ولا الدفاع عنكم وان حاولنا أخذها رغم عجزنا عن الدفاع عنهم لمنعنا الشرع.

المانع التاسع : عدم بلوغ الدعوة.

المانع العاشر: عقد الصلح. قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾

[الأنفال : ٦١]

بعد ذكر هذه الموانع العشرة التي تقيد أي أحد يفكر في الجهاد يعترف قادة الجماعة الإسلامية بخطئهم فيقولون لا بد أيضا أن نمتلك الشجاعة الكافية للإحجام عن أي قرار نراه مباحدا بيننا وبين هذا الهدف ولا بد كذلك أن نمتلك شجاعة أكبر وأكبر للعدول عن أي قرار أو خطوة قد أقدم عليها بعضنا بالفعل ويتبين لنا أنها لن تعين علي الوصول لهدفنا وهو هداية الناس.

بل ويعترف قادة الجماعة الإسلامية اعترافا غاية في الخطورة وهو أن القتال الدائر - أو الذي كان دائرا - لم يكن لتحكيم الشرع ولا لأن الحاكم لا يحكم بما أنزل الله، ولتغييره و إنما كان الصراع احتجاجا علي مظالم واقعة سعيها لاسترداد حقوق ضائعة.

إن هذا الاعتراف يضرب كل ما فعلته الجماعة الإسلامية في مقتل من مناداتها بتحكيم أمر الله، إلي مناداتها بتطبيق الشريعة.

الهوامش:

- ١ - انظر حوار أسامة رشدي
- ٢ - كتاب مؤامرة أم مراجعة - مكرم محمد أحمد .
- ٣ - كتاب مؤامرة أم مراجعة - مكرم محمد أحمد .
- ٤ - رواه الواقدي من وجه آخر وزاد قول النبي صلي الله عليه وسلم: بل هو الكرار. الإصابة (٣/١٥٥)

سلسلة تصحيح المفاهيم - الكتاب الثاني

حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين

تأليف وإعداد

ناجح إبراهيم عبد الله علي محمد علي الشريف

أقره وراجعته

كرم محمد زهدي عاصم عبد الماجد محمد

أسامة إبراهيم حافظ فؤاد محمود الدواليبي

حمدي عبد الرحمن عبد العظيم

محمد عصام الدين درباله

يرجع قادة الجماعة الإسلامية بداية التكفير - وهو الفكرة الجوهرية لكتابهم الثاني حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين - إلى فترة الستينيات في مصر في السجن الحربي ويرون أن أهم أسبابها هو قسوة التعذيب الذي تعرض له الإخوان المسلمون في هذا السجن مما أدى إلى عدة تساؤلات عند البعض مثل لم كل هذا العذاب، وهل الذين يعذبوننا يعدون مسلمون، وإذا كان هؤلاء كفارا فما حكم سادتهم الذين يصدرون إليهم القرارات ويبيدهم سلطة الأمر والنهي وهذه الجماهير التي تطيع هؤلاء الحكام وتخضع لهم ما حكمهم أيضا ومن هذا المنطلق انتشرت شرارة التكفير للمجتمع كافة.

وربما أراد قادة الجماعة الإسلامية بإعادة بداية التكفير إلى الستينيات أن يبرءوا من اتهامهم بأنهم هم الذين بدؤوا التكفير، وكان أشهر من كفروه هو الرئيس الراحل أنور السادات وانتهى الأمر باغتياله في أكتوبر ١٩٨١ .

ورغم تنصلهم علي صفحات الكتاب من التكفير إلا أن هذا لا ينفي أيضا أن موجة التكفير كانت موازية لموجة أخرى اعتمدت عليها الجماعة الإسلامية هي العنف.

وترتبط ظاهرة التكفير في الإسلام بظاهرة الغلو في الدين وهي مجاوزة الحد المطلوب شرعا من العبد إلي ما هو أبعد منه فلا يكتفي بطلب الشارع بل يشعر بأن ما طلبه الشارع قليل ولا يكفي فيغالي ويزيد من عنده علي ما أمر به الشارع اعتقادا منه بأن ذلك محبوب شرعا.

و يقتبس المؤلفون من كتاب الصحة الإسلامية بين الجمود والتطرف للدكتور يوسف القرضاوي حكمة تحريم الغلو في الدين والتي تتلخص في أن الغلو في الدين والاستمرار عليه في العادة غير متيسر فالإنسان ملول وطاقته محدودة فإن صبر يوما علي التشرد والتعسير فسرعان ما تكل دابته أو تحرن عليه مطيته في السير وكذلك فالغلو لا يخلو من جور علي حقوق أخري يجب أن تراعي وواجبات لابد أن تؤدي وما أصدق ما قال أحد الحكماء: ما رأيت إسرافا إلا وبجانبه حق مضيع.

ومن مظاهر الغلو التي يذكرونها أيضا: التعصب للرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر و إلزام جمهور الناس بما لم يلزمهم الله به والتزام التشدد مع قيام موجبات التيسير و إلزام الآخرين به حيث لم يلزمهم الله به فلا ينبغي لمسلم أن يرفض التيسير في وقت الحرج وان يرفض الرخصة التي رخصها الله والرسول صلي الله عليه وسلم يقول : (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا)^(١) أيضا التشدد في غير موضعه وأن يكون في غير زمانه ومكانه كأن يكون مع قوم حديثي العهد بإسلام أو حديثي عهد بتوبة أو في غير دار الإسلام وبلاده الأصلية فهؤلاء ينبغي التساهل معهم في المسائل الفرعية والأمور الخلافية.

أيضا هناك الغلظة والخشونة في الأسلوب والفظاظة في الدعوة خلافا لأوامر الله وأوامر رسوله ، فقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل : ١٢٥]

ويقول قادة الجماعة الإسلامية وللأسف الشديد نجد بعض شباب الحركات الإسلامية يتحاورون ويتعاملون بغلظة مع الناس لا يفرقون في ذلك بين كبير وصغير، ومن له حرمة خاصة كالأب والأم ومن ليس كذلك ولا بين من له حق التوقير والتكريم كالعالم والفقير والمعلم والمربي ومن ليس كذلك. وهو ما تتناوله الجماعة بالتفصيل في كتابها الرابع عن الاحتساب.

من مظاهر الغلو في الدين أيضا سوء الظن بالناس والالتهام والتفتيش عن العيوب وجعل الخطأ خطيئة والخطيئة كفرا، وكذلك هناك النظرة المثالية للمجتمع الذي ينبغي أن يكون فيعتقد المرء أن المجتمع المسلم ينبغي أن يكون مجتمعا ملائكيا يسوده الحب والمودة والطاعة الدائمة دونما تقصير فإن كان المجتمع الحالي هكذا فهو مجتمع مسلم وان وجدت فيه المعاصي فهو مجتمع جاهلي وغير إسلامي وهذا غلو في التصور وبعد عن الواقع، ومن مظاهر الغلو السقوط في هاوية التكفير ويبلغ هذا الغلو غايته حين يسقط عصمة الآخرين ويستبيح دماءهم وأموالهم ولا يرى لهم حرمة ولا ذمة وذلك عندما يخوض في غمار التكفير واتهام جمهور الناس بالخروج عن الإسلام أو عدم الدخول فيه ألا كما هي دعوى بعضهم وهذا يمثل قمة الغلو الذي يجعل صاحبه في واد وسائر الأمة في واد آخر ولا يخفى علي القارئ طبعاً أن جميع مظاهر الغلو التي يهاجمها قادة الجماعة الإسلامية في كتابهم قد مارسوها بالفعل طويلاً إبان فترة الثمانينات وجني المجتمع وبالها بالدم فكان هذا الكتاب يأتي كمحاكمة للذات، وكاعتراف وجلد للذات، واعتذار يقدمه المؤلفون للمجتمع مع أنهم يشيرون إلي من يفعل هذا بقولهم هؤلاء الشباب وكأنهم ليس لهم علاقة بهم.

ومن أسباب الغلو التي نقلها قادة الجماعة الإسلامية عن الدكتور يوسف القرضاوي:

١- ضعف البصيرة بحقيقة الدين وقلة البضاعة في فقهه وعدم التعمق في معرفة أسرارهِ والوصول إلي فهم مقاصده واستشفاف روحه وليس المقصود هنا الجهل

المطلق، بل نصف العلم الذي يظن صاحبه أنه دخل به في زمرة العلماء وهو
يجهل الكثير والكثير. ومظاهر الجهل تتمثل في الاتجاه الظاهري في فهم
النصوص والانشغال بالقضايا الجانبية عن القضايا بكبرى والإسراف في
التحريم (بغير دليل) واتباع المتشابهات وترك المحكمات وعدم التعلم علي
أيدي العلماء.

٢- ضعف البصيرة بالواقع و الحياة والتاريخ وسنن الكون: فنجد أحدهم يريد
مالا يكون ويطلب مالا يوجد ويتخيل مالا يقع، ويفهم الوقائع علي غير
حقيقتها ويفسرها وفقا لأوهام رسخت في رأسه لا أساس لها من سنن الله في
خلقه ولا من أحكامه في شرعه وهو يريد أن يغير المجتمع كله بوسائل
واهية وأساليب خيالية وإمكانات بدائية مع شجاعة وجراءة وفدائية لا
تستكثر تضحية وان كبرت وعظمت ولا تعباً بالموت ولا تهتم بالنتائج أيا
كانت مادامت نيتها لله وهدفها إعلاء كلمة الله.

ينتقل المؤلفون بعد ذلك للحديث عن ظاهرة التكفير، والغلو في تكفير عصاة
المسلمين بادئين بالآية الكريمة ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة : ١٤٣]
فالإسلام هو دين الوسطية ووسطية الإسلام تقع بين شيئين هما الإفراط والتفريط
والغلو والتقصير وكلاهما شر. ولما كانت قضية تكفير المسلمين قد أصبحت ظاهرة
وقع فيها نفر من الشباب بجهل أو هوي يؤكد قادة الجماعة الإسلامية
التاريخيون أنها من مظاهر الغلو في الدين والأفراح في التشدد في الحكم علي
الناس بغير حق فالوسطية تقتضي من المسلم أن يكون عادلا وقافا عند حدود الله
في الحكم علي المسلمين فلا يغلو في الحكم علي الناس بالكفر وهم في حقيقة الأمر
موحدون وفي هذا السياق يرصد المؤلفون الآثار السلبية للغلو في تكفير عصاة
المسلمين، فمن المفاصد المترتبة علي تكفير المسلمين الوقوع تحت الوعيد الشديد
الذي جعله الشرع لمن نسب مسلما إلي الكفر فقد دلت الروايات المتعددة علي
حرمة سب المسلم بقوله يا كافر فما الظن بالحكم عليه بالكفر وإخراجه من

دائرة المسلمين فعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما. فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه وفي رواية عن ثابت بن الضحاك: (ومن رمي مؤمنا بكفر فهو كقاتله) ^(٦) كما أن تكفير المسلم بغير حق إهدار لقيمة العدل الذي يستوجب في أدني صورته أن يكون من يحكم بالتكفير مؤهلا لذلك وإن يتاح لمن ينسب إلي الكفر حق الدفاع الشرعي عن النفس ورد الظلم. خاصة وأن وتفكير المسلم يترتب عليه حل دمه وماله والتفريق بينه وبين زوجته وقطع ما بينه وبين المسلمين فلا يرث ولا يورث ولا يوالي وإذا مات لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ول أيدفن في مقابر المسلمين وهو أمر خطير كما نرى ثم أن شيوع تكفير المسلمين لدي بعض الجهال يفتح الباب واسعا لإحداث الفوضى في المجتمع المسلم الذي لابد من انضباط الأحكام فيه بالشرع الحنيف الذي وضع حدودا وضوابط دقيقة وعديدة لضبط هذه المسألة. ثم أن الحكم علي بعض عصاه المسلمين بالكفر دون وجه حق هو إغلاق لباب عظيم من أبواب الرجاء أمام عصاة الموحدين وفتح لطرق اليأس والقنوط من رحمة الله فلا يسارع عاص إلي التوبة ولا يبادر بالاستغفار بل قد يدفعه ذلك إلي التماذي في طريق الغي والعصيان.

ويشير الكتاب إلي أن الكفر خمسة أنواع كفر تكذيب وكفر استكبار وآباء مع التصديق وكفر أعراض وكفر شك وكفر نفاق وقد تعلق كلمة الكفر علي بعض المعاصي العملية التي لا تحمل إنكارا ولا جحودا ولا تكذيبا لله ورسوله، فليس كل ما سماه الله ورسوله كفرا ليس بالضرورة أن يكون يعني الخروج من الملة بل قد يكون كفرا أصغر لا يخرج فاعله من الملة ويحمل علي كفر النعمة أو كفر الأخوة ونحو ذلك وكقول الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) ^(٧) فالقتال الواقع بين المسلمين لا يكون كفرا مخرجا من الملة لأننا نعلم أن قتالا وقع بين الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وفئته

ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وفئته وقتل فيه العديد من المسلمين ممن شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة، مما يقطع بحمل الكفر المذكور في قوله وقتاله كفر علي الكفر الأصغر.

ومن الموانع التي يوردها الكتاب وتسبب انتفاء حكم الكفر عن فاعله :

أ- العوارض التي تسبب انتفاء شرط العقل :

١- عارض الجنون.

٢- عارض الصغر وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يشب وعن المجنون حتى يكبر)^(١)

٣- عارض السكر: فلو نطق السكران بكلمة الكفر لا يكفر لأنه لا يريد بها ولا يقصدها.

٤- عارض العته.

ب- الموانع التي تسبب انتفاء شرط القصد :

١- عارض الإكراه.

٢- عارض الهزل.

٣- عارض الخطأ.

٤- عارض التأويل.

ج- الموانع التي تسبب انتفاء شرط العلم :

عارض الجهل: إذا أتى المسلم الجاهل فعلاً أو قولاً أو اعتقداً كافر ينقص الإيمان وهو لا يعرف ذلك فهو معذور بجهله ولا يكفر حتى تقام عليه الحجة.

ويقول المؤلفون أن مسلسل الغلو في التكفير مستمر كظاهرة طبيعية لغياب الفهم الإسلامي الصحيح ولأسباب كثيرة أخرى، و إحدى حلقات المسلسل هو تكفير المسلمين بالموالاة الظاهرة، ويقسم الكتاب موالاة الكفار إلى قسمين: موالاة باطنة وهي الميل القلبي إلى الكفار حبا في عقيدتهم ورغبة في نصرتهم علي المسلمين كفعل المنافقين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا النوع يخرج صاحبه من ملة الإسلام في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٥١] وهناك نوع آخر وهو الموالاة الظاهرة: وهي نصرة الكفار أو مساندتهم لأمر أو مصلحة دنيوية مع استقرار الإيمان في القلب ومحبة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم وهذا النوع لا يخرج صاحبه من الملة و إنما يعد معصية فقط وذلك لأنه به لا ينقضي الإيمان و إنما ينقص فقط.

ومن القضايا المهمة التي يتناولها الكتاب الرد علي من ادعي كفر موظفي الحكومة، وحرمة العمل في الوظائف الحكومية ورد قادة الجماعة الإسلامية بقولهم إن الوظائف لم تكن يوما من الأيام كافية للحكم علي الناس وعلي معتقداتهم ثم إن خطأ من وقع في تكفير بعض المسلمين بحجة الموالاة الظاهرة خطأ بين، لأن الموالاة المكفرة هي الموالاة الباطنة وهي حب الكفر وحب انتصار الكفار علي المسلمين ولقصة سيدنا يوسف عليه السلام في هذا المضمار معان عظيمة قال الله تعالى علي لسان نبي الله يوسف عليه السلام : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [يوسف : ٥٥] فقد طلب يوسف عليه السلام أن يكون وزيرا وهو يعلم أنها دولة وثنية وكان غرضه من ذلك رفع شأن المسلمين والتمكن من دعوة الكافرين ورفع الظلم عن المظلومين.

ويذكر الكتاب العديد من صور المحالفة الحسنة الجائزة مع الكفار والتي يظنها البعض خطأ أنها موالاة محرمة وهي عيادة المريض والكافر والتهنئة بالزواج والإنجاب والعودة من السفر وما شابهه.

و إنفاق المسلم علي قرابته من أهل الذمة يهودي ونصراني وتشيع جنازة الكافر وجواز تعزية الكافر بما لا يخالف الشرع ولا يكون في مكان عيادتهم ومشاركتهم في العمل المباح فالإسلام دين ديناميكي يتفاعل مع الآخرين يأخذ منهم ويعطي ويتفاعل مع الحياة وشريعته تتميز بخاصية تجعله غضا طريا طوال القرون والأزمان هي الثبات والمرونة في نفس الوقت، ثبات للعقائد وأركان الإسلام وأحكام القطعية وتغير ومرونة ديناميكية للفتاوى و الفرعيات التي تعتمد علي العرف أو المصلحة.

الهوامش:

- ١ - رواه البخاري(٦٩) ومسلم(١٧٣٤/٨) عن أنس رضي الله تعالى عنه.
- ٢ - رواه البخاري(٥٧٥٤)، وهناك رواية أخرى(٥٧٠٠)
- ٣ - رواه البخاري(٦٦٦٥) ومسلم(٦٤/١١٦) أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.
- ٤ - رواه الترمذي(١٤٢٣) وابن ماجه(٢٠٤٢) عن علي رضي الله عنه وقال الألباني: صحيح.

سلسلة تصحيح المفاهيم - الكتاب الثالث

تسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء

تأليف وإعداد

حمدي عبد الرحمن عبد العظيم ناجح إبراهيم عبد الله
علي محمد علي الشريف

أقره وراجعته

كرم محمد زهدي أسامة إبراهيم حافظ فؤاد محمود الدواليبي
عاصم عبد الماجد محمد محمد عصام الدين درباله

يضرِب هذا الكتاب أفكار الجماعة الإسلامية التي قامت عليها واعتمدتها في خطتها وعلمتها لأبنائها واتباعها في مقتل، والخاصة بالجهاد، وربما يمكن اعتبار هذا الكتاب هو أهم الكتب الأربعة لأنه يمثل الصدمة الحقيقية والمحكمة الكاملة لأفكار طالما اعتمدتها الجماعة الإسلامية في عملها.

انه - وابتداء من العنوان - يربط مؤلفو الكتاب بين الجهاد، وبين الأخطاء التي وقعت باسمه، وهو ما يحيل بصفة مباشرة إلي عمليات العنف التي وقعت باسم الجهاد في سبيل الله ابتداء من اغتيال السادات ومرورا بأحداث العنف في صعيد مصر وانتهاء بحادثة الأقصر البشعة والتي وقعت عقب إطلاق مبادرة وقف العنف وأدانتها قيادات الجماعة.

الجهاد في الإسلام ليس إلا وسيلة لتعبيد الناس ربهم ولكن الجماعة الإسلامية أساءت فهم المعني، واعتقدت أنه غاية وأن الجهاد يعني استخدام العنف بمبرر وبدون مبرر وضد أي أحد .. حتى أنها اختارت رمزا لها الآية الكريمة قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال : ٣٩] لقد اختاروا آية تبدأ بلفظة القتل والقتال وقاتلوهم دون التبصر في بقية الآية، وغير مدركين أن الجهاد نفسه إذا أصبح محدثا للفتنة في الدين

ومانعا لتعبيد الناس لربهم وصادا للناس عن دعوة الحق ومخوفا للناس انتفي مقصده. ولم يحقق بذلك غايته الأسمى. وفي هذا يقول الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم : (خلو بيني وبين الناس) ^(١) أي بيني وبين دعوتهم.

ومن هذا المنطلق ينتقد قادة الجماعة الإسلامية الدولة العثمانية وما قامت به رغم أنها دولة مسلمة ولكنها قدمت الجهاد علي الدعوة وهداية الخلائق فلم تؤثر شيئا في البلاد التي فتحتها، بل لم تتعلم البلاد المفتوحة علي أيديهم لغة القرآن ولم تحمل هدايته فأسرعت بالردة عن الدين، فالدولة العثمانية حملت سيف الإسلام ولكنها لم تحمل هدايته، وحملت قوة الإسلام ولكنها لم تحمل رحمته وتفهمته معني الجهاد جزئيا ولم تتفهم معني الدعوة إلي الله وهداية الخلائق بمعناه الواسع.

وان كانت الجماعة الإسلامية تنتقد هذا الفعل في تصرف الدولة العثمانية فلا يمكن نسيان أنها أيضا انتهجت هذا الفعل، واتخذته طريقا مع أنهم يعترفون أن فريضة الجهاد تحتاج إلي علم شرعي دقيق وفهم سياسي عميق لا يتأتى للكثيرين ممن يمارسونه وذلك لأن الولوج في الدماء شيء عظيم والنفس هي من الضروريات الخمس في الإسلام وهي التي تلي الدين في ذلك، ولذلك فإن العلم الشرعي الغزير والعلم بالواقع والفهم السياسي العميق كل هذه أدوات لا غني عنها ويفتقر إليها بعض الذين ولجوا من هذا الباب، وكانت النتيجة - كما يقولون - أن هذا البعض لما رأوا في ذلك مصلحة الإسلام، وهذا دليل قوة وليس دليل ضعف. ولما كان الله سبحانه وتعالى قد جعل الشرائع متغيرة مراعاة لاختلاف الزمان والمكان واختلاف الأقوام والأجناس فلا حرج إذن علي العلماء والمجتهدين أن يغيروا من اجتهاداتهم وفتاواهم من أجل ذلك ومهم كذلك أن يغيروا من اجتهاداتهم إذا تبين لهم أن الحق في خلافها بل يجب عليهم ذلك.

ويستدل القادة التاريخيون من حياة السلف الصالح كالإمام أحمد وأبو يوسف ومحمد وزفر والإمام النووي وابن تيمية الذي سئل عن رجل ترك مذهبه في بعض

المسائل كرفع الحنفي يديه عند الركوع وعند القيام منه فأنكر عليه أصحابه ووصفوه بأنه مذبذب لا يستقر علي مذهب فأجاب إجابة مفصلة جاء فيها: إذا كان الرجل متبعا لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورأي في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبعه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدم ذلك في دينه ولا عدالته بلا نزاع، بل هذا أولي بالحق وأحب إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم ممن يتعصب لواحد معين غير النبي صلي الله عليه وسلم كمن يتعصب لمالك أو الشافعي أو أبي حنيفة، ويرى أن قول هذا المعين هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون قول الإمام الذي خالفه.

ويقول ابن تيمية إن أبي يوسف ومحمد اتبع الناس لأبي حنيفة وأعلمهم قوله وقد خالفاه في مسائل لا تكاد وتحصي لما تبين لهما من السنة والحجة ما وجب عليهما اتباعه، وهما مع ذلك معظمان لإمامهما، لا يقال فيهما مذبذبان. ويقول ابن تيمية أيضا أن الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان فإن تبين له من العلم ما كان خافيا عليه اتبعه.

أهلك نفسه وأضاع قومه وسفك دماءه ودماء غيره بغير مبرر أو دونما مصلحة فلم يحقق هدفا ولم يجن ثمره وأشمت اليهود فيه وخوف الناس من دعوته وأراق الدماء دونما غاية فلم يحقق ما يصبو إليه من رفع الظلم وإنقاذ عدد المعتقلين.

إن قادة الجماعة الإسلامية يتحملون مسؤولية جسيمة، بل يمكن اعتبارها أمرا قدريا ومسؤولية أدبية وان لم يكن عليهم فعلي من، وهم من يملكون توجيه آلاف المنتمين إلي الجماعة الإسلامية، لقد أصبحت دراسة هذه القضية - قضية الجهاد، ضرورة واقعية وفريضة شرعية وربما علي قادة الجماعة الإسلامية أكثر لما كان لها من تاريخ مع الجهاد حتى وان قابلتها أسئلة بعض المنتمين.

- لماذا غيرتم اجتهادكم وفتواكم اليوم في بعض المسائل؟

- ولماذا فعلتم هذا من قبل؟

- هل هي مهادنة؟

- هل هي انقلاب علي تاريخكم؟

إن هذه الأسئلة جديرة بالإجابة أكثر من أي شيء، لأنها المدخل إلي عقول الشباب لتوجيههم، لأنه من السهل تدارك أن القتال إذا لم يحقق مصلحة ولم يأت بثمره ولم يكن له نتيجة سوي سفك الدماء وإراقتها فهو ممنوع شرعا، ولكن الصعب هو إقناع الشباب الذين انتهجوا ضد هذا في فتاوى مماثلة لفترة طويلة.

يجيبون علي الأسئلة بقولهم إن المعصوم الوحيد هو الرسول صلي الله عليه وسلم وان كل إنسان يؤخذ منه ويرد سوي المعصوم صلي الله عليه وسلم وأن الحق أحق أن يتبع وان الشافعي وأحمد بن حنبل قد ارتدا عن فتاوى ويؤكد قادة الجماعة الإسلامية أنه لا بأس ولا حرج علي الجماعات الإسلامية في مختلف البلدان أن يغيروا قليلا أو كثيرا من أقوالهم واجتهاداتهم السابقة إذا رأوا أن ذلك أهدي سبيلا وأقرب إلي الحق أو رأوا في ذلك مصلحة عامة للإسلام وللمسلمين وهذا التغير دليل قوة لا دليل ضعف، فإن القوي هو الذي يستطيع التغير ويقدر عليه، إن دولة إسلامية قوية مثل إيران غيرت من مبدأ تصدير الثورة لما رأت أن مصلحتها في هذا التغير وغيرت أيضا كثيرا من فتاوى الإمام الخميني لما رأت اصطدامها بالواقع.

يخصص المؤلفون الباب الثاني من الكتاب للحديث عن الجهاد تداعياته من قتل المدنيين وحرمة قتل المدنيين، والسياح فيبدوون بالتأكيد علي أن الجهاد وسيلة وليس غاية.

ورغم تأكيد الجماعة الإسلامية طوال الكتاب، وطوال الكتابين السابقين علي انتفاء أسباب الجهاد في الوقت الراهن إلا أنهم يبدوون بالتأكيد علي أن الجهاد في سبيل الله هو أعظم الأعمال وأزكاها وهو أيسر الطرق إلي رضوان الله تعالي والجنة ولذلك قال رسول الله صلي الله عليه وسلم لولا أن يشق علي المسلمين ما

قعدت خلاف سريه ،.. والذي نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو فأقتل^(٣).

ومع ذلك فدماء المسلمين وأرواحهم هي أعظم شيء عند الله عز وجل لذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لزوال الدنيا أهون علي الله من قتل رجل مسلم^(٣) ، وقال وهو يطوف بالكعبة ما أطيبك وأطيب ريحك ما أعظمك وأعظم حرمتك ، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله منك ، ماله ودمه^(٤).

ثمة سؤال سيطرحه البعض:

- إذا كان يجب علي المسلمين الجهاد دون النظر إلي النتائج ، حتى لو كان الإنسان بمفرده ، لأن الجهاد فريضة لا تسقط عن المسلم بأي حال من الأحوال وإذا كان ثمة أثر بأن من أراد الجنة فعليه بالجهاد ، فكيف يدخل الجنة من لم يقاتل في سبيل الله ، فماذا تقولون؟

- يقول قادة الجماعة الإسلامية في ردهم أن هؤلاء غاب عنهم الهدف الاسمي الذي من أجله شرع الجهاد ألا وهو إقامة الدين ورفع راية التوحيد: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال : ٣٩] فرض لمنع الفتنة ومحق الشرك أما إذا أدي القتال إلي الفتنة ولم يحقق مقاصده المشروعة فهو ممنوع شرعا وعقلا. فالإصرار علي القتال سواء كان في مصر أو غيرها من البلدان طالما أنه قد جلب من المفسد العظيمة علي الدين والدنيا ولم يحقق أي مصلحة تذكر لا في دين ولا في دنيا كان هذا القتال محرما وممنوعا شرعا وعقلا.

ويلوم قادة الجماعة الإسلامية الشباب الذين غالوا وحملوا أنفسهم مالا طاقة لهم به وخرجوا حاملين السلاح علي دولة قوية ذات شوكة ومنعه تملك من أسباب القوة البشرية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والسياسية ما يجعل

هؤلاء الشباب فريسة سهلة الاتهام وينتج عن قتالهم هذا من المفاسد والمصائب الكثيرة مالا يحصي ويقتل العدد الكبير من الطرفين ويحبس الجسم الغفير منهم ويشرد الباقون في الجبال والزارعات ويعود الضرر الأعظم علي أسرهم وذويهم مع أن ابن تيمية يقول إن الأمر بقتال الطائفة الباغية مشروط بالقدرة و الإمكان إذ ليس قتالهم بأولي من قتال المشركين والكفار ويعلم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان. وعلي هذا فقد قال العلماء أنه لا يجب القتال إذا كان العدد أكثر من الضعف، وعلي هذا يؤكد الكتاب أن إلقاء النفس في التهلكة منهي عنه شرعا وعقلا ولأن هؤلاء الشباب الذين يقدمون علي قتال الحكومات القوية فيهلكون أنفسهم دون أي نفع للإسلام والمسلمين، بل هم يتسببون في العديد من المفاسد والشر والتضييق علي الدعوة الإسلامية وعلي رجالها فهذا لاشك في منعه وتحريمه.

وتأكيدا علي حرمة قتل المدنيين من غير أهل المقاتلة والممانعة يورد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية ما أسموه بالدستور الإسلامي للقتال في الإسلام وهو كالتالي :

١- لا يجوز قتل النساء والأطفال والشيخوخ للأدلة التالية : قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠] وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم : (لا تقتلوا شيخا فانيا ولا صغيرا ولا امرأة)^(٥) .

٢- لا يقتل الأعمى والزمني ولا الراهب ولا العبد ولا الفلاحين ولا الصناع للعديد من الأدلة.

٣- حرمة قتل المدنيين الذين ليسوا من أهل المقاتلة والممانعة وقال عمر بن الخطاب (اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب)^(٦) فجعل علة عدم قتلهم انهم لا يشاركون في الحرب.

٤- لا يجوز التمثيل بجثث القتلى ، وقد روي عن سليمان بن بريدة عن أبيه

رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا^(٧)

٥- لا تهدم منازل المحاربين ولا تحرق محاصيلهم و زروعهم ولا تقتل دوابهم لغير مصلحة.

٦- الرحمة بالأطفال والصبيان.

٧- لا يقتل الرجل أباه ولا ذا رحم محرم.

٨- لا يجوز قتل رسل الأعداء.

٩- لا يجوز قتال الكفار والمشركين قبل دعوتهم إلى الإسلام. وقال ابن قدامة : من لم تبلغه الدعوة يدعي قبل القتال ولا يجوز قتالهم قبل الدعاء^(٨) ولنا في رسول الله أسوة حسنة.

١٠- لا يجوز نقض العهد لقوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾

[الإسراء : ٣٤]

والأمان كما يعرفه الكتاب هو عهد بالسلامة من الأذى بأن تؤمن غيرك أو يؤمنك غيرك وهو تعهد بعدم لحاق الضرر من جهته إليك ولا من جهتك إليه وفي الاصطلاح الشرعي هو عقد بين المسلم والمشرک علي الحصانة من لحاق الضرر من كل منهما للآخر ولا من وراءه وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ [التوبة : ٦]

ويشير الكتاب إلي أن صور الأمان تنطبق علي تأشيرة الدخول وعلي دعوات الآحاد من المسلمين التي توجه إلي أناس من المشرکين للزيارة ونحوها وعلي عقود العمل أو استقدام الفنيين ونحوهم من قبل شركات يملكها مسلمون وغير ذلك ومما سبق فالسياح يدخلون البلدان الإسلامية سواء بتأشيرة من الدولة للدخول أو بدعوة من الشركات السياحية أو غير ذلك فإن ذلك يعتبر أمانا لهم ، وإذا اختلف البعض في أمان الحكومة فالعبرة بما يعتبره السائح أمانا وإلا فإن جماعة التكفير والهجرة تكفر الحكومة وتكفر الجماعة الإسلامية وهناك من يكفر

الجميع بما فيهم جماعة التكفير والهجرة نفسها والسائح لا علم له بهذه الخلافات فالعبرة بما يعتبروه هم - أي السياح - أمانا.

وثمة إشارة مهمة إلي أن الجماعة الإسلامية كانت قد أعلنت في الماضي قبل تغيير أفكارها أنها تستهدف السياحة لا السياح ويردون الآن علي هذا بقولهم أنه لما كان استهداف السياحة يؤدي غالبا إلي قتل السائحين أو إصابتهم فلا توجد ذريعة إلي قتل معصوم الدم.

ويقدم الكتاب بابا بعنوان الصلح خير مؤكدين أن الاقتتال الذي حدث لم يكن لإعادة أحكام شرعية غائبة ولكنه كان احتجاجا علي الظلم الذي وقع من قبل ولكنه لم يرفعها بل زادها، وكان سعيًا للإفراج عن معتقلين لم يخرجوا بل زاد عددهم ولوقف بعض الممارسات المتعسفة وقد زادت بعد هذا الاقتتال لذا فالمصالحة واجب يدعو الشرع إليه ويفرضه الواقع وتلزمه الحكم ويهدي العقل إليه ويقولون ونحن علي استعداد لتحمل تبعات هذه المصالحة بالصبر الجميل والحلم الكبير والعفو العظيم.

وبعد حديثهم عن ضرورة الصلح يتحدث قادة الجماعة الإسلامية عن وجود الوفاء بالعهد لأن هذه المعاهدات لا تعقد للتخلص من المواقف الصعبة ثم يتحلل المرء منها متى أراد، بل يجب الوفاء بكل عهد حتى لو كان فيه بعض ضيم وظلم وقال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ [النحل : ٩١] ويقول ابن قدامة وإذا عقد الهدنة الإمام لزمه الوفاء بها لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة : ١] وقال تعالى : ﴿ فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ﴾ [التوبة : ٤] ولأنه لو لم يفي بها لم يسكن إلي عقده وقد يحتاج إلي عقدها^(٤).

ينهي المؤلفون أهم كتبهم وأقساها علي أنفسهم وعلي نفس جميع أبناء الجماعة الإسلامية الذين ضحوا بكل غال من أجل مفاهيم ينقضها قادة الجماعة في كتابهم هذا، الذين ضحوا بزهرة عمرهم فبعضهم لم ير أولاده منذ عشرة سنوات، ولم يسلم علي أسرته باليد منذ فترة طويلة الذين أرادوا إرضاء الله

ونصرة الشريعة ولم ينشغلوا بالدنيا. فالكتاب قاس بالفعل، ويهدم كل الأفكار التي زرعها قادة الجماعة الإسلامية في أوائل الثمانينات في عقول شبابها.. لذا ينهي المؤلفون الكتاب برسالة يوجهونها إلي شباب الجماعة الإسلامية تقول انهم لا يكتبون هذه الرسالة المختصرة من أجل الماضي أو من أجل لومهم عليه فقد مضى الماضي بحلوه ومره وخيره وشره، بل هم يكتبون هذه الكلمات للمستقبل أما الماضي فيجب أن تطوي صفحته.

ويختتم قادة الجماعة الإسلامية رسالتهم إلي شباب الجماعة بقولهم: انو حري المسائل وأولي القضايا بالتدقيق فيها ولزوم الورع بتناولها والتأني في الخوض فيها هي مسائل الجهاد التي تتعرض للدماء والأموال، فعلينا أن نكل هذه المسائل لأهل العلم والاجتهاد فكونوا من أهل هذه الآية : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف : ١٠٨] .

الهوامش:

- (١) جزء من حديث طويل رواه أحمد في المسند (٤/٣٢٣) وحسنه الأرناؤطي
- (٢) رواه مسلم (١٨٧٦-١٠٣) عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
- (٣) رواه الترمذي (١٣٩٥) وقال الألباني صحيح
- (٤) رواه الترمذي (١٣٩٨) عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله تعالى عنه وقال الألباني: صحيح.
- (٥) جزء من حديث رواه أبو داود (٢٦١٤) وضعفه الألباني وهناك نص مشابه رواه البخاري (٢٥٢٨)، ومسلم (١٧٤٤/٢٥) عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلي الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان
- (٦) ذكره ابن قدامة في المغني (١٠/٥٤٤)
- (٧) رواه أبو داود (٢٦١٣). وقال الألباني صحيح وهو جزء من حديث رواه مسلم
- (٨) المقنع
- (٩) المغني مع الشرح الكبير (١٠/٤٣٢) وما بعدها

سلسلة تصحيح المفاهيم - الكتاب الرابع

النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين

تأليف وإعداد

علي محمد علي الشريف أسامة إبراهيم حافظ

أقره وراجعته

كرم محمد زهدي عاصم عبد الماجد محمد

ناجح إبراهيم عبد الله فؤاد محمود الدواليبي

حمدي عبد الرحمن عبد العظيم عاصم عبد الماجد محمد

عندما يقرأ أي منتقم للجماعة الإسلامية كتابها الأخير في سلسلة تصحيح المفاهيم النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين سيعتقد أن الجماعة الإسلامية قد غيرت معتقداتها وأنها ألغت الحسبة أو طريقتها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتطبيق الحدود بل من الممكن أن يتساءل وماذا يتبقى من الحسبة بعد أن فرغت الدراسة الحسبة من مضمونها لقد تحدث الكتاب عن التجاوزات حتى لم يبق عمل إلا وبدا بعض من هذه التجاوزات. وهل نودع الحسبة جانب حذرا من الوقوع في الخلل، وهل عند تجاهل هذه الضوابط نسقط في المحذور؟

ولكن قادة الجماعة الإسلامية يؤكدون انتشار بعض المفاهيم الخاطئة لاعتبار الناس من المحتسبين على هذا الخلل لذا كان لابد من وقفة تنسق الصورة وتمحو المفاهيم المخلوطة.

لكن إذا كانت الجماعة الإسلامية عندها الرؤية الصحيحة للأمور الخاصة بالحسبة والجهاد والتكفير، ما الذي عوقها عن تباينها للناس، يشيرون إلي أن هناك العديد من المواقف أهمها إحسان الظن بالنفس والإعجاب بما كانوا

يصنعون وتقديس المقدمين والمغالاة فيهم والجهل و الهوى وكلاهما ظلمة تحول بين المرء ورؤية حقائق الأشياء ومصادرة الرأي الآخر وإرهابه والخوف من شماتة الشامتين والفهم الخاطي بأن التصويب يعني إهدار الفضل والعلاقة التصادمية بين فصائل العمل الإسلامي ومع أن الأصل أن تكون العلاقة تكاملية لكن تشوب العلاقة بينهم روح التحفز والتربص والنظرة الحزبية الضيقة والرغبة في التنامي علي حساب بعضهم البعض وهذا يجعل من عملية المراجعة والرجوع عن الخطأ من الصعوبة بمكان حذار الواقع تحت براثن الجماعات الأخرى واستخدام ذلك في التشهير وتوهم فتنة الاتباع والخوف عن التراجع أمامهم والخطأ في مفهوم الثبات علي الحق والضغوط المتوالية وسياسات الإجهاض وتجفيف منابع وكلها سياسات أمنية يراد بها مطاردة الجماعات ومحاولة تخليص المجتمع منها وهذه الضغوط لا تعطي الشباب فرصة أن يتوقف ليراجع نفسه بصدق لينظر ماذا قدم وما مدي صحته من خطئه بل علي العكس تزيد من تشبته بفكره وعقيدته إذ أنه ليس من السهل أن يتخلى عن فكره أوزي من أجلها.

وفي حديثها عن الحسبة تقول الجماعة أنها شرعت لحماية المجتمع من الداخل أي من أبنائه إذا حادوا عن تعاليمه فتحمي العقيدة مع الفكر من الابتداع ليحفظ لها صفاءها ونقاءها ويحميها من التحريف والتزييف ويقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] فالآية تجعل الحسبة مناط الفلاح في الدنيا والآخرة، والأمر وان كان للوجوب إلا أن التعبير القرآني مستخدما منكم يدل علي أنها فرض كفاية بمعنى أنها ليست مفروضة علي عموم المجتمع بل علي أفراد بمعنى أن المجتمع مطالب أن يعزز من أفرادهِ وأجهزته من يستوفي شروط المحتسب من علم ورفق وغيرها من شروط وأن يكون منهم من يقوم بهذا الغرض نيابة عن المجتمع فإن قام به من يكفيه سقط الغرض

عن المجتمع كله وان لم يقم فالإثم لاحقه بكل من يقدر عليه شروطا وأداء ولا يفعل.

ما صدق الله من أحب الشهرة بمقولة إبراهيم بن أدهم الشهيرة يبدأ القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية الفصل الأول في الكتاب معددين صور التجاوز في عملية الاحتساب مثل من يتصدى لهذا الأمر لا شيء إلا لأنه يوافق رغائبه في التسلط والقهر علي الناس أو تغافل البعض عن بعض مراحل الاحتساب إشباعا لشهوة العنف لذا كان لزاما - حسب الكتاب - من الإخلاص لأن الحسبة كغيرها من الطاعات التي لا بد أن ينبغي بها وجه الله فإذا أمر المحتسب كان أمره لله وإذا نهى كان نهيه لله وإذا سكت كان سكوته لله، والإخلاص سر العبد وربّه لا يطلع عليه إلا الله ويقول تعالى : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ [غافر : ١٩]

وعلامات الإخلاص التي يوجبها كتاب الجماعة الإسلامية : استواء المدح والذم من العامة ، ونسيان رؤية الأعمال في الأعمال واقتضاء ثواب العمل في الآخرة ، ولا عجب إذن أن يكون الإخلاص من أشد الأشياء علي نفوس الصالحين لأنه يحتاج إلي طول مراقبة ويحتاج إلي نفس منتبهة متيقظة خشية أن يتسلل إليها شيطان الرياء. وكذا يحتاج إلي عزيمة صادقة.

ومع أن الجماعة الإسلامية كانت تستخدم الحسبة وتدعو إليها إلا أن قادتها يقولون في كتابهم وكم رأينا من يتصدون لهذا الأمر من يبادر باستخدام العنف والقوة دون فقه ولا علم ويحجم عن الحسبة إن لم يكن فيها عنف ونسي أولئك أن المسلم حرمة لا يجوز انتهاكها بغير حق ويحذرون في ذات الوقت من الرياء ومن الظن السيئ الذي يعرفه ابن كثير بأنه التهمة والتخوين في غير محله وعدم التحقيق في الأمور والحكم علي الشيء بدون دليل.

والتجسس حسب الفكر الجديد للجماعة الإسلامية هو أول ثمرات شجرة سوء الظن السيئ المشنومة ووسيلة الظان للتحقق من ظنه عادة وقال تعالى : ﴿وَلَا

تَجَسَّسُوا .. ﴿ الآيَة .. [الحجرات : ١٢] وكذا النهي النبوي مثله في الصراحة .. ولا تحسسوا، ولا تجسسوا..^(١) لذا يحذر الكتاب كل من يتصدى للاحتساب من ذلك الخط الأحمر فلا يتشوف إلى المنكرات ولا يتلصص علي البيوت ولا يعترض رجلا يسير مع امرأة دونما ريبة أو يسأل من تلك التي معك فكل هذا أو أمثاله تجسس منهى عنه، ويسوق الغزالي في ذلك فلا ينبغي أن يسترق السمع علي دار غيره لسمع أصوات الأوتار، ولا أن يستنشق ليدرك رائحة الخمر، ولا أن يمس ما في ثوبه ليعرف شكل المزمار، ولا أن يستخبرون جيرانه ليخبره بما يجري في داره^(٢).

ورغم أن الجماعة الإسلامية مارست الحسبة بكل أنواعها إلا أنها في هذا الكتاب تكاد أن تنفي جميع صورها التي مارستها فتورد في نواهيها الحديث الشريف من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة^(٣) قائلة إن كثيرا ما يدفع الكبر والزهو بعض المحتسبين إلي الإطالة علي صاحب المعصية، والتشهير به وهتك ستر الله الذي وضعه الله عليه، ولعل ما خفي منه كان أعظم، والخلل هنا ناشئ من أن المحتسب يجعل من التنكيل بالعاصي هدف له ومن روعه والتشهير بما يناله من فضيحة وعقاب وسيلة لزجره وزجر من تسول له نفسه أن يسلك مسلكه، فالتشهير بصاحب المعصية يكسر حواجز الحياء التي تمنعه من التبجح والمجاهرة بمعصيته وتشيع هذا المنكر بين الناس وتولد في قلوبهم الاستهانة به فضلا عن أنها تقطع طريق التوبة عليه بعد أن اشتهر بين الناس بمعصيته. فالستر هو هدي النبي صلي الله عليه وسلم في الاحتساب علي أصحاب المنكرات وقد وعد الشارع الكريم من يستر علي صاحب المعصية بالستر في الدنيا والآخرة بل وبدخول الجنة وذلك في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الذي ذكرناه آنفا وكذلك في حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلي الله عليه وسلم قال لا يرى مؤمن من أخيه عورة فيسترها عليه إلا أدخله الله بها الجنة^(٤).

ومن صور الاحتساب المذمومة التي يوردها الكتاب: الاحتساب الذي يتسبب في إيقاع الأذى بالغير، والاحتساب الذي يتعدى إلى غير المحتسب فيه، والاحتساب الذي يتخطى قواعد الحسبة الشرعية كلها من التعدي المنهي عنه، وكثيرا ما يتصدى المحتسب لصور من الانحراف فيلحق فأذي بالأبرياء متعديا عليهم دون حق أو يتسبب بحسبته في أن يوقع الغير بهم الإيذاء بسبب هذه الحسبة لذا كانت القاعدة الشرعية التي ملأت كتب الأصول والفروع علي السواء هي لا ضرر ولا ضرار^(٥).

فالأصل أن الضرر يزال ولكن لا ينبغي أن تتم هذه الإزالة عن طريق إلحاق الضرر بالآخرين أو أن يخلف هذه الإزالة ضرر بالغير فالضرر هو إلحاق المفسدة بالغير علي وجه العموم، والضرار هو الإلحاق علي وجه المقابلة.

ثمة أمر آخر يؤكد قادة الجماعة الإسلامية علي الاحتراز منه في التصدي للحسبة وهو ولا تحمل الناس علي مذهبك ويتعجب مؤلفو الكتاب عند ما يرون البعض من قليلي العلم ومن لا اجتهد لهم يتصدون بالحسبة في أمور جرت فيها العقول و الإفهام مجراها واختلف العلماء منذ أن نشأ الفقه حولها نتيجة فهم محدود نتج عن قراءة كتاب أو كتابين دون التوسع في البحث والدراسة والاستقصاء فبعضهم ينكر مسائل يقول بها مذاهب كاملة من الفقهاء كمن ينكرون علي من يتلفظ بالنية أو يقنت في صلاة الفجر أو غير ذلك من مسائل الفروع مع أن النبي صلي الله عليه وسلم قبل من الصحابة اختلاف فهمهم لأمره لهم ألا يصلوا العصر إلا في بني قريظة وذلك عقب غزوة الخندق حيث بادر بعضهم بصلاة العصر في وقتها فاهما أنه صلي الله عليه وسلم إنما يأمرهم بالمبادرة للخروج ولا يقصد المعني الحرفي للكلام بينما تمسك الباقر بحرفية اللفظ، ولم ينكر الرسول صلي الله عليه وسلم علي أيهما لأنها مما تختلف فيه الإفهام من مسائل.

والخلاصة أن الأمور محل الاجتهاد لإنكار فيها ولا يجوز الإنكار إلا في الخلاف الشاذ الذي ينقضي الحكم في مثله اجتماعا أو نضا قطعيا وفي المعاملات الخلاف الضعيف لا إنكار فيه إلا أنه يؤدي إلي محرم متفق عليه. وهنا الإنكار علي وجهين عند الشافعية والأفضل إرشاد المحتسب عليه للعقود محل الاتفاق ويخصص المؤلفون في موضوع الحسبة بدرجاته وتفصيلاته المعروفة بكون من المحتسب المعين من قبل الوالي أو من المتطوع وهو ما يعني أنهم قد تخلوا عن دور المحتسب، لأنهم ليسوا محتسبين معينين من قبل الوالي. وفي هذا السياق يفرق الجماعة بين الدعوة والاحتساب.

ويناقش أيضا الكتاب صورة المحتسب التي ترسخت في أذهان كثير من الناس الناهي عن المنكر بأنه إنسان جلف غليظ متجهم الوجه عالي الصوت سلوكه جاف وكلامه شديد ملئ بالسب والوعيد ولا يخفى أن بعضا من سلوك من يتصدى للحسبة كانت هي السبب وراء رسوخ هذه الصورة في الأذهان خاصة مع ما صاحب تصرفات هذا البعض من تجاوز في الكلام والسلوك. مع أن من أهم آداب المحتسب التي نبه عليها العلماء وحذروا أشد التحذير من تجاهلها أنه كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية أن يكون متجليا بالعلم والرفق والصبر^(١) ولهذا كان رسول الله صلي الله عليه وسلم القدوة في هذا الباب حتى وصفه القرآن الكريم بقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران : ١٠٩] وقال تعالى : ﴿وَقُلْ لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾ [الإسراء : ٥٣] ومنه ﴿وَهُدُّوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ [الحج : ٢٤] ويقول الرسول صلي الله عليه وسلم من كان آمرا بمعروف فليكن أمره ذلك بمعروف^(٢).

مسألة أخرى هامة: وهي كيف يعامل المحتسب والديه أن كانا كافرين أو عاصيين؟ يورد الكتاب العديد من الضوابط التي تحدد العلاقة فمنها أنه لا يجوز قتل الوالدين لولدهما عند جمهور الفقهاء وذلك لكمال شفقتهم عليه وتجب

صلتهما والإنفاق عليهما بالمال إن كانا فقيرين حتى وإن كانا كافرين ويستحسن طاعتهما في ترك الطاعات المندوب إليها ومنها جهاد الطلب ويستحب إجابتهما إن دعيا ولدهما إن كان في صلاة يمكن إعادتها عند أكثر العلماء وللوالدين يأخذ من مال ولده دون إذنه ولا يلزمه أن يرد عليه هذا المال عند بعض العلماء ولا يجوز للجلاد أن ينفذ أحكام الإعدام وقطع الأطراف علي والديه كما يكره أن يبرز الولد لوالده في القتال إذا كان الولد يقاتل في صفوف الكفار فماذا إذن عن الحسبة معهما وهل يجوز أن تترقى في مراتب الاحتساب معهما للزجر والنهر وما يلي ذلك من مراتب، وماذا إن كانا علي أعظم المنكرات.

يجيب الكتاب بأنه لا يتجاوز معهما في الحسبة التعريف إن كانا جاهلين بالمنكر ثم الوعظ بالكلام اللطيف والشرع منه من الاحتساب عليهم بما يؤذيهم أو يضرهما وكذا منع أيضا أن يحتسب علي الغير فيؤدي احتسابه هذا أيضا إلي الإضرار بالوالدين مما نهى عنه في الاحتساب عليهما، بل هو ممنوع من كل عمل من شأنه أن يسبب إضرارا بوالديه من الغير.

ولكن هل يسقط العجز التكليف.

يقول العز بن عبد السلام : كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل ^(٨) .

ويقول ابن قيم الجوزية الشريعة الإسلامية مبناه وأساسها علي الحكمة ومصالح العباد وهي عدل كلها ورحمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة ^(٩) .

ويخلص قادة الجماعة الإسلامية في هذا الباب إلي أن التكليف مناطه الاستطاعة والعجز يسقطه وإن الاستطاعة هي مادون قدرة الإنسان وطاقته دون حرج ومشقة وأنه من العجز التعرض للإيذاء في البدن والمال والجاه والمكانة وإن

سقوط التغيير باليد واللسان لا يعني سقوطه عن القلب بكراهة المنكر والزوال عنه وان من مسقطات الحسبة بالعلم بعدم جدوى الاحتساب في إزالة المنكر وان اجتماع المكروه وعدم الجدوى قد يصلان بالاحتساب إلى الحرمة وأنه من الضرر المسقط للاحتساب إيقاع الفتنة بين الناس وتمزيق صف المسلمين.

ومادمننا في الاحتساب فهناك صور مريعة يجب مناقشتها تتعلق بالاحتساب باليد.

- ماذا عمن يسكب ماءا لنار علي وجوه لمسلمات المتبرجات بدعوة الحسبة فيثير الذعر بين النساء ويهيج المجتمع علي المحجبات فيتعرضن للمضايقات والإيذاء؟

- وماذا عمن حطم ضريحا مجهولا من الخشب والطين متصورا أنه يزيل منكرا فبناه الناس من رخام فاخر وصار وثنا يحج الناس إليه من أطراف البلاد؟
السؤال الحقيقي هنا.

- ماذا إذا ظن المحتسب أن المنكر لن يزول، بل ماذا لو غلب علي ظنه أن المنكر سيتحول بحسبته إلى منكرات أعظم كثيرا من المنكر الذي تصدي له. وهل يستمر في حسبته أم ينتهي عنها ويتوقف وهل إذا استمر في حسبته متجاهلا ما ينتج عنها من عواقب يكون محسنا أم مسيئا؟
- أو:

- ما هي حدود الحسبة في رأي الجماعة الإسلامية بعد مبادرة وقف العنف؟
رأيهم: أنه ليس من المتصور عقلا ولا شرعا أن يتسبب عمل في مفسدة أعظم من منفعة يأمرنا الشرع بها، لأن ذلك سيكون مضيعة للوقت وللجهد. بل ومضيعة للأهداف التي شرع الله من أجلها الحسبة فمن غلب علي ظنه زيادة المنكر بالاحتساب حرم عليه بلا شك في ذلك فالحسبة لا يمكن أن تصطدم

بالدعوة وإنكار المنكر يسير علي التوازي مع هداية الخلائق وأي خلل في تطبيق شعيرة من الشعائر قد يؤدي إلي اضطراب يؤثر علي شعائر أخرى إذا كانت الجماعة الإسلامية تحذر عبر صفحات كثيرة من الاحتساب ومن سوء الظن بالآخرين ومن تغيير المنكر باليد، كيف إذن تتم الدعوة إلي الإسلام، كيف يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما هي الوسيلة التي تحمل إيجابية المجتمع تجاه المنكرات والانحرافات مع الحفاظ علي استقرار المجتمع تجاه المنكرات والانحرافات مع الحفاظ علي استقرار المجتمع وحمايته من الفتنة.

يلخص المؤلفون الضوابط التي نبحث عنها في الآتي والتي تبين الاتجاهات الجديدة في فكرهم في موضوع الحسبة.

١- المحتسب المعين هو المنسوب أساسا للاستعداد علي المنكر.

٢- أما إذا غاب المحتسب المعين ولم يمكن الاتصال به في وقت يسمح له بمنع الجريمة فهنا يأتي دور الفرد فإذا كان المنكر جريمة اصطلاح المجتمع والقانون علي التصدي لها، ورفضها المجتمع جميعا، وكذا القانون كالمخدرات والنشل فيجب التصدي لها وإجهاضها والمشاركة في ضبط المجرمين أما إذا كان التصدي للمنكر يوجد صداما مع المجتمع لا لفهم له واعتيادهم عليه و يشكل خرقا للقانون تصبح المصلحة في تجنب ذلك.

٣- المقصود باستعمال الشدة مع مرتكب المنكر ليس ضربه بعد زوال المنكر أو قبله فهذا لا يجوز للأفراد، وإنما محاولة دفعه عن المنكر الحال أي مقاومته.

في نهاية الكتاب يقدم الكتاب عددا من نماذج التجاوز علي الآخرين وبيان رأي الشرع فيها ويدعو الكتاب أبناء الجماعة إلي النظر إلي القواعد التي سبق عرضها والي إعادة النظر في هذه الحوادث.

من الأمثلة التي يوردها الكتاب اعتياد البعض أن يعترض سبيل من يمشي مع امرأة في طريق ليسأل عمن تصحبه وعن قرابته لها أو سبب سيرهما سويا

حذرا من أن يكون مصاحبا لامرأة أجنبية عنه وهو كلام غير جائز لا للمحتسب المتطوع ولا حتى للمحتسب المعين ماداما ليسا في موضع ريبة أو اعتياد البعض أن يعترض سبيل الفنانين وضربهم إثناء عودتهم من الأفراح فيحطم ما معهم من آلات ويضربهم ضربا مبرحا عقابا لهم علي ما فعلوه رغم عدم جواز الضرب بعد زوال المنكر لأنه من التعزيز لا من الحسبة كما أنه لا يجوز ترصد أصحاب المنكرات - حسب الكتاب - والتلصص والتجسس لضبطهم بل الاحتساب يكون في المنكر الظاهر القائم.

ومن الأمثلة التي يتناولها الكتاب أنه كثيرا ما يري البعض سكران في الطريق فينهالون عليه ضربا وفي هذا مخالفة لأن السكران ليس قائما علي منكر فقد شرب وانتهى ولا يجوز ضربه خاصة بعد زوال المنكر إذ الضرب هنا تعزيز لا يقوم به المحتسب وإنما هو عقوبة لا يقوم بها إلا القاضي.

الهوامش:

١- جزء من حديث رواه البخاري (٤٨٤٩) ومسلم (٢٨/٢٥٦٣) عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه

٢- انظر إحياء علوم الدين للشيخ أبو حامد الغزالي - الجزء الثاني

٣- جزء من حديث رواه مسلم (٣٨/٢٦٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه

٤- رواه الطبراني في الأوسط (١٥٠٣/٢/٢٨٧) وفي الكبير (٧٩٥/١٧/٢٨٨) عن عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه وفيه : لا يرى أمرؤ.

٥- ابن ماجه (٢٣٤٠) عن عباده بن الصامت رضي الله تعالى عنه وقال الألباني

صحيح

٦- الحسبة في الإسلام - ابن تيمية

٧- رواه القضاعي في مسند الشهاب (٤٦٥/١/٢٨٥)

٨- قواعد الأحكام - العز بن عبد السلام

٩- الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية

(٢)

أربعة كتب جديدة للجماعة الإسلامية للتعليق علي الأحداث

إذا كانت الكتب الأربعة التي أصدرتها الجماعة الإسلامية في إطار ما أسمته سلسلة تصحيح المفاهيم مراجعات فكرية وفقهية لفكر الجماعة الذي انتهجته قرابة العشرين عاما، وإعادة قراءة للأحكام الشرعية التي أساءت الجماعة الإسلامية فهمها واستغلالها والعمل بها مثل (التكفير، والاحتساب، والجهاد) ومحاولة قراءة للجانب السمع والتعرف علي الإسلام من الجانب الحكيم الذي اشتهر به ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل : ١٢٥] ، وتعريف أبناء الجماعة الإسلامية بهذا الوجه الذي غاب عنهم وحل محله في ذهنهم جانب العنف، إذا كانت الكتب الأربعة كذلك فإن الكتب الأربعة الأخرى التي أصدرتها الجماعة الإسلامية في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤ تخالف هذا وتأتي تعليقا علي الأحداث وعلي ما حدث وعلي ما يحدث وتعيد قراءة والنظر إلي الأمور الجهادية من زاوية معاكسة فالأربعة كتب الجديدة (نهر الذكريات) و(تفجيرات الرياض الأحكام والآثار) و(استراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطاء) (الإسلام وتحديات القرن العشرين) تأتي محاكمة لتجارب جهادية معروفة، فالكتاب الأول وان كان يحكي فيه القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية عن تجربتهم في إقناع أبناء الجماعة الإسلامية بتغيير أفكارهم خلال جولاتهم في السجون إلا أن الجزء الأخير منه يشن فيه القادة حربا ضد القاعدة ويصفون الملا محمد عمر بأنه فقيه وليس قائدا، وفي الكتاب الثاني (تفجيرات الرياض، الأحكام والآثار) محاكمة للفكر الجهادي الذي تتبناه القاعدة وكانت تتبناه سلفا الجماعة الإسلامية والذي أسفر عن مقتل عشرات المسلمين بجوار بعض الأميركيين، وهو ما تنتهجه أيضا الجماعة الإسلامية في كتابها الثالث

(استراتيجية وتفجيرات القاعدة، الأخطاء والأخطاء) والذي تخصصه بالكامل للهجوم ولانتقاد ما يفعله قادة تنظيم القاعدة باسم الإسلام.

الملحوظة الأساسية في هذه الكتب الأربعة هو تكرار بعض ما أورده في كتب سابقة ففي الكتاب الثالث مثلاً (استراتيجية وتفجيرات القاعدة.. الأخطاء والأخطاء) يتناول الكتاب قضية خطأ استهداف الأجانب والسياح بالقتل بدعوى عدم انطباق أحكام الأمان عليهم وهو ما سبق تناوله في كتاب (تسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء) وأيضاً في المطلب الخاص بالجهاد يتم تكرار معظم ما سبق في الكتاب السابق وأيضاً في الكتاب الأول: (مبادرة وقف العنف) وأيضاً تكرار ما في هذا الكتاب بما يخص قضايا التتريس، وجواز القتل بالجنسية والمستأمن في الكتاب الثاني (تفجيرات الرياض الأحكام والآثار). أما الكتاب الرابع والأخير (الإسلام و تحديات القرن الواحد والعشرين) فحدث ولا حرج إذ يبدو أن موضوعه الأساسي هو تكرار ما جاء في الكتب السبعة السابقة

أكثر الكتب الأربعة إخلاصاً لتجربة الجماعة الإسلامية في نبذ العنف وأكثرها ارتباطاً بتجربة (مبادرة وقف العنف) هو الكتاب الأول (نهر الذكريات المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية) وذلك لأنه لا يأتي مثل الكتب الثلاثة التالية للتعليق علي أحداث خارجية لا تخص الجماعة الإسلامية في شيء وان كان الجزء الأخير منه قد دخل في هذا المنحي بل هو يأتي ليرصد تجربة الجماعة الإسلامية ولمرحلة التغيير التي طرأت علي فكر الجماعة الإسلامية وكيف تقبل أبناء الجماعة هذا التغيير والصراعات الفكرية- والنفسية أيضاً- لتقبل الفكر الجديد حتى أن ناجح إبراهيم أحد مؤلفي الكتاب يقول أنهم كانوا يدعون الله في السيارة قبل دخولهم إلي السجن للقاء أبناء الجماعة الإسلامية لإقناعهم بالمبادرة حتى يقتنعوا ويعودوا إلي الفكر الصحيح.

ثمة نقطة أخري جوهرية وهي تغير موقف الجماعة الإسلامية من الولايات المتحدة الأميركية من الكتاب الأول في سلسلة تصحيح المفاهيم (مبادرة وقف العنف) إلي الكتاب الأخير (استراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطاء) ففيما اعتبرت الجماعة الإسلامية في كتابها الأول (مبادرة وقف العنف) أن أميركا وإسرائيل والغرب والعلمانيون هم أكثر من استفاد من الصراعات التي

دارت بين الجماعة الإسلامية والحكومة والتي أسفرت عن مصرع المئات من الجانبين وعداوة لم تنطفئ بسهولة، وهو ما سوغ لأميركا أن تتدخل في الشؤون الداخلية وتطالب بمحاصرة التيار الديني وتغيير المناهج الدينية وتنفيذ ما يخدم مصالحها، نجد أن الجماعة الإسلامية في كتابها الأخير (استراتيجية وتفجيرات القاعدة - الأخطاء والأخطار) يصفون السياسات الأميركية بأنها ليست عدوة للإسلام وإن الذي يتتبع تاريخ السياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط سيكتشف أن سياستها لم تكن إلا لغرض يخدم مصالحها وليست حربا صليبية ضد الإسلام بالرغم من وصف الرئيس الأميركي لها بذلك، وإن الذي أجج عدوانها هو تنظيم القاعدة، ولا تجد في نهاية الكتاب للسياسات الجائرة والعنف المتبادل بين القاعدة وأميركا بديلا سوي مطالبة أميركا بأن تكون أكثر عدلا بما يعني أنها كانت عادلة.

تحولت الجماعة الإسلامية من صانع للأحداث إلى معلق عليه، وأصبحت تطلب من الجميع الهدوء والسكينة والصبر، أصبحت كشيخ عجوز حكيم ينادي من حوله بالهدوء والسكينة امتثالاً لحالته، ويطالبهم بأن يصبحوا مثله. وأنا هنا لا أدين الجماعة الإسلامية بموقفها الحيادي، وإنما أعرض فقط بعض أفكارها مقارنا بين ما كان قبل المبادرة وما بعدها، وبين ما كان بعد المبادرة وما جاء بعدها أيضا.

في الصفحات القادمة سنقلب معا في كتب الجماعة الإسلامية الأربعة الجديدة والتي انطلقت بعد سلسلة تصحيح المفاهيم وبعد خروج أغلب أعضائها من السجن، ومعظم قاداتها التاريخيين الكتب الأربعة هي:

١- نهر الذكريات - المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية

٢- تفجيرات الرياض - الأحكام والآثار

٣- استراتيجية وتفجيرات القاعدة - الأخطاء والأخطار

٤- الإسلام وتحديات القرن الواحد والعشرين

سنقلب في صفحات الكتب معا علنا نعثر على ما ينير لنا دراستنا لحالة الجماعة الإسلامية أحد أهم حالات حركات تيار الإسلام السياسي في مصر إبان ربع القرن الأخير.

(١)

نهر الذكريات

المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية

تأليف وإعداد

القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية

من الممكن اعتبار كتاب نهر الذكريات هو أقرب الكتب الأربعة التي صدرت للجماعة الإسلامية بعد سلسلة تصحيح المفاهيم إلي هذه السلسلة، وذلك لأن الكتاب يتناول الصدى الذي أحدثته كتيبات سلسلة تصحيح المفاهيم والمناقشات التي جرت بين قادة الجماعة الإسلامية وأبنائها حول الأفكار التي وردت في هذه الكتيبات.

لذا فهذا الكتاب هو الخطوة الثانية بعد إصدار سلسلة تصحيح المفاهيم بكتبتها الأربعة لتأكيد مبادرة وقف العنف إذ أنه يرصد اللقاءات التي حدثت في السجون المختلفة لشرح المبادرة وهو ما مثل منعطفا هاما وخطيرا في حياة الجماعة. وتاريخ الحركة الإسلامية بشكل عام.

وتأتي أهمية اللقاءات التي يرصدها الكتاب كما يقول الشيخ ناجح إبراهيم في مقدمته للكتاب لشرح لأبناء الجماعة الإسلامية المبادرة ونبين لهم الدوافع الحقيقية لهذا العمل، وكان من الضروري أن نسمع من إخواننا بعد سنوات طوال حالت الأسوار فيها بيننا وبينهم، نشعر بنبض قلوبهم ويشعرون بنبض قلوبنا، ولقد تفهمت القيادات الأمنية أهمية هذه الخطوة، فكانت جولاتنا إلي السجون المختلفة والتي استغرقت قرابة العام والكثير من الجهد والطاقة والصبر.

بدأت رحلة قادة الجماعة الإسلامية من السجن الذي كان مجرد ذكر اسمه يلقي في القلوب خوفا وفي النفوس مهابة من سجن الوادي الجديد ثم الفيوم ثم

العقرب ثم الاستقبال ثم أبي زعل ثم وادي النطرون ليكون مسك الختام لهذه الجولة في سجن دمنهور، وقد احتاجت الجولات إلي جهود كثيرة من مشايخ الجماعة وكذا من القيادات الأمنية وضباط وجنود الداخلية.

وأهم الإيجابيات التي حققتها المبادرة كما يرصد الكتاب:

١- تحقيق مصلحة الإسلام العظيم ودفع الكثير من المفاصد التي نجمت عن الأحداث ورفع الكثير من العقبات والعراقيل التي اعترضت سبيل الدعوة إلي الله تعالى والتي كان من أهمها تجرؤ الكثيرين من خصوم الإسلام عليه.

٢- تحقيق مصلحة الوطن، والتي تمثلت في الأمن والأمان وتوحيد الكلمة ليلتفت الوطن بكل فئاته وطوائفه لمواجهة العدو والمشارك للجميع والمحاولات الأميركية والإسرائيلية المحمومة لتحجيم دور مصر العربي والإسلامي في شتي المجالات.

٣- معالجة ملف السجون المؤلم لتشهد السجون في فترة تفعيل المبادرة أطيح وأحسن عهدها منذ فترة طويلة، كما شهدت تطورا كبيرا واضح المظاهر والأثر في كل اتجاه.

وثمة إشارة مهمة للمبادرة يوردها الشيخ ناجح، وهي أن التجاوب مع المبادرة إنما هو دوران مع شرع الله تعالى وليس مع دنيا زائلة أو عرض عاجل لا يدوم، فهناك فرق كبير وبون شاسع بين الثبات علي الحق وبين العناد.

بتأثر شديد يحكي قادة الجماعة الإسلامية لقاءهم بأبناء الجماعات الإسلامية في السجون فيقولون وبعبارات تحاول أن تستحضر لحظات اللقاءات فيقول الكتاب كم كانت لحظات عظيمة مؤثرة عندما التقينا بهم لأول مرة، جلسنا إليهم، صارحنهم بحقيقة ما وصلنا إليه من مراجعات قدمنا الأدلة والبراهين بين أيديهم واضحة دون مواربة أو مداراة أولي للحقائق، وكما يبدو الأمر عسيرا أن يتحدث قادة أمام أفرادهم بكل وضوح وصراحة عن مراجعات وتصويبات وبات الصعب سهلا والعسير يسيرا بتوفيق الله، وبدأ قلقنا يتساقط عن نفوسنا

مع ظهور الابتسامات وعلامات الارتياح علي قسّمات الوجوه.

كان شرح قادة الجماعة الإسلامية لكتب المبادرة الأربعة لأبناء الجماعة يتم علي ثلاثة مراحل الأولى: عرض مجمل للكتب، ثم عرض تفصيلي في لقاء موسع يضم الجميع لكل كتاب علي حدة وكانت هذه اللقاءات تمتد إلى خمس ساعات متصلة في بعض الأحيان، أما المرحلة الثالثة فكانت تتم داخل العنابر والزنازين حيث يتم الجلوس في حلقات للحوار والإجابة علي الأسئلة التي يرصدها الكتاب كما يرصد بعضا من المحاضرات التي كان القادة يلقونها أثناء اللقاءات.

وربما هذا يضع كتاب نهر الذكريات في مقدمة كتب الجماعة الإسلامية ذات الأهمية وذلك لأنه يرصد رد فعل أبناء الجماعة الإسلامية علي ما يسمى بمبادرة وقف العنف. وفي هذا السياق يؤكد القادة التاريخيون أن مهمتهم في هذه المحاضرات لم تكن سهلة ولا ميسورة، بل عانوا وقاسوا حتى أنهم كانوا يلزمون الدعاء في العربات التي تقلهم إلي أي سجن يذهبون إليه أن يوفّقهم الله للخير وان يكتب لهم القبول عند إخوانهم وأن يتقبلها أبناء الجماعة بصدر رحب.

وكان جدول المحاضرات الذي اعتادت الجماعة أن تلقيه في كل سجن تذهب إليه يبدأ بمحاضرة افتتاحية عن المبادرة، معناها وبدايتها وأسبابها والعقبات التي اعترضتها وتاريخها وتاريخ المحاولات السابقة عليها والبيانات التي صدرت بعدها والمغزى الشرعي لها والثانية عن المبادرة رؤية واقعية وشرعية والثالثة حول حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين والرابعة تتحدث عن الحسبة الصحيحة وضوابطها الشرعية والأخطاء التي شابتها والخامسة حول معاملة أهل الكتاب في الإسلام والسادسة حول تسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء والحادي عشر من سبتمبر في ميزان الشريعة.

وفي محاضراتهم التي ألقوها علي المساجين من أبناء الجماعة الإسلامية أكد القادة التاريخيون لها أن المراجعة غير المداينة لأن المراجعة هي الإقبال علي صحيح الدين وترك ما عاده أما المداينة فهي ترك صحيح الدين من أجل الآخرين أو من أجل الدنيا ولكنهم في هذه المراجعة شهداء لله علي أنفسهم لا علي أحد

وأن بناء آلية النقد الذاتي والتي تسميها الشرع بالنفس اللوامة تضع الجماعة المسلمة والفرد المسلم علي المسار السليم للتصحيح والسير دون توقف في الطريق الصحيح.

وفي حديثهم عن الأقباط قال القادة أن مقولة أمن الكنائس من أمن المساجد مقولة خاطئة لأن الله تعالى قال في كتابه العزيز : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] يسرد القادة إحصائية حول ماذا يملك المسلمون والأقباط في مصر للرد علي مزاعم أقباط المهجر التي تدعي في كل مكان وتصرخ أن أقباط مصر مضطهدون وتتحالف مع اللوبي اليهودي في أميركا وتؤلب الدنيا علي مصر حكومة وشعبا وتستنهض الإدارة الأميركية لضغط علي مصر.

والامتيازات التي يرصدها الكتاب للأقباط أنه لا يوجد معتقل مسيحي واحد ولم يطبق علي أي مسيحي قانون الطوارئ، وهناك عدة كليات لاهوتية مسيحية مستقلة تماما عن الحكومة وهناك دائما وزراء مسيحيون باستمرار كوزير الاقتصاد ولهم كل حقوق المواطنة وأعلي من غيرهم ونسبة عدد الكنائس إلي عدد المسيحيين أكبر من نسبة عدد المساجد إلي عدد المسلمين في مصر، وهناك استقلال تام للكنائس عن الدولة في الوقت الذي تشرف فيه الدولة علي كل صغيرة وكبيرة في المساجد، وتم رد كل الأوقاف المسيحية للمسيحيين في مصر في الوقت الذي بقيت كل أوقاف المساجد تحت إشراف وسلطة الدولة، والإمام والخطيب في المسجد يعين ويعزل من قبل الحكومة في الوقت الذي لا تستطيع الحكومة فيه تعيين أو عزل أصغر قس و أن ٦٠٪ من الصيدليات و ٢٠٪ من شركات المقاولات و ٤٥٪ من العيادات الخاصة للأطباء و ٢٢،٥٪ من أسهم الشركات و ٧٠٪ من تجارة الذهب و ٩٠٪ من تجارة البيض و ٦٠٪ من تجارة الأخشاب و ٢٥٪ من المهن الممتازة و ٥٠٪ من تجارة قطع غيار السيارات في مصر يملكها الأقباط رغم أن عددهم لا يتجاوز ٦٪ من تعداد السكان. ومع ذلك فأقباط المهجر كما يقول الكتاب يخونون وطنهم الذي تربوا وتعلموا وعاشوا فيه ومازالت

أسرهم فيه ويتوحدون مع اللوبي اليهودي في أميركا حيث تلاقت مصالحهم نحو أضعاف مصر صاحبة الدور المحوري في منطقة الشرق الأوسط مع أنه من أخلاق أمة الإسلام أن تحمي المساجد والكنائس ومعابد أهل الكتاب لأنهم صاروا أهل عهد.

ويقول الكتاب إن الجزية ليست حقا ماليا لبعض أحاد المسلمين علي بعض أهل الكتاب يحاولون استخلاصه كيفما اتفق بل انه أخذها تكليف شرعي تخاطب به الدولة المسلمة ممثلة في سلطتها السياسية فان لم تقم به الدولة فلا يجوز لآحاد ولا لجماعات القيام به ، وهو ما ينفي مطالبة الجماعات الدينية في الثمانينيات من القرن الماضي بأخذ الجزية من الأقباط في مصر. لكن قادة الجماعة الإسلامية أوجدوا حلا بديلا وهو أنه يجوز للحاكم المسلم أن يأخذ من أهل الكتاب الجزية باسم الكتاب مثل المسلمين وبقدر الزكاة أو ضعفها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع نصارى بني تغلب الذين رفضوا دفع الجزية بهذا الاسم لأنهم رفضوا من اسم الجزية فصالحهم عمر علي ذلك.

وتنادي جميع وصايا الوداع التي ودع بها قادة الجماعة الإسلامية أعضائها ويوردها الكتاب بترك الماضي والنظر إلى المستقبل والعمل بالمبادرة فأحلي الأيام لم تأت بعد وسوف تأتي بالقراءة وتدارس العلم والوفاء بعهود المبادرة بل إن الكتاب يورد بعضا من قصيده ودع القادة بها أبناء الجماعة وتقول:

أنا ديكُم أنا ديكُم	أشد علي أياديكم
أقبل الأرض تحت نعالكم	وأقول أفديكم
وأهديكم دعا قلبي	ودفع القلب أعطيكم
فمأساتي التي أحيا	نصيبني من مآسيكم

ومن أهم وصايا الوداع تلك التي تشير فيها الجماعة إلي أنه ليس من مهمة الحركة الإسلامية عناد الحكام أو عوام الناس ولكن الدعوة إلي الله وإلي طريق الحق (فإن أصابوا الحق عهدنا ذلك وذكرناه، وإن كان غير ذلك وضحنا وبيننا

بما يليق ويشرع ويتحسن في دين الله فإن قبل الناس نصحنا شكرناهم وان رفض الناس نصحنا عذرناهم ودعونا لهم بالهداية).

وتؤكد الكلمات السابقة عزيمة الجماعة الإسلامية علي نبذ العنف فإما قول حسن ونصيحة بالقول وإلا فإنهم سيلتزمون الصمت.

وفي رصدهم لردود الفعل حول المبادرة يهاجم المؤلفون الشيوعيين الذين رفضوا أي مبادرة لوقف العنف وشككوا في مصداقيتها وروجوا لمواجهتها لأنهم يرون في المبادرة وقفا لمكاسبهم المتتالية التي جنوها من فترة الصراع الدموي الذي حدث بين الإسلاميين ودولتهم. وهذا التشكيك حدث رغم أن الأمن والأمان أصبح حقيقة ملموسة وواقعا لا ينكره منصف أو عاقل أبدا وذلك بعد المبادرة لأنها لم تقدم حلا وقتيا للكتاب ولكنها قدمت حلا دائما ومتكاملا لهذا الصراع، ولكن في الوقت الذي شجع فيه الجميع المبادرة وباركها ورأي ثمارها بعد خمس سنوات من إطلاقها إذا بجريدة الأهالي - اليسارية - تنشر في صفحتها الأولى وبعناوين عريضة عن إحباط محاولة لتهريب أسلحة إلي ملوك الإرهابيين من أعضاء الجماعة الإسلامية وعن ضبط سيارتي لوري محملتين بالأسلحة وتنشر الجريدة هذا للصعود علي جماجم الحركات الإسلامية كما يقول الكتاب.

ومصيبة اليساريين - في اعتقاد قادة الجماعة الإسلامية - والتي يعتقدونها حجة دامغة ويريدون أن يحاجون بها هي قولهم ما هي الضمانات التي تقدمها الجماعات الإسلامية حتى تخرج من السجن، وكأن السجن قد كتب علي المسلمين أو كأن الاعتقال فرض عليهم مع أنه لا مبرر له في الشرع أو حتى في القانون الوضعي، والتغيير الدراماتيكي - كما يقول الكتاب أيضا - يحدث في كل التيارات التي تحولت من النقيض إلي النقيض كحال بعض المنتمين إلي التيارات الشيوعية والذين انتقلوا فجأة من ديكتاتورية البروليتاريا والطبقة الوسطي إلي التشدد بمفاهيم الحرية والديموقراطية ولكن لا عتب علي هؤلاء اليساريين لأنهم في الحقيقة لا يعادوننا فحسب ولكن يعادون الدين نفسه ويريدون مصادرة كل ما هو إسلامي ويحاربون كل داعية ناجح حتى لو كان تابعا للأزهر أو للأوقاف أو

حتى من دولة أخرى غير مصر.

وبعد هجوم قاصم علي اليسار وعلي موقفهم من المبادرة ومن الجماعة يذكر قادة الجماعة الإسلامية بعض الأقوال التي قيلت حول المبادرة والتي تحفز عليها كرد ضمنى علي اليساريين فتذكر بالإضافة إلي نصوص الأزهر الشريف عن كتب المبادرة الأربعة بعض أقوال الصحفي مكرم محمد أحمد والدكتور محمد كمال محمد والدكتور عبد العظيم المطعني والدكتور عبد الصبور شاهين والدكتور محمد مورو والدكتور عصام العريان واللواء فؤاد علام والدكتور رفعت سيد أحمد وضياء رشوان وخالد الدخيل وأحمد المسلماني وفهمي هويدي وجمال سلطان ومحمود مهدي وكلهم يشيدون بالمبادرة ويؤكدون علي أهميتها حقنا للدماء وحفاظا للمسلمين.

في الباب الثالث من الكتاب يورد المؤلفون جانباً من الأسئلة التي طرحت عليهم من جانب أبناء الجماعة الإسلامية عند شرح المبادرة لهم والأجوبة عليها بطبيعة الحال.

فردا علي سؤال: هل نفهم من مبادرة وقف العنف أنك قد عطلتم وتركتهم اعتباره فرضاً من فرائض الدين؟ يجيبون بقولهم أنه لا أحد يستطيع أن ينكر فرضية الجهاد وال كان منكراً لمعلوم من الدين بالضرورة وقال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٦] ، وقال أيضا : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] وفي السنة قوله صلي الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس كافة حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله و يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم علي الله ^(١).

ولكن الجهاد إذا كان فرض من فرائض الدين فلا بد من تحقق مشروعيته حتى يكون واجب الأداء بمعنى لابد من توافر شروطه وأسبابه وانتفاء موانعه ومراعاة مقاصد الشرع واستيفاء لمشروعيته يستلزم أموراً عدة أهمها الشرعية وصدق النية وغبن المصلحة كما ينبغي ألا يوكل النفير العام على أعداء أمة

الإسلام ودينهم إلا إلى إجماع الأمة من قادتها وأهل الحل والعقد فيها ولا يكون ذلك للأحاد والأفراد أو حتى للجماعات التي لا ينتمي إليها إلا بعض الأمة قلوا أو كثروا.

وتعليقا علي حادث الأقصر الذي جاء بعد إطلاق الجماعة الإسلامية لمبادرة وقف العنف يذكر الكتاب أن حادثة الأقصر كانت نقطة فاصلة في تاريخ الجماعة وتعديل موقفها فقد كان للصدى المدوي الذي أحدثه هذا الحادث أثر كبير في توقف كثير من أبناء الجماعة الذين عارضوا المبادرة في بدايتها أمام أنفسهم ومراجعة ما سبق ثم كان أن أدركوا خطأ هذا المنحي الذي كانت تسير فيه الجماعة وسرعان ما بادروا بالتراجع عن موقفهم المعارض ويصف المؤلفون الحادثة بأنها حادثة غريبة فضلا عن مخالفتها للأدلة الشرعية التي تؤكد علي حرمة قتل النساء والصبيان والعجائز حتى ولو كانوا من ديار الحرب وقال الإمام النووي: أجمع العلماء علي تحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا^(١).

ورغم أن الجماعة الإسلامية كانت قديما تتحجج بأن السياح جاءوا ليفسدوا في الأرض بنشر الخمر والزنا والتبرج ومنهم من يحمل داء الإيدز لينشره إلا أنهما هنا يقولون إن إصدار الأحكام الكلية شيء مخالف لنهج الشرع الشريف في الحكم على الناس وأن نسبة لا بأس بها من هؤلاء السياح من بلاد إسلامية ولو كان القليل منهم سيئا فإن الجريمة في الشرع والقانون شخصية ولا تعمم قال تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الإسراء : ١٥] .

ثمة سؤال مهم آخر:

ما هو موقف الجماعة الإسلامية من كتاباتها القديمة، وهل تعد الكتابات الجديدة بديلا عنها؟ بمعنى آخر، هل كانت الكتابات السابقة والتي تم تغيير بعضها هي بعضا من فكر الجماعة تم التخلي عنها.

يقول المؤلفون إن منهجهم وفكرهم هو كتاب الله وسنة نبيه صلي الله عليه وسلم بمعنى أنهم لا يؤمنون بقدسية أي كتابات تلزمهم كمسلمين أن يدوروا

حولها ويثبتوا عليها إلا الكتاب والسنة أما كتابات البشر فليس لها أي قدسية تعصمها من التقويم والتصحيح علي وقف ذلك المنهج السديد والصحيح بالإضافة إلى أن كثيرا من الأشياء يتم التعامل معها باعتبارها ثوابت لا ينبغي التعرض لها وهي ليست كذلك مثل بعض الأفكار الجهادية كما أنه لا يضر العالم أن يري الحق في غير رأيه الذي ارتآه.

وعن مصير الذين قتلوا من أبناء الجماعة الإسلامية وتؤثمهم الجماعة الآن يعتقد المؤلفون أن من صدق الله وحسنت نيته وأدي فرضه في البحث عن الحق والاجتهاد في الوصول إليه ثم كان اجتهاده في غير موضعه فإن الله لن يضيع إيمانه ولن يحرمه الثواب، أما عن مصير الرافضين من أبناء الجماعة الإسلامية لمبادرة وقف العنف والمصرين علي إقامة خلايا لإعادة دورة العنف السابقة فيؤكد الكتاب أن هذا لم يحدث وإذا حدث فينبغي إقناعهم بالنصوص الشرعية والرؤية الواقعية القائمة علي التجربة الطويلة أما إذا لم يقتنعوا فينبغي التصدي لهم بضوابط الحسبة الشرعية وبكل ما من شأنه أن يوقفهم عند حدهم ويمنعهم من التفريط في حق أنفسهم وحق إخوانهم وحق مجتمعهم وإلا فينبغي التبرؤ من أعمالهم.

ومن الأشياء المهمة التي يوردها الكتاب هو تأكيد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية علي حل الجناح العسكري لها لأن وجوده يتناقض تناقضا تاما مع التوجه السلمي والدعوة لإنهاء العنف فالمبادرة تعني السلامة وحسن الظن و إحساس الأطراف جميعا بالأمان وهذا شيء يتناقض مع وجود جناح عسكري بما يعنيه ذلك من تربص وتحفز كما أنه لا توجد دولة ذات سيادة تسمح بوجود ما يعد خرقا لقانونها وتجاهلا واستعداء لها فضلا عما يسببه وجوده من فتنة بين طوائف المجتمع ولهذه الأسباب ولتحقيق الأمن بالمجتمع و إعطاء الدولة دورها في ممارسة سيادتها علي مواطنيها كان طبيعيا أن يحل الجناح العسكري أما عن إقامة الدولة فيخطئ الكثيرون باعتقاد الجماعة الآن الذين يعتقدون أن إقامة الدولة هدف يسعى الجميع إليه فالأمر الرباني كان بإقامة الدين والدولة

كانت وسيلة لذلك ولكن الأصل هو أن يكون السعي لإقامة الدين والفارق هنا أنه عند التعارض بين السعي لإقامة الدولة والسعي لإقامة الدين يكون السعي لإقامة الدين هو المقدم.

ويهاجم الكتاب الشيخ سيد قطب ويصف ما طرحه من مفاهيم، بأنها مجردة لا مشكلة فيها إذ أنه يتكلم بمنطق الفكر الأديب الذي يتعامل مع كليات القضايا وي طرحها كمعان مجردة لا بمنطق الفقيه أو الأصولي الذي يعني بضبط الأشياء ضبطاً فقهياً دقيقاً وبدلالات الألفاظ المعبرة عن المعاني بدقة فقهية وأصولية ومن هنا تتضح المشكلة عند التعامل مع كتاباته.

ولا ينصح الكتاب القارئ غير المسلم بقواعد العقيدة والشرع أن يتعجل في محاولة تنزيل كتابات الشيخ سيد قطب علي الواقع حتى لا يقع في الخطأ. فكتابات الشيخ سيد قطب - حسب الكتاب - ليست كتابات فقيه أو أصولي أو عقائدي تعامل ألفاظه معاملة ألفاظهم أو مصطلحاتهم.

يخصص قادة الجماعة الإسلامية الثلاثة فصول الأخيرة من الكتاب لتحليل أحداث ١١ سبتمبر وما ترتب عليها وتحليل ما حدث في أفغانستان ورؤيتهم لنظام طالبان وما يمارسه باسم الإسلام.

لقد بدا حادث سبتمبر كما رآه قادة الجماعة الإسلامية وكأن كائنات فضائية هي التي ارتطمت - ليس ببرجي مركز التجارة العالمي فحسب - بل بكوكب الأرض فزلزلته وهزته هذا عنيفاً وبدا الحادث كأنه خارج سياق التاريخ إلا أنه في الواقع حادث فارق في التاريخ وحادث الحادي عشر من سبتمبر لم يكتسب هذا الوصف لبشاعته أو لكثرة عدد ضحاياه ففي جروزني وحدها قتل الجيش الروسي عشرين ألف شيشاني مسلم كما قتل سبعة آلاف وفقد خمسة آلاف من المسلمين في سريرنتشيا علي يد ميلوسوفيتش ولكن التمييز الذي يراه قادة الجماعة الإسلامية في الأمر أنه أصاب القوة العظمى الأولى والوحيدة في العالم وأكبر قوة عسكرية في التاريخ وأنه أصابها ليس في أبراجها ولكن في كبريائها وكرامتها. ولم يصدم هذا الحادث الأميركيين وحدهم بل صدم العالم الإسلامي أيضا في

أفغانستان وانهار برجان عاليان هما طالبان والقاعدة واللذان ظن البعض أنهما بعيدا المثال.

ومن تداعيات الحادث الخطيرة كما يتصورها الكتاب أنه وضع العالم العربي والإسلامي في مأزق المواجهة وجها لوجه مع المارد الأميركي بسلاحه وجبروته ووجدت الدول الإسلامية التي تميل أنظمتها إلى العلمانية في نظمها السياسية والاقتصادية وكذلك الإسلامية السلمية- وجدت نفسها في نفس المأزق الذي وضعت فيه الدول الإسلامية نفسها فإما أن تقتل أبناءها بيدها وتخلع أنيابها وأظافرها طواعية وإما أن تواجه خطر الآلة العسكرية الأميركية، لقد تجاوز العالم مرحلة الحدث الذي تم تعظيمه وتضخيمه وأدين بن لادن ومن ورائه القاعدة ومن ورائها الدول العربية الإسلامية ثم الأهم في الأمر كله وهو الاتهام الموجه إلى الإسلام كدين بأنه يدعم الإرهاب.

ويعتقد مؤلفو الكتاب أن هناك بعض الإرهافات التي كانت تدل علي قرب وقوع حادث جلل بهذا الشكل فبداية من مطلع التسعينيات انهارت المنظومة الدولية الثنائية بسقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي لتنفرد أميركا بالعالم.

جاء انهيار الاتحاد السوفيتي علي يد مجاهدي أفغانستان والقاعدة، وبهذا نشأت القاعدة كمنافس لأميركا وتوالى بعدها الأحداث مرورا بحرب الخليج الثانية والوجود الأميركي في الجزيرة العربية والقواعد العسكرية بها.

وكما يرصد الكتاب فإن الأمر بدأ في الصومال حينما قتل الشيخ أسامة بن لادن ١٨ ضابطا أميركيا من القوات الخاصة في كمين نصبته المقاومة الصومالية بدعم من أفراد القاعدة وهو ما أدى إلي انسحاب القوات الأميركية، ثم الدولية وبهذا فقد بدأ الصدام مبكرا، وفي عام ١٩٩٨ وتحديدا في فبراير تم الإعلان عن تأسيس الجبهة العالمية الإسلامية لقتال الأميركيين واليهود بزعامة كل من الشيخ أسامة بن لادن والدكتور أيمن الظواهري زعيم جماعة الجهاد المصرية والرجل الثاني في تنظيم القاعدة بالإضافة إلى بعض الجماعات فأخري من ماليزيا وإندونيسيا وكشمير و الفلبين، ثم جاءت حادثة تفجير سفارتي الولايات

المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨ وهو ما ترجم الهدف الذي أعلنته الجبهة في ميثاقها و أسسها وقد أسفرت الحادثة عن مصرع ٢٤٠ شخصا منهم (١٢) أميركيا فقط وإصابة ٤٥٠٠ شخص وكان رد الفعل الأميركي أن قصفت ما اعتبرته معسكرات للإرهابيين في مناطق مختلفة من أفغانستان كما دمرت مصنعا للأدوية بالسودان بزعم أنه مصنع للأسلحة الكيماوية يعمل لحساب بن لادن ثم كانت حادثة تدمير المدمرة يو إس إس كول في أكتوبر عام ٢٠٠٠ مما أسفر عن مقتل ١٧ من قوات البحرية الأميركية إضافة إلي إصابة ٣٧ آخرين ثم جاء حادث سبتمبر والذي غير في ساعتين فقط كل شيء.

ويرسم قادة الجماعة الإسلامية سيناريو الأحداث عبر أكثر من ثلاثة أشهر ومنذ بداية الحادث وانتهاء بسقوط كابول في أيدي قوات التحالف بعد مقاومة بسيطة من قوات طالبان حيث دخل محمد فهيم قائد الطاجيك ومعه رباني إلي وسط العاصمة ودوستم والهرارة في الجنوب.

وقد فوجئت الجماعة الإسلامية مثل العديد من العديد من المتابعين لما يحدث في ساحة الإسلام السياسي بأنها ضمن المؤسسين للجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين ، ثم تبين بعد ذلك أن الشيخ رفاعي طه قد بادر من تلقاء نفسه ودون الرجوع إلي مجلس شوري الجماعة المكون من مؤلفي الكتاب الذي بين أيدينا أو حتى استشارة ذوي الخبرة من قيادات وأفراد الجماعة. بادر بإعلان موافقته باسم الجماعة علي الانضمام للجبهة فكان هذا قرارا فرديا بحثا يخالف جملة وتفصيلا - كما يقول الكتاب - أبجديات اتخاذ القرارات داخل الجماعة.

ويقول قادة الجماعة الإسلامية وبمجرد علمنا بذلك أرسلنا إلي الشيخ رفاعي بموقفنا الواضح بالرفض التام للانضمام للجبهة العالمية وتداركا منا لقراره الفردي الغريب أرسلنا إليه بضرورة إعلان انسحاب الجماعة الإسلامية من الجبهة العالمية فوراً وإلا سيتم إبعاده تماما عن الجماعة، وقد كان .

كما يتناول الكتاب إشكالية هل تعتبر جنسية المرء مسوغا لقتله، وهو ما تناولته الجماعة في كتابها الثالث استراتيجيات وتفجيرات القاعدة- الأخطاء

والأخطار والذي يعالج نفس الموضوع بتوسع أكبر إذ يؤكد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية أنه لا يجوز قتل المدنيين ولا النساء ولا الأطفال ولا التجار ولا الفلاحين ولا حتى الرهبان المنقطعين في أديرتهم حتى مع الاعتقاد بكفرهم، فالإسلام يحرم قتل الكفار إلا إذا انتصبوا للمقاتلة. والسيوف الإسلامية لها أخلاق والجيوش الإسلامية لها قيم والدستور الإسلامي في القتال ليس فيه ظلم ولا طغيان، وتاريخ الإسلام حافل بالفتوحات العظيمة في مشارق الأرض ومغاربها دون ظلم أو ما شابه.

وبرغم هجوم الجماعة الإسلامية علي ما تفعله القاعدة إلا أنهم يؤكدون احترامهم وتقديرهم للشيخ أسامة بن لادن و الملا محمد عمر ولكل من يعمل للإسلام ويقدرهم لهم بذلهم وعطاءهم وتضحياتهم ولا يشكون في نياتهم المحبة للإسلام ولكن هناك دروس لم يقرأها الشيخ أسامة بن لادن والملا محمد عمر جيدا بداية مما حدث في عصر خوارزم شاه نهاية بهيروشيما ونجازاكي.

وينتقد الكتاب نظرية المؤامرة التي تقول إن الأمير كان دبروا هذا الحادث لأنفسهم واتخذوا منه ذريعة للدخول إلي أفغانستان واحتلالها أو أن الحادثة دبرها ونفذها الموساد لكي يورط العرب والمسلمين في حرب غير متكافئة مع أميركا والغرب مؤكدين أن نظرية المؤامرة هي أسوأ نظرية تعوق العقل العربي الإسلامي عن الانطلاق وتحد من قدرته علي حل المشكلات لأنها لن تجعله يحلل المشكلات تحليلا سليما وبالتالي فلن يعرف حدودها وأسبابها بدقة.

إن المعني الحقيقي لنظرية المؤامرة هو إلغاء إرادتنا وإرادة كل أحد سوي الأعداء وتعليق كل أخطائنا وسلبياتنا علي شناعة المؤامرة الأميركية الصهيونية وكأننا لا دور لنا في أي حدث يحدث في العالم.

هكذا يعتقد قادة الجماعة الإسلامية فيما حدث، والأمر في وجهة نظرهم هو عدم تلاق وتعارض مصالح تتطلب التخطيط لتحقيقها، ولا يعولون علي العامل الأميركي في تفسير كل المآسي العربية.

ورغم أن كتاب نهر الذكريات ليس بصدد تقييم حكومة طالبان إلا أنه يخصص الفصول الرابع والخامس والسادس لانتقادها ووصف سياساتها بأنها غريبة ووصف الملا محمد عمر بأنه لا يصلح للقيادة وأنه لا يصلح إلا كفقيه أو خطيب وليس كل خطيب مفوه يصلح كقائد جماعة أو دولة أو أمه وليس كل من يحسن الخطابة يحسن القيادة وليس كل من يحسن تعلم الكلمات يحسن سياسة الناس وليس كل من تبحر في العلم الشرعي يصلح قائدا للناس. فلكل إنسان ملكات، والقيادة ملكه لا يملكها الملا محمد عمر.

في خاتمة الكتاب يؤكد قادة الجماعة الإسلامية علي أن المبادرة كانت منعطفًا خطيرا في تاريخ الجماعة الإسلامية بل في تاريخ الحركات الإسلامية إذ وضعت النقاط علي الحروف وأنهت حقبا طويلة من الصراع الدامي بين الدولة وأبنائها من الشباب المسلم، فاستطاعت هذه المبادرة أن تنهي حالة العداء المستحكم بين فئتين من المجتمع عداء نبت في القلوب وغذته تداعيات الأحداث، فاستحال قتلا وتدميرا وتخريبا نتيجة لفهم خاطئ من كلا الطرفين، فجاءت النتيجة لا بسبب ضغط من طرف علي آخر إنما نابعة من الذات وهو ما جعلها باعتقادهم رائدة.

الهوامش :

١- رواه البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢ - ٣٦)

٢- شرح صحيح مسلم للنووي (كتاب الجهاد والسير، باب تحريم قتل النساء والصبيان)

(٢)

تفجيرات الرياض الأحكام والآثار

تأليف: ناجح إبراهيم

إذا كان الكتاب السابق نهر الذكريات هو أقرب الكتب الأربعة التي نحن بصددنا لسلسلة تصحيح المفاهيم، فإن هذا الكتاب تفجيرات الرياض، الأحكام والآثار هو أول الكتب التي تصدرها الجماعة الإسلامية خصيصا للتعليق علي حادث تفجيري قد وقع وهو ما انتقده بعض قياديي الجماعة في الخارج، بعد إطلاقها مبادرة وقف العنف، وإكمالا لطريقها في المبادرة وتأكيذا لدعوتها بوقف الجهاد والحسبة والتكفير.

تفجيرات الرياض الأحكام والآثار يحكي عما وصفوه بأحداث العاشر من سبتمبر المصغرة ولكن في السعودية، فإذا كان الحادي عشر من سبتمبر قد أزال برجي التجارة العالمي فإن هذه الأحداث قد أزالتي برجتي طالبان وأفغانستان فزالتي الجماعة واختلت الدولة. ووضعت الدولة الإسلامية والدعاة في مأزق شديد لا يدرون كيف سيخرجون منه أو يتصرفون فيه، وسعادة بعض عوام المسلمين بما حدث للأميركيين في الحادث عشر من سبتمبر وبما حدث لهم في تفجيرات الرياض أو الدار البيضاء لا تعد دليلا شرعيا علي صحة هذه الأعمال وعلي الحركات الإسلامية التي رفضت شراء رضا الكبراء والعظماء لسخط الله عليها، لذا فعلي الدعاة أن يوجهوا عوام المسلمين إلي الصواب.

وربما كان هذا هو سبب تأليف قادة الجماعة الإسلامية للكتاب: وهو توحيد عوام المسلمين إلي الأصوب والصحيح وشرعا بخصوص التفجيرات الأميركية، ويقول الكتاب أن جو أميركا وظلمها وبغيها علي المسلمين لا يصلح أن يكون مبررا شرعيا لمخالفة الشرع، أو قتل من لا يجوز قتله قال تعالى: ﴿وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴿٢﴾ [المائدة : ٢] وقال أيضا ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة : ٨] ويرأي القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية إن هذه التفجيرات قد وضعت الإسلاميين كلهم في حرب مع الغرب ومع حكوماتهم ومع شعوبهم في حرب لا يريدونها ولا يرغبونها، بل إن أكثر الإسلاميين ينتقدون هذه التفجيرات ورغم ذلك طالتهم و ستطولهم هزاتها وزلزلتها، فكما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت النذير لاحتلال العراق وأفغانستان، فالله أعلم ماذا ستفعل هذه التفجيرات ببلاد المسلمين ولكنها يقينا ليست في صالح بلادنا وشعوبنا وديننا، فبيرل هاربر أسعدت اليابانيين أياما ولكنها أتعستهم بعد ذلك أعواما حينما ضربت بلادهم بالقنابل الذرية، واضطرت إلي الاستسلام المهين دون قيد أو شرط وكذلك الحادي عشر من سبتمبر أسعدت بعض عوام المسلمين ممن لا خبرة لهم بالدين و الحياة واليوم هي تؤلنا جميعا وستظل تؤلنا لمدة سنوات حينما نري آثارها في احتلال أفغانستان والعراق، فإذا كانت اليابان قد قامت من رقدتها سريعا- يقول الشيخ ناجح إبراهيم- فإن مصيبة الدول العربية والإسلامية أن نومها ثقيل فإذا رقدت تأخرت كثيرا في قيامها ورقدتها.

ويعلل الكتاب فرحة المسلمين بما يحدث لأميركا بالتشفي فقط، دون إدراك للحكم الشرعي وموقف الإسلام مما يحدث، ولذا قام قادة الجماعة الإسلامية بتأليف هذا الكتاب لكي يبينوا موقف الشرع من هذه التفجيرات.

أهم ما يلاحظ في الكتاب أنه يعيد بعض ما تم شرحه وقوله في الجزء الأخير من كتاب نهر الذكريات والخاص بأحداث ١١ سبتمبر، وكذلك في الكتاب الثالث استراتيجية وتفجيرات القاعدة، الأخطاء والأخطار، وكتابي مبادرة وقف العنف، وتسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد في أخطاء في الأجزاء الخاصة بشرعية الجهاد وغايته، و التترس، وهل يجوز قتل المدنيين، وغير ذلك.

ويعيد الشيخ ناجح إبراهيم- مؤلف الكتاب بمساعدة باقي القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية- تأكيد ما أكدته الجماعة الإسلامية في نهج الذكريات واستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار من أن رفض الجماعة لتفجيرات الرياض وأشباهاها لا يعني طعنا في إخلاص منفذيه ولا إنقاصا لقدرهم ولا تجريحا في شخصهم، فهم الذين قدموا الغالي والرخيص من أجل نصرة دينهم فلم يبخلوا بأرواحهم وهي أغلى شيء عندهم لكن الإسلام دين العدل في الرضا والغضب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم إني أسألك العدل في الرضا والغضب^(١) فكل ما تفعله أميركا لا يجعله الإسلام دليلا علي قتل كل أميركي سواء كان رجلا أو امرأة أو صبيا وسواء مدنيا أو عسكريا أو مسالما أو محاربا مادامت جنسيته أميركية وربما كان مسلما وقاتله لا يعلم. فمقياس الجنسية في الحكم غير صحيح شرعا.

ولكن هل نسيت الجماعة الإسلامية ما تفعله أميركا بالإسلام وببلاد المسلمين؟

يقول الكتاب: لا لم ننسي ولا يمكن أن ننسي، وكل مسلم بأمر إسلامه وأوطانه يعرف ويدرك ما يجري حوله وكيف تجور أميركا علي حقوق المسلمين وتعامل بلادهم باستعلاء وازدراء (سلام السودان) و(حرب العراق) و(معاينة سوريا) في الوقت الذي يوقع فيه قرابة ٤٠٠ عضو في الكونجرس مذكرة تطالب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بعدم الضغط - مجرد الضغط - علي إسرائيل لكي تقبل خارطة الطريق - ويؤكد الكتاب أن ما يحدث لنا بأيدينا وليس بأيدي أميركا ﴿ أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [المائدة : ١٦٥] فصدام حسين وحزب البعث ليسا صناعة أميركية ولكنهما الإفراز الطبيعي لبعث الأمة عن الدين وتركها لحدوده وحرماته وذلك حتى يعتدل الميزان وتستوي الكفة وفقه الواقع لابد أن يتكامل مع فقه الشريعة فكما أن الفهم العميق لنصوص الشريعة هو الأساس لفهم الدين، فكذلك فقه

الذي ستنزل عليه هذه الأحكام والخطأ في الرؤية الشرعية لأي حادث يكمن في إحدى أسباب ثلاثة الفهم الخاطئ للنص الشرعي، الفهم الخاطئ للواقع الذي يراد تنزيل النص عليه أو الخطأ في اختيار النص الشرعي الذي يناسب هذه الواقعة أو ما يسميه الأصوليون تحقيق المناط لذا فعلي الحركة الإسلامية أن تقدم مصلحة الأمة علي مصالحها وأن توازن بين المفاصد والأضرار بعضها من بعض والمصالح والمفاصد إذا تعارضتا.

ويبدو أن الجماعة الإسلامية أصبحت مغرمة برسم السيناريوهات، فبعد أن قدمت في كتابها السابق نهر الذكريات سيناريو لأيام تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها حتى سقوط كابول، تعود لتقدم في هذا الكتاب سيناريو هين آخرين هما سيناريو تفجيرات المغرب والذي يبدأ يوم ٢٠٠٣/٥/١٦ الذي بدأ بخمسة انفجارات أسفرت عن مصرع ٤١ شخصا منهم عشرة من منفذي العملية وإصابة نحو ١٠٠ آخرين، وينتهي السيناريو بإصدار قانون مكافحة الإرهاب بالمغرب والذي كان محمد السادس رافضا له قبل التفجيرات.

السيناريو الثاني يوم ٢٠٠٣/٥/٤ هو سيناريو تفجيرات الرياض- موضوع الكتاب- والذي بدأ بأربعة تفجيرات هزت الرياض واستهدفت ثلاثة مجمعات سكنية في حي غرناطة وآخر في حي أشبيلية وثالث في حي النهضة والرابع علي موقع لشركة سيانكو وهي شركة صيانة مباني سعودية أميركية مشتركة وقد استخدمت سبع سيارات في الهجوم علي المجمعات السكنية الثلاثة الحمراء والجداول والبلهيد وقد وقع أحد الانفجارات علي مجمع إداري وسكني لشركة فنيل التي يتولى أخصائيون فيها تدريب الحرس الوطني السعودي وأسفرت التفجيرات عن مقتل تسعة وعشرين من بينهم سبعة أميركيين، كما صرحت بذلك الحكومة السعودية ولكن أعلن ديك تشيني نائب الرئيس بوش بعد ذلك أن عدد القتلى يصل إلي واحد وتسعين قتيلا. وينتهي السيناريو بإصدار الدكتور أيمن الظواهري تسجيلًا صوتيًا جاء فيه احزموا أمركم واضربوا سفارات أميركا

وانجلترا واستراليا والنرويج ومصالحهم وشركاتهم ومواطنيهم أشعلوا الأرض نارا تحت أقدامهم فليس لهم ذمة ولا عهد ولا أمان.

وبعد هذا السيناريو يؤكد الشيخ ناجح إبراهيم أن الجهاد للجهاد أو القتال للقتال هو نموذج خاطئ للجهاد وهو فهم سقيم لهذا الفرض العظيم من فرائض الإسلام، وللأسف فإننا نراه ورأيناه كثيرا في هذه الأيام.

ويتساءل الشيخ ناجح: ماذا جني الآلام والمسلمون من تفجيرات ١١ سبتمبر سوي الخراب والدمار وضياع أفغانستان وطالبان واحتلال أفغانستان التي استعصت زمانا علي الاحتلال السوفيتي، وكانت البداية لاحتلال العراق.

فهذه التفجيرات وما شابهها من عمليات تعطي أعداء الإسلام الذريعة تلو الذريعة للتدخل السافر في شؤون بلاد العرب والمسلمين، فتفجيرات الرياض جعلت أميركا تدس أنفها بقوة في كل الشؤون الداخلية للسعودية وتتحدث عن وجوب تغيير نظام التعليم في المدارس السعودية عامة والتعليم الديني علي وجه الخصوص ويتحدثون عن مؤلفات كثير من علماء السعودية ويزعمون أنها تدعو للتطرف والعنف ويتحدثون صراحة عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووجوب إلغائها لأنها تتنافى مع الحرية الشخصية علي حد زعمهم.

الجهاد الحقيقي كما تراه الجماعة الإسلامية لا يقدر فيه ولا يضيعه من يسعى لإبطاله فحسب، ولكن يسيء إليه أيضا الذين يخطئون فيه، أولئك الذين يضعون السيف في غير موضعه أو يقومون بالجهاد في المكان الخاطئ والزمان الخاطئ وبالطريقة الخاطئة، أن الذين يخطئون في الجهاد ويبطلون كلاهما يسيء إلي الإسلام ورسالته ولا يسلك نهج النبي محمد صلي الله عليه وسلم. فللجهاد شروط ينبغي توافرها قبل القيام به، وله موانع يجب ألا تكون موجودة حتى يمكن إنفاذه، والاعتراف بالخطأ وعدم تكراره لا يدل علي الضعف في الدين ولكن يدل علي القوة في الدين وأنه يجب تصحيح الأخطاء مبكرا قبل أن

تتساقط دول الإسلام واحدة واحدة في قبضة أعداء الإسلام وقبل أن يسجن مئات أخرى من الشباب المسلم في بلاد أخرى.

ويحذر الكتاب أبناء الحركة الإسلامية الذين يريدون إقامة الدين من أن يستدرجهم الطغيان الصليبي علي بلاد المسلمين أو أن تستدرجهم أخلاق الحروب القذرة التي تدور هذه الأيام علي الكرة الأرضية والتي تحكمها أخلاق الوحوش الضارية، ونقول لأبناء الحركة الإسلامية في كل مكان لا تستدرجوا بهذه الأشياء فتستبدلوا المعني السامي للجهاد وهدفه النبيل بالانتقام الشخصي. فالمسلم الفطن في جهاده هو الذي يشهر سيفه ويشد قوسه حيث يري مصلحة الإسلام العليا ومصلحة الأوطان العليا وإلا أغمد سيفه خشية أن يسيء إلي دينه ووطنه ودعوته وأمته، فخالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه لم يلقب بسيف الله المسلول إلا يوم مؤتة ويوم قال بعض أطفال المدينة عنه: يا فرار أفررت من في سبيل الله عز وجل^(٢) ولكن القائد الكريم الرسول صلي الله عليه وسلم منحه هذا اللقب الذي لم يمنح في التاريخ لقائد انسحب بجيشه ولكنها عظمة أخلاق الرسول وعظمة خالد بن الوليد رضي الله عنه^(٣).

ويعود الكتاب للحديث عن المستأمن وهو ما تم ذكره تفصيلا في كتب تصحيح المفاهيم وفي كتاب إستراتيجية وتفجيرات القاعدة- الأخطاء والأخطار و نواقض الأمان كما يذكرها اثنان: خروج المستأمن من دار الإسلام والعودة إلي داره ويرى الأحناف إن رجع إلي داره فأراد العودة إلي دار الإسلام لزمه أمان جديد بينما قال الحنابلة إن لم ينقض أمانه لأنه لم يخرج عن نية الإقامة، وإذا تضمن الأمان مضره أو اقتضى مفسده أو ضيف من ذلك فإن للحاكم المسلم أو من يقوم مقام أي الجهات المختصة التي عينها هو لهذا العمل أن ينقضي الأمان ويلغيه فالرسول يقول لا ضرر ولا ضرار^(٤) ولذلك فقد قال الفقهاء: فلو آمن المسلم جاسوسا أو من فيه مضره علي المسلمين لم يعقد أمانه.

يطرح الكتاب بعض التساؤلات المهمة المتعلقة بهذا الأمر مثل أن البعض يحتج بأن بعض الحكومات التي تمنح الأمان لا تحكم بالشرعية وبالتالي فهؤلاء المدنيين ليسوا بمستأمنين فيجوز الاعتداء عليهن ويجب الكتاب بأن العبرة بما اعتبره هذا القادم أماناً فمادام أعطي تأشيرة الدخول فقد اعتبر نفسه بذلك آمناً لأن ذلك هو العرف السابق، ثم أن الأمان يكون بلفظ أو إشارة مفهومة أي شأنها فهم العدو الأمان منها، وإن قصد المسلمون بها ضراً كفتح المصحف فظنوه تأميناً فهو كذلك.

يخصص الكتاب الفصل الخامس للحديث عن قضية التتربس وهي الخاصة بحرمة قتل المسلم وفي حديث كل ذنب عسي الله أن يغفره إلا أن يقتل مؤمناً متعمداً أو الرجل يموت كافراً^(٩) وقال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: إن من ورطات الأمور التي لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله^(١٠)

ويورد الكتاب العديد من الأحاديث والآيات الكريمة والأدلة من تاريخ السلف الصالح لانتقاد إراقة دم المسلمين علي يد منظمي التفجيرات العشوائية التي حدثت في الرباط والسعودية وإندونيسيا، فقد أريقت الدماء المسلمة في هذه التفجيرات وغيرها دون مراعاة لعظمة حرمتها، أما ما يقال عن دليل إراقتها أنها فتوى التتربس التي ذكرها العلماء فيؤكد الكتاب أن فتوى التتربس ظهرت في الفقه الإسلامي بقوة حينما اجتاحت جيوش التتار بلاد المسلمين واحتلوها، وكان من عاداتهم أسر عدد من المسلمين ثم قيدهم بالسلاسل ووضعهم أمام قواتهم أثناء حربهم مع المسلمين فكان كثير من المسلمين يأبى أن يقاتلهم أو يرميهم بالنبال أو السهام أو المجانيق حتى لا يقتل أسارى المسلمين المكروهين معهم ولذلك قام فقهاء الإسلام وقتها وعلي رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية بالإفتاء بوجوب قتال التتار وإباحة قتل التتربس المسلم بشروط كثيرة. وقد تبنت بعض الحركات الإسلامية التي تقوم بعمليات تستهدف الأجانب فيقتل فيها المسلمون مسألة التتربس للقول بجواز قتلهم.

وهناك شروط للترس يذكرها الشيخ ناجح إبراهيم للتدليل علي عدم جواز التترس في عمليات التفجير أهم هذه الشروط:

١- أن يكون هناك جيشان متحاربان: أحدهما مسلم والآخر كافر وتكون الحرب قائمة بينهما.

٢- أن يكون التترس من المسلمين بمن أسره الكفار و تترسوا بهم، ولا يصح غير الأسير فالساكن بجوار المشركين مثلا لا يأخذ هذا الحكم.

٣- أن تتحقق المصلحة وتندفع المفسدة برمي المشركين وفيهم الترس.

٤- ألا يكون هناك سبيل للأمن من جيش الكفار إلا بقتل الترس وقال القطبي لأن الغرض أن الترس مقتول قطعاً، فإما بأيدي العدو فتحصل المفسدة العظيمة التي هي استعلاء العدو علي المسلمين، وإما بأيدي المسلمين فيهلك العدو وينجو المسلمون أجمعون.

٥- أن تكون المصلحة في قتل الترس المسلم ضرورية وكلية وقطعية وعموما فقتل الأنفس المسلمة بروح باردة ليس من الإسلام في شيء وليس من المروءة في شيء، وهو أكثر شيء يجعل عوام الناس يعادون الحركات الإسلامية وينأون عن التعاطف معها والتواصل القلبي علي الأقل معها. فقتل النفس المسلم شيء عظيم، ولا يجوز أن تقتل مسلماً ثم تقول ببساطة يبعث علي نيته. فلو ساد هذا المنطق في رأي الشيخ ناجح سيعم الفساد و تتفشى الفوضى ويستبيح الناس كل شيء وهو ضد الإسلام.

لم يكن لتفجيرات الرباط وإندونيسيا اثر سيئ علي القتلى فقط، بل يرصد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية في كتابهم تفجيرات الرياض الأحكام والآثار العديد من الآثار السلبية الخطيرة علي البلاد الإسلامية منها أنه بمجرد وقوع الحادث توجهت سهام اللوم الأميركي إلي السعودية والأمن السعودي في فشله في الحيلولة دون وقوع هذا الحادث رغم تحذيرات أميركا للسعودية عن

قرب هذه العملية بالذات واتبع ذلك التقريع الشديد إرسال وفد كبير من المخابرات الأميركية والمباحث الفيدرالية الأميركية FBI للمشاركة في التحقيقات وهو ما جعل عهد العولة الأمنية يبدأ والتي تتدخل في أخص الأمور السيادية للدول ومن يرفض فالعقوبات السياسية والاقتصادية بل والعسكرية في انتظاره. وبعد تفجيرات الرياض تحدث كثير من الأميركيين عن ضرورة إلغاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رغم أن هذه الهيئة حكومية وتعمل ضمن قواعد شرعية ولها دور في انضباط الشارع السعودي شرعيا ودينيا وحماية للشارع السعودي من الجريمة والمعصية كما أن لها أغراضا شرعية صحيحة إذ أنها المسؤولة عن الحسبة وتعرضت السعودية أيضا بعد التفجيرات الأخيرة لضغوط من أجل إجراء تطبيع فوري وكامل للعلاقات السعودية الإسرائيلية إذ أن التطبيع سيفتح المجال واسعا أمام إسرائيل لتغزو الأسواق الخليجية وأيضا الضغط علي السعودية لمنع تأييدها للانتفاضة الفلسطينية بزعم أن هذا التأييد يصب في خانة مساندة الإرهاب وقد نجحت جزئيا أميركا في هذا فقد قررت السعودية وقف مساعداتها لشهداء وجرحى الانتفاضة وقصر مساعداتها علي السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات محددة لا تسبب إشكاليات في علاقتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة. من السلبيات أيضا التي يرصدها الكتاب أن السعودية قامت بعد التفجيرات بفصل ألف وسبعمائة خطيب كان مصرحا لهم رسميا بالخطابة وسحبت الترخيص منهم كما شنت أميركا حملة إعلامية شرسة علي السعودية مفادها أن هذه التفجيرات نتيجة لخطاب ديني يركز علي العداء لأميركا وإسرائيل ويحث علي مثل هذه الأعمال بطريق غير مباشر كما سعت أميركا وتسعي بقوة نحو تحجيم دور المؤسسات الخيرية السعودية سواء علي المستوى المحلي أو العربي أو الدولي وتفجيرات الرياض أعطتها فرصة جديدة للحديث مجددا حول دورها في دعم الإرهاب العالمي كما تقول أميركا مع أن غياب هذه المؤسسات الاجتماعية سيترك فراغا كبيرا لن يستطيع المسلمون سده في الأجل القريب علي الأقل وقد ساهمت تفجيرات الرياض ومن قبلها الحادي

عشر من سبتمبر في تجميد أميركا لأرصدة بعض هذه الجمعيات الخيرية التي كانت تساعد الأيتام والطلاب الفقراء والمحتاجين والمعوقين والأرامل والمرضى المسلمين في كل مكان في الوقت الذي تنشط فيه الحملات التبشيرية في بلاد المسلمين. كما دأبت أميركا علي اتهام السعودية بعد هذه الأحداث بانتهاك حقوق الإنسان بتطبيقها حدود الشريعة الإسلامية وخاصة حد السرقة ونحوه وتطالب بفصل الدين تماما عن الدولة.

ينتهي الكتاب بتأكيد وتكرار للتأكيد علي أنه لا يجوز أن يضع تنظيم أو جماعة الحركة الإسلامية بل الأمة الإسلامية كلها في مواجهة هي غير مستعدة لها ولا تريدها، مهما كانت الحجج، ومهما كانت الدوافع لأن الأمة الإسلامية تمر بمرحلة هي الأسوأ في تاريخها الطويل. وهو ما يستلزم رشدا في التصرفات وعقلانية في الأعمال وتخطيطا جيدا لمجابهة التحديات العظيمة التي تواجه الأمة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تعليمية حتى تفيق الأمة من غفوتها.

الهوامش:

١- جزء من حديث رواه النسائي في المجتبى (٣/٥٤/١٣٠٥) عن عطاء بن السائب عن أبيه رضي الله تعالى عنه، وابن أبي شيبه في مصنفه (٦/٤٥/٢٩٣٤٨) عن مالك بن الحارث والطبراني في المعجم الأوسط (٥/٣٢٨/٥٤٥٢) عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه بنحوه، وقال الألباني: صحيح.

٢- رواه الحاكم في المستدرک (٣/٤٥/٤٣٥٥) عن أم سلمة رضي الله تعالى عنه وقال: صحيح علي شرط مسلم ولم يخرج، وقال الذهبي: علي شرط مسلم.

٣- ذكره ابن هشام في السيرة (٦/٣٠) والبدایة والنهاية (٤/١٦٧) و (٤/٢٠٣)

٤- سبق تخريجه.

٥- رواه النسائي في المجتبى (٧/٨١/٣٩٨٤) عن معاوية وقال الألباني: صحيح

٦- رواه البخاري (٦٨٦٣)، والبيهقي في الكبرى (٨/٢١/١٥٦٣٧).

(٣)

استراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار

تأليف

القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية

في أكبر، وأضخم كتب الجماعة الإسلامية والتي صدرت بعد مبادرة وقف العنف ينتقد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية تنظيم القاعدة وزعيمها الأول الشيخ أسامة بن لادن - كما يحرصون علي تسميته - في كتاب كتب خصيصا لهذا وهو كتاب استراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار.

الملحوظة الأولى التي تؤخذ في الكتاب، هو تغير موقف الجماعة الإسلامية من أميركا، أو فلنقل تطور نظرتها إليها، فقد كانت تعتبرها في سلسلة تصحيح المفاهيم من أساطين أعداء الإسلام والمستفيد الأول مع إسرائيل من التناحر الواقع بين الجماعات الأصولية وحكوماتها، ولكنها في هذا الكتاب تؤكد علي أن أميركا إنما تفعل ما تفعله من باب الدفاع عن النفس وليس من باب عداؤها للإسلام وللمسلمين.

ومن قراءتها لتفجيرات كينيا وتنزانيا في أغسطس ١٩٩٨، ثم برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك في سبتمبر ٢٠٠١، ثم بالي في إندونيسيا في أكتوبر ٢٠٠٢ ثم مدينتي الرياض والدار البيضاء في مايو ٢٠٠٣ تترجم الجماعة الإسلامية رؤيتها لتنظيم القاعدة وكيف يفكر في الخروج بأمة الإسلام من المأزق الذي تعيشه اليوم وهو ما ترجمته فتوى الشيخ أسامة بن لادن بقتل المدنيين الأميركيين في أي مكان في العالم وتشكلت علي أساسها ما عرف بالجبهة العالمية لقتال الصليبيين واليهود والأمير كان، والتي رفضت الجماعة الإسلامية

الانضمام إليها، أو تنصلت من فعل ذلك بعد أن قام الشيخ رفاعي طه بالزج باسمها دون مشورة أحد من قادتها في الجبهة، ولكن سرعان ما أعلنت عدم موافقتها وانسحابها من هذه الجبهة.

ولا ينحو مؤلفو الكتاب منحى آخرين في وصف القاعدة وأقطابها بالعمالة لأميركا أو الخيانة للأوطان أو الارتزاق من أجل دراهم معدودة، فالحقيقة غير ذلك في رأيهم والواقع يخاصم هذا، ولكنهم ينطلقون من اختلافهم الجوهرى مع تنظيم القاعدة سواء على مستوى الفهم أو الممارسة للجهاد وهو مال أعني قدحا في نياتهم أو حبهم للإسلام كما أن تخطئتهم لاستراتيجية تنظيم القاعدة لا تعني إغفال الأسباب التي دفعتها لانتهاج هذه الاستراتيجية لأن الوقوف على الأسباب التي دفعتها لانتهاج هذه الاستراتيجية يمثل إحدى المقدمات الهامة لتحديد سبل العلاج فلا يصح في هذا المقام إغفال السياسات الأميركية الظالمة تجاه قضايا العالم الإسلامي عامة فلسطين خاصة في توليد مثل هذه الأعمال وظهور مثل هذه الاستراتيجيات وهو ما يكشف وجود خلل لدى القاعدة في النهاية في فهم الجهاد كشريعة من شرائع الإسلام وفي معرفة الأحكام الشرعية وضوابطها وفي قراءة الواقع وتنزيل الأحكام عليه.

ولا يقدم مؤلفو الكتاب كتابهم على أنه مجرد انتقاد بل هو تصحيح للمؤمنين ووصية للصالحين وبيان للمجاهدين ودعوة للمحبين المهمومين بحاضر أمة الإسلام ومستقبلها لعله يكون شعاع نور يساعد الذين أخطئوا.

وفي البداية يستطيع المراقب لملف تيارات الإسلام السياسي أن يلاحظ انطلاق مبادرتين أو رؤيتين متباينتين بشأن الجهاد وقضاياها النظرية والعملية ما لبثت كل رؤية منهما أن عبرت عن نفسها بصورة عملية علنية صارت ملء السمع والبصر.

الرؤيتان هما:

١- مبادرة وقف العنف التي أعلنتها الجماعة الإسلامية في الخامس من يوليو ١٩٩٧ والتي بمقتضاها أوقفت الجماعة الأعمال القتالية والبيانات المحرصة عليها.

٢- المبادرة الثانية هي مضادة لهذا التوجه، وهو إعلان الجبهة العالمية لمواجهة الصليبيين واليهود و الأميركان التي انضوي تحتها عدد من الجماعات الإسلامية في بلدان عدة بقيادة أسامة بن لادن والتي اتخذت من أفغانستان قاعدة لها ومن حركة طالبان الحاكمة درعا تحتتمي به.

وإذا كنا تحدثنا عن مبادرة وقف العنف في عرضنا السابق لأول كتب سلسلة صحيح المفاهيم مبادرة وقف العنف فان الجماعة الإسلامية تؤكد في هذا الكتاب اختلاف سياسة مبادرتها مع مبادرة القاعدة، وأنه كان من الطبيعي أن تقف الجماعة الإسلامية موقفا معارضا لإخلال القاعدة ببعض الأحكام الشرعية وإهدارها للمصالح المعتبرة شرعا وما يترتب عليها من مفاصد عديدة بدءا من انهيار دولة أفغانستان الإسلامية وانتهاء بالوقائع شبه اليومية الساعية لاستئصال كل تجليات الظاهرة الإسلامية في إطار استراتيجية الحرب الوقائية ضد الإرهاب والخط الأخضر وفقا للتعبير الأميركي ف رؤية الجماعة الإسلامية تقف علي طرف النقيض من رؤية القاعدة والتي يصفها الكتاب بأنها تجعل الجهاد هو الاستجابة الوحيدة الصحيحة لمواجهة الواقع وترفع منطق التحدي فوق مبدأ الحسابات واستثارة الأعداء وتجبيهم بدلا من تحييدهم وتسعي لإقامة دولة إسلامية بالتضحية بدولة إسلامية قائمة وتستثير حربا صليبية رغم أن الأمة الإسلامية في أوهن حالاتها فأتت بأعمالها مخاصمة لفقه المصالح والمفاصد وفقه الأولويات والموازنات وصار لسان حالها أنها تريد الجهاد للجهاد.

وكما يرصد الكتاب مشاهد ظهور وصعود القاعدة يرصد أيضا مراحل الاستراتيجية الأميركية تجاه قضايا العالم الإسلامي ويقسمها إلي:

١- مرحلة تأمين المصالح الأميركية في العالم الإسلامي ضد أخطار الشيوعية في الفترة (١٩٤٥-١٩٩١) حيث تعاونت أميركا مع دول خليجية و إسلامية ك أفغانستان لتطويق الخطر الشيوعي.

٢- مرحلة البحث عن استراتيجية جديدة إلى التصعيد والضغط المتبادلة بين أميركا والقاعدة (من ١٩٩١ حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١) حيث انفردت أميركا بمقادير العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبدأت بحثها عن عدو جديد للحفاظ علي هيمنتها علي البترول كسلعة استراتيجية وهو ما استدعي تواجدها في الأراضي المقدسة بعد حرب الخليج الثانية (العراق، الكويت).

بدأت أميركا في اتباع استراتيجية الضغوط المتزايدة علي حركة طالبان بعد تزايد خطرهما، ومن جهة أخرى تزايد دور اليمين المسيحي الأصولي ونشأة تحالف بين اللوبي اليهودي وبينه وانصب تأثيره علي قضية اللوبي الإسرائيلي لإيجاد ذريعة للتدخل في شؤون البلاد الإسلامية تحت عنوان مساندة الأقليات المضطهدة في العالم.

٣- مرحلة محاولة استعادة الهيبة واستباق الأخطار وتبدأ هذه المرحلة بحالة الذهول التي انتابت أميركا ساسة وشعبا من جراء الهجوم الذي شنته بعض الخلايا التابعة للقاعدة علي عدة أهداف علي الأراضي الأميركية بعدة طائرات مختطفة وهو ما جعل أميركا تصرح بأنها حرب صليبية جديدة وهو ما جعل أميركا تحتل كل من أفغانستان والعراق علي اعتبار أنهما دولتان إسلاميتان كما تري إحدى وجهات النظر.

ويقول الكتاب إن استناد القاعدة علي سلبية الاستراتيجية الأميركية تجاه العالم الإسلامي وقضاياها لتبرير خيارها الاستراتيجي لا يصح الاحتجاج به أو الاستناد إليه لأن استراتيجية القاعدة هي في الحقيقة أهم عامل أسهم في تسريع وصياغة تلك الاستراتيجية الأميركية السلبية لأن استراتيجية القاعدة أهدرت الفرص السانحة كما تستفيد من معطيات الوضع الدولي وتوجهات الاستراتيجية

الأميركية نحو منطقة وسط آسيا بما يحقق المصالح الأفغانية بدلا من ابتناء استراتيجية تؤدي إلى الإطاحة بدولة طالبان الإسلامية.

وبرغم تأكيد الرئيس بوش عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أننا بصدد حرب صليبية علي الآلام إلا أن القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية يقولون في كتابهم أن الأمة الإسلامية ليست بصدد حرب صليبية ولكن لا يمكن نفي الدوافع الدينية التي يمكن أن تكون قد أسهمت في تشكيل بعض السياسات الغربية تجاهها.

وفي تقييم الجماعة للقاعدة تؤكد أنه قد تأسست استراتيجية القاعدة علي خلل بين في قراءة الواقع من جوانبه المختلفة، مما حرمها من اكتشاف الفرص المتاحة أمامها وأوقعها في اختيارات مبنية علي الأماني والآمال أكثر من ابتنائها علي الواقع والحقائق ولعل السبب في ذلك يتمثل في جملة الافتراضات الخاطئة التي حكمت تفكير القائمين آنذاك فاستراتيجية التحدي والمواجهة لأميركا لا يمكن تصورها إلا مع افتراض وجود خلل في قراءة الواقع بكل أبعاده سواء المتعلقة بالذات أو الغير في ظل غلبة الإهمال والاستخفاف بمعطيات السياسة الدولية وخلل أو في قراءة قدرات الأمة والذات فأين قدرات الأمة الإسلامية التي تستطيع أن تواجه تحالفا بين اليهود والصليبيين و الأميركيين يدفع إلي تكوين تنظيم القاعدة دفعا؟ وأين التكافؤ بينهما سواء علي مستوى القدرات العسكرية أو التكنولوجية أو الاقتصادية أو علي مستوى وحدة القرار السياسي كي يمكن القول بوجود فرصة انتصار، وإذا كانت الأمة الإسلامية اليوم غير مؤهلة أو مستعدة أو راغبة في الدخول في غمار مواجهة علي أساس ديني فهل تنظيم القاعدة أو الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين و الأميركيين لديهما القدرة علي ذلك.

هذه الأسئلة وغيرها يطرحها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية ويجيبون عليها بقولهم أن إدخال الأمة الإسلامية في مواجهة علي أساس ديني في ظل

تخلفها ووهنها و تشرذمها أمر يفتقر إلي أدني درجات الحكمة والواقعية فمن الظلم للأمة ولأبنائها إدخالها في معركة تتسلح فيها بالكلاشينكوف في مواجهة خصم يدير معركته بالأقمار الصناعية والأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات. ولذا كان من الطبيعي ألا تجد استراتيجية القاعدة رواجاً لها بين حكومات الدول الإسلامية أو دعماً من تيارات وحركات إسلامية وبدلاً من ذلك كنت ملاحقة أبناء القاعدة وتسليمهم هي اللغة السائدة.

أما عن أنصار القاعدة والمتعاطفين معها، فلا ينفي الكتاب وجودهم بل يبرر هم بالظلم الذي ينزل بالمسلمين علي أيدٍ يهودية أو أميركية هنا أو هناك وينبه المؤلفون إلي أنه يمكن للقاعدة توظيف هؤلاء المتعاطفين لأداء أدوار متنوعة بدءاً من تقديم المساعدات المالية وانتهاء بتقديم الأرواح من جراء الإحساس بعدم وجود بديل آخر أو حل لتلك الأزمة التي تمر بها الأمة الإسلامية اليوم ولكن ينبغي التفتن إلي أن هذا التعاطف - في رأي الجماعة - في أغلبه من جنس التعاطف وأهل العراق مع الإمام الحسين، حين قال الفرزدق للحسين عندما سأله عن أحوالهم قلوبهم معك وسيوفهم عليك والمقصود هنا أن هذا التعاطف لا يقوى علي مواجهة الحقائق أو فوارق القوة وسرعان ما يتحول إلي تعاطف مكتوم ثم إلي لوم وإحباط عندما يجد صاحبه سحب الفشل تخيم علي الاستراتيجية وان مشروع القاعدة يتجه إلي الانكسار بدلاً من الانتصار.

أهداف استراتيجية القاعدة كما يراها كتاب الجماعة الإسلامية هي أهداف مستحيلة وضبابية لأن الخراج القوات الأميركية من الخليج والسعودية علي وجه الخصوص يمكن إدراجه في عداد الأهداف غير ممكنة التنفيذ في ظل موازين القوي بين القاعدة وأمريكا وفي ظل الأهمية الاستراتيجية القصوى لمثل هذا التواجد بالنسبة للمصالح الأميركية في العالم، فالوجود الأميركي في الخليج ليس من قبيل الترف وإنما يعبر عن اختيار أميركي حاسم باعتبار منطقة الخليج أحد أهم دوائر المصلحة القومية الأميركية العليا ولا أدل علي ذلك من قول وزير

الخارجية الأميركي السابق جيمس بيكر عندما سئل عن سر إرسال أكثر من ٥٠٠ ألف جندي أميركي إلي صحراء الخليج الحارقة إبان احتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ فقال نحن هناك من أجل ثلاثة حروف فقط هي Oil وكان هذا الرد كافيا لنيل مساندة الكونجرس لخطة عاصفة الصحراء لتحرير الكويت.

والفن الذي تجيده القاعدة في اعتقاد قادة الجماعة الإسلامية التاريخيين هو فن تجييبه الأعداء فقط وهو بوصفهم فن غير مرغوب فيه أو مقدور علي تحمل نتائجه لأنه بجانب اليهود والصليبيون و الأميركيان الذين يمثلون نصف العالم هناك أعداء آخرين أيضا تكتسبهم بدعمها المستمر للعديد من الحركات الإسلامية الثورية ضد الأنظمة القائمة ببلدانها سواء في الشيشان أو داغستان أو كشمير أو الفلبين أو غيرها والقيام بعمليات علي أراضي بعض الدول موجهة ضد أميركا مما يؤدي إلي الإخلال بهيبة هذه الدول وبأمنها وربما يؤدي إلي وقوع ضحايا من جنسيات تابعة لدول مختلفة مما يدخل كل هذه الدول في دائرة الصراع ضد القاعدة. وهذه الاستراتيجية تسير في اتجاه معاكس لاتجاه سياسة الرسول الرشيدة، ثمة استراتيجية أخرى تتبعها القاعدة وهي استراتيجية الجمود حيث تقوم علي اختيار طريق واحد لحل الصراعات التي اقتحمتها وهذا الطريق هو طريق استخدام القوة فحسب وهذا الطريق لا ينتهي السير فيه إلا ببذل آخر قطرة دم من أنصارها.

ويرصد الكتاب العديد من السلبيات أو النتائج السلبية التي ترتبت علي استراتيجية القاعدة وصبت في غير مصلحة الأمة الإسلامية.

١- انهيار الدولة الإسلامية في أفغانستان.

٢- مطاردة القاعدة والحركات الإسلامية في إطار العولة الأمنية.

٣- الإضرار بقضايا الأقليات الإسلامية بالخلط المتعمد بين حركات المقاومة للاحتلال والإرهاب كما حدث في الشيشان حيث سعت روسيا بوصم الحركة الشيشانية الساعية للاستقلال بالإرهاب وفي كشمير وجدت الهند الفرصة سانحة كي تمارس نفس المنطق الروسي بالشيشان وفي الفلبين جاءت محاولات الحكومة الفلبينية لتجبيه العالم ضد حركة أبو سياف الساعية للاستقلال بجزيرة مثننا وبتحركها عندما وافقت أميركا علي دعم جهود الحكومة الفلبينية في مقاومة الإرهاب.

٤- إفساح المجال أمام تحقيق الأهداف والطموحات الإسرائيلية حيث اعتبرها الإسرائيليون فرصة لبيان أن ما تعانيه إسرائيل من عمليات المقاومة الإسلامية الفلسطينية يماثل ما شهدته أميركا في ١١ سبتمبر.

٥- ابتناء أميركا لاستراتيجية تستجيب لأجندة اليمين المسيحي في الاندفاع نحو صراع الحضارات وترجمت نفسها في التهام العراق ومخزونه النفطي ودعم إسرائيل في صراعها ضد المقاومة الفلسطينية وتهديد الدول الإسلامية التي تمثل خطرا علي إسرائيل بإدخالها في محور الشر كسوريا وإيران وابتناء سياسة جديدة في وسط آسيا تقوم علي احتواء الخطر الإيراني وحصار الحركات الإسلامية.

٦- تعرض الجاليات الإسلامية في أوروبا وأميركا خاصة لمضايقات عنصرية وتشديد قوانين الهجرة واللجوء السياسي بها.

٧- التأثير السلبي علي الإسلام حيث تم ترويج صورة نمطية عن الإسلام تميل إلي وصفه بالعنف والخطر الهائل والعدو البديل.

٨- أدت استراتيجية القاعدة إلي أحداث تقارب بين أميركا وأوروبا الغربية. النقطة الإيجابية الوحيدة في استراتيجية القاعدة والتي يرصدها قادة الجماعة الإسلامية وأن عدوها سلبية أيضا في نتائجها وهي التي تبلورت في اتجاه

عدم الدعوة إلى الدخول في مواجهات بين الحركات الإسلامية والنظم التي تعيش في كنفها، لكن الممارسة العملية للقاعدة أوجدت صراعاً بينهما وبين تلك النظم بطريق غير مباشر عندما استهدفت الأميركان واليهود والصليبيين علي أرضها فالمشكلة تأتي في أن القاعدة قدمت مفهوماً للجهاد بعيداً عن الانضباط بالضوابط الشرعية أو الالتزام بترجيح المصالح علي المفساد وحساب المآلات ومراعاة القدرات، وهذا المفهوم يحتاج لترشيد كي لا يكون الجهاد تضحية في غير ميدان أو فداء قبل الأوان.

ويعيد قادة الجماعة السلامية التاريخيون ما سبق أن قدموه في كتابي مبادرة وقف العنف وتسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء من أقوال حول الجهاد ومفهومه وشرعيته كاشفين عن أن هناك خطأ في فهم فريضة الجهاد لدي تنظيم القاعدة وبالأخص لدي الشيخ بن لادن فللجهاد معان متعددة وهو وسيلة وليس غاية ويورد الكتاب أمثلة من مدرسة الجهاد الرحيم من حقب الإسلام الحافلة بهذه الحوادث وهناك العديد من الخيارات النبوية تبدأ بالدعوة لدين الله وهكذا بدأ الرسول حياته قال تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف : ١٠٨] ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] ثم الصبر والمصابرة وقد لزم الرسول صلي الله عليه وسلم هذا الخيار في كثير من أوقاته قبل أن يؤمر بالجهاد وهو بمكة ثم التعاون علي التقوى والتحالف علي الخير ورد الظلم والعدوان ويأتي هذا الاختيار النبوي استجابة لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة : ٢] ويرى المؤلفون أنه لا حرج من التحالف مع غير المؤمنين فالرسول صلي الله عليه وسلم عندما علم بأن قريشا تريد منعه من العمرة في عام الحديبية قال والذي نفسي

بيده لا يسألون خطة يعظمون فيها حرمان الله لا أعطيتموها^(١) ثم الهجرة وهي الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام أو إلى دار أمان أو أمن لأهل الإيمان والكل يعلم بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وهجرة المسلمين إليها وقوله قبل هجرة بعض المسلمين إلى الحبشة لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملكا لا يظلم عنده أحد وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه^(٢) ثم طلب النصرة وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعرض نفسه الكريمة علي أحياء العرب في موسم الحج وليمنعوه ممن كذبه وينصروه ويؤوه ثم الصلح والهدنة والموادعة وقال تعالى في هذا ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ١] ثم التعايش وقد اختار الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك الخيار لأصحابه المهاجرين إلى الحبشة بعدما اشتد الإيذاء عليهم في مكة ثم الاعتزال والحياد أي اعتزال الدخول في صراع قائم بين أطراف آخرين والوقوف علي الحياد بينهم وقد دل علي ذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم باعتزال المتقاتلين في قتال الفتنة والصراع علي الدنيا والملك وقد ورد في هذا حديث عبد الله بن حباب رضي الله تعالى عنه قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تكون فتنة القاعد فيها أفضل من القائم والقائم أفضل من الماشي والماشي فيها أفضل من الساعي فإن كان ذلك فكن فيها عبد الله المقتول ولا تكن القاتل^(٣) ثم يجيء الخيار العاشر وهو خيار الجهاد والردع ويخطئ قادة الجماعة الإسلامي من يقول بأن خيار الجهاد نسخ خيار الصفح والصبر كخيار بسلامي أصيل، لأن معني هذا القول أنه لا يجوز لأهل الإسلام لزوم الصبر أو اختيار الصفح والعفو عن من يخالفهم والصواب في هذا الأمر هو أن فرض الجهاد فسخ وجود لزوم الصبر علي الفئة المؤمنة ولم ينسخ جواز الصبر والصفح وفارق بين الأمرين.

ويعتقد قادة الجماعة الإسلامية أن أسلوب التفجيرات باللغة العنف هو الأسلوب الأثير لدي تنظيم القاعدة منذ الإعلان عن تشكيل الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين ومنذ الإعلان عن فتوى قتل المدنيين في كل زمان ومكان وبالنظر إلي وقائع هذه التفجيرات يكتشف القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية أنها ليست تفجيرات موجهة إلى استعمار غاشم أو محتل آثم أو أنها حادثة حال اشتعال حرب طرفها الآخر دولة من تلك الدولة إنما هذه التفجيرات باتت تحدث في أقطار إسلامية وبعض بلدان ليست طرفا في أي مواجهة مع تنظيم القاعدة أو الإسلاميين.

ومن ثم صار أكثر ضحاياها من المسلمين أو من غيرهم ممن لا يجوز قتلهم وهو ما يكشف عن خطأ في فهم الجهاد وتنزيل الأحكام الشرعية علي أرض الواقع ويرجع الكتاب هذا الخطأ إلي إسناد مهمة تنزيل أحكام الجهاد إلي غير المختصين من العلماء المجتهدين والذين لا يعلمون القواعد الشرعية الضابطة للقيام بهذه المهمة وتارة ينجم عن إهمال العلاقة الارتباطية بين الحكم الشرعي والواقع الذي سيتم تنزيله عليه وقد يكون السبب في تلك الأخطاء الخلل في إدراك الواقع علي حقيقته، وهناك العديد من القواعد الأصولية التي تضبط تنزيل الأحكام الشرعية علي الوقائع الجزئية يجب مراعاتها وهي استيعاب الواقع بكل تفصيلاته المعقدة وتحقيق المصالح ودرء المفاسد والترجيح والموازنة بينهما عند التعارض والازدحام ووجوب رعاية المآلات ووجوب رعاية تؤخر القدرة والاستطاعة ووجوب النظر في مدي قيام حالة الضرورة وأن تنزيل الأحكام الشرعية علي الواقع من اختصاص العلماء والمجتهدين وليس من اختصاص زعماء القاعدة.

يناقش الكتاب أيضا الرؤية الشرعية التي يستند إليها تنظيم القاعدة والخاصة بفتي جواز قتل الأميركان وهو ما يرفضه الإسلام بل توعده الرسول صلي الله عليه وسلم من يفعل ذلك فقال من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين

أحبته يوم القيامة^(٤)، فقد وضعت فتوى قتل المدنيين الأميركيين الآلام في قفص الاتهام رغم أن الإسلام علم الكون العدل في الحروب كيف يكون.

ويرد الكتاب علي استدلالات القاعدة القائلة بجواز إباحة انغماس المسلم في صف العدو للقول بجواز تفجير الطائرات المدنية والشاحنات المملوغة بأن ركاب الطائرة لا يمثلون صفا مهدر الدم فيجوز الحمل عليهم فهم من جنسيات وأديان مختلفة وأصناف شتى من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال وان هذه الطائرة بمن فيها لا تمثل جيشا معاديا يقف في مواجهة جيش المسلمين وان اختطاف الطائرة ثم تفجيرها يحتوي علي نوع غدر بالشركة التي تمتلك الطائرة وان المسلم عندما ينغمس بنفسه في صف الأعداء انم يكون فضله بأيديهم لا بفعله وفي كثير من الأحيان يؤدي تفجير الشاحنات إلي إصابة غير المستهدفين من أبرياء حيث حركة الدخول والخروج من الأماكن المستهدفة وهو ما يقطع بعدم جواز الأمر.

ولعل هذه المناقشة تستدعي إلي الذهن العمليات الفدائية في فلسطين المحتلة وهل هي جائزة أم لا، هل هي استشهاد أم انتحار وما رأي الجماعة الإسلامية فيها بعد أن غيرت أفكارها خاصة وأنها هاجمت العمليات المشابهة التي تقوم بها القاعدة، يقول الكتاب أنه قد تري حركة حماس الإسلامية الفلسطينية توفر الشروط والقيود المطلوبة للقيام بهذه التفجيرات في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي وقد تقدر أن المصلحة راجحة في القيام بها في زمن معين ثم قد يتراءى لها في زمن آخر أن مفسدة القيام بها راجحة علي المصالح التي ترجي منها ومن ثم تتجه إلي إيقافها ولا حرج عليها في هذا أو ذاك.

ويعرف الكتاب تفجيرات الرياض بأنها الهدف الخطأ في الوقت الخطر حيث أتت في توقيت خاطئ دوليا وإقليميا وسعوديا مما أدى إلي تعظيم المفسد المترتبة عليها بالإضافة إلي خطأ التقييم لمدي شرعية الحكم في السعودية ولربما انبنى علي أن وجود قوات أميركية في بعض قواعد السعودية سبب كاف للحكم علي النظام السعودي بالورق من الإسلام بدعوى موالاة الكفار من الأميركيين وهو

غير صحيح هناك أيضا والخطأ في حساب الجدوى إذا كان الهدف منها إخراج القوات الأميركية من الأراضي المقدسة والخليج وهو ما لم يحدث بل تطور الوجود الأميركي وهو ما يعكس سياسة السيطرة والهيمنة العسكرية بالإضافة إلى الأخطاء الشرعية المتمثلة في قتل عدد من المسلمين دون وجه حق في هذه التفجيرات وقتل عدد من الأجانب الذين دخلوا المملكة بأمان معتبر من قبل ولي الأمر المسلم بها مما لا يصح معه إصابتهم بسوء حتى وإن اعتبر البعض أن الأمان الذي دخلوا به غير معتبر فهنا يجب ردهم إلى أمانهم لا القيام بقتلهم.

ما البديل إذن؟

هذا هو السؤال الذي يطرحه الكتاب في خاتمته.

البديل باعتقاد قادة الجماعة الإسلامية هو سياسة أميركية أكثر عدلا والتوحد بين أبناء الأمة الإسلامية تحت مظلة الحرية للجميع والعمل علي الحفاظ علي ثوابت الهوية العقيدة والشرعية من الجميع والإسهام في الإقلاع الحضاري للأمة من جديد ومن الجميع دون إقصاء أو تغييب وتوجيه الطاقة المختزنة للجهاد والتضحية لدي أبناء الأمة حيث يوجد محتل غاشم أو مستعمر آثم فربما يكون في هذا حل لمحنة طالت ودفع للآخرين إلي مراجعة سياساتهم الجائرة والتخلي عن طموحاتهم لتصير أكثر عدلا وحكمة.

الهوامش:

١ - رواه البخاري (٢٧٣٤) ابن حبان في صحيحه (٤٨٧٢) عن المسور بن مخرمة

٢ - زاد المعاد لابن القيم (٢/١٢٨)

٣ - جزء من حديث رواه أحمد (٥/١١٠) والطبراني في الكبير (٤/٦/٣٦٣٠) وقال

الشيخ شعيب الأرناؤوطي: رجاله ثقات، وأبو يعلي في (١٣/١٧٦/١٧٧)

٤ - رواه الترمذي (١٢٨٣) عن أبي أيوب رضي الله تعالى عنه وقال الألباني حديث

حسن

(٤)

الإسلام وتحديات القرن الواحد والعشرين قراءة في الرؤية المستقبلية للجماعة الإسلامية

تأليف : ناجح إبراهيم

رغم أن الكتاب الثامن للجماعة الإسلامية "الإسلام وتحديات القرن الواحد والعشرين" والذي يجيء في إطار المراجعات الفكرية والفقهية لهم يعيد في كثير من فصوله بعض ما جاء في الكتب السابقة فيما يتعلق بالقاعدة، وبتفجيرات الرياض والدار البيضاء وقضية الجهاد والحسبة وغير ذلك من القضايا الشائكة إلا أنه يظل من المهم التعرض للكتاب لطرحه بعض القضايا الجديدة فيه والتي لم يطرحها قادة الجماعة الإسلامية التاريخيين للنقاش بعد مراجعاتهم مثل قضية تجديد الخطاب الديني، وموقف الإسلام من المرأة، والدعوة للناس أم الدعوة عليهم وفتوى ابن تيمية في شأن قتال التتار، وغير ذلك، بالإضافة إلى أنه يطرح رؤية الجماعة الإسلامية حول مستقبل الإسلام وحاضره، والتحديات التي تواجهه الآن.

ويستهل الكتاب الذي ألفه ناجح إبراهيم عبد الله وأقره وراجعه كرم زهدي وأسامة خافظ وعلي الشريف وحمد عبد الرحمن وعاصم عبد الماجد وعصام الدين درباله وفؤاد الدواليبي مقدمته بالتأكيد علي أن الدين عبارة عن رسالة وأمة، رسالة سماوية وأمة بشرية، ولا يكفي أن تكون الرسالة عظيمة ولكن ينبغي علي الأمة التي تحمل هذه الرسالة لا تقل عظمة عنها وأن تمثل أحسن صورة معبرة عن

رسالتها وقد حدث هذا كثيرا علي مدار تاريخ الأمة الإسلامية.

ويأسف إبراهيم - بعد هذا التاريخ الطويل - علي الأمة الإسلامية التي وقفت

علي مفترق الطرق وظهر عليها كم كبير من شواهد الانكسار والتمزق والضعف لم يسبق لها مثيل وتآكلت أطرافها تحت وطأة مخالب القط الأميركي وأنياب الذئب اليهودي، ففي العراق احتلال أميركي يهيمن علي مقدرات الأوطان ويتحكم في مصائر الشعوب وهماهي فلسطين تحيا نكبتها الثالثة بعد نكبتتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ والجدار العنصري يتلوى كالثعبان داخل أراضيها ليلتهم البقية الباقية من حلم الدولة الفلسطينية ويحولها إلي سراب وباقي بلاد المسلمين وقعت فريسة سهلة بين مطرقة خطر خارجي ينتهك سيادة الدول ويدس أنفه في شؤونها الداخلية ويقوم بإعادة تشكيل المنطقة ورسم خريطتها وفق الرؤية الأميركية، وبما يحقق لدولة إسرائيل السيادة التامة والريادة الكاملة علي كل دول المنطقة.

ويربط كتاب الآلام وتحديات القرن ال ٢١ بين هذه الصورة وذكري اجتياح الصليبيين لبلاد المسلمين واحتلالهم للشام وبيت المقدس وذكري اجتياح جحافل التتار لبلاد الإسلام وسقوط بغداد عاصمة الخلافة آنذاك في مشهد مروع منتهيا بالافتناع بحاجة الأمة إلي رؤية شاملة متكاملة ومنهج يدعو إلي التجديد والتطوير في إطار ثوابت الإسلام بحيث يخدم الإسلام ولا يخدم غيره، تجديد لا يخالف شريعة الإسلام بل يتوافق معها، تجديد لا يصطدم بالواقع بل يتفاعل معه تفاعلا إيجابيا صحيحا فينهض بهذا الواقع ليصلحه ويسخره لخدمة الإسلام.

والتجديد الذي يطالب به الشيخ ناجح إبراهيم هو تجديد تنهض به الدنيا وتسمو به الحياة ويعود به للدين حيويته ونضارته ويحيا به ما اندرس من معالها، تجديد الخطاب الديني لدي الجماعة يحمل هذه الشعارات:

- نعم لتجديد الخطاب الديني، لا لهدم الدين والآلام
- نعم لتجديد الخطاب الديني لا لإلغاء الشريعة الإسلامية
- نعم لتجديد الخطاب الديني لا لمحو هويتنا وطمس معالم حضارتنا

- نعم لتجديد الخطاب الديني لا لقطع صلتنا المعرفية بتراثنا العظيم
- نعم لتجديد الخطاب الديني لا للتدخل السافر في شؤون دولنا ومحاولة تغيير ثقافتنا.

ويعتقد الشيخ ناجح إبراهيم أن الاهتمام بهذه القضية- تجديد الخطاب الديني- بدأ بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي صورها البعض علي أنها مواجهة جديدة بين الإسلام والغرب واستطاعت أن تشكل شرخا في جدار العلاقات بين المسلمين والغرب وتعيد تشكيل هذه العلاقة من جديد وربما لعقود طويلة فعلي حين بدأ الآخرون ينظرون إلي الإسلام علي أنه دين الإرهاب والعنف وعلي أنه الدين الذي يحض اتباعه علي القتل والتدمير بدأت أميركا تعمل علي التدخل الثقافي والتعليمي بهدف تغيير العقلية المسلمة و إعادة تشكيلها من جديد مما يساهم ويساعد في احتواء الأجيال القادمة، ففي باكستان، كمثال، تقدمت الإدارة الأميركية بمطالب للسلطات هناك تبرهن علي ذلك والتجديد في اعتقاد المؤلف ليس المقصود به تغيير معالم الدين، وإنما هو دعوة إلي أصحاب العقول وبالذات الدعاة- الذين يدعون إلي الدين - إلي مراجعة أنفسهم في مدي فهمهم لكتاب الله واستمسакهم بشرع الله وترتيب الأولويات مما يجب عليهم فعله وما يجب أن يبدؤوا به.

وردا علي سؤال هل نحن في حاجة إلي تجديد الخطاب الديني يرد المؤلف بأن الإسلام يأمر ويحض حضا شديدا علي إدامة النظر في أفكارنا ورؤانا ورسائلنا كل فترة واختبار الصالح منها للاستمرار بل والتطوير واستبعاد وإقصاء كل ما يثبت فشله أو خطأه والنبوي صلي الله عليه وسلم يقرر حقيقة هامة أن الله يبعث لهذه الأمة علي رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها.

وروافد الخطاب الديني كما يقدمها الشيخ ناجح إبراهيم هي القرآن والسنة ومراعاة تجدد حاجات الناس والمرونة في التعامل مع ما لم يرد به النص.

ويذكر الشيخ ناجح إبراهيم العديد من الضوابط التي يجب ذكرها عند الحديث عن تجديد الخطاب الديني، هذه الضوابط هي:

١- لابد أن تنبع الحاجة إلي تجديد الخطاب الديني من داخل الأمة الإسلامية نفسها فلا يفرض عليها الأمر فرضاً من خارجها فليس معني أن تقول أميركا أننا بحاجة إلي تجديد الخطاب الديني أن نقول وراءها أميين، بل علينا أن نقف ونبحث وتنظر في واقع أمتنا، فإذا ما وجدنا أننا بحاجة فعلاً إلي تجديد الخطاب الديني شمرنا له عن ساعد الجد.

٢- لابد أن يكون هذا التجديد لصالح الإسلام وأمته وليس لصالح أعداء الإسلام وخصومه، فإزالة الجمود الذي قد يخيم علي حركة الاجتهاد ويعطل حيوية الفقه الإسلامي أمر ضروري يصب في النهاية لصالح الإسلام وأمته.

٣- أن يقوم بالتجديد علماء المسلمين وفقهاؤهم ومفكرو الإسلام، فمع أن الإسلام ليس به ما يعرف برجال الدين إلا أن الإسلام قد وضع شروطاً لممارسة الاجتهاد والتعامل مع النصوص حتى لا تختلط الأمور وتضطرب الأحوال ويدخل في الشأن من ليس له بأهله.

ويؤكد الكتاب علي ضرورة أن يتبنى الخطاب الديني رؤية محددة للحوار مع الغرب علي أن يحتوي هذا الحوار علي العديد من الضوابط.

١- الاعتراف التام من جانب الغرب بخصوصياتنا الدينية والثقافية والأخلاقية وعدم تبني خطاب استعلائي من جانبه يطمح من خلاله إلي إزابتنا في منظومته الفكرية والأخلاقية والتي نرفض- أي الجماعة الإسلامية - كثيراً مما تحويه.

٢- أن يكون الهدف من هذا الحوار التواصل إلي صيغة مناسبة وملائمة للعيش في سلام ووثام بين أصحاب الحضارتين.

٣- ومن جانبنا يجب أن نعمل بجهد علي تصحيح صورة الإسلام لدي الغرب

بعيدا عن الصورة التي ارتبطت في وجدانه بالقتل والعنف، وهذا جهد مشترك باعتقاد المؤلف بين الحكومات والشعوب الإسلامية.

ومن أهم الملامح للخطاب الديني الجديد التي يركز عليها الكتاب ألا تكون لغته خاضعة لنظرية المؤامرة، فهو لا يتبنى هذه النظرية لا في تفسير الوقائع التاريخية ولا في تحليل الأحداث الجارية فهذا الخطاب يدرك بدقة موازين القوي في عالمنا ويفهم جيدا سنن الكون والحياة ويعلم أن العالم لا يخلو من التآمر والكيد والتخطيط، فهذا أمر طبيعي مطالبا الخطاب الديني بأن يرسخ في نفوس المسلمين التأمل سنة التغيير الكونية.

ويعرض المؤلف لمواطن الاختلاف بين الإسلام والديموقراطية وهي باعتقاده:

١- أن الديمقراطية تعتبر الشعب هو مصدر التشريع عبر آلياته المتنوعة بينما يقرر الإسلام أن الشريعة هي مصدر التشريع داخل الشريعة وهو ما يعرف بالسند القانوني للنظام.

٢- مغالاة الديمقراطية الغربية في تقديس حرية الفرد علي حساب الأخلاق والقيم حتى مارست كافة الأشكال من الفجور والشذوذ باسم الحرية الشخصية طالما أنها لا تخرق النظام العام، أما الإسلام فمع كامل احترامه لآدمية الإنسان وحرية إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة ولكنها محكومة بما سنه الإسلام من أحكام وبما دعا إليه من أخلاقيات فليس للإنسان أن يفعل ما يشاء متى شاء باسم الحريات وإلا انهار المجتمع وتفككت قواعده الأخلاقية.

٣- في الوقت الذي تتبنى فيه الديمقراطية الغربية خطابا يدعو إلي احترام حقوق شعوبها في التعبير عن رأيها وتشكيل ملامح نظامها تتبنى خطابا استعلائيا واستعماريًا تجاه الشعوب الأخرى خاصة السلامية والعربية مستغلة في ذلك قوتها المادية الضخمة متسترة وراء مفهوم العولة محكومة بنظريات

عنصرية مثل صدام الحضارات ونهاية التاريخ أما الحضارة الإسلامية فهي تراعي البعد الأخلاقي حق المراعاة في تعاملها مع الشعوب الأخرى.

٤- في الديموقراطيات الغربية لا يوجد سقف للتشريع فأى فكرة ولو باطلة تحوز علي تصويت الأغلبية تصبح لها قوة في المجتمع بما تحصل عليه من تقنين قانوني فالشذوذ علي بشاعته حصل في بريطانيا علي أصوات الأغلبية ليصبح واقعا مقننا وهذه أمور لا تتفق مع الإسلام.

وحول تعرض الخطاب الديني الجديد لقضايا المرأة وحقوقها المسلوقة يقول ناجح إبراهيم إن الإسلام هو الدين الذي أعطي للمرأة حقوقها وحفظ لها آدميتها وكرامتها أما في الغرب فلم تنج المرأة من حصار حملات الموضة والحض علي التمرد وإشعارها بأنها مظلومة علي الدوام ودفعها إلي الثورة.

ويؤكد الكتاب أن الإسلام احترم المرأة ووضعها في المكانة اللائقة بها، وأعطاه كل حق لها، والمرأة خصها الله بخصائص وصفات معينة فمحاولة جعلها نسخة كربونية من الرجل هي زراية بها وحط من شأنها وليس إعلاء لها كما يتوهم البعض.

في الفصل الثاني من الكتاب فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في قتال التتار يتعرض الشيخ ناجح إبراهيم للحديث عن ضوابط نقل الفتوى ودلائل المرونة في الشريعة الإسلامية وإلقاء الضوء علي القاعدة التي قررها العلماء والتي تؤكد تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال والعرف ووضع الضوابط التي تحكم نقل الفتوى من واقع لآخر وذلك تجنباً للوقوع في الزلل من جراء إنزال الفتوى في غير واقعها ممثلاً بفتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية والتي اتخذها الكثيرون من أبناء الجماعات الإسلامية نبراساً في قتال مجتمعاتهم وحكوماتهم.

ويشير الكتاب علي أنه قد أوجب علي كل من يتصدى لمهمة الإفتاء أن يحيط بكل ما يتعلق بالواقعة التي تتعلق بها فتواه من ظروف وملابسات إضافة

إلى ضرورة إلمامه بأدلة الشرع ووجوه دلالاتها علي الأحكام وما يتعلق بها من عموم وخصوص و إطلاق وتقييد وتعارض وترجيح وغيرها.

ملحما إلي أن العلم بالظروف المحيطة بالقضية محل الفتوى اسماء العلماء فقه الواقع فلا يجوز للمفتي مهما كان قدره بين أهل العلم أن يفتي في قضية دون الإحاطة بفقه واقعها وتغيير الفتوى ليس متروكا لمحض الأهواء أو الرغبات الشخصية ولكنه مؤسس في المقام الأول علي مراعاة مصالح المسلمين لأن الشريعة إنما جاءت لتحصيل أكبر كم من المصالح ودرء أكبر كم من المفسد ولذا يجب أن يخضع مبدأ تغيير الفتوى لمراعاة المصالح المتجددة والمتغيرة دفعا للعت والحرع عن المسلمين وبما يسهم في تحقيق التوسعة عليهم في معاشهم ويحقق مقصود الشارع ويراعي تحصيل أكبر قدر من المصالح.

ويستدل القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية علي جواز تغيير الفتوى بأن الرسول صلي الله عليه وسلم كان يأتيه السائل ثم يستفتيه فيفتيه النبي صلي الله عليه وسلم ثم يأتيه آخر في نفس المسألة فيفتيه بفتوى أخرى وما ذلك إلا لاختلاف أحوال المستفتي نفسه، فالأحكام تتغير بتغير الأشخاص وتغيير الأزمان والأمكنة والخصائص العامة للشريعة الإسلامية كما يحددها الشيخ ناجح إبراهيم هي الربانية التي تضي علي التشريع الإسلامي قدسية لا نظير لها، وتغرس في النفوس الحب والاحترام النابع من الإيمان بكمالها وسموها وخلودها لا من رهبة السلطة التنفيذية وجبروتها. وتتميز الشريعة الإسلامية بأنها أخلاقية وواقعية وإنسانية وتعمل أجزاء الكل فيهما بانتظام وتعاون في خدمة هدف مشترك بحيث لا تتنافر ولا تتضارب وبحيث لا نرى بينها إلا الوحدة والانسجام، كما تتميز بالشمول لكل جوانب الحياة.

وينادي الكتاب بتفعيل الشريعة الإسلامية و إعطاء الحق للحكام والعلماء المخلصين والمفكرين الصادقين من أهل الاجتهاد لكي يصوغوا أحكام الفقه الإسلامي في صورة قوانين ولوائح مراثية ومرقمة ليسهل الرجوع إليها من القضاء

والمواطنين منوها إلي ضرورة تقنين الشريعة انطلاقا من أن العصر الذي نعيش فيه قد شهد تقدما هائلا في مجال العلوم والتكنولوجيا مع زيادة مطردة في المعاملات بين الناس واتساع وتضخم حركة التقاضي وهو ما يدعو إلي خلق حالة من الاستقرار التشريعي بين الناس.

الانتماء إلي الأوطان لا ينافي الانتماء للإسلام، هكذا يقرر ناجح إبراهيم، فلولا مكانة الوطن في النفس ما تغنى به الشعراء، وما عرف بحبه العقلاء فحب الوطن والارتباط به والانتماء له فطرة معتدلة، وجبلة مركوزة في نفوس الأسوياء من البشر، وقد جاءت الشريعة متوافقة مع هذا الخلق ومتماشية معه في غير مبالغة ممجوجة أو تساهل وخير ما يستدل به علي حب الوطن أو الحنين إليه ما قاله النبي صلي الله عليه وسلم وهو مفارق لقريته التي أخرجته إنك خير أرض الله، وأحب الأرض إلي الله، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت منوها إلي أن الوطنية ليست هي الحب والانتماء وأفعالا تتجلى عند الملمات والحروب فحسب ولكن أيضا سلوك دائم في نفس المسلم تنضبط به علاقته بغيره ممن يشاركونه ويقاسمونهم حبه، فهو يتعايش معهم بما ينفع الوطن ويعزز قيمته وقدرته.

ويتوجه الكاتب بنصيحة للدعاة إلي الله وهي الالتزام بهدي النبي صلي الله عليه وسلم في تعامله مع الناس حتى مع كفار قريش الذين آذوه وأضرروه ضررا بالغا فلم يتوسع النبي صلي الله عليه وسلم في الداء عليهم، بل علي العكس كان يدعو لهم مضيئا أن الشريعة السمحة حرصت كل الحرص علي أن تتفق القلوب فلا اختلاف، وأن تتآلف فلا تنافر، فكان مما شرعه الله لعباده، مداراة الناس والتلطف بهم جلبا لمودتهم وطمعا في استئلافهم ودفعاً لأسباب التفرق بينهم.

ولا ينسي الشيخ ناجح إبراهيم أن يخصص فصلا في كتابه للحديث عن الحدود الفاصلة بين الوسائل والغايات، وهو الموضوع الذي تناوله القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية من قبل في أكثر من كتاب من كتب مراجعاتهم

الفكرية علي اعتبار أن الخلط بين الوسائل والغايات من أبرز القضايا التي طالما عانت منها مسيرة العمل للإسلام وما ترتب علي هذا الخلط من إلباس الوسائل ثوب الغايات في ثباتها ولزومها واطرادها علي مر الزمان واختلاط المكان وهو ما انعكس سلبا في مجال التطبيق حيث ظن البعض أن الوسائل أو بعضها مقصودة لذاتها لا لغيرها، فكلف نفسه مالا يطيق وضيق من الدنيا واسعا.

ويفرق الشيخ ناجح إبراهيم بين الوسائل والغايات في أن المقاصد والغايات لا يتصور فيها التحريم أو الإلغاء بينما يجري ذلك علي الوسائل وبيانه أن إقامة الدين أحد مقاصد الشريعة ولا يتصور أن يحرم أو يكره مثل هذا المقصد بينما الجهاد كوسيلة مثلا من وسائل تحقيق هذا المقصد قد يحرم إنفاذه إذا لم تتوافر مقتضياته أو شروطه أو وجد المانع منه والمقاصد مطلوبة علي كل حال، والوسائل قد تمنع رغم بقاء تلك المصالح. ما أن تحقيق الغاية يؤدي إلى سقوط الوسيلة، فمتي تحققت الغاية المطلوبة انتهى اللجوء للوسيلة المستخدمة وبيان ذلك انه متي أقيم الدين فلا يصح اللجوء لوسيلة الجهاد لتحقيق تلك الغاية التي بمقتضاها استبيحت الأنفس والأموال فإسلام الكفار الذين يحاربهم المسلمون ينهي القتال ولا يجوز بعد إسلامهم استهداف أرواحهم أو أموالهم بسوء منوها إلى أن الغاية الواحدة قد تتعدد الوسائل التي تقضي إليها، وكلما كانت الوسيلة أقدر علي تحقيق الغاية المطلوبة تقدمت علي غيرها من الوسائل كما لا يجوز الاستمرار في الوسيلة التي لا تقضي إلى الغاية أو ينجم عنها أضرار بمقاصد أخري للشريعة أهم وأولي.

ويخطئ الكتاب من ظن الدعوة إلى الله تعالي مجرد كلمات تتردد أو قوالب تحفظ، ولكن حقيقة الدعوة مشاعر فياضة، وعواطف جياشة، إنها نفثه إيمانية تنتقل من قلبه ووجهه وجوارحه إلى الآخرين لتغيرهم أيلي الأفضل والي الأحسن، وعلي الدعاة الي الله أن يراعوا العرف، أعراف زمانهم وبلادهم وان يدركوا أن ما كان يصلح بالأمس من الأعراف قد لا يصلح اليوم، وما كان يصلح

في مكان قد لا يصلح في مكان آخر، فمن أراد أن يعيش بين أهل زمانه بعبادات زمان مضي منذ قرون فاتهمه الناس بالتخلف والجمود ورفضوه ورفضوا دعوته فلا يلومن إلا نفسه، وعليه ألا يلوم الإسلام حينئذ ممثلا علي ذلك بأنه ليس هناك زي بعينه يوصف بأنه الزي أل إسلامي للرجال فالنبي صلي الله عليه وسلم لبس القميص وليس الإزار والرداء ولبس برده يمنية وكل ذلك لبسه النسبي صلي الله عليه وسلم لكونه كان عادة في قومه، وقد كان عادة للمشركين أيضا وقبل أن يكون عادة للمسلمين.

وحول قضية جواز طلب النصرة من الغير، ولو كانوا كفارا يذكر الكتاب أن النبي رغم انه كان مؤيدا من السماء، وتكفل الله تعالى بحفظه وحفظ دينه، إلا إن النبي صلي الله عليه وسلم كان يأخذ بالأسباب التي تعينه علي تنفيذ مهمته وإبلاغ رسالته، ومما أخذ به النبي صلي الله عليه وسلم من خيارات راشدة عرض نفسه الكريمة علي أحياء العرب في مواسم الحج ليؤوه وينصروه ويمنعوه ممن كذبه وخالفه، وكان ذلك طلبا للنصرة من الآخرين.

ومن الخيارات التي يطرحها الكتاب أيضا التحالف علي الخير وهو من الخيارات التي تميل إليها النفوس بطبيعتها وتختارها وتؤثرها بفطرتها حيث أنه جبر لقصورها ودواء لضعفها وعجزها، وهو من عادات حب الاجتماع والميل الي التكامل.

وقد حفلت سيره النبي صلي الله عليه وسلم بالعديد من التحالفات لعل أبرزها التحالف بين المهاجرين والانتصار وتحالف النبي مع اليهود الذين كانوا يسكنون المدينة، حيث عقد النبي صلي الله عليه وسلم معهم معاهدات الدفاع المشترك، وتحالف النبي مع خزاعة وكانوا لا يزالوا كافرين.

وينوه الشيخ ناجح ابراهيم في هذا السياق، الي أن طالبان لو استفادت من سابق علاقة الغرب، ولا سيما أميركا بأفغانستان فسعت في عمل علاقات جيدة مع هذه الدول بدلا من أن تجاهرهم بالمعاداة والحرب فلن يكون حادث شيئا عن

حدود الشريعة، ولا خالفت شيئا من الدين، بل هي في ذلك سالكة سنة النبي صلي الله عليه وسلم في علاقاته وتحالفاته مع غير المسلمين والحقيقة التي يقررها الكتاب هي أن المسلمين عموما والحركة الإسلامية بصفة خاصة إذا لم يتفهموا هذه المسألة فإنهم لن يستطيعوا أن يتعاملوا مع هذا الواقع الذي نحياه في عصر العولمة وزمن التحالفات والتكتلات.

ثمة خيار آخر وهو الصلح والمواذعة، والصلح يقول عنه المؤلف انه أعظم آلية شرعها الإسلام لإنهاء النزاعات سواء كانت بين المسلمين وغيرهم أو بين المسلمين أنفسهم، ولولا هذه الآلية العظيمة لاستمر أي قتال إلى ما لا نهاية بدون النظر للمصالح أو المفاصد وسيتحول القتال إلى غاية، أي قتال من أجل القتال.

ويوجه الشيخ ناجح إبراهيم اللوم إلى الجماعات السلامية فيسأل ألم يكن الأولي بالجماعة الإسلامية في مصر أن تنحو إلى الصلح والمصالحة الوطنية لتجنب نفسها والبلاد والعباد تلك المفاصد الكبيرة التي جنيهاها في قتال الثمانينات والتسعينيات والتي سالت فيها الدماء الغزيرة ولم تجن كل الأطراف منها سوي الكثير والكثير من المفاصد.

ألم يكن الأولي بالإسلاميين في السعودية الذين قاموا بالتفجيرات المختلفة أن يختاروا خيار الصلح ويضعوا أيديهم في أيدي الشعب السعودي وحكومته، ويكونوا عوناً لهم في مواجهة أخطار ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بدلا من أن يكونوا عوناً لهم علي أكبر دولة السلامية تطبق الشريعة السلامية وتنحو منحني الدين وتعظم شعائرها؟.

ويهاجم الكتاب سورية مؤكدا أنها فوتت الفرصة علي نفسها حيث دعاها السادات إلى المفاوضات مع إسرائيل فرفضت واليوم سورية تتمنى أن تجلس مع إسرائيل لتصل إلى ما رفضته في السبعينيات، بل و تتمنى زن تصل إليي عشر ما رفضته في السبعينيات خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كما ينتقد الكتاب ياسر عرفات الذي عرضت عليه مصر في السبعينيات مقعدا

للتفاوض مع الإسرائيليين وعرض عليه وقتها ما يرجو تحقيقه الآن، ولو انه كان قبل ذلك المقعد ووافق علي تلك العروض لكانت له دولة منذ ١٩٧٧

كما يلوم الكتاب العرب الذين رفضوا قبول تقسيم ١٩٤٨ لدولتين إسرائيلية- وفلسطينية في الوقت الذي لم تكن لهم إمكانيات ولا إرادة لتغيير هذا الوضع، ورغم ذلك رفضوا هذا التقسيم ثم تمنوه فيما بعد، ثم حدثت حرب ١٩٦٧، فتمنوا التفاوض علي حدود ١٩٦٧، ثم وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ففقدوا كل شيء وأصبحت بلادهم الأساسية مهددة ويدعو الكتاب إلى التعايش السلمي مع الآخر مؤكدا أن التعايش الذي جاء به الإسلام ليس مجرد سياسة مرحلية يلجأ إليها المسلمون حال استضعافهم حتى إذا ما قويت شوكتهم وأشدت ساعدتهم أداروا لها ظهورهم، بل هي سنة ماضية، وخيار عظيم سار به النبي صلي الله عليه وسلم والخلفاء من بعده فأحرى بالمسلمين ألا يسقطوه من حساباتهم أو يحذفوه من بين خياراتهم.

أما خيار الصبر لدي القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية فهو خيار الأقوياء والعظماء، وليس كما يظن من لا فقه له خيار الضعفاء فقد لزم النبي صلي الله عليه وسلم هذا الخيار في كثير من أحيانه متسائلين:

- ألم يصبر عثمان رضي الله تعالى عنه في داره حتى دخل عليه أهل الفتنة وقتلوه؟

- ألم يصبر أئمة الدين علي ولاة الظلم والجور؟

- ألم يصبر الإمام أحمد في محنته سنين طويلة؟

- ألم يصبر الشيخ ابن تيمية في سجنه إلى أن لقي الله وهو في السجن؟

ويقول الكتاب إن كل هذه أدلة تقود إلى أن الصبر زاد المسلمين لا غني لهم عنه بل لابد لهم منه.

بعد الصبر، يأتي خيار العزلة والاعتزال، إلا أن العزلة هنا هي خيار للأفراد لا يصلح للدول والأمم والجماعات ولذلك فإن العزلة في الأصل يكون حكمها

بحسب كل شخص، فليس كل الناس تصلح في حقه العزلة، وليس كل الناس تصح في حقه المخالطة، فالعزلة لا تنفع للدولة ولم ينعزل الرسول صلي الله عليه وسلم يوما عن العالم من حوله، ولم تنعزل دولة الخلفاء الراشدين عن العالم، بل أثرت فيه إيجابيا وتأثرت به إيجابيا وليس سلبيا وطالبان عاشت في عزلة عن العالم حولها، وما يدور فيه فصارت دولة بلا صديق، ليس لها علاقات دبلوماسية ولا حيوية في العلاقات السياسية، بل وفقدت روحها كدولة تنبض في جسد العالم مشيرا إلى أن الجهاد ليس هو الإسلام واختزال الإسلام في وسيلة واحد فقط سيجعل هذه الميزة وكأنها لا وجود لها مما سيعود بالضيق والعنت علي الدعاة إلى الله، بل علي المسلمين جميعا.

ينتقد الشيخ ناجح إبراهيم نظرية حتمية الجهاد لدي الجماعات الإسلامية، مشيرا إلى أن عدالة القضية لا تعني بالضرورة حتمية الجهاد، مشيرا إلى أن الكثيرين من أصحاب القضايا العادلة يتحمسون لعدالة قضيتهم، فينطلقون بغير حساب في القيام بممارسات غير مدروسة يكون لها أسوأ الأثر عليهم وعلي عدالة قضيتهم ومن هؤلاء المتمسكين من يتمادى في ممارساته معتمدا علي عدالة قضيته، فلا يفيقون إلا وقد خسروا قضيتهم و أضاعوا حقهم وأصبحوا هم المدانين وصاروا أمام الناس جناه بعد أن كانوا مجنيا عليهم.

فالفلسطينيون كانوا أمام العالم كله أصحاب حق وكان العالم كله يتعاطف معهم إلى أن قاموا بخطف طائرات الركاب المدنية في السبعينيات فانقلب التعاطف مع قضيتهم إلى ضده، ولكنهم لما أدركوا ذلك تركوه حفاظا علي قضيتهم لكي تظل عادلة في عين المجتمع الدولي.

وحتمية المواجهة باعتقاد مؤلف الكتاب ليست حكما شرعيا، وإنما هي فتوى فإذا قصد بها تنزيل الحكم الشرعي وهو وجوب الجهاد علي واقع معين فهي عندئذ فتوى بوجوب الجهاد في ذلك الواقع بغيره، أما إذا قصد بها إنها حكم شرعي قطعي لازم التنزيل في كل واقع مهما اختلفت الظروف والأحوال دون الالتفات إلى تحقق الشروط وانتفاء الموانع وانه لا مفر من وقوع القتال

والصدام المسلح فهذا هو الخطأ الذي نريد أن ننبه عليه وهو تنزيل الفتوى الصادرة عن طائفة معينة منزل الحكم الشرعي وهو ما لا يجوز.

ومن واقع الحركات السلامية يعرض ناجح إبراهيم بعض النماذج لذلك مبينا أن الحركات الإسلامية خمدت وأصابها الهزال لأنها اتخذت من فورة الصبا والحماسة للدين، اتجاها دونما حساب للنتائج وهي ما كبدها كثيرا من الخسائر إضافة إلى تجمدها وارتدادها إلى الخلف.

يخصص الشيخ ناجح إبراهيم الفصل الأخير من كتابه الإسلام وتحديات القرن الواحد والعشرين للحديث عن حقيقة الاستعلاء بالإيمان مبينا أن الحدة والشدة والغلظة علي عصاه المسلمين وعلي غير المسلمين و إهدار حقوقهم وعدم الاعتبار ببشريتهم ليس من الاستعلاء بالإيمان في شيء وإنما هو استعداد بالذات يعنيه ذلك من العجب والكبر وما يجره من الظلم الذي حرمه الله تعالى علي نفسه وجعله محرما.

كما أن الاستعلاء بالإيمان بما يستلزمه من كمال التوكل لا ينافي اعتبار الأسباب وما يستلزمه من الأخذ بها والأدلة علي ذلك أكثر من أن تحصى، وشر ما يبتلي به القوي اغتراره بقوته الموجودة وأسوأ منه أن ينخدع الضعيف بإمكانياته المحدودة والأسوأ و الأسوأ إن يلبس الضعيف لباس القوة ويغتر الضعيف بذكره علي لسان عدوه القوي فيظن بذلك انه يفرعه ويرعبه، أو أن بوسعه فعلا أن يقضي عليه فينجح بذلك، فهتلر كان قويا، لكنه لما اغتر كانت نهايته، وكذلك صدام.

وينهي المؤلف كتابه بهجوم علي تنظيم القاعدة - بعد أن ظل طوال الكتاب يهاجمها وكافة الحركات الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية في الجزائر، وطالبان وغيرهم - متهما إياها بأنها اختلطت عليها الأمور فكانت لها حسابات غريبة، حيث أنها أعلن الحرب علي العالم بأسره وهم لا تملك من أسباب القوة شيئا مما يعتد به في ميزان القوي.

القسم الثالث
حوارات وقف العنف

(١)

**حوار حول المبادرة
مع قائد الجماعة الإسلامية
كرم زهدي**

من هو كرم زهدي؟

الاسم بالكامل / كرم محمد زهدي سليمان

من مواليد ١٩٥٣ - بندر المنيا

• حصل علي بكالوريوس معهد التعاون بأسسيوط ثم حصل علي
ليسانس الحقوق خلال فترات حبسه ، والتحق للدراسة بقسم
الدراسات العليا للحصول علي الماجستير من كلية الحقوق
بجامعة القاهرة.

• متزوج من شقيقة زوجة الشيخ عمر عبد الرحمن

• أحد مؤسسي تنظيم الجماعة الإسلامية أواخر السبعينيات ويعد
رئيس مجلس شوري التنظيم

• تم ضبطه عام ١٩٨١ في قضية تنظيم الجهاد وصدر ضده حكم من
محكمة أمن الدولة العليا بالأشغال الشاقة المؤبدة

قبل أن يبدأ الحوار ولدي دخولنا منطقة سجون طره جنوب القاهرة عبر بوابة كبيرة عليها حراسة مشددة أزاحت المشاهد الأولى كل الأفكار المؤلة التي حاولت حصاري طوال الطريق إلى السجن والتي نقلتها عشرات الكتب و الأفلام السينمائية ، حيث الطرق مرصوفة وعلي جانبيها مساحات خضراء وسيارات كهربائية صغيرة (طفطف) ينقل أهالي المساجين من باب السجن وحتى مكان الزيارة، كما أن المباني نظيفة من الخارج ويبدو عليها تطوير كبير أكدده أعضاء الجماعة الإسلامية داخل السجن.

ولدي دخولنا مبني السجن استقبلنا ضباط الشرطة في غرفة كبيرة تبلغ مساحتها نحو ستة أمتار × ستة أمتار وبها أنترية في حالة جيدة يبدو أنه من إنتاج السجون وجري حوار حول أحوال السجون وحقوق الإنسان والخطوات التي تتخذ في هذا الإطار.

ثم دخل الشيخ كرم زهدي وفي يده مجموعة من الأبحاث التي تم إعدادها ويجري الانتهاء من إجراءات طبعتها.

وعقب الحوار اصطحبنا ضباط السجن في جولة داخل عنابر المساجين التي يتوسطها ملعب لكرة القدم وآخر للسلة كان يلعب به فريقين من المساجين ولدي اقترابنا منهم سواء في الملعب أو داخل الزنازين وكذلك في ورش العمل تلحظ بوضوح علامات الاحترام الشديد والتوقير لزعيم الجماعة الإسلامية كرم زهدي وهو ما يشير و بوضوح إلى مكانته لديهم حتى بعد إطلاقه مبادرة وقف العنف

وفيما يلي نص الحوار

• منذ ست سنوات تقريبا أطلقت الجماعة الإسلامية مبادرة وقف العنف ولم يتم الإفراج عن أعضاء وقيادات الجماعة هل تم إجهاض المبادرة أو علي الأقل محاولة لإجهاضها؟

- بالفعل هناك من يحاول باستمرار إجهاض المبادرة وفي مقدمتهم اليساريين الذين يحاولون دائما النفخ في النيران ويقومون بمحاولات إثارة رخيصة لا هدف لها سوى إثارة الفتنة وتجدها دائما.

• اليساريين.. أم أن هناك جزء من التيار الإسلامي يحاول إفساد الأمر عليكم؟

- لا يمكن أن يكون التيار الإسلامي كله أو جزء منه طرفا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في محاولة إفساد مبادرة وقف العنف، بل اليساريين الذين يريدون دائما إبقاء الفتنة مشتعلة واستمرار القلاقل في البلاد، رغم أننا لا نريد سوى صالح مصر وأن تكون هناك حالة سلم.

• هل حصلتكم علي مقابل لحالة السلم التي تتحدث عنها؟

- وهل يقال لك احصل على مقابل لموقفك الصحيح.. ليس هناك مقابل سوى مرضاة الله. إننا لم نعطي شيئا ماديا حتى ننتظر مقابلا. لقد أعطينا إخلاصا وصدقا بعد دراسة متأنية في الشريعة والواقع، كما أننا من ناحية أخرى قضينا أكثر من عقوباتنا في السجن، لقد انتهت مدة السجن القانونية المؤبد منذ ست سنوات ولم نخرج، وبمعني أدق ليس علينا شيئا نقدمه كي نحصل علي المقابل الذي نتحدث عنه، نحن فقط نصحح مواقفنا، كما أننا بمراجعاتنا وأبحاثنا العلمية من داخل السجن نواجه الذين يحاولون إشعال النيران.

• ربما يكون المقابل وعود لم يتم تنفيذها بالإفراج عنكم أو قل حتى وعود بتحسين حالة السجن، هناك ترديدات عن صفقة بين الجماعة الإسلامية وبين الدولة في مصر؟

- الصفة لا تكون في أمور الدين.. كما أن مبادرتنا كانت ملامحها واضحة منذ البداية من حيث أنها أحادية الجانب أي من جانب الجماعة فقط.. و دونما قيد أو شرط أي لم نطلب المقابل لها.. وإن كان هناك مجرد تحسن للأوضاع في السجون فإن ذلك تكفله القوانين وحقوق الإنسان الدستور ومن منظور ثاني أرى أن كل التعديلات والمراجعات تمت وفق الضوابط والأسس الشرعية و بإجماع الآراء لقيادات الجماعة داخل البلاد وخارجها.

• متي توصلتم إلي القناعة بنبذ العنف؟

- توصلنا إليها قبل الإعلان عن المبادرة بعده أعوام ثم أعلنها عام ١٩٩٧ وكان ذلك بعده ١ عاما من الدراسة والمراجعة وتبادل الآراء والأفكار بين قيادات الجماعة داخل السجن وخارجه وبعدها توصلنا إلي هذا القرار الجماعي الذي وفر الأمن والأمان لبلادنا.

• هل كانت مبادرة وقف العنف التي أعلنتها الجماعة الإسلامية في قاعة محكمة القاهرة أثناء نظر إحدى قضاياكم عام ١٩٩٧ مفاجأة لرجال الأمن أم بعلمهم وبالتنسيق معهم وهل كان لهم أي تدخل في ترتيبات إعلان المبادرة؟

- إعلان المبادرة كان مفاجأة لرجال الأمن الذين لم يعلموا بها سوي في ساحة المحكمة وكنا حريصين علي ذلك.

• ألم تكن هناك مقاومة من كوادر الجماعة في طريق الوصول إلى صناعة هذا القرار؟

- لم تكن هناك مقاومة لكن كانت هناك مناقشات مستفيضة وحوارات مستمرة وقد جاءت القناعة التامة مرتبطة بدراسات طويلة لموقفنا من الشرع وحال الواقع الموجود ونتائج الصدام التي كانت تؤثر علينا جميعا وبعد ذلك توصلنا إلي القرار وكان هناك خلاف لكننا في النهاية نلتزم بالقرار العام للجماعة وهو رأي الأغلبية ونود الإشارة إلي أن هناك دراسات وأبحاث أعدت من جانب

قيادات الجماعة بالخارج خاصة بأوروبا تناولت ذات الأبحاث التي صدرت عقب المبادرة.. وجاءت متفقة معها. وفي النهاية صدرت المبادرة بإجماع القيادات علي مستوي الداخل والخارج.

• الجماعة الإسلامية أعلنت مبادرتها لوقف العنف عام ١٩٩٧ ولكن وقعت بعدها حوادث عنف ومنها حادث الأقصر الذي نفذه رفاعي طه كما علمنا فما تفسيرك لذلك وهل كان ذلك نتيجة الانقسام بين أفراد الجماعة في الداخل والعناصر الموجودة منها في الخارج؟

- لم تقع أي حوادث عقب المبادرة تتحمل مسئوليتها الجماعة باستثناء حادث الأقصر الذي يبدو والله أعلم أنه كان بتكليف سابق علي المبادرة بعدة أعوام ونفذه عناصر كانت هاربة بالجيال والزراعات لقيت حتفها في موقع الحادث ولم تكن علي دراية بما يحدث في الداخل وصدرت المبادرة علي القيادات التاريخية.. ومنذ إطلاق المبادرة ومباركتها من الدكتور/ عمر عبد الرحمن- وتأييدها من قبل أخوة الخارج فقد أصبح الجميع ملتزما بقرار الجماعة ومن ثم لم تقع أي حوادث منذ ذلك التاريخ وحتى الآن وقد سارعنا بنشر موقفنا ووصفنا هذا العمل بأنه طعنة لنا في الظهر وشرحنا موقفنا الشرعي من السائحين الأجانب والأمان الممنوح لهم في أحد أبحاثنا.

• هل استمرار المواجهات دفعكم إلي هذا الموقف؟

- بالطبع لا والمعلوم أنه حين تشتد الضربات الأمنية يشتد رد الفعل لكن قناعتنا الآن هي الموقف المعلن بنبيذ العنف.

• هل تابعتم من داخل السجن رد الفعل لدي كل الأطراف المعنية علي موقفكم الجديد؟

- نعم تابعنا.. وكان الملفت للأنظار أننا وصلنا إلى هذه القناعة بعد انقضاء أحكامنا داخل السجن وقد اتهمنا البعض بالجنون لأننا لم نحصل علي أي ميزة

في مقابل ذلك سواء بالإفراج أو تخفيف مدة العقوبة.. لكن الواقع يشير إلى أننا أطلقنا تلك المبادرة لتصحيح أخطاء الماضي ونعطي المثل والقُدوة في الشجاعة الأدبية وطرحنا في حينه بأننا لو بقينا في السجون حتى نهاية عمرنا فلن نتزحزح عن موقفنا الثابت والداعي إلى نبذ العنف لأننا لا نطلب مقابل لمبادرتنا من أحد سوى الله ولأننا نبرأ بالأجيال القادمة من مغبة الوقوع في دائرة العنف ونقدم إليهم آرائنا الشرعية وخلاصة تجاربنا الواقعية حتى يكون مساهمهم صحيح ولا يكرروا أخطاء الماضي.

• في داخل كل جماعة دينية أصوات معارضة، ما هو الأسلوب الذي تتعاملون به داخل الجماعة مع من يرفضون موقفكم أو يختلفون معه؟

- بالحجة والدليل والإقناع وهو منهج مأخوذ عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وقد أشاد القاضي الذي أصدر الحكم في قضية الجماعة عام ١٩٨١ بمبدأ الشورى الذي تنتهجه الجماعة.

• ألا يمكن أن يتطور الخلاف إلى انشقاقات؟

- لم يحدث قبل ذلك أي انشقاق داخل الجماعة ولن يحدث لأن الجماعة كلها علي قلب رجل واحد ولأننا نصل إلى الدليل الصحيح علي ما نقول من الكتاب والسنة.

• ما مدي حرية الأسير في أن يتخذ موقفا وما تأثير الأسر علي هذا الموقف؟

- هناك خلط.. فالأسير لا يستطيع أن يدير معركة لكنه ليس عاجز عن إصدار الفتوى والاجتهاد في الأمور الشرعية، وهذا ما فعلناه.. لقد أصدرنا الفتوى الشرعية ولم تكن تلك الفتوى قاصرة علي من هم في الأسر ولكن كان معهم قيادات خارج الأسر وداخل البلاد وخارجها.

• ألا تعتقد أن الالتزام والانضباط داخل الجماعة قد يثير مخاوف الدولة من الإفراج عنكم أو أن يكون عائقا أمام الإفراج عن أعضاء الجماعة علي الأقل؟

- الجماعة مشهود لعناصرها بتطبيق مبدأ السمع والطاعة والحب والتآخي أيضا، أما مسألة التغيير الفكري و إعلان المواقف وإصدار الأبحاث الشرعية، كل هذه عوائق تمنع من الارتداد إلى الفكر الأول، فحين يكون الأمر علي مستوى البحث الشرعي و إعلان المواقف صراحة فإنه لا يمكن التراجع عن ذلك فضلا عن أننا بتلك المبادرة والمراجعات الفكرية والإعلان عن أخطاء الماضي تدشن علاقة جديدة بين الجماعة والشعب المصري ومؤسساته الحاكمة.. ونشهد هذا المجتمع علي تلك التغييرات ونتعبد بتلك المواقف التصحيحية إلى الله عز وجل.. دون ابتغاء مصلحة شخصية أو كسب مادي زائل أو الحصول علي ميزة.. أما فيما يخص مسألة الطاعة والانضباط وأنه أمر يخشى منه فنقول لا مجال للخشية بل أن الأمر برمته في صالح الإسلام والمسلمين والدولة المسلمة لأن ذلك ضمان أمان واستقرار طالما أن النهج سلمي والدعوة إلى الله خالصة، كل ذلك في الوقت الذي توجد فيه تيارات أخرى وقوي متعددة تدعي إسلامها ووطنيتها وتقوم بالشحن المستمر للشباب وتدفعه لمواجهة غير شرعية وغير محسوبة مع بلاده رغم أن الشريعة الإسلامية ترفض هذا الأمر وتحدد ضوابطه وتعدد موانعه.

• هل يؤدي هذا الطرح إلى تقويض دعوات العنف؟

- نعم والأمر ليس ببعيد فحالة الاستقرار التي تشهدها البلاد وهدوء معظم التيارات الإسلامية خير دليل علي ذلك بالرغم من استمرار من يطلق عليهم اسم الناشطون الإسلاميون في لندن في بث دعاوى التحريض والإثارة والكراهية من فوق أسرته المنعمة.

• ما رأيكم في السياحة وقتل السائحين؟

- ذكرنا ذلك في عشرات المحاضرات وأعلنا حرمة قتل السائح وحرمة قتل المدنيين في أبحاثنا.

• ما هو توصيفكم لمن قتل من أفراد الجماعة ومن المدنيين ومن الشرطة في مواجهات بين الجماعة وأجهزة الأمن؟

- نحسبكم شهداء، ماتوا في قتال فتنة وهنا أحب أن أوضح.. أن قتلي الجماعة كانوا يعدون مجتهدين وأدوا فرض الله في البحث عن الحق والاجتهاد في الوصول إليه ثم كان اجتهداهم خاطئ وفي غير موضعه فإن الله لن يضيع إيمانهم ولن يحرمهم الثواب أما وبعد أن اتضح الصواب بالدليل الشرعي والذي ناقشناه من قبل باستفاضة في أبحاثنا وبعد أن اقتنع به الجميع وأعلنوا ذلك فإن من يعيد الكرة ويقتحم تلك المحارم بعد البيان فإنه لا عذر له ويكون مقتحما للمآثم.

• من الطرفين؟

- نعم.

• حتى لو كانوا رجال شرطة قتلوا في مواجهات مع الجماعة؟

- لقد أعلننا أخطاءنا في هذا الأمر أمام الناس.. وقد كان الأمر فتنة اختلطت فيها الأمور.

• أخطأتم.. والآن؟

- نصح.

• ما هو الضمان لأن يكون هذا الموقف أصبح أصيلا وليس مجرد تكتيك؟

- هذه المسألة قتلت بحثا.. فحين نقف ونقول لقد أخطأنا والحق هو كذا وكذا ونصدر أبحاثا شرعية فإن الأمر لا يكون تكتيكا كما أنه لا مجال للمناورات فيما يتعلق بالأمور الشرعية وأذكركم بأننا الآن علي أهبة الاستعداد لإصدار ثلاثة كتب جديدة تتحدث عن التفجيرات وأحكام قتل الأبرياء.

• فيما يتعلق بالكتب الجديدة.. هناك كتاب نهر الذكريات؟

- نعم ونتناول فيه أسئلة عديدة حائرة وتفاصيل جولتنا داخل السجون..
وهي الذكريات للطريق الذي أعادنا إلى القرار الشرعي الصحيح.
• لديكم رؤية سابقة في مسألة الخروج علي الحاكم إلي أي مدي تطورت هذه الأفكار؟

- هذا موضوع كتاب جديد سنصدره قريبا عن الحاكم و الحاكمية ودعني أقول أن موقفنا من الحاكم في عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في الوقت الراهن.. فنحن لا نكفر مسلما حاكما أو محكوما بذنب أو معصية ما لم يستحلها وهذا غير موجود ثم أن مسألة تكفير المسلم ليست من اختصاص فرد أو قائد من الجماعات الإسلامية.. بل هي من اختصاص العلماء المجتهدين ولها شروط كثيرة ودوافع كثيرة ذلك في الفرد العادي.. فما بالك بالحاكم الذي يؤدي تكفيره إلى مفسد عظيمة وفتن كبيرة وإراقة دماء ليس لها نهاية ونحن نري أن الحاكم إذا قصر في تطبيق حكم أو أكثر من أحكام الشريعة الإسلامية فانه لا يكفر مادام لا يري أن حكمه أفضل من حكم الله.. أو يستحل هذه المعصية.. وقد قال بذلك جمهور العلماء. فضلا عن أننا نري أن الظروف الدولية والواقع العالمي الحالي يحولان بين كثير من الدول وبين تطبيق الشريعة الإسلامية.

• بأعمال هذه النظرة لشكل العلاقة والرؤية للدولة كيف ستكون العلاقة بينكم وبين الدولة؟

- نتعامل كمواطنين مسلمين مسالين نقول الحق ومستعدون لأن نشارك في أمور وطننا.

• وإذا كان لديكم ما تعترضون عليه كيف ستعبرون عنه؟

- بالرأي.. نعلن قول الحق بالأسلوب السلمي المناسب حتى لا تكون فتنة.

• هناك قضية أخرى مرتبطة بالأدبيات الخاصة بالجماعة الإسلامية مثل ميثاق العمل الإسلامي، وحكم قتال الطائفة المتنعة وحتمية المواجهة ما هو

موقفكم الحالي من تلك الأبحاث؟

- لقد أعلننا تطبيقا لقاعدة هامة مفادها أنه لا قدسية لشيء سوي الكتاب والسنة وكل ما عدا ذلك يؤخذ منه ويرد عليه ومن ثم فإن كل الأعمال والأبحاث السابقة خاضعة للمراجعة والتصحيح والتعديل.

• وهل خضعت تلك الأبحاث هي الأخرى للدراسة؟

- أكثرها تم الرد عليه في الأبحاث الحديثة التي أصدرناها كما سيصدر رد مفصل علي كل الفتاوى السابقة وسنثبت فيه بالحجة والدليل أن الشرطة والجيش والدولة ليسوا في حكم الطائفة الممتنعة.

• هذا التحول الدراماتيكي في الموقف من قتال إلي مصالحة ألا يحتاج إلي شكل من الأدلة لإثبات صدق الموقف خاصة أنه ليس سهلا تقبلها ببساطة؟

- الإمام الشافعي كتب القديم وبعد أن جاء إلى مصر كتب الجديد، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل وعلماء عديدون فعلوا هذا الأمر لأن ديننا ليس جامدا وظروف العصر تؤثر فيه، وإذا نظرنا إلى حال بلادنا وقت إعلان الفتوى الأولى وعدنا وأعلننا فتوى ثانية تقضي بأن الشرطة والجيش ليسوا من الفئة الممتنعة فهذا تطور يؤكد شجاعتنا الأدبية وإخلاصنا في النية لوجه الله، مجرد إعلان الخطأ والرجوع عنه واستبداله بالموقف الصحيح دليل علي صدق توجهنا، كما أن المسألة لا يمكن وصفها بالتحول الدراماتيكي لأن التغيير جاء بناء علي دراسة شرعية مستفيضة وربما يكون عامل تطور الرؤية خاضعا للنضج ودراسة الواقع بقروي ونعلم بالطبع أن أكثر الرسل الذين بعث بهم الله إلي البشرية كانوا فوق سن الأربعين.

• أنت الآن في الخمسين أو في العقد السادس ألا تعتقد أن ما حدث شكل من أشكال الثورة الفكرية علي الأفكار السابقة.. إلي أي مدي يمكن أن يؤثر ذلك في الجماعات الدينية الأخرى في مصر والمنطقة؟

- إذا شئت قل ثورة تصحيح، وأعتقد أنها بدأت بالفعل تؤثر في الجماعات الأخرى في مصر وفي بلدان أخرى وأرجو أن يكون لنا الثواب والأجر.

• وقعت مؤخرا تفجيرات في مناطق مختلفة من العالم العربي مثل العاصمة السعودية الرياض والمدينة الثانية في المغرب الدار البيضاء ما تفسرك ورؤيتك الشرعية لهذه الأحداث؟

- الأخوة في جماعة القاعدة إضافة إلى الأخوة في تنظيم الجهاد بنوا استراتيجيتهم علي مقاتلة اليهود والصليبيين و الأميركيان أينما كانوا، وأعلنوا ذلك في مارس عام ١٩٩٨ وقد رأينا في تلك الاستراتيجية خطأ شرعيا كبيرا فضلا عن الآثار الوخيمة المترتبة عليها واستشرطنا المستقبل في ظل هذه الجبهة التي أعلننها القاعدة والجهاد معا وأبلغناهم بأن القرار في الجماعة الإسلامية هو رفض الانضمام إلى هذه الجبهة التي أعلننها القاعدة والجهاد معا وأبلغناهم بأن القرار في الجماعة الإسلامية هو رفض الانضمام إلى هذه الجبهة لأنها قامت علي أفكار خاطئة فلا يمكن قبول قتل الأميركيان لمجرد أنهم أميركان، فليس هناك قتل بالجنسية كما أن قتل الصليبيين دون تفرقة بين المقاتل والمسلم والمرأة والصبي والطفل والرجل المسن خطأ جسيم، وحين أعلنت القاعدة والجهاد جبهتهما أرسلنا إلي الأخ رفاعي طه لينسحب من الجبهة وبعد انسحابه بأسبوع قاموا بضرب سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام وواصلت القاعدة استراتيجيتها التي بنيت علي هذا الأساس قتال اليهود والصليبيين و الأميركيان وقامت بضربة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في مدينتي واشنطن ونيويورك الأميركيتين ثم تفجير بالي في إندونيسيا، واتبعتها بتفجيرات الرياض والدار البيضاء، في حين بنيت استراتيجية الجماعة علي مبادرة وقف العنف التي أعلنها عام ١٩٩٧، والخلاف في هذا الأمر بين الجماعة الإسلامية من جهة وبين القاعد والجهاد من جهة أخرى يرد علي التفسير الذي طلبته لأحداث الرياض والدار البيضاء لقد بنوا استراتيجيتهم علي أساس شرعي خاطئ وصار كل همهم

قتل الأميركان والنصارى والصليبيين دون تفريق.

• ذكرت الصليبيين والنصارى.. ما هي رؤيتكم للتعامل مع الأقباط وموقفكم منهم؟

- ملخص القضية لهم مالنا وعليهم مالنا وعليهم ما علينا ونعاملهم بالإحسان ما لم يفعلوا ما فعله أقباط المهجر من شن حملات ظالمة ضد بلادنا ومحاولة التفريق بين المواطنين.

• إذا ما قررت الدولة نتيجة تغير ما أن تتخذ موقفا متشددا من الجماعة هل ناقشتم موقفكم حينئذ أو رد فعلكم، ثم ما هو مصير مبادرة وقف العنف في هذه الحالة؟

• وهل تتخذ الدولة موقفا أشد مما هو الآن.. نحن لازلنا في السجن بعد عدة سنوات من قضاء مدة العقوبة (المؤبد) وقد ضربت لك مثلا بالشيوعيين حين قالوا نبذنا العنف، خرجوا في نفس الليلة ونحن نبذنا العنف وبقينا سنوات في السجن.

• لكن هناك افراجات تتم عن عناصر من الجماعة الإسلامية؟

- قليلة للغاية وأنا أستطيع تحمل مسؤولية هؤلاء جميعا الأعداد القليلة التي خرجت والذين لازالوا في السجن أتحدى أن يخالف فرد واحد ممن خرجوا من السجن لأي أمرا أو موقف للجماعة، وكل النتائج بالنسبة للذين خرجوا مشرفة للغاية وأثبتوا أنهم علي أعلي درجات الانضباط والالتزام بالعهد الذي قطعوه علي أنفسهم.

• هل هناك احتمال لأن يؤدي البطة في الإفراج عن عناصر الجماعة إلي رد فعل عكسي؟

- لن يؤدي إلى شئ من هذا القبيل لكن كمن ألقاك مكتوبا في اليم ثم قال

إياك أن تبطل بالماء بمعنى أن نغلق أبواب الرحمة ونبقي الناس في السجون ثم نقول لهم لا تغضبوا وهناك آخرون من جماعات أخرى خرجوا بمضي ثلاث أرباع المدة.. وغيرها خرجوا بالعفو. أما أعضاء الجماعة الإسلامية ورغم أنهم نبذوا العنف وأعلنوا خطأ الاتجاه السابق وأمضوا الأحكام التي قضت بها المحكمة إلا أنهم لازالوا في السجن.

• ألم يعدكم أحد بزحزحة الأمور؟

- لم يحدث.

• هل أخذتم إذن بطبع الثلاثة كتب الجديدة؟

- بالطبع ونطلب مراجعتها من الناحية الشرعية من أجهزة الدولة المعنية لثقتنا في اجتهاداتنا كما أننا نتابع فيها رصد الأحداث العالمية خاصة على الساحة الإسلامية، ونحللها ونعلن رأيها فيها والموقف الصحيح شرعياً من وجهة نظرنا.

• ما هي طبيعة العلاقة مع تنظيم الجهاد؟

- علاقتنا مع الجماعات المخالفة علي الساحة ليست علاقة مباشرة بمعنى أنه ليس هناك حوار قائم حالياً بيننا ولكن العلاقة تقوم في الأساس علي دعوتهم لأن يتفكروا الأمور مرة أخرى.

• هل هناك حوار بينكم وبين الجهاد؟

- نحن لا نمانع في الحوار مع أحد.

• ما هو موقف تنظيم الجهاد من مبادرتكم ؟

- نحن نسمع عن أعداد من جماعة الجهاد يريدون أن يتخذوا موقفاً مماثلاً للمبادرة التي أعلنتها الجماعة الإسلامية وهناك أعداد أخرى تشجع ما فعلناه والباقيين يترقبون موقف الدولة من تلك المبادرة حيث أن نظرتهم للأمور تخضع

لمسألة تحقيق المكاسب والاستفادة من كافة المواقف.

• هل تسمعون أن هناك من يريد أن يقوم بمراجعات فكرية؟

– تصل إلي أسماعنا أنباء عن هذا.

• سبق أن التقيت صحافيا أميركيا وأجري معك حوار؟

– للأسف التقيته.

• لماذا؟

– لأنه نشر كلاما خطأ

• ما هو؟

– لقد كتب أن زعيم الجماعة الإسلامية في مصر لم يتأسف علي مقتل

السادات؟

• وهل تأسفت علي ذلك؟

– نعم.

• هل تعتبر أن مقتل السادات جاء في إطار قتال الفتنة الذي تحدثت عنه؟

– نم كان قتال فتنة وكان اجتهادا خاطئا.

• لو عاد الزمن بالجماعة هل كنت ترفض قتل السادات؟

– نعم ولتدخلت لمنع قتله.

• دعني أستخدم ذات القياسات التي ذكرتها من قبل هل تعتبر كل من

مات في قتال فتنة شهيدا؟

– نعم.

• هل تعتبرون السادات شهيدا؟

– نعم السادات شهيد وأرجو أن يتغمده الله برحمته وكل من مات في هذا القتال أحسبه شهيدا.

• ما تفسيرك لمسألة تقبيل اليد في الجماعة؟

– أنا لا أقر ذلك علي الإطلاق، ولكن أري في نفس الوقت الكثيرون يقبلون يد البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان ولا يعترض أحد كما أن الصورة التي سبق نشرها في مجلة المصور وظهر فيها عضو بالجماعة الإسلامية يقبل يد أحد قادتها لم تكن لي وعموما هي شكل من أشكال الطاعة والتوقير.

• ما هي طبيعة علاقتكم بالمحامين الإسلاميين؟

– بعض المحامين يعتبرون أنفسهم حماة الجماعة الإسلامية لكننا لم نعين متحدثا رسميا باسمها وليس لأحد من هؤلاء الناس المحامين الإسلاميين فضل في إعلان مبادرة وقف العنف، إلا أن بعضهم قام بالدعاية لها في الإعلام لكن أن يكون متحدثا باسمنا فهذا ليس صحيحا وليس لهم في الأمر أي شئ سوي التربح من وراء معاناتنا وهناك من دأبوا علي القفز فوق الموائد للعق الصحون ثم إظهار أنفسهم علي غير صورتهم الحقيقية، للأسف هذا موجود عندنا.

• الأبناء بالطبع يثقون في صحة رأي الآباء وصحة مواقفهم.. هل حدث حوار بينكم وبين أبناءكم وإلي أي مدي اقتنعوا بصحة مواقفكم الجديدة؟

– الشيخ كرم زهدي في إحدى زيارات زوجته إلي في محبسي أخبرتني أن بعض الأخوات زميلاتهما وهن قريبات الصلة بالمرحوم خالد الإسلامبولي(قاتل السادات) فوجئن بالمبادرة وتكلمن بشدة مع زوجتي وابنتي وهي طالبة في كلية الحقوق ثم جاءتني ابنتي تبكي وسألتني ما هو الصحيح وما هو الخطأ فشرحت لها المسألة وكيفية أن هناك فتوى لمرحلة معينة لا تصلح لمرحلة أخرى وأن المواقف يمكن أن تتغير لصالح المجتمع، وضربت لها مثلا بالتغيير الذي أحدثه الإمام الشافعي في مذهبه حين جاء إلى مصر والعديد من الأئمة والعلماء.

(٢)

مراجعات الشيخ كرم زهدي (الجزء الثاني)

اللقاء مع كرم زهدي بعد خروجه السجن تكرر عدة مرات، وشاهدت كرم وبدا لي إنسانا جديدا في مرحلة جديدة، هي مرحلة بناء ثقة مع المجتمع الذي غاب عنه أكثر من عشرين سنة . بدا لي كمن يحتاج إلى فهم الواقع المحيط ليتجاوب معه وفقا للطرح الجديد الذي تبناه وتحمل مشاقه . في لقاء لي معه عقب خروجه من السجن تناقشنا حول أمور عدة، وطلبت منه استكمال الحوار الذي سبق وبدأنه داخل سجن العقرب، واتفقنا على أن أعطيه مجموعة أسئلة مكتوبة يرد عليها كتابة أيضا بعد أن يستشير باقي الاخوة، وبالفعل أتنني بعد أيام الإجابات على الأسئلة، وكانت الإجابات تارة مقتضبة ، وتارة لا يرد وتارة ينفلت في الحديث حتى تظن أنه لن يتوقف.

الفارق بين هذا الحوار الذي أجرته مع الشيخ كرم زهدي والحوار السابق أكثر من عام ، غير أن هناك فارقا آخر يتعلق بمتن الحوار وبالتطورات التي شهدتها الجماعة الإسلامية في هذا العام والكتب التي أصدرتها .

فور قراءتي للكتب الثمانية التي أصدرها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية تدفقت إلى عقلي عشرات الأسئلة والتي تتعلق بماضي الجماعة الإسلامية و حاضرها وأفكارها ومراجعاتها هذه الأسئلة التي لم يجب عليها كرم زهدي في حوارنا الأول

لذا آثرت أن يكون الحوار الثاني مناقشة لمراجعات الجماعة الإسلامية وقراءة لفكر زعيمها وقائدها التاريخي كرم زهدي ، وهو وإن لم يجب على كل الأسئلة التي تدور في ذهني إلا أنه أجاب عن الكثير منها

بقي فارق آخر ، ربما لا يبدو ذا أهمية للبعض ، هو أن الحوار الأول كان مع كرم زهدي وهو لا يزال سجيناً في سجن العقرب شديد الحراسة ، أما هذا الحوار فبعد الإفراج عنه وبعد أن تنسم عبير الحرية وهو بظني فارق كبير ، وجوهري.

« بداية ، كيف انبثقت فكرة المبادرة ومن الذي تبناها ، كم عاما استمرت حتى تتبلور.. أريد أن تحدثني عن البداية خاصة وأنه يقال إن كرم زهدي تبناها منذ عام ١٩٨٣ بعد مقتل السادات بعامين.. ما هي نقطة التحول الحقيقية؟

- بعد أن هدأت الأحداث وسكنت عاصفة عام ١٩٨١ أدركنا أنا وإخواني حقيقة المؤامرة التي حيكت لنا بمكر ودهاء شديدين تمكن اليساريون من خلالها من ضرب الحركة الإسلامية من جهة ، وضرب السادات خصمهم اللدود من جهة أخرى.. لقد أعلن اليساريون في بلدنا مرارا أن السادات كان يتبنى عودة الإسلام إلى مصر في صورة الجماعات الإسلامية والدعاة لكي يمكنه ذلك من ضرب اليسار الملحد في مصر، وقد نجح في هذا الأمر، لذا فقد سعي اليساريون في المقابل إلى الانتقام من السادات ومن الجماعات الإسلامية في آن واحد ، وذلك بإيقاع الفتنة بين شباب الجماعة الإسلامية وبين قيادة الدولة ممثلة في الرئيس السادات، وباستخدام أسلوب التحريض المستمر وإشعال النيران والنفخ فيها وتشويه سمعة السادات وعائلته بنشر الشائعات المستمرة والمتلاحقة ، واستغلال روح الحمية الدينية والشعب لإثارة روح الغضب المستمر فيه علي السلطة أو علي السادات وعائلته والمحيطين به تحديدا. استطاعوا بذلك الأسلوب الرخيص أن يوقعوا الفتنة التامة ويؤججونها حتى وقعت أحداث ٨١، فأقاموا الأفراح في كل مكان وذهبوا إلى ساحات المحاكم ، لا ليدافعوا عنا ، ولكن ليتشفوا من السادات وعائلته كخطوة أولى في ساحات المحاكم وعلي صفحات الإعلام ، فأعلنوا أنهم يؤيدون قتل السادات وأن ذلك كان انتصارا للشعب وأخذوا

يصورون الشعب كله علي أنه ناصري وسعيد بهذا الحادث حتى ذهبوا إلى التلويح بأن شباب الجماعة الإسلامية من الناصريين الذين تربوا في منظمات الشباب الناصرية ، وكان ذلك كله من قبيل الكذب والافتراء وإدعاء البطولات الزائفة من أولئك اليساريين.

لكن الخلاصة أننا أدركنا تماما ما كان من أمر تلك المؤامرة الخبيثة ومما زاد من قناعتنا بهذا الأمر أنه بلغنا وقتها أن أحد المحامين اليساريين قال في اجتماع لهم : لقد تخلصنا الآن من السادات وبقي أن نسعى إلى إعدام أكبر عدد من الجماعات الإسلامية في هذه القضية حتى تشتعل النار من جديد بينهم وبين النظام الحاكم وبهذا نكون قد ضربنا عصفورين بحجر واحد.

هكذا كانت الأمور تتضح لنا شيئا فشيئا حتى زالت عنا كل غشاوة و انقشعت كل المدلهمات وبدت الأمور وكأنها صورة واضحة جليلة تفسر لنا تلك المؤامرة اليسارية الخسيسة.

لذا فقد سعيينا وقتها وبحلول عام ٨٣ إلى حل هذه الأزمة التي نشأت بيننا وبين الدولة وبدأنا في الدعوة إلى مصالحة عامة بين الشباب المسلم ودولته وكادت أن تفلح لولا بعض المزايدات التي أدت إلى ضياعها ووأدها من أولها. ثم كانت نهاية عقد الثمانينيات وكانت محاولة الشيخ الشعراوي لإتمام المصالحة ووافقنا عليها وسعيينا إليها سعيًا حثيثًا ولكن: أتت الرياح بما لا تشتهي السفن، وحدثت محاولة هروب من بعض الاخوة المنتمين إلى تنظيم آخر ولم تكن الظروف مهيئة أبدا لإتمام عملية الصلح وأعقبها محاولة ثالثة في مطلع التسعينات وتشكلت لجنة من كبار العلماء والمفكرين وكانت تسمى بلجنة الوساطة لكنها ذهبت أدراج الرياح كسابقتها حتى جاءت محنة الأحداث في عقد التسعينات وكانت أحداثا دامية راح ضحيتها عدد كبير من المسلمين من كلا الطرفين وتوقفت الدعوة إلى الله وضاعت معالمها فلا حسبة ولا دعوة ولا تربية ولا علم ولا نصيحة ترجي اللهم إلا معالم الحرب والدمار.

- الحرب ؟

ه نعم ، لم يبق إلا الحرب بكل ما تعني الكلمة من دمار وخراب ومفاسد وضياح للدين والدنيا معا ولم تبق مصلحة واحدة ترجي للمسلمين أو للإسلام بل علي العكس تماما كان المستفيد الأول من كل ما يحدث هو العدو الإسرائيلي وأعوانه مائة بالمائة. وكان لزاما علينا أن نقف وقفة صادقة وصامدة لإنهاء هذا الصراع الدامي وإيقاف نزيف الدماء وتضميد جراح الأمة وذلك قبل أن يصل الأمر إلى ما وصل إليه في الجزائر الشقيق

- وماذا فعلتم ؟

ه أعدنا قراءة المحاولات السابقة ووقفنا علي أسباب فشلها وقد كنا طيلة السنين الماضية نعكف علي دراسة العلوم الشرعية ونحاول مراجعة الفتاوى والاجتهادات السابقة والتي قامت علي الأحكام والأقوال المستنبطة منها أعمال الجماعة وأحداثها في الثمانينات والتسعينات وحتى قبل ذلك ما حدث في السبعينات قمنا أيضا بمراجعة فقهية وعلمية شاملة لأحكامها. وقد انتهينا والحمد لله إلى هذه النتائج الشرعية التي دفعتنا وجوبا إلى اتخاذ قرار مبادرة وقف العنف والأعمال القتالية كلها من طرف واحد وهو طرفنا وفوضنا أمرنا إلى الله لأننا ابتغيينا بذلك وجه الله عز وجل دون النظر إلى أي نوع من المقايضة أو التماس الأجر الدنيوي كالخروج من السجن أو الحصول علي مغانم سياسية أو غيره بل علي العكس تماما.. فقد أعلننا في ندواتنا للإخوة أننا لو مكثنا طيلة عمرنا في السجن فلن نتراجع عن هذه المبادرة لأنها واجب شرعي وقربة إلى الله تعالي أولا وأخيرا. وهكذا صارت المبادرة هي الميلاد العصري لدعوة الجماعة الإسلامية إلى الله تعالي وصارت الأحكام الشرعية التي هدانا الله إليها بعد المراجعات الشرعية المباركة هي التحول الحقيقي أو نقطة التحول الحقيقية فيها.

• رغم أن عمر المبادرة تجاوز السبع سنين إلا أن بعض عناصر الجماعة الإسلامية مازالوا في السجن رغم انقضاء المدة هل لم تأمن الحكومة للجماعة بعد، أم ما هو السبب الحقيقي باعتقادك؟

– مازال الاخوة يخرجون تباعا من السجون والحمد لله غير ان معدل الافراج كان ومازال ضعيفا جدا ونحن نأمل أن يمد المسؤولون أيديهم بسخاء في أمر الإفراجات .

• في مقدمة كل كتاب لكم تؤكدون علي أن المبادرة تمت عن اقتناع ، وليس عن طريق ضغوط أو تكتيك، هل هو شك أم يساوركم اعتقاد بأن الناس غير مقتنعة؟

– استخدم القرآن الكريم أسلوب التوكيد في مواضع عديدة من السور، ففي سورة النمل مثلا يعرض القرآن العظيم قضايا الربوبية والألوهية في تناسق عظيم يختتم الحديث فيه في كل آية بقوله : ﴿ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل : ٦١] ، ﴿ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النمل : ٦١] ، ﴿ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النمل : ٦٢] ، ﴿ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل : ٦٣] ، فهذا التكرار يراد به التوكيد والتوكيد هنا يفيد اليقين والثقة بأن هذا هو الحق .. كذلك أردنا بأسلوب التوكيد طمأنة قلوب الاخوة والناس جميعا أن هذا هو الحق والله المستعان.

• هل تعتقد أن الجماعة الإسلامية مازال لها قاعدة شعبية ، ومن الممكن أن تمارس أي عمل سلمي فيما بعد ، أم انفرط عقدها ولم يبق لها سوى مجلس شوراها؟

– لاشك أن الغاية التي قامت من أجلها الجماعة الإسلامية هي رضا المولى عز وجل ولا فائدة من شهرة أو أتباع ما لم يكن طريق الجماعة إلى الله قائما علي اتباع الحق والرجوع إلى الله دائما..

اسلك طريق الحق ولا تستوحش لقلّة السالكين

وياك وطرق الضلال ولا تغتر لكثرة الهالكين

فإذا كانت للجماعة الإسلامية قاعدة شعبية من قبل أن تراجع أحكامها وتسترضي ربها فكيف بعد تصحيح المفاهيم والمراجعات الشرعية. ذلك أخرى بأن تكون أكثر اتباعا وأشد قربا من الله عز وجل وهو الأهم والغاية عندنا.

• يهتمكم البعض بأنكم في كتبكم الأخيرة أصبحتم تغازلون الغرب متجاهلين كما من الجرائم التي ارتكبوها ضد العرب والإسلام؟

- نحن لا نغازل الغرب ولا الشرق إنما نقول الحق الذي يرضي الله عز وجل والذي نراه واضحا جليا من كتاب الله وسنة نبيه صلي الله عليه وسلم ومن فعل السلف الصالح رضي الله عنهم، فإن كنت تعني أسلوب الخطاب فقد أمرنا الله تعالى أن نخاطب الناس بأحسن الكلام وأرق الحديث حتى نحسن دعوتهم إلى الله تعالى وإلي الحق فقال: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل : ١٢٥] ، وقال تعالى ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣] وأمرنا أن نجادلهم بالتي هي أحسن.

و روي أصحاب السير أن رسول الله صلي الله عليه وسلم كان يكتب إلى الملوك والعظماء بقوله من محمد بن عبد الله إلى هرقل عظيم الروم وبقوله تارة إلى كسري عظيم الفرس ولم يستنكف النبي صلي الله عليه وسلم أن يخاطبهم بهذا الأسلوب. ولم يكن في ذلك غزل سياسي لطلب إرضاء الغرب أو الشرق ، حاشا لله ، ولكن كان ومازال نهج الشرع الحنيف والسنة المطهرة في معاملة الناس مسلمين وغير مسلمين قال الله عز وجل: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨٠]

• تغير موقفكم من الكتاب الأول مبادرة وقف العنف حيث اعتبرتم أن أميركا هي المستفيد الأول من الصراع وأنها تعادي الإسلام إلى الكتاب الأخير حيث اعتبرتم أن ما تفعله أميركا مجرد رد فعل.. ما سبب هذا التغيير؟

- عندما كانت الأحداث مشتعلة بين الجماعات الإسلامية وبين الدولة كان المستفيد الأول علي كل المستويات هو إسرائيل ، كما كانت أميركا هي المستفيدة من هذا الصراع علي المستوي الاستراتيجي بالطبع. أما بعد أحداث ١١ سبتمبر وما سبقها من تفجير سفارتي نيروبي ودار السلام وغيرها فقد كان رد الفعل الأميركي شديدا جدا علي الأمة الإسلامية كلها ويكفي ما حدث لأفغانستان ، وإعطاء الضوء الأخضر للروس في القضاء علي الشيشان ، ثم دخول العراق وترسيخ أقدام الأميركيين في دول الخليج والمبرر موجود ومعلوم وواضح وملجم ومسكت ، و إنا لله و إنا إليه راجعون.

• حسنا ، هل تنسخ الكتابات الجديدة للجماعة كتاباتها القديمة ، وما الذي يضمن أنه لن تكون هناك كتابات أحدث تنسخ الحالية؟

- لا قدسية إلا للكتاب والسنة. فإذا كان اجتهاد عالم فطالب العلم أن يخالفه إذا وجد الدليل عند غيره من العلماء أوضح أو أثبت سنداً أو متناً أو أوقع في رؤية الواقع وثبات المصلحة.. وقد قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء : ٥٩] .

فجعل طاعة العلماء مبنية علي الدليل من الكتاب والسنة ورد التنازع مع العلماء والمجتهدين إلى الدليل من كتاب الله وسنة رسوله فقال فردوه الي الله والرسول أي إلى الدليل الواضح البين أو الأكثر وضوحا والأكثر بيانا من الكتاب والسنة.

أما الحديث عن كلام آخر في المستقبل ينسخ هذا الكلام ، فإن المسألة مسألة دين وليست تلاعبا بالكلام أو بالأحكام وقد كان للعلماء الراسخين والأئمة الأربعة أكثر من رواية في المسألة الواحدة لكنها تأتي جميعا مزيلة بالدليل الواضح الجلي وليس بتغيير في الأحكام لهوي أو لغيره.

• يتهم البعض الجماعة الإسلامية بأنها تحولت إلى مخلب للنظام للتصدي للإخوان المسلمين، ما رأيك؟

- هذا الكلام يراد به إيقاع الفتنة بين الجماعة الإسلامية والجماعات الأخرى الموجودة علي الساحة ، ونحن والحمد لله لم نتناول في أي من كتبنا أو تصريحاتنا أحدا من الجماعات لا الإخوان المسلمين ولا غيرها كما أن الجماعة الإسلامية لم تتعرض في مراجعاتها إلى أحد بل قصدنا بالتصحيح أنفسنا و إخواننا .

• لكنكم في الكتاب الخاص بالجهاد تعيدون أسباب نشأة العنف إلى فترة الستينات حيث لم تكن هناك جماعات سوي الإخوان، فهل كنتم تقصدون أن الإخوان هم السبب في نشأة العنف؟

- المعني الذي أردناه بقولنا إن أسباب نشأة العنف كانت فترة الستينات كنا نعني به التعذيب الذي تعرض له المسلمون في داخل السجون آنذاك ولم تكن جماعة الإخوان وحدها هي التي تعرضت للتعذيب بل كانت هناك جماعة التبليغ والدعوة وحزب التحرير وأعضاء من جماعات كثيرة.

• هذا يجعلني أسألك : برأيك متي تتحول العلاقة التصادمية بين فصائل العمل الإسلامي إلى علاقة تكاملية وكيف يتم ذلك؟

- لم أر علاقة تصادمية بين فصائل العمل الإسلامي ، وإذا كنت تعني جماعات التكفير الذين يعتقدون عقيدة الخوارج في تكفير المسلم بالمعصية واستحلال دمه وماله بذلك فإن هذه الجماعات ضعيفة والحمد لله ولا تمثل مظهرا من مظاهر العلاقات التصادمية كما ذكرت بين فصائل العمل الإسلامي قال الله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُهَا فَاسْتَثْبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ١٤٨] ، فالعلاقة بين الجماعات الإسلامية أساسها استباق الخيرات والمسابقة إلى الصالحات ، وقديما قالوا : اختلاف الرأي

لا يفسد للود قضية.

• بالنسبة ، هل تركز الإخوان في القاهرة هو سبب ظهور الجماعة الإسلامية في الأقاليم بداية السبعينات؟

- سبب نشأة الجماعات الإسلامية في الأقاليم وخاصة في الصعيد كان ظهور جماعات الشيعيين في الصعيد وجراتهم علي الله عز وجل وعلي الأديان مما أثار حفيظة المسلمين في الصعيد وخاصة شباب الجامعات وأخذوا يواجهون إلحادهم بالعنف دفاعا عن الدين.

• ننتقل إلى نقطة أخرى ، ما هي ضوابط تغيير المنكر باليد؟

- ينبغي للمحتسب أن يمر بمراحل مع مرتكب المنكر يتدرج بما معه من الأقل إلى الأكثر وتتلخص في :

١ - التعريف.

٢ - النهي بالوعظ والنصح والتخويف بالله.

٣ - التعنيف بالقول الغليظ الخشن.

٤ - إذا أصر مرتكب المنكر علي الاعتداء بعد هذه المراحل الثلاث يكون من حق المحتسب إيقافه باليد.

وفي هذا التفصيل ينقسم إلى قسمين :

إذا كان المنكر حالا ولا يمكن السكوت عليه ، كمحاولة أحد المجرمين اغتصاب سيدة أو محاولة لص أو قاطع طريق الاستيلاء علي مال الغير أو الاعتداء علي أحد بالضرب أو القتل أو مثل ذلك ففي هذه الحالة ينبغي دفع المعتدي بما يندفع به غالبا حتى يمتنع المنكر ويتم تسليم المعتدي إلى جهات الشرطة المسؤولة . أما إذا كان المنكر غير حال كرجل يسير في الطريق سكيراً أو رجل يأخذ أموال الناس بالحيلة ويجحده أو مثل ذلك فهنا يجب إبلاغ

السلطات عنهم وعدم استخدام اليد في تغييره والوقوف علي المرحلة الثالثة من تخويله بالله والإغلاظ عليه بالقول فقط.

• في الكتاب الخاص بالحسبة أكدتم أن المحتسب يكون معيناً من قبل الوالي ، ما حكم المتطوع في هذه الحالة ؟

- لا بد من إيضاح وإظهار الفرق بين المحتسب والتطوع فكلاهما يقوم بدور الحسبة ولكن المتطوع له حدود في ذلك يذكرها الإمام الماوردي هي أن الحسبة فرض عين علي المحتسب المعين يأثم إن ترك الحسبة وذلك بحكم تكليف الحاكم له ، أما المتطوع من نفسه فالحسبة في حقه فرض كفاية عليه ولا يأثم بتركها لأن قيام المحتسب بها يسقط عنهم أي المتطوعين للحسبة الحرج ، وقيام المحتسب بها من حقوق تصرفه وواجبات عمله التي يتقاضى عليها أجراً ولا يجوز التشاغل عنها ، أما المتطوع فقيامه من نوافل عمله الذي يجوز أن يتشاغل عنها بغيره. و المحتسب منصوب للاستدعاء أي يطلبه الناس عند وقوع المنكر أما التطوع فليس له ذلك.

كما أنه علي المحتسب إجابة من استدعاه وليس فرضاً علي المتطوع إجابته. كما أن علي المحتسب أن يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل لإنكارها وليس هذا للمتطوع. و للمحتسب أن يأخذ أعواناً علي إنكاره للمنكرات لأنه عمل هو له منصوب وبه مكلف وإليه مندوب ليكون أعوانه في الإنكار أقدر وعلي إزالة المنكر أوقع وليس للمتطوع أن يندب لذلك أعواناً وهذا الفارق مهم فإذا ترك للمتطوع اتخاذ أعوان عمت الفوضى وهذا ما كنا نقصده بأن المحتسب لا بد أن يكون معيناً من قبل السلطات فالناس بطبعها تخضع للسلطان وتقبل أمره وترفض ما دون ذلك ، وعند تلك يكون في الإنكار مشكلة أكبر إذا قام بها المتطوع. وللمحتسب أن يعاقب ويعذر فيما لا يصل إلى الحد وهذا أيضاً ليس للمتطوع. وللمحتسب أن يرتزق علي عمله أي يتقاضى أجراً من الدولة وهذا ليس للمتطوع فليس له أن يطالب الدولة براتب نظير عمله في الحسبة. للمحتسب أن يجتهد

برأيه فيما يتعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في الأسواق أشغال الطريق وغيرها مما يخالف آداب النظام العام وهذا ليس للمتطوع. و الذي نقصده من أن المحتسب المعين من قبل السلطات والمتطوع لنفسه التزام كل منهما بدوره وحدوده التي قدرها له الشرع فلا يملك أحد منع حق أقره الشرع للمتطوع الذي يقتصر دوره علي الوعظ والإرشاد بالرفق واللين، كذلك لا يملك أحد منح حق لم يقره الشرع للمتطوع في جمع الأعوان وشهر السلاح و إنزال التعزيزات.

• لكن ، ألا يغلق كلامك هذا الباب في وجه من أراد الدعوة إلى الله ؟

• لا يمكن لبشر أن يمنع أحدا من الدعوة لأنه حق من الله أمر به المسلمين جميعا ولكن هناك أمر يجب أن يفطن إليه وهو: أن الدعوة أمر والحسبة أمر آخر فيقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] وهذا دليل على أن الدعوة أمر من الله والحسبة أمر من الله أيضا ولكل منهما متخصصون بالقيام بها.

- حسنا ، باعتقادك ما هي الفوارق بين الاثنين : الدعوة و الحسبة ؟

• الدعوة إلى الله يقوم بها العلماء والخطباء والوعاظ الذين يعلمون الناس الخير، والحسبة يقوم بها المحتسبون كما أسلفنا، فقيام المحتسب بدوره لا يغني عن الدعوة ولا يغلق الأبواب أمام الدعاة وكذلك عمل الدعاة لا يغلق باب الحسبة فهي شريعة متكاملة متجانسة تسير بخطى منسجمة كلها تخدم مصلحة الدين، فالدعوة تخدم الحسبة بأن تنشر العلم فيعرف الناس الحق فتقل بذلك المعاصي والحسبة تقلل من المعاصي الظاهرة فتجعل نفوس الخلق مهياة لقبول الخير والعلم.

• لكن يحرم الكتاب بعض أمور الاحتساب علي اعتبار أنها من باب التعزيز ، مثل حرمة ضرب شارب الخمر وغير ذلك- حسنا- في حالة عدم قيام

الدولة الحاكمة بالتعزير، ما الحل إذن لإنفاذ شرع الله؟

– إذا كان الشرع يقرر أن التعزير منوط بالحاكم فإن نفاذ شرع الله ألا يقيم التعزير أحد من آحاد الرعية وإلا كان ذلك اعتداء وافتئات وإذا لمعت الفوضى لان كل من يتهم أحدا بالمنكر يعطي لنفسه الحق في تعزيره بجلد الظهر وأخذ المال.

• قلت أن الحسبة ستكون من اختصاص الحاكم هل معني هذا أنكم تطالبون بإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتقوم بالحسبة كما يحدث في السعودية؟

– نعم نحن نطالب بإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هيئة رسمية شرعية تقوم علي أمر الاحتساب بضوابطه الشرعية الصحيحة.

• تحدثتم كثيرا عن الغلو والتفريط دون النظر إلى الدوافع؟

– نحن ننظر إلى الدوافع كأحد العوامل المساعدة ولكن ليس كمبرر شرعي لارتكاب الخطأ ، فالفقر مثلا قد يكون عاملا مساعدا للبحث عن المال بطرق غير شرعية ، لكن لا يمكن اعتباره في النهاية مبررا لسرقة أموال الناس.

• لو قال لك أحد وقت جهادك علي الموانع التي ذكرتها ماذا كنت ستفعل؟

– أظن أنني لو قدم لي أحد هذه الأدلة عن موانع القتال لقبيلتها منه وانتصحت بها والله تعالي أعلم، وقد ذكرت من قبل أنني لو استقبلت من أمري ما استدبرته لما أقدمت علي أحداث الثمانينات والحمد لله علي كل حال.

• ألا تعتقد أن موانع الجهاد في كتاب مبادرة وقف العنف تمنع أي جهاد ولا تترك له بابا؟

– أولا يجب أن نقرر أن فريضة الجهاد لا يستطيع أن ينكرها مسلم وإلا كان منكرا لمعلوم من الدين بالضرورة، لكن فريضة الجهاد كأى فرض من فرائض

الدين لابد لإقامته من توافر شروط وانتفاء موانع فإذا توافرت شروط القيام به فلا بد أيضا ان تنتفي موانع حدوثه وإلا كان الحدث بعيدا عن مسمى الجهاد الذي أمر به المولى عز وجل.

• هناك عبارة خطيرة في آخر هذا الكتاب وهي قولكم : لم يكن القتال الدائر لتحكيم الشرع ولا خروجا علي حاكم لتغييره بل كان احتجاجا علي مظالم واسعة وسعيا لاسترداد حقوق ضائعة ، ألا تقتل باعتقادك هذه العبارة التجربة الجهادية والإسلامية للجماعة؟

- لقد أعلننا في مراجعاتنا الفقهية أننا أخطأنا في اتخاذ قرار المواجهة في التسعينات وغيرها فكيف تطلب مني الآن أن أدافع عن تجربة قد أعلننا أنا و إخواني جميعا أننا أقدمنا عليها بناء علي اجتهاد خاطئ ولو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا لكان خيار المبادرة هو قرارنا.

• ردكم علي سؤال طرحتموه علي أنفسكم في الكتاب : ماذا عما نعانيه من ظلم واضطهاد بقولكم الصبر، بدا لي غريبا؟

- لماذا بدا لك خيار الصبر غريبا، ألا تري أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال: ألا سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون قالوا فما تأمرنا آنذاك يا رسول الله؟ قال: اصبروا حتى تلقوني علي الحوض، قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: ألا إنها ستكون أثرة شديدة فاصبروا حتى تلقوني علي الحوض ، هكذا أمرنا رسول الله صلي الله عليه وسلم بالصبر علي أذى الحكام وأثرتهم فكيف بدا لك الصبر غريبا، وقد روي عن علي رضي الله عنه انه قال :

سأصبر حتى يعجز الصبر عن صبري
وأصبر حتى يأذن الله في أمري
وأصبر حتى يعلم الصبر أنني صابر

علي شيء أمر من الصبر

• ماذا بشأن الجزية وأهل الكتاب أم أن الذي يبرر إسقاط الجزية أن الدولة لا يحكمها صف المؤمنين؟

- إن أمر الجزية كان يجمع في صدر الإسلام الأول في صور عديدة منها ما روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قد قبلها تحت اسم الصدقة من بعض قبائل نصارى بني تغلب ومنها من كان يجمعها باسم الجزية ومنها ما كان في معني الضريبة ومنها من كان يعفي عنه مثل الصبي والمرأة والشيخ و الأزمن و الأعمى والعبد والفقير والعاجز عنها.

وأما في العصور المتأخرة جعلوها مقابل الدفاع عنهم فإذا انضموا إلى الجيش المسلم رفعت عنهم الجزية تماما. وفي النهاية فإن هذا الأمر جمع الجزية أو الضريبة هو أمر منوط للحاكم فقط وليس لآحاد المسلمين أن يقوم بها، هذا والله تعالي أعلم.

• قلتم في الكتاب أن غرضكم من العمليات هو وقف الاعتقالات والتعذيب والظلم ورفضتم في نفس الوقت إن تقولوا ما هو السبيل لتحقيق هذا، لماذا وكيف؟

- قلنا إن البديل الشرعي الصحيح لعمليات العنف التي كانت تحدث هو الدعوة السلمية وتقديم النصيحة لحكام المسلمين وقولة الحق بطريقة سلمية وبأسلوب مقبول طيب فإذا استجيب لمطالبنا فله الحمد والمنة ونقدم لهم الشكر علي ذلك وان لم يستجيبوا فخيرنا الصبر علي الأذى، نسأل الله العافية.

• تقولون في نهر الذكريات إن اليساريين رفضوا المبادرة وفقا لمكاسبهم المتتالية التي جنوها في الصراع الدموي الذي حدث بين آل إسلاميين ودولتهم، ما هي هذه المكاسب ؟

- ليس هذا مجال الحديث عن مكاسب اليسار المصري علي حساب الإسلاميين في بلدنا لكن أرجو أن يتسع المجال لذلك مستقبلا

• حسنا ، هل هناك مشروع للصلح مع اليسار؟

- لا علم لي بوجود مشروعات صلح مع اليساريين في مصر أو في غيرها.

• أكدتم في أكثر من كتاب أن تفجيرات القاعدة لا تعني طعنا في إخلاص

منفذيها ولا حبهم للإسلام، لكن ما حكم الإسلام فيهم هل هم مذنبون أم لا؟

- ﴿ تِلْكَ أَمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٤] .

• ما حكم من قتلوا في عمليات العنف التي كانت الجماعة طرفا فيها من

الطرفين؟

- ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضْلِعَ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة :

١٤٣] كان قتال فتنة ، نسأل الله لكلا الطرفين جميعا الرحمة والمغفرة.

• أكدتم في نهر الذكريات علي حل الجناح العسكري هل يعني ذلك أنكم لن

تعودوا إلى تكوينه وان الجماعة تحولت إلى الطريق السلمي؟

- نعم والحمد لله كثيرا.

• هذا يطرح سؤالاً حول مستقبل الجماعة السياسي و الدعوي كيف يكون

وما رؤيتكم له؟

- رؤيتنا : أننا جماعة تدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وتعلم الناس

أمر دينهم وتساعد في بناء الأمة بكل ما يتاح لها من إمكانيات.

• من نواقض الأمان التي ذكرتموها في أكثر من كتاب إذا تضمن الأمان مضرة

أو اقتضى مفسدة، ألا يسوغ ذلك بعض العمليات التي تقوم بها القاعدة؟

- لا يمكن أن يكون الحكم الشرعي في مسألة الأمان مسوغا لأي عمليات

مخالفة للشرع الحنيف لان هذا من باب الحيل المذمومة شرعا.

• من موانع الجهاد التي ذكرتموها العجز أي عدم القدرة وعدم مكافئة العدو وهو ما لا يتحقق بالضرورة في إطار التقدم التقني والتكنولوجي لإسرائيل وأميركا ألا يسقط هذا المانع الجهاد ويترك المسلمين في موقع المتفرج؟

- قياس القدرة والعجز يحتاج إلى أناس متخصصين، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾
[النساء : ٨٣]

• من أهم عيوب الجماعة الإسلامية التي تنصلت منها في كتابها الحسبة تقديس المقدمين والمغالاة فيهم، برأيك كيف يجب أن تتم النظرة إلى المقدمين بتقديس أم بانتفاء؟

- ينبغي النظر إلى المقدمين علي كونهم بشر يمكن أن يخطئوا أو يصيبوا وليس ذلك انتقاصا لمكانتهم أو دعوة إلى رفض الاحترام والتوقير لهم، لكن يبقى في النهاية أن المسلمين جميعا عليهم واجب النصيحة بآدابها وعلي المقدمين واجب قبول هذه النصيحة بتواضع لله عز وجل، قال رسول الله صلي الله عليه وسلم الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

• يهاجم كتاب نهر الذكريات الشيخ سيد قطب ويتهمة بأنه يفكر بمنطق الأديب الذي يتعامل مع كليات القضايا لا بمنطق الفقيه أو الأصولي الذي يعني بضبط الأشياء ضبطا فقهيا دقيقا، هل هذا انقلاب علي أفكاره؟

- ليس هذا انقلاب علي أفكار الشيخ سيد قطب ولكنه في إطار تحليل أسلوب الشيخ وان شئت فقل قراءة في ترجمات الشيخ سيد قطب .

• أيضا ، في كتب المبادرة تستدلون بآبن تيمية الذي كنتم تستدلون به أيضا علي وجوب العنف، كيف يحدث هذا؟

- العبرة هنا ليست بالنقل أو النص الذي يروي عن الشيخ ابن تيمية رحمه

الله لان النص ثابت في كل الأحوال لكن العبرة هنا بتحقيق المناط أي تنزيل النص علي الواقعة ، كما حدث في فتوى شيخ الإسلام في ماردين وقد قام البعض بتنزيل هذا الحكم علي أحوالنا هنا في مصر وما تبع ذلك من قتال أحداث ودماء وغيرها ، لكن في مراجعات الجماعة الإسلامية أثبتنا أن هذه الفتوى لا يمكن تحقيقها علي حالتنا في مصر فالفرق شاسع وكبير بين قوم من التتار الأصل فيهم الكفر اعتنقوا الإسلام حيلة ليدخلوا بلاد المسلمين وبين أبناء بلدنا الذين يعتنقون الدين الإسلامي أبا عن جد والأصل فيهم الإسلام ويدافعون عنه ويموتون في سبيله. إذا فالعبرة ليست في الاستدلال بأقوال الإمام ابن تيمية ولكن بتحقيق المناط من هذه النصوص وهل تنطبق علي حالتنا أم لا.

• من أفكاركم القديمة سعيكم إلى أن تكون مصر دولة إسلامية ودولة خلافة، هل مازلتم عند هذا الهدف أم تنازلتم عنه؟

- ليس من بين المسلمين من لا يتمني عودة الإسلام وعودة الخلافة الإسلامية الراشدة وعودة العدل الإسلامي والرحمة وسيادة أخلاق الدين السمحة الجميلة علي العالم بأسره، كيف أتنازل عن هذه الأمنية الجميلة، سأظل أطالب بعودة الإسلام دينا ودولة لا إلى مصر فحسب ولكن إلى كل العالم الإسلامي وعلي رأسهم القدس الشريف أعادها الله إلينا جميعا، وهذا يذكرنا بيوم ضاعت فيه الخلافة الإسلامية علي يد مصطفى كمال أتاتورك في اسطنبول فكتب أمير الشعراء شوقي ينعي الخلافة ويقول:

يا أخت أندلس عليك سلام
هوت الخلافة عنك والإسلام
الشام والهة ومصر حزينة
تبكي عليك بمدمع سحاح
والهند تسأل والعراق وفارس
أحى من الأرض الخلافة مباح

• هناك بعض القضايا التي لم توضحوا رأيكم فيها في مراجعاتكم وتحاشيتهم الحديث عنها وأريد الآن رأياً فيها، مثل الحدود وتطبيقها ؟

- الحدود وتطبيقها كما ذكرت لا يوجد مسلم لا يتمني إقامة الحدود ولكن بالطريقة الشرعية الصحيحة وبأقوال علماء السلف الإثبات وليس كما سمعنا من بعض المتشددین أو المغالین من تعزیر من یهذب اللحية بالضرب أو من یخلع العمامة أو القلنسوة بالجلد والسجن هذا كله جهل ما أنزل الله به من سلطان وما سمعنا بذلك في صدر الإسلام الأول أو من جاءوا بعدهم بإحسان.

- وبالنسبة للحية والنقاب ؟

• أما اللحية والنقاب فقولنا في أحكامها كقول سائر الأئمة والعلماء وجماهير أهل السنة وهي أقوال ثابتة في كل كتب الفقه وان شئت فافقراً المغني لابن قدامة في فقه الإمام احمد والكافي وغيرهما، لكن ما أريد أن أوضحه أنه أشيع عن الجماعة الإسلامية أننا نقول بفرضية النقاب وهذا الكلام مخالف لأقوال الأئمة الأربعة، فالحكم الثابت في هذا الأمر هو ما عليه الأئمة الأربعة أن الوجه والكفين ليستا بعورة وعل: ي هذا يكون النقاب فضيلة وليس واجبا.

• هل لديكم أطروحات إسلامية لحل مشكلات المجتمع أم ستكتفون بالصمت؟

- بالطبع لدينا أطروحات إسلامية لحل مشكلات المجتمع و سنسعى إن شاء الله تعالى في الوقت المناسب إلى طرحها علي الناس والمساهمة في بناء أمتنا ومجتمعنا.

• بعد ابتعاد عمر عبد الرحمن من الذي تولي منصب مفتي الجماعة، وهل هناك تصديق علي الإفتاء أم أنه قول لا رجعة فيه للمفتي؟

- يقوم مجلس شوري الجماعة والصف الثاني وعلماء الجماعة الإسلامية بمهمة الإفتاء والاجتهاد في الأمور التي تحتاج إلى فتوى وكل حسب موقعه،

ونسأل الله أن يتقبل منا القول والعمل.

• ما هي أقرب الحركات الإسلامية الآن برأيك إلى فكر الجماعة الإسلامية؟
- كل جماعة إسلامية تعتنق عقيدة أهل السنة والجماعة وتتخذ الدعوة إلى الله والعمل في سبيل الله منهجا لها هي جماعة قريبة إلى الجماعة الإسلامية ندعو الله أن يجمعنا وإخواننا علي ما يحبه ويرضاه.

• هل تحولت الجماعة الإسلامية من صانع للأحداث إلى معلق عليها؟
- وهل كانت مبادرة وقف العنف حدثا صغيرا؟، لقد نظر النبي صلي الله عليه وسلم يوما إلى الحسن وقال: إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين وقد كان وأقام الحسن صلحا بين أكبر طائفتين متقاتلتين من المسلمين وترك الحكم والخلافة ثمنا للصلح بين المسلمين، فهل كان ذلك حدثا بسيطا أم هذه هي صناعة الأحداث العظيمة التي يكتب بها التوفيق والفلاح للأمة كلها.

انظر كم من الاخوة والجماعات وكم من الحكومات العربية ترجو من الله تعالى أن يوفقها إلى مثل ما وفق إليه جماعتنا ودولتنا مصر نتيجة هذه المبادرة المباركة .

(٣)

حوار أسامة رشدي
القيادي بالجماعة الإسلامية

(١)

بمثابة مقدمة دفاع عن صديق

كان لقائي الأول به في صيف ١٩٨٥ في مدينة أسيوط، كان هو الوجه البشوش الوحيد تقريباً من بين وجوه غاضبة من بين الذين التقيتهم من قيادات وأعضاء الجماعات الإسلامية في تلك الفترة في صعيد مصر، حيث كنت احضر لمجموعة من التحقيقات الصحفية عن الجماعات الإسلامية التي شهدت ذروة نشاطها في تلك الفترة. كان أسامة رشدي - الذي أصبح متحدثاً باسم الجماعة الإسلامية كلها فيما بعد - طالباً في كلية الصيدلة، وكان أميراً للجماعة الإسلامية بجامعة أسيوط، أذكر أنني وصفته في تلك الفترة بأنه أفضل من يكون واجهة إعلامية أو متحدثاً باسم أي تنظيم سياسي. ورغم اختلافنا معاً سياسياً بدرجة تصل أحياناً كثيرة إلى ١٨٠ درجة إلا انه نمت بيننا علاقة هي مزيج من الصداقة والاختلاف والحوار والتقدير. استغربت توجهات شخصية أسامة المعتدلة التي تتناقض مع المناخ المحيط به في الجماعة الإسلامية المنتمي إليها، التي لم ألحظ فيها سوى الغضب والتشدد.

اختفى أسامة رشدي لأعوام طويلة بعد أن بدأت بعض الجماعات الإسلامية في التصعيد من عملياتها الإرهابية، وعرفت فيما بعد أن أسامة خرج من مصر حتى فوجئت باسمه من بين ١٤ مطلوباً، والحقيقة فقد استغربت وجود اسمه بين هؤلاء، وسبب استغرابي أنني عرفت دوماً عنه انه يمثل تيار الاعتدال داخل الجماعة وأنه كان دائماً ضد العمليات الإرهابية، وأدان دائماً العنف والعنف المضاد. والمتتبع لتطورات العلاقة داخل هذا التيار يعرف قصة الخلاف الشديد بين أسامة رشدي ورفاعي طه الذي كان يوصف بأنه المسؤول العسكري

للجماعة ، والذي عرف عنه التشدد والعنف في التوجهات ، وكانا كلاهما عضوين فيما يطلق عليه مجلس شورى الجماعة ، الذي هو أعلى مستوى تنظيمي فيها ، و أعلن رفاعي طه مسؤولية الجماعة عن حادثة الأقصر الشهيرة، والتي راح ضحيتها ٥٦ سائحاً، ووقف أمامه أسامة رشدي مهاجماً له، وهو الخلاف الذي انتهى باستقالتهما من قيادة الجماعة. المرة الأخيرة التي التقيت فيها بأسامة رشدي كانت في مدينة اوترخت التي تبعد عن امستردام حوالي ٣٥ كيلومترا، وكان ذلك منذ أكثر من عامين، وكان الحوار دائراً في تلك الفترة عن مبادرات وقف العنف، وهو التوجه الذي تبناه أسامة طوال الوقت، بل وكان عنصراً فاعلاً في الترويج له بين أعضاء التيار الإسلامي، وعانى في سبيل ذلك الكثير من الهجوم داخل التيار ذاته. وفي حواراتنا التي امتدت على مدى يومين في اوترخت كان يؤكد على الرغبة الشديدة في الوصول إلى صيغة تسمح لاستعادة المجتمع لأبنائه مع الحفاظ على أسس المجتمع وكرامة أبنائه في ذات الوقت. وامتلك أسامة الشجاعة لأن يقف في وجه التيار العام السائد بين الإسلاميين بعد أحداث ١١ سبتمبر ليعلن رفضه لها، بل ويوصل رفضه لها فقهياً وشرعياً، الأمر الذي خلق عداءً بينه وبين أعضاء القاعدة وأنصارها الذين يعتبرون موقف الحكومة الهولندية الأخير ضده والمطالب بترحيله بأنه عقاب من الله لأنه ينتقد بن لادن. الآن يعيش أسامة في هولندا مع زوجته وأبنائه الذين حصلوا على الجنسية الهولندية بينما ما زال طلبه للجوء في المحكمة لم يحسم بعد. يضيق الخناق الآن على أسامة رشدي بعد أن أبلغه وزير الهجرة الهولندي بأنه شخص غير مرغوب فيه منذ أيام، ومع اختلاف سياسي معه ، ومع صداقتي به، أشهد له بأنه إذا كان هناك من ينبغي أن يطارده ويحاصر، فالأكيد انه ليس أسامة رشدي الذي يعد من أبرز القادة المعتدلين بين الإسلاميين

(٢)

في هذا الحوار الذي أجريته مع أسامة رشدي عام ٢٠٠٠ في مدينة -
وتريخت التي تبعد حوالي ٣٥ كيلو متر عن العاصمة الهولندية امستردام، بعد
أن كثر الجدل حول موقف الشيخ عمر عبد الرحمن الأب الروحي للجماعة إذا
صح القول من مبادرة وقف العنف والقول بأنه سحب مساندته لها وتأييده
لمبادرة وقف العنف وبعد سنوات طويلة لم أره فيها رفض أسامة رشدي
الرئيس السابق لمجلس شوري الجماعة الإسلامية توصيف حالة الجدل التي
نشبت بين قيادات الجماعة بعد رسالة الشيخ عمر عبد الرحمن بسحب تأييده
لمبادرة وقف العنف علي أنها نوع من إدارة الصراع واستثماره من قبل البعض
وقال أن الشيخ عبد الرحمن رغم بقاءه في السجن تحت ظروف قاسية إلا أنه لن
يفقد تأثيره الكبير علي القيادات التاريخية للجماعة.. وشرح رشدي في أثناء
حواري معه ظروف استقالته و رفاعي طه ومحمد الإسلامبولي من مجلس شوري
الجماعة كما وجه نقدا ذاتيا لأداء بعض الحركات الإسلامية بالخارج، وعبر عن
رأيه الشخصي في أعمال العنف التي ارتكبتها بعض أبناء الجماعة في مطلع
التسعينيات بمصر وتفسيره لحالة الهدوء وانحسار أعمال العنف في مصر في
السنوات الأخيرة و إمكانية تعايش الجماعة مع السلطة مستقبلا

في هذا الحوار لم أتعامل مع أسامة باعتباره الصديق القديم والذي له حق
المعرفة فحسب وإنما سعيت للحصول على أجوبة لطالما شغلت بالي وبال
الكثيرين حول الجماعة الإسلامية تاريخها وحاضرها ومستقبلها

وفيما يلي نص الحوار:

• بداية.. أين الحقيقة من مبادرة وقف العنف بعد التداعيات الأخيرة-
لسحب الشيخ عمر عبد الرحمن تأييده المبادرة؟

- الحقيقة أن د. عمر عبد الرحمن له منزلة ومكانة كبيرتان بين أبناء الحركة الإسلامية وهو الآن يعاني قدرا من الظلم و العسف في السجون الأميركية فهو عالم جليل من علماء الأزهر وكان يجب أن يحظى بالاحترام وقد حبس ظلما بتهمة ملفقة وطبقت عليه قوانين لم تطبق منذ الحرب الأهلية الأميركية. وبالنسبة لتغيير الشيخ موقفه من دعم مبادرة وقف العنف التي أعلنها الأخوة في مصر منذ ٣ سنوات فهذا يعود في المقام الأول لضعف المعلومات التي تصل للشيخ وتعاطي السلطات المصرية مع المبادرة التي لم تأت الثمار المرجوة منها رغم هذا الزمن الطويل علي إعلانها وحاجة المجتمع وكل الأطراف لتفعيلها.

• تري من المسؤول عن ما أسميته ضعف المعلومات في الجماعة؟

- هناك ظروف كثيرة مسؤولة عن ذلك فالشيخ وضعه الأميركيان في عزلة تامة ولا يتلقى الرسائل من أبنائه وتلاميذه فهو مراقب علي مدار الـ٢٤ ساعة وغير مسموح له بالكلام ولا حتى أداء الشعائر الدينية.

• وهل تتحمل القنوات التي تتعامل مع الشيخ جزءا من نقص المعلومات؟

- هذه القنوات مراقبة بشدة ومحدودة لدرجة أن زوجة الشيخ كلما ذهبت لزيارته في سجنه بأميركا تتم الزيارة من خلال زجاج عازل ومراقبة محكمة من السلطات الأميركية ولا ننسي أن هناك ظروف قهرية وقاسية وضع فيها الدكتور عمر عبد الرحمن.

• وكيف تصل المعلومات إلي الشيخ عبد الرحمن؟

- بعض الأخوة يرسلون معلومات للشيخ لكنها تصل أحيانا بشكل متقطع

وغير كامل كما قيل لي وبالنسبة لمبادرة وقف العنف وموقف الشيخ منها ربما عندما تصل معلومات صحيحة للشيخ في سجنه عن الأوضاع في مصر قد يعدل عن موقفه ويعود مرة أخرى لتأييد المبادرة لكن في نفس الوقت يجب علي النظام أن يستثمر هذا الوضع في خلق أجواء جديدة تشجع علي الاستمرار في المبادرة لتحقيق كثير من السلام والهدوء والأمن في مصر.

• منتصر الزيات محامي الجماعات الإسلامية قال أنه يبحث عن قنوات أخرى للاتصال بالشيخ بدلا من مساعده أحمد عبد الستار. فهل تعتقد أن تلك القنوات جادة ؟ وهل يمكن تسمية هذه القنوات؟

- ليس عندي فكرة. لكن ما أقوله أن الأخوة محل ثقة وليسوا متهمين وفي الوقت نفسه الأمور معقدة ومركبة والظروف التي يتم فيها تفعيل القنوات صعبة للغاية فالشيخ غير مسموح له بإجراء مكالمات تليفونية وممنوع من الحديث حتى مع أولاده كما أن هناك ظروفًا لا يمكن إغفالها في مصر عند الحديث عن القنوات.. وأري أن مصر مقصورة إلي حد كبير في الحفاظ علي سلامة الشيخ وضمان حقوقه الإنسانية في السجن الأميركي فهو في النهاية مواطن مصري كما أنه عالم أزهري ومن أبرز علماء الإسلام.

• في نظرك.. ما هي ضمانات عدم تحول عمر عبد الرحمن إلي مصدر إزعاج لمصر في حالة وقوف مصر بجانبه وتسليمه لأرض الوطن؟

- الشيخ عمر رجل دين كفيف فضلا علي أنه محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات في مصر وتاريخه في الدعوة يؤكد أنه لا يكسر إجماع الأخوة في الجماعة وطالما أن الأخوة تراضوا علي مبادرة وقف العنف فسوف يلتزم بها. ولا ننسي أنه رجل كبير السن ولا يجب تركه في السجون الأميركية.

• لم تقل لي ضمانات عدم حدوث إرباك بين الجماعة في حالة عودة عبد الرحمن؟

- أنا لا أتصور حدوث ارتباك إذا ما أتيحت للشيخ فرصة الاطلاع علي الأوضاع الحالية وكما قلت سابقا حالة الالتباس نشأت عن نقص المعلومات والعزلة واعتقد إذا عاد الشيخ لبلاده فسيكون متواضعا ومتوافقا مع الخط العام للجماعة المؤيد لتفعيل مبادرة وقف العنف.

• هل تعتقد أن بعض القيادات التاريخية للجماعات الإسلامية استغلت موقف الشيخ الأخير من المبادرة في إدارة الصراعات الداخلية بين أبناء الجماعة؟!

- عفوا لا يمكن القول أن الشيخ عبد الرحمن يمكن استخدامه كأداة للصراع الداخلي فالرجل مصدر من مصادر التوحد والقوة للجماعة ولن يكن يوما من الأيام مصدر لتشرذمها ولكن القضية تتعلق بالمعلومات كما وكيفا.

• إذا كان ذلك رأيك فبماذا تفسر تركيز قيادات الجماعات السابقة والمؤثرة لاستخدام موقف الشيخ في معركتها؟

- لا أفهم ما تقصد. هل تضرب لي مثلا علي هذه المعارك.

• استغلال رفاعي طه للرسالة ومحاوله إيجاد مساحة لنفسه داخل الجماعة!

- يا سيدي الأخ رفاعي طه يتبنى موقفا معارضا لقضية المبادرة وهو يسعى لتوظيف قضية الشيخ لصالحه بلا شك لكن الشيخ أرجع الأمور إلي إخوانه في الجماعة لذلك قرار المبادرة ثابت ولا توجد مبررات علي أنه عدل أو نكث عن رأيه فيها.

• هل يملك عبد الرحمن وهو في سجنه المحكم كما قلت التأثير علي القرارات الحركية والمهمة للجماعة؟

- هو يملك بلا شك باعتباره مرجعا دينيا للجماعة كما أن له مكانة خاصة

في نفوس الأخوة ورغم ذلك الشيخ لا يستغل تلك الصلاحيات في اتخاذ قرارات منفردة وهو دائما ينزل إلي رأي الأغلبية ثم أن الجماعة تدار بشكل مؤسسي وبالتالي في أي مرحلة من مراحل العمل لا توجد قرارات منفردة والشيخ لم يكسر هذه القاعدة في تعامله طوال حياته.

• في رمضان الماضي يناير ١٩٩٩ قدمت ومعك رفاعي طه ومحمد الاسلامبولي استقالتم من مجلس شوري الجماعة. فما هي ظروف وملابسات الاستقالة؟

- هذه الاستقالات تمت بالفعل لإعطاء دفعة جديدة للجماعة وتهيئة المناخ لقيادات أخرى للعمل والقيام بأعباء العمل الإسلامي وقد كان ذلك ولله الحمد في المجلس الجديد الذي ترأسه الأخ مصطفى حمزة فهذا المجلس هو الذي أدخل قرار الموافقة علي المبادرة وأعلن ذلك في مارس ١٩٩٩ وبالتالي هم أي مجلس الشورى الجديد اتخذوا القرار من تلقاء أنفسهم لقيادة جديدة للجماعة الإسلامية.

• تردد أن استقالتك و رفاعي طه التي جاءت بعد حادث الأقصر كانت بسبب خلافات ومن ثم فما تفسر استقالة الاسلامبولي؟

- ابتسم وأظهر نوعا من الدعابة السؤال لا يعجبني ولا أريد التطرق إليه

• أنا أريد إجابة للتاريخ؟

- صمت.

• إذا رجعنا لمبادرة وقف العنف. هل الجماعة الإسلامية بقياداتها الحالية ملتزمة التزاما واضحا وصريحا بمبادرة وقف العنف؟

- بلا شك هذا هو الموقف الرسمي المعلن ولن يحدث تغيير فيه فقرار الجماعة ثابت بوقف العنف.

• جاء في رسالة عمر عبد الرحمن عبارة إعادة النظر في مبادرة وقف العنف.

فما إمكانية عدول الشيخ عن رأيه وقبوله المبادرة؟

– الموقف للأخوة في الجماعة ولم يظهر في الرسالة أنه سحب موقفه من التأييد.

• أنا أسأل قيادة الجماعة ماذا يعني لديها عبارة إعادة النظر؟

– أتصور إعادة التقييم للمبادرة لا يعني بحال من الأحوال العدول عنها لأن المبادرة جاءت نتيجة لتطورات شرعية يملئها الواقع وهذه الأمور مازالت واقعة ولا يمكن القفز عليها وأنا أؤكد أن كلام الشيخ لا يعني العدول ثم إن أية حركة تحتاج إلى إعادة تقييم كل فترة.

• هل يمكن أن توجه نقدا ذاتيا لأداء الجماعة في المرحلة الأخيرة بعد تسليط الأضواء علي بعض قياداتها؟!

– الجماعة الإسلامية كغيرها من الجماعات الإسلامية تعاني من مشاكل وقصور نتيجة ظروف معينة لو تعرض لها أي حزب سياسي أو حركة ما في العالم لكانت كفيلة بالقضاء عليها تماما والجماعة رغم التحديات صامدة لكن في نفس الوقت تعاني الحركة الإسلامية من تكالب الأعداء في الخارج والداخل ولا أنكر أن الجماعة تعاني من نقص بعض الخبرات الإدارية والاستراتيجية وفقدان الرؤية المستقبلية وغير ذلك من الأمور، وللأسف الجماعات الإسلامية لديها قدرة كبيرة علي الاستدراج من الخارج ودائما تستدرج إلى معارك جانبية تستهدف ضرب الأهداف النبيلة التي وجدت من أجلها.

• ومن الذي يستدرج الجماعات في نظرك؟!

– قوي أخري تحاول إخراج الجماعة عن مسارها ليسهل ضربها وتشتتها ومن هنا يجب علي الجماعات الإسلامية أن تلتزم بالأغراض التي أنشئت من أجلها كما يجب عليها أن تتحلى باليقظة وان تتفهم الواقع وتتحرك فيه بشكل جيد ولا تستخدم من قوي معادية للحركة الإسلامية بشكل عام.

• أمام تضارب تصريحات قيادات الجماعة.. هل تري أن الجماعة تعاني من وجود ملامح محددة للقيادات؟!

- القضية محددة بالفعل، وأنا شخصيا لا أملك التحدث بصفة رسمية باسم الجماعة وكذلك الأخوة غير المفوضين ولكن لا أحد يستطيع مصادرة رأي الآخرين وهذه أمور متروكة لتقدير الأخوة وبالتالي بعض التصريحات تعبر عن وجهة نظر ناطقيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجماعة، والتصريحات الرسمية هي ما تأتي علي لسان مصطفى حمزة رئيس مجلس شوري الجماعة أو من خلال بيانات رسمية صادرة عن المجلس.

• حالة الهدوء في مصر هل بسبب إعلان المبادرة أم أنها ترجع إلى النجاحات التي حققها جهاز الأمن المصري في تقليص أظافر الجماعة؟

- أكاد أجزم بأن ما يسمي نجاحات أمنية ليس سببا في هذه الحالة، ولكن الهدوء يعود إلى قناعات أبناء الجماعة وما يراه الشباب المسلم انه من مصلحة البلاد ومصر وقف العنف. و أقول ما حدث في السنوات الأخيرة لا يمكن تقييمه في خانة غالب ومغلوب لأن العنف الحق ضار بالجميع، المواطنون والدولة وقد لحقت أضرار كبيرة بالأبرياء و أهدرت موارد اقتصادية كبيرة وتأثرت سمعة البلاد وعلينا كجماعة مؤسسة التفكير في المستقبل وعلي الدولة أن تعي أنه لا يمكن محو الإسلاميين من علي الخارطة وإقصاؤهم عن الحياة مستحيل وعلي الدولة أن تتعاطى مع المبادرة لأن فيها الخير للجميع.

• نتحدث عن الخير للجميع فبما تفسر اكتشافكم لمخاطر الأعمال السابقة متأخرا؟!

- أنا كنت شاهدا علي المحاولات المتكررة التي بذلتها الجماعة لمنع العنف وفتح باب الحوار ولكن بعض القوي هي التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه كما أن الأمن يمارس استفزازات غير معقولة مما دفع مجموعة غير منضبطة

لارتكاب أعمال عنف وحدثت مجزرة الأقصر في أقل من ٤٠ دقيقة، وأكرر أن هذه الاستفزازات قد تشعل البلاد نارا. وقد أثبتت السياسات العدوانية لوزير الداخلية السابق حسن الألفي ضد الأخوة أن العنف يولد العنف وأن أحدا لا يستطيع إقصاء الجماعة من الحياة.

• ما هي الضمانات التي يمكن أن تقدمها الجماعة للتأكيد علي التزامها بالشرعية والدستور؟!

– الإسلاميون علي مدار العقود الماضية يلاقون سوء العذاب في السجون و الاعتقالات العشوائية ثم تتحدث عن ضمانات. علينا أن نوجه حديثا لصاحب القرار الذي اعتقل هؤلاء الشباب وليس المعتقلين فعلي الدولة أن تمنحهم قليلا من الحرية والكرامة ثم تطلب لهم بعد ذلك ضمانات.

• في حديثك ركزت علي التهدة والتعائش وفي بعض الأحيان استخدمت عبارة القدرة علي إشعال النار مرة أخرى. فهل تري هذه المتناقضات نوعا من تقسيم الأدوار داخل الجماعة.

– العارفون بتطورات الأمور يدركون أنها أمور غير سرية وهناك تباين في وجهات النظر ولا توجد تيارات داخل الجماعة فالجميع اتفق علي وقف العمليات المسلحة وما حدث من الشيخ يجري معالجة آثاره والشيخ دائما يلتزم برأي الأغلبية.

• هل هذا يعني توقع صدور بيان من الشيخ عبد الرحمن لتوضيح الالتباس في موقفه من المبادرة؟

– بالتأكيد هذا ربما يحدث لكن الموضوع يحتاج إلى مزيد من التعاطي مع المبادرة بشكل أكثر إيجابية خاصة أن الاخوة في السجون لا يزالون يتعرضون للتعذيب وعلي الدولة فتح السجون المغلقة والالتزام بمبادئ حقوق الآنيان العالمية في التعامل مع السجناء فليس من المنطقي حرمان سجين من زيارة أهله له لمدة

تربو علي ٧ سنوات وهذه أمور سبة في جبين مصر، هذا شيء لا يمكن أن يحدث
وعلينا تضميد الجراح وبعد ذلك ستتغير مواقف كثيرة.

• هل تربطون بين تعاطي الحكومة مع المبادرة مستقبلا وتطوير موقف الشيخ
عمر إلى مرحلة التأييد؟

- نحن لا نربط هذا وذاك، الشيخ عمر يعاني من ظروف خاصة ومعزول ثم
أن المبادرة من طرف الجماعة وليست اتفاقية مع النظام ونحن نقول انه لا مبرر
في استمرار السياسات المدمرة لأنها لو استمرت ستؤدي لأمر لا تحمد عقباه
وهذا ليس تهديدا لكنه نتيجة لهذه المعاناة التي قد تفرز أشياء خطيرة علي مصر
والخبراء المحايدون في مصر نبهوا إلى ذلك.

• الإفراج عن ٧ آلاف معتقل والتعامل بشكل ألطف مع المعتقل ألا يعتبر
إيجابيا؟!

- هذا الرقم مشكوك فيه، من ناحية ثانية هناك عدة آلاف من أبناء الجماعة
معتقلون بلا تهمة ولا محاكمة وقد مضي علي بعضهم أكثر من ١٠ سنوات في
غياهب السجون.

وما تعرفه أن البعض حصل علي أحكام بالبراءة ولم تنفذ وهناك معتقلون لم
يخرجوا من السجن رغم قضائهم فترة العقوبة، وكون الحكومة قبضت علي ١٠
آلاف من الشباب الذين لا علاقة لهم بالجماعة ثم أفرجت عنهم لا يعد أمرا
مقبولا وما أفرج عنهم من أبناء الجماعة قليل جدا وهذا لا يلبي طموحاتنا ونحن
نطالب برفع الظلم عن المعتقلين ودراسة أوضاعهم والإفراج عن الأبرياء.

• هل هناك صفقة بينكم ووزارة الداخلية يتم تنفيذ بنودها في الوقت الحالي؟

- لم يقل أحد من أبناء الجماعة أن هناك صفقة ولا حتى من الداخلية،
الناس الذين يقولون ذلك لا يريدون الاستقرار لمصر وهؤلاء المرددون لمفردة صفقة
هؤلاء معظمهم من مخلفات الشيوعيين ولولا دعم الدولة لهؤلاء ما كان لهم وجود

علي الإطلاق.

• إذا لم تكن هناك صفقة فلماذا التركيز علي الإفراج عن أبناء الجماعة الإسلامية فقط دون الدعوة للإفراج عن أبناء جماعة الجهاد؟

- أنا لا أعرف من يفرج عنه ولا يفرج، وأعلم أن الذين يتم الإفراج عنهم الآن هم ضحايا نظرية التوسع في عمليات الاشتباه في المواطنين قبل القبض عليهم. هؤلاء الناس لا توجد لهم أنشطة إسلامية، الإسلاميون الحقيقيون من الجهاد والجماعة الإسلامية لا يفرج عنهم الآن.

• ما رأيك في قيام بعض نشطاء الحركة الإسلامية بالتقدم لتأسيس أحزاب سياسية. وهل وجد هذا الأمر قبولا من الجماعة؟

- هذا التحرك يعبر عن أصحابه الذين قاموا به ولن يصدر اعتراض ولكن اعتقد انو غالبية الجماعة تري أن الطريق أمام ممارسة العمل طريق مسدود، وكل من يلمس السياسة الداخلية يعرف صعوبة ممارسة عمل سياسي حقيقي داخل مصر حاليا.

• هل تحفظكم علي الأحزاب الإسلامية نابع من رصدكم للحالة الداخلية أم نابع من موقف فقهي؟

- هذا الموقف الفقهي يتغير تبعا لتغيرات الواقع لأن الفقه مرن وعندما توجد فرص حقيقية للعمل السياسي السلمي فأعتقد انه سيتمكن التعاطي بإيجابية معها في المستقبل.

• لو توافر المناخ السياسي الملائم هل تقبل العمل من خلال الأحزاب القائمة أم تأسيس أحزاب جديدة مستقلة تعبر عن توجهاتكم؟

- اعتقد أن كل حزب يعبر عن نفسه وعن قناعاته ولا يمكن لأي حركة إسلامية أن تعمل تحت لواء حزب شيوعي أو حزب ليبرالي مثلا يختلف عنها

في الرؤية، تعدد الأحزاب يعني تعدد الرؤى و القناعات فلماذا يحرم الإسلاميون من التعبير عن آرائهم.

• ما هو شكل التنسيق الحالي بين جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية خاصة أنه كان هناك تنسيق في السابق؟

- أؤكد لك انه لم يحدث في السابق أي تنسيق بين الجماعة الإسلامية والجهاد وان كانت هناك بعض المحاولات التي لم تنجح للخلافات الجوهرية بين الجماعتين فهناك خلافات فكرية وخلافا في طبيعة عمل الجماعتين ورؤى العمل.

• هل هناك قدر من التواصل والحوار والتنسيق بين الجهاد والجماعة في الوقت الراهن؟

- لا أعرف بالضبط. وأرجو استبعاد هذا السؤال.

• أنا أرى انه من مصلحة الجماعة إعلان ذلك؟

- تنهد قائلاً.. آه، ثم قال دعنا من هذه الأمور.

• كيف يحدث التنسيق بين قيادات الجماعة داخل السجون وخارجها في ظل حالة الشتات وبعد المسافات ؟

- بلا شك الظروف والمعاناة تؤثر علي طبيعة القرارات ولكن الجماعة تتمتع بقدر من اللامركزية بداخلها مما يساعد علي الحركة علي كافة المستويات والأصعدة. أما القرارات الاستراتيجية الكبرى فهي تحتاج لقدر من التوحد والتوافق وهو يتم بشكل أو بآخر بين القطاعات.

• ما هو تقييمك لأداء الحركات الإسلامية في الغرب؟

- الإسلاميون في الغرب وجودهم حديث وأمامهم الكثير من الوقت حتى يستطيعوا التأقلم والتأثير في هذه المجتمعات وهناك قيادات تعمل بجد و

إخلاص و تحظى بالقبول وهناك قيادات لها صوت عال و أصبحت مشارا لوسائل الإعلام لكنها في الحقيقة ليس لها سابقة خبرة في القيادة وهناك تخبط في بعض الفتاوى وفئات لها حضور إعلامي وضجيج ، ومن خلال كل هذه الإشكاليات يمكن النظر للحركة وتقييمها.

هامش:

نفي القيادي أسامة رشدي الرئيس السابق لمجلس شوري الجماعة الإسلامية لي أثناء الحوار زواجه من ابنة القيادي الجزائري عباس مدني موضحا أن ابنة مدني متزوجة من أحد الجزائريين وتقيم في ألمانيا لكنه قال انه متزوج من جزائرية ورفض رشدي في الحوار الإجابة عن تساؤل حول مصدر دخله في هولندا التي يقيم فيها منذ ٧ سنوات وقال إن هذا السؤال حساس ، و أشار إلى أن أبناء الجماعة الإسلامية الذين يعيشون في أوروبا يواجهون ظروفًا صعبة بسبب حالة الانحلال الخلقي في الغرب لكنه ذكر انه علي المستوي الشخصي لن يجبره أحد علي التخلق بأخلاق أهل الكفر داعيا المسلمين المهاجرين إلى عدم الانحراف وراء التيارات المناهضة للإسلام وتشويه صورة الإسلام في الخارج.

(٤)

حوار رفاعي طه

من هو رفاعى أحمد طه ؟

مواليد أرمنت محافظة قنا ١٩٥٤

حاصل على يكالوريوس التجارة جامعة أسيوط ٨٠

عضو مؤسس لمجلس شورى الجماعة الإسلامية

أمير الجماعة الإسلامية بكلية التجارة جامعة أسيوط ٧٧ - ٨٠

شارك فى مظاهرات جامعة أسيوط احتجاجا على استضافة السادات لشاة

ايران بعد اندلاع الثورة الإيرانية ٧٧

شمله قرار التحفظ فى سبتمبر ٨١ على قيادات الحركة الوطنية فى مصر

لكنه استطاع الهرب لعدة شهور مع المحامى منتصر الزيات وعادل عبد المجيد

الموقوف حاليا فى لندن اتهمتهم أجهزة الأمن بإعادة تشكيل التنظيم وإحيائه

كما اتهمته أجهزة الأمن مع زملاءه بالعمل على تهريب خالد الإسلامبولى ورفاقه

من السجن الحربى وتم إحباط العملية قبل إتمامها

اتهم قضية تنظيم الجهاد الكبرى بعد اغتيال السادات وكان ترتيبه رقم ٥٥

من جملة عدد المتهمين ٣٠٢ وقضت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ برئاسة

المستشار عبد الغفار محمد بمعاقبته بالأشغال الشاقة خمس سنوات

فور الإفراج عنه أعاد ترتيب هياكل الجماعة وتكوين مجموعات للجماعة

فى القاهرة الكبرى ووجه بحرى

سافر إلى أفغانستان ٨٧ وأسس مع طلعت فؤاد قاسم ومحمد الإسلامبولى

مجلس شورى الجماعة فى الخارج وإصدار نشرة الم رابطون لتعبر عن مواقف

الجماعة

حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا بالاعدام غيابيا عام ٩٢ فى قضية
العائدون من أفغانستان

بعد سجن الشيخ عمر عبد الرحمن فى أمريكا فوضه مجلس شورى الجماعة
بإدارة شؤونه باعتباره أقدم الاعضاء

ثار خلاف شديد بينه وبين أسامة رشدى بعد حادث الأقصر لتبني رفاعى
له أسفر عن اعتذار رشدى وصدور قرار مجلس الشورى للجماعة الاسلامية
بالخارج فى ٢٤ مارس الماضى وقف كل العمليات العسكرية

القائد اللامنتمي

لا تستطيع أن تعرف موقف رفاعي طه الحقيقي مما يحدث ، وربما يبدو هو أكثر من أصاب الجماعة باضطرابات عقب المبادرة ، ولعل أشهر هذه الاضطرابات موقفه من المبادرة ذاتها ، كما لا ننسى أنه هو الذي وجه الضربة التي جاءت في ظهر الجماعة عندما أعلن تبني الجماعة لتفجيرات الأقصر والتي راح ضحيتها ٥٨ سائحا وجاءت بعد إطلاق المبادرة من قبل الجماعة بأشهر معدودة ، وفي الوقت الذي بدأ فيه الرأي العام يتقبل الفكرة ، وهو الموقف الذي علق عليه أسامة رشدي بقوله " لقد ثبت عندي أن الشيخ رفاعي طه (فرج الله عنه) عندما أصدر بيان التبني في نفس ليلة الحادث. قد ارتكب خطأ كبيرا لأنه كان قد سمع بالموضوع من الإذاعة ولم يكن لديه أي علم مسبق أو أي مسؤولية عما حدث. ولكنه اجتهد في محاولة توظيف الحادث سياسيا وقد كان هذا موقفا غير موفق منه وأدخل الجماعة في متاهة كبيرة وحملها وزر ما لا تستطيع ولا يمكنها تحمله من الفساد المترتب على قتل كل هذا العدد من الأجانب الذين ليس لهم ناقة ولا جمل في هذه القضية" وهو القول الذي يدفع للتفكير في " تفكير " رفاعي .

الأزمة الثانية " الكبرى " التي أحدثها رفاعي هي إعلانه انضمام الجماعة الإسلامية لجبهة قتال اليهود والصليبيين برئاسة زعيم تنظيم القاعدة الشيخ أسامة بن لادن ، وهو ما سارع أعضاء الجماعة ذواتهم بنفيه ، وهو ما دفع رفاعي في النهاية لان يعترف بأنه انضم للجبهة باسم الجماعة من تلقاء نفسه ، لكن الموقف الأكثر تأثيرا في علاقة رفاعي بالجماعة هو استقالته منها في عام ١٩٩٨ .

اختفى بعد ذلك رفاعي وقيل أنه أعدم إلى أن خرج هاني السباعي في نوفمبر ٢٠٠٤ ببيان بثه على موقع المقريري الذي يديره قال فيه مايلي : " علم مركز المقريري من مصادر موثوق بها أن الشيخ رفاعي أحمد طه (٥٠ عاماً) رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية السابق لم ينفذ فيه حكم الإعدام الصادر ضده من قبل المحكمة العسكرية العليا في ديسمبر ١٩٩٢ في قضية (العائدون من أفغانستان) وأنه موجود الآن في أحد سجون القاهرة وأن السلطات المصرية قد سمحت بعودة زوجته وأولاده من الخارج. وكان الشيخ رفاعي طه يتردد بين عدة دول (أفغانستان - إيران - سوريا - السودان) وفي إحدى هذه الرحلات كان قادماً من الخرطوم ماراً بسوريا لكن قوات الأمن السورية اختطفته عام ٢٠٠١ م وحاولت عدة وساطات التدخل لإطلاق سراحه، ونظراً لبطء الإجراءات فقد ظل في أحد السجون بدمشق إلى أن وقعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ م ومن ثم أسرعَت السلطات السورية بتسليمه إلى مصر ومن ثم فقد فوتت على الجهات الوسيطة فرصة إطلاق سراحه. وهكذا اتخذت السلطات السورية من تسليم الشيخ رفاعي طه إلى الأمن المصري قرباناً لتبويض ساحتها لدى الأمريكان الذين كانوا في حالة هياج وسعار مخيف في ذلك الوقت. وقد علمت مصادرنا أن السلطات المصرية سمحت لزوجته وأولاده برؤيته وأن هناك ضغوطاً شديدة على الشيخ رفاعي لكي يوافق على تراجع الجماعة الإسلامية بل إن الأمر وصل إلى حد المقايضة على النحو التالي :

أولاً: يتبرأ الشيخ رفاعي طه من كتابه (إمالة اللثام عن بعض أحكام ذروة سنام الإسلام) الذي خالف فيه أدبيات الجماعة الإسلامية ورد على بعض الشبهات التي أثاروها كشبهة عقد الأمان ومسألة المواطنة وحكم قتل رجال الأمن من جيش وشرطة وغير ذلك.

ثانياً: أن يوافق الشيخ رفاعي طه على كتب الجماعة الإسلامية السبعة التي تبرأت من أفعالها السابقة ضد النظام واعتبرت قيادتها التاريخية أن

الرئيس السابق أنور السادات قتل شهيداً!!!

ثالثاً: يكتب الشيخ رفاعي طه رسالة تدين العمليات التي قامت بها الجماعة الإسلامية منذ مقتل السادات ١٩٨١م وأحداث أسبوت مروراً بمقتل ضباط أمن الدولة واللواء رؤوف خيرت مسؤول النشاط الديني في مباحث أمن الدولة بتخطيط القيادي طلعت ياسين همام الذي اغتالته قوات أمن الدولة بعد عملية اغتيال رؤوف خيرت.

رابعاً: أن يدين عملية الأقصر عام ١٩٩٧م وكل العمليات التي قامت بها الجماعة الإسلامية ضد السياح.

خامساً: يدين عمليات السطو على البنوك وعلى بنك الإئتمان الزراعي ويدين قتل أفراد الشرطة والخفراء وغيرهم ممن يعملون في الجيش أو الشرطة وسائر أجهزة الدولة.

سادساً: يطالب الشباب بوقف العمل المسلح ضد الدولة وأن يعتبره حراماً لا يجوز لمسلم فعله.

في مقابل ذلك تتعهد الدولة بالتالي: أولاً: في مقابل ذلك توقف الدولة تنفيذ حكم الإعدام ضد الشيخ رفاعي طه بعد تقديم التماس لرئيس الدولة أو صدور عفو خاص بحقه إن استجاب لكل طلبات قوات الأمن. ثانياً: تحسين وضعه في السجن من زيارات لزوجته وأولاده وأقاربه وبعض الامتيازات الأخرى التي يتمتع به بعض قيادات الجماعة الإسلامية الذين وافقوا على التراجعات والتبرؤ من أفعالهم السابقة.

وقد أكدت مصادرنا - أي هاني السباعي - أن الشيخ رفاعي طه رفض هذه المقايضة ورفض كل هذه الطلبات وأصر على آرائه السابقة حتى كتابة هذا البيان " .

إلى هنا ينتهي بيان السباعي لكن يظل رفاعي طه هو الأكثر جدلا بين أبناء الجماعة الإسلامية.

ربما لهذا حرصت على ان اضمن هذا الكتاب حوارا أجريته معه عبر الإنترنت ، وساعدني فيه وقتها الصديق منتصر الزيات في التواصل معه ، ونشرته وقتها في صحيفة الشرق الأوسط . دار الحوار أواخر عام ١٩٩٩ حول المبادرة وموقفه منها وعلاقته التي اتسمت دائما بالتوتر مع قادتها التاريخيين ، ربما لأنه يقف على النقيض من أسامة رشدي بل من الجماعة كلها ، وربما لأنه يملك رأيا مختلفا من واجبي أن أطرحه.

- لتكن البداية من مبادرة وقف العنف التي أصدرها القادة في الليمان منذ أكثر من عامين ووافقت عليها قيادات الخارج في مارس الماضي ، فقد تردد في الأوساط الإعلامية وغيرها بعض التكهنات منها أن هناك اتفاق غير معلن مع السلطات المصرية ومنها أن هناك تغييرا في الجماعة عن الخط الجهادي ، ومنها أنه عودة إلى الرشد وتحكيم العقل ورجوع عن أخطاء اقترفتها الجماعة ، أين الحقيقة وسط هذا كله ؟ .

- ابتداءً أود أن أشير إلى أن ماسأقوله في هذا اللقاء يعبر عن رؤية شخصية لي ، وثانيا إن كثرة هذه التساؤلات إنما تدل فيما تدل على أن الجماعة بفضل الله تعالى ، لها تواجدها في مصرنا وفي عالمنا العربي والإسلامي ، وأن همومها لم تعد شأنًا ذاتيًا ، لأن هذه التساؤلات التي تفضلتم بطرحها لم تقتصر على بلد دون بلد ، وتناولها الأصدقاء والأعداء على حد سواء ، فتساءل الأعداء فرحا واسبشارا وتساءل الأصدقاء خوفا وإشفاقا ، ونحن إذ نشكر الله على نعمائه ونحمده على ضرائه ، كان لزاما علينا أن نجيب بالحقيقة لنفرح بها أولياء الله تعالى ونستفيد من نصحتهم ، ونغيظ بها أعداء الله تعالى ونرد كيدهم في نحرهم ، والحقيقة في ذلك كله ..

أننا لم نعقد أي اتفاق مع النظام المصري ، والجميع يعلم موقف النظام المصري من الحركة الإسلامية بعامه والجماعة الإسلامية بخاصة ، والنظام لا يخفي عداؤه هذا .

أما من يقول أن وقف العمليات هو ردة عن الخط الجهادي ، فقد أغرب وأبعد ، فالمواجهة مع أعداء الله تعالى بالنسبة للمسلم لا تتوقف بحال من الأحوال ، ولا تقف عند أسلوب بعينه ..

فإن توقف العمل المسلح فيجب أن تكون هناك الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحريض على الجهاد في سبيل الله تعالى ، ولا يكلف الله

نفسا إلا وسعها ، والجماعة الإسلامية بفضل الله وعونه لن تتخلى عن شيء من ذلك ما استطاعت إليه سبيلا .

أما من يصف الجماعة أنها عادت إلى رشدها وحكمت عقلها ، ورجعت عن أخطاء اقترفتها ، فله أن يقول ما يشاء ، فنحن نعلم أن فصيلا من فصائل الحركة الإسلامية كان ينعتنا وما يزال بالإرهاب متوافقا مع وصف النظام لنا بذلك ، فهذا رأيه ونحن نعتقد بخطئه ، وندعوا لهم بالهداية ، أما الجماعة فلم تقل أنها أخطأت حتى تعود عن خطئها ، وهي تترحم على شهداء المواجهة الذين قضوا نحبهم دفاعا عن دينهم ومساجدهم وأعراضهم وذبا عن إخوانهم الأسرى حتى لقوا الله تعالى ونسأله أن يكون عنهم راض ..

أما الحقيقة وسط ذلك كله أن الجماعة لم تقل يوما أنها بديل عن أمتها وشعبها ، أو أنها ستحمل أمانة الدفاع عن الدين بمفردها وبمعزل عنهم ، ولكنها ارتضت لنفسها موقع المحرض في سبيل الله والجهاد مع من تحرض ، فلما باغتها النظام ، وضيق عليها الطرقات ، صبرت صبرا استمرت فيه الجماعة خمس سنوات ، كظمت فيه غيظها واحتسبت فيه شهداءها وتخريب مساجدها وإغلاقها والاعتداء على حرمانها وأعراضها ، فلما لم يجد ذلك مع النظام ولم يثب إلى رشد ، واستمر في غيه وبغيه ، رأت الجماعة أن تدفع عن نفسها لعل النظام يرتدع ويتركها لدعوتها ويخلي بينها وبين شعبها تدعوه إلى ما ترى أنه الحق والصواب في ديننا ، وفهمنا له ، موقنة بقول الله عز وجل : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِبُيُوتِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْنَاهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ غَفُورٌ ﴾ [الحج : ٦٠] إن الجماعة لم تسع يوما لمواجهة النظام في غير أوان ، ولم تدع يوما أنها أقوى من النظام في قوتها وعدتها ، ولكنها أقوى بإذن الله في استمساكها بالحق وهذا الدين وقوة إرادتها في مواصلة ذلك في كافة الظروف والأحوال ، ولقد أبت الجماعة أن تكون لقمة سائغة ، وقالت : إذا قدر لنا أن نمضغ فلنكن اللقمة التي تسد الحلق فتصيبه بغصة وقد تقتله ، ولقد وعد الله

الذي بغى عليهم بالنصر ، ووالله لقد بغى علينا في الأولى والثانية ، وإنا لنرجوا أن ينجز الله لنا وعده : ﴿ تُمْ بَغْيِي عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ ﴾ [الحج : ٦٠] ، وقوله : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [الحج : ٣٩] .

وهكذا لما استنفردنا الجهد وبذلنا الوسع واستنفدت المواجهة أسبابها أوقفناها ، وقد كُلم منها النظام كما كُلمنا ، ولسنا سواء فنحن طلاب حق دافعنا عن ديننا ومساجدنا وأنفسنا وهم تجبروا وطفوا ، ونسأل الله أن يجمعنا بشهادتنا في مقعد صدق عند مليك مقتدر ، وأن يحقق لنا وعده بفضلته ومنته ﴿ إِنَّا لَفَنُصِرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر : ٥١]

هذه هي الحقيقة التي تظهر لكل من له عينين ويتابع مجريات الأحداث متابعة حقيقية .

— ألا تعتقد أن هذا الموقف المعادي للنظام ، يعكس عدم إحساسكم أو تقديركم لدى معاناة أعضاء الجماعة في الداخل ؟

— الجماعة بفضل الله في الداخل والخارج لها رؤيتها الواحدة في هذه القضية ، ومانحن إلا صدى لإخواننا في الداخل

— مبادرات وقف العنف التي خرجت من السجون تعبر عن رغبة من تيار مؤثر في الجماعة في أن ينتهي الصراع مع النظام . لماذا تبخل قيادات الخارج بدعم هذه المبادرات بشكل واضح ؟

— كما قلت في إجابة السؤال الأول الجماعة أوقفت عملياتها العسكرية استجابة لنداء القادة في الليمان ، ونحن لم نبدأ الصراع مع النظام ، بل هو الذي بدأه معنا ومنعنا مساجدنا واعتقل إخواننا وقتل منهم من قتل وعذب منهم من عذب ، فدافعنا عن أنفسنا ما وسعنا ذلك ، وربما ما ذكرته في سؤالك أحد التكهينات التي لا ترقى إلى درجة الحقيقة ..

— وماذا عن موقف الفصائل والجماعات الجهادية المصرية الأخرى كالجهاد

الإسلامي ومجموعة طلائع الفتح حيال موقف الجماعة الأخير من بيان وقف العنف والدراسات والفتوى الصادرة في هذا الشأن ؟

- تناقلت وكالات الأنباء رفض هاتين المجموعتين لنداء القادة ، ولكل اجتهاده ومن الأفضل أن يحترم أبناء الحركة الإسلامية اجتهادات بعضهم البعض طالما ظلت محكومة بالقواعد الصحيحة لهذا الدين ..

- يتهم بعض المراقبين للحركات الإسلامية في مصر أن الجماعة الإسلامية خرجت عن خطها الدعوى ، ومنهجها الفكري الذي تضمنته " ميثاق العمل الإسلامي " والذي يجمع كافة الفرقاء على اعتباره دستور الجماعة ، فما ردكم ورد مجلس شورى الجماعة على هذا الاتهام ؟

أجبت عن هذا في السؤال الأول ، ولكن أود أن أضيف هنا أن كل مؤلفات الجماعة إلى هذه اللحظة لم يطرأ عليها أي تغيير ، وهذا لايعني أن هذه المؤلفات معصومة من الخطأ فهذا لا يكون إلا لكتاب الله عز وجل ، ولكن ما أعنيه أنه لم يجد بعد في تقديري الشخصي ما يدفع لتصحيحها ولم يقل أحد من العلماء العاملين لا من أبناء الجماعة أو غيرهم حتى الآن أن ثمة خطأ اكتشف أو حدث ما يستدعي ذلك من اجتهاد ..

- حدث في الفترة الماضية تضارب ولغط شديدين في البيانات المنسوبة للجماعة الإسلامية حول عدة مسائل أبرزها كان موقف الجماعة في عدم جواز التعرض للمدنيين سواء من المسلمين أو غيرهم من الزائرين ، بالإضافة إلى موقف الجماعة من النصارى في مصر ، فما هو موقف الجماعة الصريح حيال تلك القضايا ؟

القول بأنه حدث تضارب ولغط شديدين في البيانات المنسوبة للجماعة الإسلامية حول هذه المسائل قول غير دقيق ، قد تكون هناك تصريحات لبعض أبناء الجماعة أو المحسوبين عليها حول أحد هذه المسائل ، أما بيانات

الجماعة الإسلامية وأدبياتها ومؤلفاتها الصادرة عنها بصفة رسمية فما أراه أنها تؤكد مايلي :

أن المسلمين من أبناء شعبنا في مصر وغيرهم في كل مكان هم معصوموا الدم والمال والعرض وأن الجماعة الإسلامية إنما قامت دفاعا عن ديننا وشعبنا وعملا على تمكين هذا الشعب المغلوب على أمره من استرداد حريته وكرامته ، وأي محاولة لإلصاق تهم من قبيل العدوان على المدنيين من أبناء شعبنا هي محاولات بائسة يائسة للتفريق بيننا وبين أبناء شعبنا ، ولن تنجح في تحقيق هذا الغرض فأبناء شعبنا يعرفون أبناء الجماعة في القرى والمدن والجامعات والمدارس والمصانع وقد خبروهم وعرفوهم عقيدة وسلوكا وأخلاقا ، وأن حملات الإعلام التي تعمل على تشويه صورة الجماعة في هذا الإطار - على الرغم من قسوتها - لم تفلح ولن تفلح بإذن الله في هدفها ..

أما زائري مصر من غير المسلمين فإن الجماعة لم تعتبرهم يوما أحد أهدافها ، وإنما كانت لها وجهة نظر شرعية في النشاط السياحي في مصر ، وقد عملت الجماعة قدر جهدها في مرحلة مبكرة للحد من المظاهر السلبية في هذه الصناعة بما في ذلك الاتصال بالدولة وتوضيح وجهة نظرنا الشرعية في ذلك ، ولكن من تم الاتصال بهم لم يعيروا أي اهتمام لوجهة النظر الشرعية على الرغم من إقرار علماء رسميين لها ، ولما احتدم الصدام بين الجماعة والنظام ، تعرضت الجماعة لصناعة السياحة كعمل موجه ضد النظام وليس للزوار وقد حذرت في عشرات البيانات الصادرة عنها القادمين إلى مصر من عدم الذهاب إلى هناك ، وهناك بعض الصحف الغربية بل وبعض الدول الغربية كانت تتفهم وجهة نظر الجماعة ولم تعتبر أبدا أن هذه الأعمال موجهة لها أو إلى مواطنيها ، وأن بعض الدول شاركت بالفعل في تحذير مواطنيها من الذهاب إلى مصر ، كما أن بعض هذه الصحف كتبت مقالات توضح فيها أن ما يحدث في مصر ليس موجهها ضد السائحين ولكنه موجه ضد النظام ..

- لم تجبني على الجزء الأخير المتعلق بموقف الجماعة من الأقباط في مصر ، ولا سيما أن لحكومة والأقباط على حد سواء بل وبعض الأوساط الإسلامية ينتقدون الجماعة في اعتداءاتها عليهم ، فما هو موقف الجماعة من هذه الطائفة وكيف ترون التعامل معهم ؟

- لقد شُهر بالجماعة أيما تشهير من خلال هذه القضية ، وقد دعم النظام ذلك ، ليقدم بهذه الحملة أغراض سياسته الخارجية وتوجهه نحو الدول الغربية وأمريكا على وجه الخصوص ، والحقيقة في هذه القضية أن الجماعة الإسلامية ، تلتزم شرع الله تعالى في التعامل مع هذه الطائفة ، فلا تظلمهم ولا تبغى عليهم ، ولا تعتبرهم هدفا مقصودا لذاته ، وهي تخطئ أي عدوان عليهم أو على غيرهم ولا تقره ، وتنكر الادعاءات التي تنسب إليها العدوان على النصارى في مصر ، ولكن الجماعة تجوز الدفاع عن نفسها ضد كل من يعتدي عليها ، سواء من النصارى أو غيرهم ، وإذا استطاعت أن تأخذ على أيدي المفسدين فإنها تفعل بقدر استطاعتها ، أما حال قيام دولة إسلامية على الأرض المصرية فسوف ننزلهم على حكم الله ورسوله ، دون ظلم أو بغى ، ومعاذ الله أن يكون في شريعته ظلم وبغى .

- رغم تحفظك على قيام بعض المنتسبين لتيار الإسلام السياسي بمحاولة تأسيس حزب إلا أن هذا التطور يعتبره المراقبون مهما في فكر هذا التيار ما هو موقفكم من العمل السياسي في ظل الأنظمة القائمة ؟

- الأنظمة القائمة وكما هو مشاهد ليس في مصر وحدها بل في العالم الإسلامي والعربي ، لن يسمحوا للتيار الإسلامي أن يعبر عن نفسه بحرية كاملة وماحدث في الجزائر وما يحدث في تركيا خير مثال على ذلك ..

وما زالت التجربة المشاهدة صباح مساء في مصر وفي غيرها تثبت أن الأنظمة القائمة ليست على استعداد للتصالح مع الإسلام ، ولن تقبل بحال بحزب إسلامي يصل إلى سدة الحكم ، بل إن النظام المصري لا يسمح للتيارات غير

الإسلامية أن تتحصل على نسبة معقولة في البرلمان، وكل القوى السياسية في مصر تعلن ليل نهار أن الانتخابات البرلمانية تزور ، بل هناك العديد من الأحكام القضائية النهائية التي حكمت ببطلان فوز بعض المرشحين ، وقضت بتزوير الانتخابات ، وفي لقاء لسراج الدين زعيم حزب الوفد مع إذاعة لندن عام ١٩٨٤ ، سئل عن الهامش الذي يتوقع أن يفوز به حزب الوفد في البرلمان ، قال ماسيسمخ به الحزب الوطني .. يعني هذا ، أن حزب الوفد وهو أكثر الأحزاب ليبرالية وعلمانية في مصر يعلم أنه غير مسموح له بممارسة حقيقية في العمل السياسي ..

والنظام المصري منذ أن سمح بالتعددية الحزبية في مصر فوق أنه حرم منها الإسلاميين بقوة القانون ، لم يسمح بقيام أي حزب غير الأحزاب التي قامت بعد حل الإتحاد الاشتراكي العربي ، وما قام من أحزاب غير إسلامية بعد ذلك تكون بحكم المحاكم المصرية ، وليس برضى لجنة الأحزاب ، أما من كان ينتمي إلى الحركة الإسلامية سابقا ، وأسس حزبا أقسم بأغلظ الأيمان أنه حزب غير إسلامي ويضم بين مؤسسيه قبطي فلم تسمح له لجنة الأحزاب ولا المحكمة بمجرد الوجود ، فلماذا تضييع الوقت في تجارب فشل فيها غيرنا ، والحكيم من يعتبر بغيره ، ولماذا ندغدغ عواطف شعبنا ونشارك البعض في تزيين وجه النظام ونمني الناس أنه سيأتي يوم يستطيعون فيه أن يقولوا كلمتهم عن طريق الشرعية الدستورية والقانونية مع أن شيئا من ذلك لم يصح ، ولن يسمح له بأن يصح .

- هل أنت بهذه الكيفية تعلن الحرب على من يرغب في تشكيل حزب من الإسلاميين وعلى أحزاب المعارضة أيضا ، ولا تقبل التعاون معهما ؟

- هذا ليس صحيحا ، فموقفنا من قضية تشكيل الأحزاب رؤيا اجتهادية نعتقد أنها صواب والأصح شرعا ، كما نرى أن اجتهاد غيرنا في هذه المسألة من

أبناء الحركة الإسلامية الذين يرون أن هناك ضرورات تملي عليهم ذلك ، نراه اجتهادا خاطئا ، ولكننا نراهم إخوة لنا نتعامل معهم ونتفهم دوافعهم ، ولقد كان للجماعة مواقف إيجابية في مصر مع بعض الشخصيات الحزبية والبرلمانية مثل الشيخ صلاح أبو إسماعيل - يرحمه الله - مع أنه هو وبعض العلماء قد انضوا يوما تحت حزب الوفد وهو أكثر الأحزاب ليبرالية وعلمانية في مصر ، بل إن الجماعة لها علاقتها الطيبة مع رموز مهمة في الأحزاب القائمة في مصر ، وموقفنا من الإخوة الذين ينتمون إلى التيار الإسلامي ويحاولون تشكيل أحزاب هو موقف الناصح الذي يدعوهم لعدم تضييع الوقت في تجارب فشل فيها غيرنا مع مخاطر المخالفة الشرعية ، أما في خارج مصر فلنا علاقات طيبة مع أحزاب قائمة فعلا ، وكان لنا موقفا إيجابيا مع جبهة الإنقاذ في الجزائر ، وهكذا يجب ألا يقف اجتهاد الرؤى بين أبناء الحركة الإسلامية حائلا دون توحيدهم أو تعاونهم على الأقل .

أما التعاون أو عدمه مع أحزاب قائمة فعلا فهذا يتوقف على قربها أو بعدها من القضايا الأساسية - [تطبيق الإسلام والإيمان به منهج حياة - قضايا الحرية - الاعتراف بالكيان الصهيوني - الموقف من قضايا أبناء الحركة الإسلامية واضطهاد النظام لهم] فكلما اقترب حزب ما من هذه القضايا تأييدا أو إعراضا كان موقفنا منه يتأسس على أساس ذلك ، وأذكر على سبيل المثال أننا كنا نقدر الدكتور حلمي مراد يرحمه الله الذي كان نائبا لرئيس حزب العمل ، وقد كتب يوما مقالا يشجب فيه تصريح شيخ الأزهر السابق الشيخ جاد الحق عندما أفتى الأخير أن مساجد الجماعة الإسلامية مساجد ضرار وجوز اقتحامها واعتقال زوارها ، وقد قال الدكتور مراد فيما قال " إننا لا نرضى لشبابنا أن يقع في تكفير شخص أو أشخاص فكيف بكم وأنتم شيخ الأزهر تكفر طائفة كبيرة مثل الجماعة الإسلامية وتفتي بأن مساجدها مساجد ضرار "

- كيف ترفض نظاما سياسيا وتعلن استمرارك في تحديه ومحاولة إسقاطه ثم

تطلب منه أن يعطيك فسحة أو مساحة لتمارس فيها حريتك بشكل كامل ؟ ألا يعبر ذلك عن تناقض واضح ؟

- لا .. لا يعبر ذلك عن أي تناقض ، فنحن من حققنا كشريحة من شرائح شعبنا في مصر أن نعبر عن وجهة نظرنا بحرية كاملة ، وأن نقول أن هذا النظام لا يصلح ، والنظام من واجبه أن يستجيب لطموحات شعبه ، حتى وإن كانت تقول برفضه .

وأي نظام يأخذ شرعيته من أمرين أساسيين أولاهما الإنتماء إلى الدين والقيم والمثل التي يؤمن بها الشعب إضافة إلى العمل على رعاية مصالحه ..

أما الأساس الثاني فهو اختيار الشعب لهذا النظام طبقاً للأساس الأول المشار إليه ..

هم فينبغي عليهم أن يتركوا لنا حرية التعبير عن وجهة نظرنا حتى ولو كانت وجهة نظرنا هذه أن يذهبوا ويتركوا الحكم لغيرهم من الذين يختارهم الشعب على أساس من قيمه ودينه ..

- هناك أنباء عن قيام مجموعة أخرى من الجماعة الإسلامية بالتفكير والإعداد لحزب جديد ما هو موقفكم من هذا ؟

- لا علم لي بهذه المجموعة ، ولا أظن هذه الأنباء صحيحة .. -

وما أعرفه أن الجماعة الإسلامية لم يطرأ على موقفها من القضية الحزبية أي تغيير ، فالجماعة بفضل الله تعالى كانت أول من قالت كلمتها في شرعية الأحزاب التي تقوم في مصر على أسس غير شرعية وتقبل بالإنضواء تحت شرعية النظام الحالي ، في دراسة أصدرتها في منتصف الثمانينات أسمتها " الحركة الإسلامية والعمل الحزبي " سردت فيها الموقف الشرعي من هذه القضية ، وتناولت تجارب الإسلاميين في عالمنا الإسلامي في تركيا وغيرها في هذه القضية .

– اعتبر أسامة بن لادن أن الولايات المتحدة هي هدفه ودعا إلى قتالها ..
هل تؤيد دعوته أم أنكم متخوفون من تحدى الأمريكان ؟

– المسألة ليست خوفا من عدمه ، فالعارك المصيرية لا يمكن الدخول فيها
والخروج منها بهذا المنطق ، أنا أحترم اجتهاد الأخ أسامة وأؤيده ، وقد كنت
أحد الموقعين على فتوى جهاد الأمريكان .. (هذا الكلام يتناقض الى حد ما مع
مانسب لرفاعي طه نفسه على موقع الرابطون الذي يشرف عليه منذ عدة اشهر
واكد فيه انه لاعلاقة له او للجماعة الاسلامية بجبهة بن لادن!)

. إلا أنه بالنسبة للجماعة فقد كان هدفها منذ نعومة أظافرها إقامة دولة
إسلامية في مصر تتحمل عبء العلاقات الخارجية مع القوى المعادية إن سلما أو
حربا ، فالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني لا يمكن
لطائفة من أبناء شعبنا مهما كبرت أن تنجح في تغييرها أو حرفها عن مسارها ،
وخاصة في القضايا الكبرى مثل تحرير فلسطين ورفع الهيمنة الأمريكية عن
ديارنا الإسلامية وشعوبنا المسلمة ..

قد تنجح بعض المناوشات أو العمليات في إجبار الولايات المتحدة الأمريكية
أو الكيان الصهيوني في تغيير بعض أهدافه التكتيكية وتبقى القضايا الكبرى في
حاجة إلى دولة مسلمة تتحمل عبء ذلك كله ، ليس بالضرورة أن تكون في قوة
الولايات المتحدة أو حتى الكيان الصهيوني ، ولكن يكفي أن تملك الحد الذي
يمكنها من الصمود لفرض إرادتها ورؤيتها ..

من هنا الجماعة كانت ترى إن قيامها بتوعية شعبنا ودفعه للقيام بدوره في
استرداد حريته وإرادته وإقامة دولته التي تتحاكم إلى شرع الله تعالى في سلمها
وحربها واقتصادها وعلاقاتها ، كانت ترى أن هذا هو واجبها الأول ، ومواجهة
الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية يأتي عبر اقتلاع مخالبيهما في
المنطقة ..

وقد استمرت الجماعة في هذه السياسة حتى قامت الولايات المتحدة باعتقال الشيخ عمر عبد الرحمن وتقديمه لمحاكمة ظالمة حكمت عليه ظلما وزورا بالسجن مدى الحياة ، ومن هنا أرتأت الجماعة أن تصبر فترة من الزمن على هذا الظلم حتى تتدبر أمرها كما فعلت مع النظام المصري من قبل ، فلما لم تغلح سياسة الصمت ولم تتوج بالإفراج عن الشيخ ، رأت الجماعة أن تدفع عن نفسها وأميرها وتعمل على فك أسره بكل السبل ، ولا سيما أن الشيخ سجن ظلما وعدوانا في ديار كافرة توجب على كل المسلمين السعي لفك أسره بصفته عالما مسلما ، ومن باب أولى جماعته وطائفته التي هو أميرها ، والجماعة طالما لم تمكن في مصر فأعتقد أنها ستظل تدعو المسلمين لإقامة نظام إسلامي فيها وتحرض الأمة على مواجهة الأمريكان ودفعهم عن ديارها إلا أنها في قضية الشيخ عمر سوف تستخدم كافة الوسائل الممكنة والمتاحة لديها من أجل فك أسره وإخراجه عزيزا مكرما ، والجماعة في بيان مارس الماضي على الرغم من أنها وافقت على وقف العمليات إلا أنها استثنيت من ذلك موضوع الشيخ ، ومن الخير لنا وللولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم أمريكا بغلق ملف الشيخ عمر وتفرج عنه فورا وهي تعلم أنه بريء ..

- ما هي علاقتك بأسامة بن لادن ومتى كانت آخر مرة رأيته أو اتصلت به فيها ؟ وهل دعا بن لادن الجماعة إلي وقف عملياتها في مصر كما ورد في أقوال بعض المتهمين في القضية التي نظرت مؤخرا والمعروفة باسم العائدون من ألبانيا؟

- الأخ أسامة أخ مجاهد أحبه في الله وأسأل الله أن يرد عنه كيد أعدائه ، وعلاقتي به جيدة على المستوى الشخصي ، ولكن لا علم لي بدعوته للجماعة بوقف عملياتها ..

- كيف تقيم موقف قيادات الخارج الذين يعيشون في أجواء أوروبا الباردة ويحاولون السيطرة على مجريات الأمور في الداخل ؟

- أنا أرفض توجيه السؤال بهذه الصيغة فأخواننا في أوروبا لم يحاولوا

السيطرة على مجريات الأمور لافي الخارج ولا في الداخل ، وهم كغيرهم من أبناء الجماعة حريصون على وحدتها والتثامها ، وإذا كنت تعني بالأجواء الباردة لمزهم فهذا لايجوز في حقهم ، فهم أشد معاناة من غيرهم ويكفيهم الأجواء الغير مناسبة دينيا وأخلاقيا لهم ولأولادهم التي يعيشون فيها ، وأنا أعلم أنهم مذهبوا هناك إلا بعد أن ضيق عليهم الخناق ، وهم محط ثقتنا وتقديرنا ، ووجودهم في هذه البلاد حجة على حكام بلادنا ، نسأل الله تعالى أن يعيدنا جميعا إلى بلادنا غير خزايا ولا مقتونين غانمين فاتحين ..

- وضعت شروطا للهدنة أو وقف القتال كما ذكرت ما الذي تملكه أنت لتضع شروطا ؟ ما هي عناصر القوة التي على أساسها تتخذ مثل هذا الموقف وأنتم الآن محاصرون وتعانون من ضربات متتالية ؟

أما عن كوننا محاصرون فقد حوَصر من هو خير منا من قبل صلى الله عليه وسلم حاصره قومه هو وصحبه الكرام بل وأقاربه من الكفار ، حوصروا جميعا في شعب أبي طالب ، حتى أكلوا ورق الشجر فما استجاب صلى الله عليه وسلم لمطالب القوم بترك دعوته ونصرة دينه ، وماتركه عمه نخوة وشهامة وصلة قربي ، ونحن والحمد لله لم نأكل ورق الشجر بعد ، وماقلته من قبل ليس شروطا بل مطالب عادلة ، فالأصل في المواطن أن يكون حرا ببدنه خارج السجون حرا بفكره وعقله وقلمه ولسانه يقول ما شاء له أن يقول ويكتب ما شاء له أن يكتب طالما كان ذلك موافقا لدينه وعقيدته ، وهذا ماقلت به ومازلت أقول لا بد من إخراج الأسرى ولا بد من حرية الدعوة ، وإذا كان إخواننا الكبار في كل شيء طالبونا بالكف حفاظا علينا ، وضحوا بحريتهم من أجل سلامتنا ، فلا أقل من أن نقتبس شيئا من هذا الإيثار ، فنغتم لوجودهم في الأسر ونعمل على استنقاذهم ماوسعنا الجهد ..

ثم إنني بفضل الله تعالى أملك من عناصر القوة انتمائي لهذا الدين وهذه الجماعة التي ضحت ومازالت تضحي ولم تنتن إرادتها ولن تنتن بإذن الله

تعالى ، نملك رصيدنا عند أبناء شعبنا وحبهم لنا ، نملك كوننا امتدادا لهؤلاء الشوامخ خلف القضبان الذين لن يستطيع النظام أن يغيبهم طويلا ، وإن قعدت بنا القدرة على استنقاذهم فلن يتخلى الله عنهم ، والله حسيبهم وناصرهم ..

أما أنا على المستوى الشخصي فلا أملك إلا حول الله وقوته وهو حسبنا ونعم الوكيل ..

- خرجت الحكومة المصرية من المعركة معكم منتصرة على كل الأصعدة تقريباً (عسكرياً ، إعلامياً ، عاطفياً شعبياً) بينما قدمت الجماعة تنازلاً تلو الآخر .. ما هو مستقبل العلاقة مع الدولة وإذا استمر الوضع على ما هو عليه ما هو تصوركم لمستقبل الجماعة؟

- هذه قراءة غير صحيحة لمجريات الأحداث في مصر ، فلا النظام خرج منتصراً ولا الجماعة قدمت تنازلاً ، فالجماعة لم تدع يوماً كما قلت في إجابة سابقة أنها أقوى من النظام ، ولكنها بإذن الله تملك إرادة الإستمرار في دعوتها والعمل على تحقيق أهدافها والدفاع عنها والمعارك المصرية من أجل إقامة الدين واسترداد حريتنا وكرامتنا لا تقاس بنتائج آنية ، إنما تقاس بقوة الحق الذي يمتلكه أي من الطرفين وقوة الإرادة في تحقيق مايعتقد أي من الطرفين ومدى قناعة شعبنا بصواب أي من الطرفين ، وأنا أعتقد اعتقاداً جازماً أن شعبنا ينحاز إلينا ، ليس أدل على ذلك من قدرتنا في استمرار عمليات الدفاع عن أنفسنا فترة سبعة أعوام كاملة دون أن تسجل عملية إرصاد واحدة من أبناء شعبنا على الرغم من أن النظام في مرحلة معينة عرض مبالغ مالية تصل إلى ثلاثين ألف دولار لمن يدلي بمعلومات على أي من الإخوة المجاهدين ، على الرغم من أن إخواننا طوال هذه الفترة كانوا يتلقون الدعم ماثلاً في الإيواء والأموال من أبناء شعبنا المسلم البار ..

بل إن التعاطف لم يكن فقط من أبناء شعبنا المدنيين ، بل تعداه إلى ضباط الشرطة أنفسهم ولعلكم تذكرون تصريحات حسن الألفي وزير الداخلية السابق

عندما ذهب إلى قنا في أوائل عام ١٩٩٤ م وأخذ يهدد ويرغب الضباط الذين رفضوا أداء الخدمة في الصعيد ، بل أنا شخصيا ظللت هاربا في منزل أحد ضباط الشرطة وكان برتبة نقيب في قوات الأمن لمدة خمسة عشر يوما متتالية ، بل كان بعض ضباط الشرطة يبلغ قيادات الجماعة في بعض المناطق بمواعيد حملات الإعتقال ، مما كان يفشل كثيرا منها ..

— أما مستقبل العلاقة مع النظام فيتوقف على النظام نفسه ، إننا على الرغم من عدم اعتراف النظام بنا وعدم اعترافنا به إلا أننا لا نمانع من وجود أي حوار يهدف إلى تخفيف معاناة الأسرى وأسرههم ، وإعادة المساجد ووقف حملات الاعتقال ..

أما عن مستقبل الجماعة فنسأل الله تعالى أن يمن علينا بفتح من عنده ، إلا أنه كلما نجحت الجماعة في توضيح فكرتها وأوجدت علاقات أفضل مع طوائف شعبنا والقوى الإسلامية والسياسية المختلفة ساعدها ذلك على الاقتراب من أهدافها ..

— تواجه الجماعة والجماعات الأخرى موقفا ربما يكون الأخطر منذ بداياتها في السبعينيات .. هل بدأ العد التنازلي لعصر الجماعات ؟

— موقف الجماعات التي تقوم بالدعوة من أجل العودة إلى ديننا وهويتنا الحضارية لا يقاس بالمحن الطارئة التي تطرأ عليها ، ولا بالأزمات المتلاحقة التي يمكن أن تعاني منها في مرحلة من مراحل حياتها ، وإنما يقاس بمقدار ما تملكه من حق ومدى نجاحها في جعل معركتها هي معركة شعوبنا ومدى صلابتها في استمساكها بالحق الذي تعتقده وقدرتها من أجل التضحية في سبيله ثم بعد ذلك قدرتها على استيعاب الواقع والاستفادة من تجاربها وتجارب غيرها ، ومن هنا فانا أعتقد أن الحركة الإسلامية إذا استطاعت أن تتمسك برؤيتها وتحافظ على نقائها وتنجح في تحريض الأمة فإن المستقبل سيكون لها لا محالة بإذن الله ..

- الإطار النظري للجماعة ظهر مع نشأتها وفي كل ظروف مغايرة تماما عن الواقع الراهن أليس هناك حاجة لفكر جديد وفقه آخر ؟

- لا أعتقد أن هناك تغيرا حاسما حدث يستدعي تغيير الجماعة لأسسها النظرية والفكرية التي قامت عليها ، فمازالت نفس الظروف من الاستضعاف وهيمنة النظام التي نشأت الجماعة مطالبة بتغييره ، ومازال الشرع مغيبا والقوى الإسلامية مغيبة وغير معترف بها وبالجمله لم يحدث تغيير يذكر ، إلا إذا كان هذا التغيير للأسوأ ..

مع تدهور صحة الشيخ عمر عبد الرحمن من هو المرشح لخلافته ؟

نسأل الله تعالى أن يمن على شيخنا بالصحة والعافية وأن يفك أسرهم ويفرج كربهم بعز عزيز أو ذل ذليل ، وهو - فك الله أسرهم - رمز لايمكن أن يدانيه أحد ، إلا أن الجماعة قوتها في قيادتها الجماعية ، وأؤكد مرة أخرى أننا لن نترك الشيخ ، والله يعيننا مهما ضاقت بنا الظروف ..

- في الغرب أجنحة سياسية لأي حركة مقاتلة ويكون لهذه الأجنحة دور كبير من خلال التعامل السياسي وليس بالمسدس والبنديقية للحصول على مكاسب أين دور الجناح السياسي الفاعل ؟

لقد قلنا في إجابة سابقة أن العمل السياسي في بلادنا حظره أهل الحكم على أبناء الحركة الإسلامية بل وغيرهم من أبناء الوطن ، ولذلك علينا أن نعمل بما نستطيعه لا بما يمنحه لنا الغير ..

- أنباء الخلافات بين قادة الجماعة تطفئ على أي تحرك أو نشاط آخر للجماعة هل الصراع والطموح الشخصي يلعب الدور الأكبر بين القيادات ؟

- من المؤسف أن يردد البعض معلومات غير دقيقة ، فالخلاف في وجهات النظر الذي حدث بعد الأقصر كان محصورا في هذه الواقعة ، ولم يتخطاه إلى غيرها وقد تم تجاوز هذا الأمر والحمد لله ليست هناك خلافات بين قادة

الجماعة أو أبنائها ، إلا بالقدر الذي يحدث بين أي طائفة تعمل وهناك في النهاية آلية لأخذ القرار مرجعها الأسس التي قامت عليها الجماعة وثوابتها الفكرية والزامية الشورى ، وأدبيات الصراع غير موجودة بفضل الله بين قادة الجماعة فهم بفضل الله لا تسمح لهم أخلاقهم وتربيتهم بوجود شيء من الصراع ، إضافة إلى انعدام الحافز المادي على الصراع فعلى ماذا يتصارعون وأي طموح شخصي في الإعدامات والمطاردات والتشريد !!!؟

- أين تعيش الآن ؟ في أجواء أوروبا الباردة أم في غياهب أفغانستان أم حدود باكستان ؟

- ماذا تتوقع أنت أن أجيبك !!!؟

- من الواضح أن الدولة في مصر قد اتخذت خطوات إيجابية تجاه التهدة مع الجماعة الإسلامية تحديدا كيف ترى هذه الخطوات ؟

- هذا الذي تسميه واضحا ليس واضحا ، فأنا في تقديري الشخصي ليست هناك أي خطوات إيجابية وأعتقد أن النظام المصري لا يمكن أن يقدم على خطوات مهمة تجاه الجماعة ، أما إذا كنت تعني بسؤالك بعض الإفراجات التي أعقبت حادث الأقصر ، أو التي أعقبت إعلان الجماعة موافقتها على نداء القادة في مارس الماضي فأنا لي قراءتي الخاصة له ، فالإفراجات بعد الأقصر جاءت كردة فعل طبيعية لضخامة الحدث ومحاولة من النظام لامتصاص ردود الأفعال التي اتهمت النظام أن سياسة القمع التي يتبعها تجاه الشعب هي التي كانت وراء هذا الحدث ..

أما الإفراجات التي تمت بعد قرار الجماعة وقف العمليات وقد شملت حوالي ٩٠٠ من أبناء الجماعة والمتعاطفين معها معظمهم إن لم يكن جميعهم من المصابين بأمراض أصيبوا بها في السجن من التعذيب والحبس الإنفرادي وعدم الرعاية الصحية ، فمنهم من كان مشلولا ومنهم من أصيب بالصرع ومنهم من

أصيب بالسل ، وللأسف قد صاحب عملية الإفراج عنهم تغطية إعلامية الغرض منها التغطية على قضيتهم الحقيقية ، فهؤلاء تم الإفراج عنهم بعد احتجازهم لأكثر من سبعة أعوام بدون محاكمة ، وكان من المفترض أن تكون لهم حقوق مدنية يتحصلون عليها ورعاية صحية وتعويضات كل ذلك تم التغطية عليه بالإضافة إلى ملاحقتهم ومضايقتهم بعد خروجهم وهم في هذه الحالة الصحية السيئة .. وإن كانت عملا إيجابيا كما يحلو لبعض الأوساط تسميته فإنه حتما لا يمثل طموح أبناء الجماعة أو الحد الأدنى من العدل ، فلو تصورنا أن هذا المعدل البطيئ سيستمر فإن الذين مضى على بقائهم في السجون المصرية عشرة أعوام بدون محكمة أو قضية يمكن أن يستمروا عشرة أعوام أخرى في السجون دون أن يفرج عنهم إلى أن يأتي دورهم الذي لن يأتي نسأل الله لنا ولهم العافية !!! ..

هذا بالنظر لحالات الإفراج المحدودة ، ولكن أين الحديث عن المغيبيين خلف الأسوار منذ أن انتهت أحكامهم التي قضوها كاملة خمسة عشر عاما أضيفت إليها فترة اعتقال بلغت حتى الآن قرابة الثلاثة أعوام لتصبح المدة التي قضوها قرابة الثمانية عشر عاما ، ويأتي على رأس هؤلاء المهندس حمدي عبد الرحمن والأستاذ همام والأستاذ على عبد المنعم والأستاذ محمد ياسين وعباس شنن وصالح جاهين وغيرهم ، أين الحديث عن استمرار اعتقال من حصلوا على أحكام البراءة ، أين الحديث عن هؤلاء الذين ألغيت أحكام الإعدام بالنسبة لهم وحصلوا على البراءة ومع ذلك مازالوا قابعين خلف الأسوار ..

بل أين الحديث عن حملات الاعتقال المستمرة والتي لم تتوقف طوال الفترة الماضية ، أين الحديث عن السجون التي مازالت مغلقة حتى الآن أمام الزيارات ..

أهذه هي الأجواء الإيجابية ؟ !!!

- ماهي أساليب اتصالاتكم بقيادات الداخل ؟

- الوسائل والأساليب كثيرة ونسأل الله أن يديم علينا فضله ..
- هل مازال لقيادات السجون تأثير في اتخاذ القرارات المصيرية للجماعة ؟
- نعم لا شك في ذلك ، فالقيادات في الأسر حفظها الله وفك أسرها كانت ومازالت لها مكانتها في قلوب جميع أبناء الجماعة وستظل هذه المكانة بإذن الله تعالى ..
- من يتخذ قرارات الجماعة الآن .. وماهي آلية اتخاذ القرارات ؟
- على ما أعلم أن الجماعة منذ تأسست وإلى اليوم يُصدّر فيها القرار على مختلف المستويات مجلس يسمى مجلس الشورى أو المجلس العام وقراراته تصدر بالأغلبية ..
- ما هو موقف مجلس شورى الجماعة الذي يقيم عدد من أعضائه داخل الأراضي الأفغانية في ما لو تغيرت الظروف السياسية هناك ، واضطرت حركة طالبان للتخلي عن قبول استمرارهم هناك ، هل سيرحلون كغيرهم لأوروبا ويطلبون حق اللجوء السياسي ؟ أم أن هناك بدائل أخرى وماهي ؟
- أنا أعتقد أن أي تكهنات ترد في الإعلام عن أماكن بعض أعضاء مجلس الشورى أو أسمائهم لا أساس لها من الصحة ، والجماعة حتى الآن لم تعلن عن اسم أي من أعضائها القياديين ..

القسم الرابع
شاهد على
وقف العنف
(آراء و أفكار)

فشل الاستئصال وتبقى محاولات الاستيعاب

تجربة الإسلام السياسي في مصر هي تجربة طويلة، تتعدد التواريخ التي يمكن اعتبارها بداية حقيقية لهذه التجربة. تولية محمد علي ولاية مصر يمكن اعتبارها بداية لهذه التجربة، أو مجرد بذرة، وأيضاً يمكن الحديث عن مراحل النضال الوطني التي ساهمت فيها جميع القوى السياسية مكتملة كانت أو جنينية في ذلك الوقت بما فيها ما يمكن اعتباره تياراً سياسياً ودينياً. لكن النقطة التي يعتقد معظم المتابعين لهذا الشأن أنها تصلح نقطة البداية الحقيقية أو التدشين الرسمي لما اصطلح على تسميته تيار الإسلام السياسي في مصر هي نشأة جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٧ على يد مؤسسها حسن البنا. فمنذ ذلك التاريخ شهدت هذه العلاقة بين الدولة والتيار الإسلامي السياسي الذي بدأه الإخوان واستمر بعد ذلك بالإخوان وبغيرها من الجماعات السياسية التي رفعت الدين شعاراً لها، شهدت العلاقة بين الدولة وبين هذه القوى أشكالاً مختلفة من العلاقات، ما بين الانتهازي من كلا الطرفين، إلى الصدامي بين كلا الطرفين أيضاً. وشكلت هذه الجماعات السياسية الإسلامية ملاذات لقطاع كبير لصفوف الأجيال الشابة من الطبقة الوسطى وهم الذين عانوا على مدى القرن الماضي العديد من الإحباطات والصدمات السياسية والثقافية والتي دفعتهم لأسباب مختلفة إلى اللجوء إلى جماعات الإسلام السياسي بحثاً عن مجد قديم شهدته وعاشته الحضارة الإسلامية بعد إحباط الواقع، وبعد تعثر التيارات الحداثية التي تبنت مشروعاً للنهضة على الأسس الفكرية الغربية وفشلها في استيعاب الأجيال الشابة من الطبقة الوسطى. وبالتالي فإن صعود هذه الجماعات وقوتها بدا وكأنه انعكاس لتعثر مشروعات النهضة المتعددة. إذا ما طبقنا ذات المقياس على الحالة المصرية المعاصرة فيمكن أن نعتبر أيضاً أن هزيمة ١٩٦٧

وسقوط مشروع النهضة وانهيار سقف الحلم الذي رفعتة ثورة يوليو بزعامة جمال عبد الناصر، هذا السقوط والانهيار كان بمثابة أرضية جديدة تنتعش بها تيارات الإسلام السياسي من جديد، وساعد على ذلك لجوء الدولة إلى إيقاظ لغة الخطاب الديني مرة أخرى في محاولة لاستعادة ثقة الجماهير، بدأ ذلك في الفترة التالية للنكسة، واستمر عليها وطورها الرئيس أنور السادات الذي دفع بالدولة وخطابها في اتجاه الخطاب الديني، وعقد مصالحته الشهيرة مع قوى الإسلام السياسي القديمة، وأخرجها من المعتقلات، وعدل الدستور، واستخدم الخطاب الديني والجماعات السياسية السلامية في محاربة تيار اليسار بشكل عام والناصري بشكل خاص. هذا المناخ ساهم أيضاً في إعطاء دفعة قوية وجديدة لتيار الإسلام السياسي ولكن هذا الموقف من الدولة في مصر في تلك الفترة لم يمنع من الصدام الدامي الذي كانت مقدماته أيضاً عدم اكتفاء ذلك التيار بالمساحة المتاحة له، إضافة إلى التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر في تلك الفترة التي ساهمت في تضخم وقوة هذا التيار الذي بدأ يستشعر قوة دفعه إلى الخروج عن التصورات والأهداف المسبقة التي وضعها النظام له، هذه القوة الذاتية والإحساس بها في إطار المناخ السائد وقتها هو الذي دفع إلى ذلك الصدام الكبير الذي انتهى باغتيال السادات.

في المرحلة التالية للسادات شهدت مصر ما شهدت، وعانت من موجات متتالية من العمليات الإرهابية، واتخذت الدولة قراراً بالمواجهة الصارمة والحادة والعنيفة لدحر هذه الموجات، ونجحت هذه المواجهة إلى حد كبير في نهاية التسعينات، وتم حصار الجماعات الإسلامية المتشددة، وبدأ هذا من خلال ردود الفعل التالية من هذه الجماعة. في مرحلة تالية بدأت هذه الجماعات ذاتها وعلى رأسها الجماعة الإسلامية في مصر في مراجعة أفكارها، وخرجت بمبادرة وقف العنف وتلتها بمراجعات لمواقفها الفكرية، وأعلنت ذلك من خلال سلسلة كتب، وتوج ذلك بخروج لعدد من قادتها على رأسهم زعيمهم كرم زهدي.

على الطرف الآخر ما زالت جماعة الإخوان المسلمين حاضرة على الساحة بقوة، يبالغ البعض فيها، ويهون البعض من شأنها، والحقيقة أن قوة هذه الجماعة تعود للضعف الذي تعاني منه الجماعات السياسية الأخرى، سواء كانت حاكمة أو معارضة، شرعية من خلال أحزاب، أو تمتلك شرعية الحضور على الساحة بحكم تواجدها، أيضاً فإن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية ساهمت بقدر كبير في ما يمكن أن يطلق عليه هجرة الأجيال الشابة من الطبقة الوسطى إلى تيار الإسلام السياسي، كل هذا أعطى دفعة كبيرة لهذا التيار. إذن نحن أمام نموذج متكرر، فشل مشروع النهضة في منتصف القرن الماضي، ثم سقوط أحلام ثورة يوليو عام ٦٧، وبعد ذلك ثبوت فشل رخاء ما بعد السلام، ثم فشل القوى السياسية الأخرى في أن تكون فاعلة في الساحة أخيراً، كل ما فات كان سبباً في الهجرة إلى تيار الإسلام السياسي، وبالتالي كان صعود هذا التيار تعبيراً دائماً عن إحباطات الواقع والبحث عن المجد الغابر. ليس معنى ما فات أن هناك تناقضاً بين مشروعات النهضة وبين الإسلام، فالدين في مصر، وفي الشرق بشكل عام، لا يمكن أن يكون مستبعداً من مشروعات النهضة، ولكن فشل القوى القائمة على الترويج ومحاولة تفعيل هذه المشروعات، وهذه الرؤى هي التي تصيب المجتمع بإحباط لا يجد ملجأ منه إلا إلى الاصطفاف اقتناعاً أو غضباً أو إحباطاً وراء حركة الإسلام السياسي. ثبت بشكل عملي أن سياسة الاستئصال لن تنجح مع تيار الإسلام السياسي، فهذا التيار كما بدا تاريخياً وعملياً يشكل جزءاً من كيان المجتمعات الإسلامية جميعها، وثبت أيضاً أنه ملجأ لحالات الإحباط والفشل الذي تتسبب فيها مشروعات التحديث المتكررة، مكررة المحاولات والفشل. أيضاً رغم المعركة الشرسة التي خاضتها الدولة ضد جماعات العنف السياسي، فإن هذه المعارك نجحت في تحجيم وحصار هذه الجماعات وتجردت من قدرات الفعل ضد الدولة والمجتمع، إلا أن ذلك لم يقف حائلاً دون استمرار الهجرة نحو تيار الإسلام السياسي وبالتالي فقد ثبت أن سياسة الاستئصال غير مناسبة، لأن هذه

السياسة لن تتسبب إلا في إشعال الصراع في المجتمع، ويظل الحل الآخر البديل هو بديل الاستيعاب لذلك التيار الذي هو جزء أصيل من المجتمع، هذا الاستيعاب تسبقه مجموعة من المتطلبات الأساسية من المجتمع بقواه السياسية المختلفة وقدرتها على تنشيط نفسها وتقوية حضورها، وأعني بذلك القوى السياسية الحاكمة وغير الحاكمة، وأعني أيضاً مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. وهناك أيضاً متطلبات من تيار الإسلام السياسي لا تتمثل فقط في القبول بالمبادئ الأساسية للديمقراطية، ولكن تتمثل أيضاً بالقبول بالاستيعاب المتدرج داخل الحالة السياسية الشرعية بشكل عام والقبول بالقواعد الأساسية المنظمة للعبة السياسية، وهذا الأمر يتطلب حواراً جاداً داخل القوى السياسية المختلفة، حاكمة وغير حاكمة وبين هذه القوى السياسية وبعضها البعض، حوار جاد لا عجلة فيه ولا مزايدة، ولا تسجيل نقاط ضد خصوم يفترض فيهم أن يكونوا شركاء في مشروع تحديث الوطن.

مبادرة وقف العنف

في الخامس من يوليو ١٩٩٧ وفي قاعة المحكمة العسكرية في القاهرة، وبينما كان يتابع من سمح لهم بالمتابعة من وسائل الإعلام وقائع الجلسة وما قبلها، وكانت قضية تفجير البنوك هي محل النظر، فاجأ محمد عبد العليم أحد المتهمين وأحد قيادات الوسط في الجماعة الإسلامية الحاضرين بقراءة بيان اصطلح على تسميته في ما بعد "مبادرة وقف العنف". كان الشك عظيمًا في تلك الفترة في جدية هذه المبادرة وفي صدق نوايا القائمين عليها. واليوم تمر ست سنوات كاملة شهدت فيها مصر والمنطقة والعالم، العديد من التطورات الداخلية والخارجية، وتطورت الأمور في مناطق مختلفة من العالم العربي، بل والعالم كله، وتغيرت جماعات وتبدلت مواقف، ورغم كل هذا ظلت التجربة المصرية في محاولة إغلاق ملف الإرهاب تجربة جديرة بالرصد والتوقف والدراسة، وسواء اختلفنا أو اتفقنا معها، إلا أنها بالتأكيد تجربة تملك عناصر جديرة بدراستها والاستفادة منها. ظل موقف الدولة في مصر لفترة تالية مستمراً في محاربة الجماعات الإسلامية بأشكالها المختلفة، حتى بعد إعلان المبادرة، مبادرة وقف العنف، واستمر الحال هكذا حتى فاجأت قيادات الجماعات الإسلامية في السجون والتي اصطلح على تسميتها بـ"القيادة التاريخية" بالأعلام عن أدار ٤ كتب سميتها "تصحيح المفاهيم"، وبدأ حوار إعلامي مع قيادات هذه الجماعات داخل السجون مع مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة "المصور"، وأحد الذين كانوا قد تعرضوا لمحاولة اعتداء من قبل هذه الجماعات، وتوقف الحوار الذي بدأ في المرحلة التي استنفرت فيها أميركا نفسها والعالم في مطاردة الإرهاب الإسلامي كما يعتقدون في شتى أنحاء العالم، وتوقف الحوار لأسباب يدعي البعض أنه يفهمها ويعرفها، ولأسباب أدعي أنا أنني لا أفهمها.

لسنا هنا في مجال رصد لتطور مبادرة وقف العنف ، أو تقييم لتصحيح المفاهيم ،
ولسنا هنا في مجال لتقييم المواقف المتشككة أو الموحدة لمواقف قيادات الجماعات
الإسلامية أو أتباعهم داخل السجون أو خارجها ، ولكن فقط أتوقف عند
ملاحظات أبني عليها نتيجة. من الملاحظ أن مصر لم تشهد منذ حادث الأقصر
الدموي حادثاً تم توصيفه بالحادث المؤثر أو الكبير ، وهذا يدل - من وجهة
نظري - على أمرين : نجاح أمني تلازم مع التزام لما قطعه قادة الجماعات
الإسلامية على أنفسهم من التزامات حتى الآن في الوقت الذي شهد فيه العالم
حصاراً على كافة أشكال الجماعات الإسلامية ، يدور الآن حوار مستمر مع تيار
الإسلامي السياسي داخل السجون والمعتقلات وخارجها ، وتبدأ أعداد منهم في
الخروج إلى المجتمع من جديد ، وهي خطوة صغيرة في طريق طويل مطلوب
الاستمرار فيه. أيضاً في الوقت الذي تشهد فيه مناطق مختلفة من العالم والمنطقة
العربية تفجيرات وأعمال عنف وإرهاب منسوبة إلى المتشددین من الجماعات
الإسلامية ، لم تشهد مصر حادثاً أو تفجيراً رغم أن بدايات هذه الجماعات كلها
تقريباً بدأت وامتلكت ارتباطات وعلاقات قوية من مصر ، ومع جماعاتها
تاريخياً وآنيّاً. ما أعتقد أن البناء على ما تم إنجازه حتى الآن مفيد ومهم ،
وعلى من يؤمن أن هؤلاء جميعاً هم أبناء هذا المجتمع عليهم أن يعملوا من أجل
ضمان إنجاح الطريق الذي بدأ حتى لو كان هناك اختلافات ، فهذه الاختلافات
ينبغي توظيفها لتطوير الجهد والحوار وليس لإعاقته. هذا الملف ، ملف
الجماعات الإسلامية ، ينبغي العمل على إغلاقه بشكل إيجابي ، وهذا مشروط
بفهم أن هذا الملف معقد وليس ملفاً أمنياً فقط ، بل هو بالأساس ملف سياسي
اجتماعي ثقافي ، ثم أمني ، وبالتالي لن يغلق بشكل إيجابي إلا بإيمان الجميع
بأن أبناء الوطن جميعاً هم بالفعل أبنائه.

السادات شهيدا

نحسب السادات عند الله شهيدا . عندما قال لي كرم زهدي زعيم الجماعة الإسلامية هذه العبارة، أدركت أهمية ما قال، وتوقعت أن يثير ضجة، ولكني تمنيت ألا يطغى هذا الطرح الجديد المفاجئ على ما تضمنه الحوار الذي أجرите مع زهدي في يوليو الماضي. ولكن حدث ما توقعته وخاب ما تمنيته، فطغى موقف الجماعة الجديد من السادات، الذي اغتيل على أيدي زملائهم، على الطرح الجديد والمضامين التي أراها متطورة. وركزت وسائل الإعلام، التي اهتمت بالحوار، على هذا الموقف الجديد. وهم على حق - أي وسائل الإعلام - فما طرح هو أكثر الأطروحات فتحاً لشهية الإعلام. هذا الانشداد نحو هذا الموقف الجديد ليخفي تماما - وخاصة لدى المراقبين لشأن الإسلام السياسي - أهمية التغيرات التي بدت في طرح كرم زهدي في تلك الفترة، وأيضاً ذلك التطور المهم في الكتب التالية التي ألفتها قيادات الجماعة الإسلامية في السجون، والتي يطلق عليها القيادة التاريخية، والتي اعتبرتها العديد من الأوساط والمراقبين مقدمة عودة إلى المجتمع، وفقاً لقوانينه وأعرافه، دون محاولة تغيير بالعنف أو بالقوة. وهي أيضاً - أي هذه المؤلفات - بمثابة اعتذار عن خطأ وقعت فيه هذه الجماعات طوال الأعوام الماضية، وهو خطأ ليس بالهين. فقد دفع المجتمع ثمناً باهظاً له، لم يقف عند حدود الاقتصاد أو السياسة، بل تجاوزها إلى الدماء وغياب الإحساس بالأمان داخل الوطن. ولم يسلم أيضاً، أعضاء الجماعات الإسلامية المختلفة من دفع ثمن هذه الأخطاء. يحضرني ما سمعته من ناجح إبراهيم - وهو أحد قيادات الجماعة التاريخية - عندما قال ما معناه: ليس الحق أن تثبت على موقف حتى لو كان خطأ فهذا عناد، ولكن الثبات على الحق هو أن تدور مع الصواب أينما يدور . أظن أنها حكمة أتت متأخرة، ولكن أن تأتي متأخرة أفضل من ألا تأتي مطلقاً. خرج كرم زهدي من سجن العقرب

شديد الحراسة - الواقع جنوب القاهرة - بعد أن قضى اثنين وعشرين عاماً وخرج معه - أو سيخرج - عدد من قيادات الصف الثاني، الذين ثبت التزامهم الأصل بنبذ العنف، وفقاً لتصريحات المسؤولين الأمنيين. هذا الخروج هو تحول جوهري آخر، حتى لو أرادت السلطات في مصر أن تتعامل مع الموضوع دون تركيز إعلامي أو إعطائه قدراً من الاهتمام. لكن هذا لا ينفي أهمية هذا التطور. فهو يأتي في وقت تتصيد فيه دول العالم كل من يمت بصلة قريبة أو بعيدة بتيارات الإسلام السياسي، وخاصة الجماعات الجهادية أو العنيفة منها. وهذا يدل، في رأيي، على أن هناك رغبة حقيقية في إغلاق هذا الملف الدامي، والذي طال ليقترّب من العقود الثلاثة. ويحضرني هنا، تعليق لقيادة أمنية قيل لي تعليقاً على أهمية الإفراج عن أعداد أكبر من المعتقلين: انه آن الأوان للتخلص من أصل الدّين والتوقف عن دفع فوائده، أو خسائره. وهو هنا يعني، أن أوان المصالحة قد آن، طالما أن الطرف الآخر، الذي أخطأ يوماً قد أقر بخطئه، حتى لو كان ثمن هذا الخطأ في السابق كبيراً. إلا أن هذه الجماعات وأعضاءها هم إفرار لهذا المجتمع، هم أبناء لأخطاء هذا المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية. وأن الأوان للتوقف ودراسة ما حدث، ولماذا حدث، وكيف يمكن تجنب تكراره؟ خروج هؤلاء، وعلى رأسهم زعيمهم كرم زهدي، يلقي بالعديد من الأسئلة والشكوك المشروعة. الشك في مصداقيتهم في التوبة والعودة. الشك في قدرتهم على الالتزام بما ألزموا أنفسهم به من نبذ للعنف. الشك فيما إذا كان ما أعلنوه ويعلنوه ليس مجرد مناورة أو مرحلة كمون أو ممارسة باطنية. هذه الشكوك جميعها مشروعة، وطرحها في إطار التساؤل والحوار يظل مشروعاً، ولا ينبغي أن يثير حفيظة أي طرف بمن فيهم الإسلاميون أنفسهم، فهم الذين فعلوا في السابق، وهم الذين أعلنوا خطأهم الآن، وهم الذين يملكون إثبات قدرتهم على الالتزام بعد أن خرجوا من وراء الأسوار وعادوا إلى المجتمع. هذه العودة إلى المجتمع تدفع أيضاً إلى طرح تساؤلات مشروعة أيضاً - عن مدى استعداد المجتمع لاستقبال هؤلاء مرة أخرى. ومدى استعداد النظام للتعامل مع

العائدين إلى المجتمع . ومدى قدرة المجتمع على استيعابهم داخل مؤسساته . ومدى قدرة القوى السياسية الأخرى على ملء الفراغ السياسي الذي يعانيه المجتمع ، وعدم ترك الفرصة لقوى متطرفة تتمدد في هذا الفراغ ، وتقود المجتمع إلى أتون التشدد مرة أخرى . وتساؤلات أخرى عن مدى قدرة مؤسسات الدولة الأخرى - غير الأمنية - على التعامل مع هذا الملف ، وأقصد هنا المؤسسات السياسية والدينية الرسمية والاقتصادية والاجتماعية . هل كل هذه المؤسسات مستعدة لمشاركة المؤسسة الأمنية في إطار تصور متكامل للتمهيد لإغلاق هذا الملف نهائياً؟ تساؤلات مشروعة وشكوك مبررة، لن يغطي عليها ما أعلنه كرم زهدي منذ ثلاثة أشهر، بأنهم يحسبون السادات عند الله شهيداً

السادات شهيدا

وتحولات جوهرية في فكر الجماعة الإسلامية

كان الوقت أحد أمسيات بدايات الصيف في عام ١٩٨٥ ، والمكان كان شقة صغيرة قريبة من مدينة الطلبة التابعة لجامعة أسيوط، والحضور كانوا مجموعة من شباب الجماعة الإسلامية وبعض من قياداتهم.

كنت قد انتهيت من لقاء بعض من قيادات الجماعة والأمن في صباح ذلك اليوم وجلست مع هذه المجموعة في أجواء اتسمت بقدر كبير من الارتياح، جلسوا يتحدثون عن ذكرياتهم حول الأيام التي سبقت وتلت اغتيال الرئيس السادات، كانوا يتحدثون عنها بفخر وسعادة باعتبارها أحد إنجازاتهم المهمة، وباعتبارها تجربة ينبغي لاستفادة بها وبأخطائهم فيها، ولكنها في كل الأحوال كانت بالنسبة لهم أمر يفخرون به.

لقد تحدثوا طويلا في تلك الليلة عن الأسباب التي أدت إلي فشل مخططهم، وكيف لعبت الصدفة دورا في سقوط عدد من ناشطيهم قبيل وبعد اغتيال السادات مما أثر علي النتيجة النهائية التي كانوا يتمنون الوصول إليها.

تذكرت هذه الليلة وأنا جالس مع كرم زهدي زعيم الجماعة الإسلامية في محبسه بسجن العقرب جنوب القاهرة الأسبوع الماضي، واستطعت أن أمس التطور المهم الذي حدث في فكر وتوجهات هذه الجماعة عندما جلسنا في حوار امتد نحو ثلاث ساعات حول العديد من القضايا، ورغم أهمية كل ما طرح فإن ما قاله حول السادات واعتباره شهيدا، وأنه لو عاد به الزمان لحاول أيقال ذلك الفعل، ما قاله حول هذه النقطة اعتبره أكبر دليل علي تحول مهم واستراتيجي في فكر الجماعة. وطرح مثل هذا القول إنما يتطلب قدرا من الشجاعة مع رد الفعل المتوقع من أطراف سياسية ذات مشارب مختلفة سوف تجد في هذا الطرح

الجديد تراجعاً وانهمازماً وصفات أخرى كثيرة تصب في هذا الإطار. ولكن ما لمسته من خلال حواراتي مع أطراف مختلفة في الجماعة الإسلامية فإنهم عازمون علي الاستمرار في هذا النهج.. نهج وقف العنف.

في الثمانينات والتسعينات شهدت العلاقة بين الجماعات الإسلامية والدولة في مصر تطورات مهمة، ففي الفترة التالية لاغتيال السادات في الثمانينات عادت الجماعات الإسلامية إلي التواجد بشكل واضح، وبدأ أن الدولة أرادت أن تعطي مساحة مرنة في التعامل مع مختلف التيارات السياسية في ذلك الوقت بما فيها الجماعات الإسلامية، وهو الأمر الذي سمح لهذه الجماعات بأن تتواجد بشكل كبير بين مختلف شرائح المجتمع، وأن تعيد ترتيب أوضاعها وعناصر قوتها، وساهم في ذلك بشكل مهم خروج عدد لا بأس به من قيادات الصف الثاني في هذه الجماعات من السجون. قمت في تلك الفترة بزيارة لصعيد مصر الذي يعد أحد منابع الرئيسية لقوة هذه الجماعات، والتقيت في المنيا وأسيوط بعدد كبير من قيادات وأعضاء هذه الجماعات من بينهم الشيخ عمر عبد الرحمن الذي كان زعيماً لهذه الجماعات في تلك الفترة وكان يزور المنيا ليلتقي بقواعد الجماعة. واستشعرت حجم وقوة هذه الجماعات خاصة في أوساط الطلبة.

وشهدت التسعينات الصدام بين هذه القوة التي لم تجد صعوبة في الانتشار والتواجد في الأوساط المختلفة وشهدت دعماً مادياً خارجياً - عربياً في الأساس - وبدأت سلسلة التفجيرات والاغتيالات، وشهدت هذه المرحلة مزيج من الصدام والمطاردة بين الجماعات والدولة. ورغم التحفظات التي يمكن أن تساق في نقد أسلوب الدولة في مصر في تلك الفترة في إدارتها للمعركة الأمنية مع هذه الجماعات إلا أن تبريراً ظهر في هذا الإطار أن الدولة في تلك المرحلة كانت تمر بظروف غير عادية خيمت عليها اتخاذ إجراءات غير عادية لمواجهة هذه الظروف.

ظللت مختلفاً ١٨٠ درجة مع هذه الجماعات وان ظللت محتفظاً بعلاقة

مستمرة مع بعض العقلاء منهم، وكانت القناعة أن هذه الجماعات إنما هي في النهاية إفراز لهذا المجتمع، ولا يمكن له - أي المجتمع - أن يتملص من مسؤوليته عنهم وعن وجودهم، ولهم في النهاية الحق في أن يتم علاج هذه الحالة في إطار هذا المجتمع الذي هم منه.

وكان القصور الأساسي في معالجة هذه المسألة ومحاولة إغلاق هذا الملف والاقتصار على الحل الأمني، في حين أن المشكلة في أساسها متعددة الجوانب، نشأتها أسبابها متداخلة، اجتماعية سياسية اقتصادية ثقافية وأمنية، وبالتالي فقد كان التصور للحل، الأمثل لهذه المشكلة ينبغي أن يعتمد على هذه العناصر جميعا باعتبارها أعمدة أساسية لحل شامل، ولكن الاقتصار على الحل الأمني وحيدا كان أحد عناصر الضعف الأساسية في محاولة إغلاق هذا الملف.

طوال تلك الفترة كان يطرح من وقت لآخر مسألة الحوار مع هذه الجماعات، وتمت في هذا الشأن محاولات ومبادرات مختلفة، بعضها كان عقيما وبعضها كان صادق النوايا ولكن لم يمتلك عناصر النجاح. وطافت بالسجون قوافل تابعة لوزارة الأوقاف المصرية بصحبة عدد من المشايخ ولكنها كانت تجربة، تجربة أشبه بوعاظ السجون التقليديين الذين يلتقون بشباب تأثر على كل ما حوله حتى لو كانت ثورة خاطئة في المنطلقات والأسس الفكرية فبدت التجربة وكأنها أداء واجب من قبل جزء من مؤسسة الدولة المصرية الرسمية والدينية.

ورغم القصور في أداء الدولة فيما يتعلق بالتعامل مع هذا الشباب الثائر فإن أكثر من ٢٢ سنة قضوها في السجون كانت فرصة للمراجعة الحقيقية وعادة التفكير وتم خلال هذه الفترة إصدار العديد من الكتب والمراجع وسبققتها مبادرة وقف العنف التي أعلنتها الجماعة الإسلامية عام ١٩٩٧ وكانت مفاجأة للجميع وكان لدي انطباع سبق بأن هناك صفقة بين الجماعة والدولة وراء مبادرة وقف العنف من قبل الجماعة إلا أنه من خلال الاحتكاك مع الأطراف المختلفة تأكد لي أنه لا توجد صفقة في هذا الأمر وأنه إذا كانت هناك امتيازات حصلوا عليها

داخل السجن فيما يتعلق بتحسين المعاملة وخلافه فإنها لم تتجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في لوائح السجون.

ورغم الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى الجماعة الإسلامية بسبب إعلانها مبادرة وقف العنف بعد مضي مدة الأحكام التي قضوها داخل السجون المصرية وبالتالي لا يوجد مبرر لتقديم تنازل إلا أن الجماعة أصرت علي موقفها علي مدي السنوات الست الماضية التي أعقبت إعلان المبادرة وكان هناك شكوى من أن عدد من خرجوا من السجون قليل جدا مقارنة بالخطوة الجديدة والتي أقدمت عليها الجماعة متمثلة في مبادرة وقف العنف والمراجعات الفكرية التي أصدرت الجماعة منها أربعة كتب وفي سبيلها إلى إصدار ثلاثة كتب أخرى وقال الشيخ كرم زهدي في حوار الشرق الأوسط معه أن اتخاذ الدولة موقفا متشددا من الجماعة لن يعيد الجماعة إلي موقفها الأول ولن يؤدي البطء في الإفراج عن أعضاء الجماعة إلي التراجع عن نبذ العنف و أتحدى أن يخالف فرد واحد ممن خرجوا من السجون لأي أمر أو موقف للجماعة. وكل النتائج بالنسبة للذين خرجوا مشرفة للغاية وأثبتوا أنهم علي أعلي درجات الانضباط والالتزام بالعهد الذي قطعوه علي أنفسهم.

والحوار مع أعضاء الجماعة وزعيمها كرم زهدي داخل محبسه حددت تغيرات حقيقية في موقف الجماعة من عدة قضايا أساسية علي رأسها الحاكمية في الإسلام وهي موضوع كتاب جديد قيد الإصدار وقال في حوارهِ معي أن التحديات الدولية قد تجعل الحاكم ألا يطبق الشريعة الإسلامية وهو لا يكفر طالما أنه لا يستحل محرما ولا يري أن حكمه أفضل من حكم الله وكذلك طرأت تغييرات واسعة علي موقف الجماعة من الشرطة والجيش وأجهزة الدولة المدنيين والذين كانت تعتبرهم الجماعة فيما مضي في حكم الطائفة المتنعة وكانت توجب قتلها واعتبر أن قتلي الشرطة شهداء ماتوا في قتال الفتنة وكذلك أعضاء الجماعة الذين سقطوا في الواجبات الأمنية.

كما شهد موقف الجماعة الإسلامية من الأقباط تغيرا أيضا إذ قال الشيخ كرم زهدي لهم مالنا وعليهم ما علينا.

وكشفت التطورات الأخيرة علي أن الجماعة تواكب الأحداث علي الساحة العالمية والإسلامية إذ حرصت علي توضيح موقفها من تفجيرات الرياض(حصلت الشرق الأوسط علي حق نشر الكتاب وسنوالي نشره علي حلقات في الأيام التالية) وكذلك تفجيرات الدار البيضاء وربطتها بأحداث ١١ سبتمبر واحتلال أفغانستان والعراق ومطاردة المسلمين في العالم كله والانكسار الشديد الذي يعانيه المسلمون في كل أنحاء العالم والقيود علي حركتهم بعد أحداث ١١ سبتمبر.

ولم تتوقف الجماعة الإسلامية في الواقع عن تغيير مواقفها التي اتخذها قادتها حين كانوا في العشرينات من عمرهم حينما ارتكبوا أعمال عنف ضد الدولة، حيث أن تجربة السجن علي مدي ٢٢ عاما الماضية أنضجتهم كثيرا حيث وصل بعضهم إلى الخمسينات من العمر وأصبحوا يرون بلدهم والعالم بوجهة نظر تتضمن نضجا كبيرا.

وذا كان حادث الأقصر عام ١٩٩٨ القى بعض الظلال علي موقف الجماعة فقد أثبتت الأحداث فضلا عن نفي الجماعة الشديد ورفضها له، أن مجموعات شاردة عن الجماعة ومجموعات متحالفة مع تنظيم الجهاد بقيادة الدكتور أيمن الظواهري هم الذين نفذوا الحادث من وراء الجماعة واعتبرته الجماعة طعنة في ظهرها.

وسواء اختلفنا أو اتفقنا مع هؤلاء مطلوب إتاحة الفرصة لمبادرة وقف العنف و إنجاحها، والتأكيد علي أن الحل الشامل للمشكلة إنما هو حل سياسي واقتصادي وأمني

قراصنة الإسلام

كانت المرة الأولى التي ألتقي فيها أبو حمزة المصري وجهاً لوجه عام ١٩٩٨ في برنامج أكثر من رأي في قناة الجزيرة ، وأطلق أبو حمزة تعبيره الذي اشتهر به بعدها ، عندما وصف دول الغرب بأنها ليست إلا دورة مياه يقضي فيها الإسلاميون حاجتهم ، وبدا عصبياً وهو يلوح بخطافيه الصناعيين مستعيضاً بهما عن يديه اللتين فقدتهما إثر حادث غير معروف التفاصيل وقع له في أفغانستان بسبب انفجار قنبلة كان يعيث بها ، وذلك في مرحلة تالية لسقوط الحكم الشيوعي في أفغانستان. وتبنى أبو حمزة ، بعد ذلك ، أفكاراً متعددة ، سارت جميعها في منحى واحد هو أن الإرهاب هو الحل. وهو صاحب فكرة تلغيم الأجواء الإسلامية بالغام ذكية لاصطياد طائرات الدول الغربية فوق بلاد المسلمين. ونموذج أبو حمزة الذي شغل الإعلام الغربي لفترة غير قصيرة ، وبات فيها نجماً لافتاً للنظر بمظهره وعباراته وأفكاره ، وأيضاً هاتفه المحمول المعلق في رقبته ، هذا النموذج وأمثاله هو الذي ساهم بقدر كبير في خلق حالة من العداء للإسلام والمسلمين ، وهنا لا أبرئ بعضاً من القائمين على الإعلام الغربي والعربي من أنهم قاموا بذلك هادفين التشويه ، واستغل هو البعض الآخر لترويج بضاعته. ما حدث خلال العقدين الأخيرين إن الإسلام قد تم اختطافه من قبل مثل هذه النماذج القراصنة ، التي قدمته في صورة لا تتفق وسماحة الدين الإسلامي ، الذي تم تقديمه من خلالهم كدين يحفز ، بل يدعو إلى ممارسة الإرهاب وقتل النساء والأطفال ، كما ذكر أبو حمزة في رده الأخير على الحديث الذي أدلى به كرم زهدي لـ الشرق الأوسط ، حيث يرد عليه في أسلوب يذكر بمفهوم القرصنة إن حكم التضحية بالنساء والأطفال من المسلمين حين التترس بهم هو أمر متروك للمجاهدين ، ويرد على ما طرحه كرم زهدي حول الأمان الذي ينبغي أن

يحظى به الآخرون بقوله إن أمان أهل البغي والكفر لا يلزم أهل العدل .
لقد شهدت أوروبا ، وبريطانيا - تحديداً - نماذج لأمثال هؤلاء الإسلاميين الذين
أساءوا للإسلام والحركة الإسلامية السياسية أكثر مما أساء لها أكثر معارضي
ومحاربي هذه الحركة ، وهذا لا يعني أن كل الناشطين في الخارج ، المحسوبين
على هذه الحركة ، هم من تلك النماذج ، ولكن لأن قرصنة العمل الإسلامي هم
الأعلى صوتاً والأكثر حضوراً على الساحة ، إضافة إلى تقاعس سياسة غض
الطرف عن الممارسات التي مارستها القيادات الحقيقية لتيار الإسلام السياسي
تجاه هذه النماذج هي التي ساهمت في استمرار حضورهم . عندما التقيت كرم
زهدي في سجن العقرب - والذي اختلف معه سياسياً ١٨٠ درجة - خرجت
بأمنية وتخوف ، كانت الأمنية في أن يكون كل ما طرحوه صادقاً حول مسألة
الالتزام بإنهاء العنف وإغلاق ملفه إلى غير رجعة ، وكان هذا هو المضمون الأهم في
الحوار ، وإن طغى عليه صحفياً تصريحه بأنهم يعتبرون السادات شهيداً ، وكان
التخوف من ألا يتفاعل الآخرون خارج السجون مع ما طرح من أفكار . والمطلوب
الآن هو فتح حوار حقيقي وجاد حول كل ما طرح عبر قيادات الجماعة ، حوار
مع قيادات حقيقية وعقول قادرة على الحوار ، لا عقول منشغلة بأمور الصرف
الصحي ، تصف الغرب تارة بأنه دورة مياه ، ثم تصف قيادة الجماعة الإسلامية
بانكفائهم في مراحيض الذاكرة .

البنادق البيضاء

عندما التقيت بكرم زهدي ، زعيم الجماعة الإسلامية ، وعدد من أعضاء مجلس شوري الجماعة الذين يطلق عليهم القادة التاريخيون ، منذ أكثر من عام بقليل ، سألتهم متخابثا ، متى سيفرج عنكم؟ وجاءت إجابتهم صادقة - كما لمست - ومليئة بالأمل والرجاء - كما شعرت - قالوا : نتمنى ذلك لنا ولكل الأخوة ثم أضافوا ، مشيرين إلى الضباط الموجودين بالغرفة : لا نعرف ، اسألهم . وأردفت : إذا لم يفرج عنكم ، هل ستراجعون موقفكم النابذ للعنف؟ وكانت الإجابة القاطعة ، هذا موقف ثابت لن نحيد عنه أيا كان موقف الدولة منا . كان اللقاء في السجن الملقب بسجن العقرب ، والموصوف بالسجن شديد الحراسة . وكانت الأجواء السياسية مبهمه . فقبلها بأشهر طويلة ، كانت الحركة تسير في اتجاه التخفف من ملف جماعات العنف في مصر . وبدأت الحركة غريبة وقتها ، فقد كان العالم يمر بمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ، وتسوده حالة من حالات الاستنفار والترقب والحساسية ، تجاه كل ما له علاقة بالحركات الإسلامية ، بل وبالمسلمين في كل العالم . وامتشقت أميركا حسامها معلنة الحرب على الإرهاب في كل مكان في العالم ، وهي ترفع شعار من ليس معنا فهو ضدنا . وهكذا بدا التحرك المصري ، في ذلك الوقت ، غير متماش مع هذا التوجه الأميركي ، الذي فرض علي العالم ، وهو أمر بدا هكذا لمن لم يفهم تاريخ هذه الظاهرة - جماعات الإسلام السياسي - في مصر ، وأسلوب تعامل الدولة معها في الفترة الأخيرة . وليس خفيا - ولا أظنه سرا - أن حوارات ومحاولات ضغوط لإثناء مصر عن الاستمرار في هذا النهج قد مورست . ويمكن القول أيضا ، أن هذه المحاولات قد نجحت ، نسبيا ، ليس في إيقاف التحرك نحو إغلاق الملف ، ولكن في إبطاء الحركة نسبيا . وكان ذلك تفهما ، أو تحسبا لحالة الحساسية

التي تنتاب العالم في ذلك الوقت . فلم يكن ممكنا لمن هو خارج حدود فهم الظاهرة، أن يتفهم كيف يبدأ نظام سياسي في إجراءات تبدو تصالحية، مع تيار يتجمع العالم ضده في هذه المرحلة بقيادة أميركية . كانت هذه هي الأجواء السياسية المحيطة بأسوار سجن العقرب . ولكن مع اللقاء الذي تم مع كرم زهدي وزملائه، ممن يسمون بالقادة التاريخيين، استشعرت، وقتها، أن هذا التوقف أو الإبطاء في التعامل مع تيار الإسلام السياسي وجماعات العنف، في جزء منه، هو حالة بدء التغيير . وأن هناك إصرارا متبادلا بين الطرفين : الجماعة الإسلامية وقياداتها في طرف، في الاستمرار علي موقفها المعلن في مبادرة وقف العنف، التي أعلنت في ١٩٩٧ ، ثم مراجعاتها التالية وتصالحها مع المجتمع . والنظام في الطرف الآخر، في إصراره علي محاولة إغلاق هذا الملف - ملف الجماعة الإسلامية - والبدء في ذلك، من أجل صالح كل الأطراف، بمن فيهم أعضاء هذه الجماعات الذين هم أبناء وإفراز لهذا المجتمع . لم يجر ماء كثير في النهر - عكس ما يقول الأدباء - قبل أن تعلن الدولة، في مصر، الإفراج عن كرم زهدي زعيم الجماعة، في إشارة واضحة وقوية، إلى أن مفهوم الحرب على الإرهاب لا يعني، بالضرورة، الاستمرار في العنف والعنف المضاد . ولا يعني بالضرورة، توجيه ضربات مستمرة أو اعتقالات دائمة . وإنما يمكن إيجاد أسلوب جديد، في مرحلة معينة في الحرب علي الإرهاب، وذلك بمحاولة احتواء أعضاء هذه الجماعات، عندما تنضج الأفكار ويتضح الغي فيما يتبعون . عند هذه المرحلة، فإن الإصرار علي التصلب والتشدد والعنف في مواجهتهم، يعتبر شكلا من أشكال تصعيد الإرهاب .

أعلم تماما، أن موقف الجماعة الإسلامية المتمثل في نبذ العنف، هو محل تشكيك من العديد من التيارات السياسية، والعديد من أفراد المجتمع ، وهو موقف متفهم تماما . ألس أيضا، أن العديد من المتابعين والدارسين، يشككون في مصداقية مراجعات الجماعة الإسلامية. وأن التغيير الحادث ليس تغيرا

جذريا، لأنه ينطلق من نفس الأسس التي أدت، من قبل، إلى تفسيرات ومواقف عنيفة . وأن هذه الأسس ذاتها، في حاجة إلى مراجعة . وأيضا، هذا الموقف متفهم . ولكني، مع كل ذلك، لا أملك إلا أن أتفاءل بهذا التغيير في مواقف الجماعة ، وهذه المراجعة . وأن أتفاءل بموقف الدولة، التي برغم كل الأجواء العالمية المتحفزة والمتحسنة، إلا أنها استمرت فيما اقتنعت به - أو اقتنع به جزء منها - وهو أهمية التحرك لإغلاق ملف العنف ، رغم الحادي عشر من سبتمبر وما بعده . ما نحتاجه الآن، أن يتحدث أعضاء الجماعة . وأن يروجوا لفكرهم الجديد - أو يسمح لهم بذلك. وأن تتعاضد بقية أركان الدولة لإغلاق هذا الملف ، ملف العنف وخصام المجتمع . الوقوف مع الحق، هو أن تعدل موقفك حيث يكون الحق والصواب . وإلا بات الأمر عنادا يصب في خانة الأخطاء .

الملاحق

ملحق أول

نص تقارير الأزهر عن الكتب الأربعة

(١)

تقرير عن كتاب

الأدلة الشرعية لمبادرة وقف الأعمال القتالية.

الملاحظ أن الكتاب لم يكتب عليه اسم المؤلف

١- هذا الكتاب يعتمد على أفكار علمية ودينية مدعمة بالأدلة القوية من الكتاب والسنة وأدلة أصول الفقه ، والقياس عليها في أن وقف الأعمال القتالية دفع للضرر لأن القتال يسبب ضرراً كبيراً للأمة وليس فيه مصلحة محققة ، وأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة .

٢- النتيجة التي ينتهي إليها الكتاب طيبة ولا بأس بها ومرغوب فيها وهي منع القتال بين الشرطة وبين الجماعات الإسلامية ، وفيها خدمة ومصلحة شرعية للدعوة الإسلامية تحقق الأمن والسلام بين المسلمين ، وتوحد الأمة أمام أعدائها الحقيقيين ، كما تؤدي هذه النتيجة إلى الصلح بين المسلمين والصلح خير ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً .

٣ - كان الأولى عدم قيام هذه المواجهات من البداية بين رجال الشرطة وبين الجماعات الإسلامية ، لأنها حرب بين مسلمين ومسلمين ، وكان الأولى أن تقدم الأدلة على أن الدعوة يجب أن تقدم على العنف وتكون بالحكمة والموعظة الحسنة ، وكل الأدلة التي كتبت على أن وقف القتال بين أبناء لنا جميعاً يعملون على حماية الأرض والعرض والمقدسات ، وأن ما يقع مع بعض رجال الشرطة من بعض التجاوزات ، من القبض على برئ أو الإساءة إلى مسلم أو تعذيب متهم ، كان يجب مواجهته برفع الأمر للقضاء العادل لرد الحقوق إلى أصحابها ، وليس بالمواجهة القتالية مع الشرطة بصفة عامة ، فقد يقتل الأبرياء منهم في الأعم والأغلب ، وبدون ذنب ارتكبهوه ،

فيموتون مظلومين على يد الجماعات الإسلامية ، فقتل أو اتهام البريء أمر لا يقره الدين ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [النساء : ١١٢] ولو وضع ما جاء في المانع الثاني في أول الكتاب لكان أفضل وهو " إذا تعارض القتال مع هداية الخلق " .

٤ - هناك أخطاء في بعض الآيات القرآنية في ص ٢٦ ، فالخطأ "إنا أرسلنا هادياً " والصحيح ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ (من سورة الأحزاب - آية ٤٥) ، وكذلك الخطأ في الآيتين ٨٠٩ من سورة الفتح ، فالخطأ "هادياً" والصحيح "شاهداً" .

٥ - وفي ص ٤٥ قال المؤلف " هدفنا تعبيد الناس لربهم أي هداية الخلائق ، والأصح أن يقال " نسعى للدعوة ليهدي الله الخلائق ، لأن الهداية من الله تعالى ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص : ٥٦] ، و ﴿ إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغَ ﴾ [الشورى : ٤٨] ، و ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل : ١٢٥] ، وفي الصفحة المقابلة قال المؤلف : " وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تلقينا ومنه تعلمنا ، ومن ثم أصدرنا "مبادرة وقف الأعمال القتالية بمصر" ، والأفضل أن تسمى " مبادرة منع الأعمال القتالية " لا وقف الأعمال القتالية ، لأن وقف القتال يوحي بأنها هدنة ويمكن قيام القتال بعد وقفه .

٦ - وفي ص ٤٦ قال المؤلف في السطر الأول وما بعده : " لم يكن القتال الدائر لتحكيم الشرع ولا خروجاً على حاكم لتغييره ، بل كان احتجاجاً على مظالم واقعة ، وسعيلاً لاسترداد حقوق ضائعة ، وهنا أقول : يجب تصحيح هذا المفهوم الخاطئ ، لأن الاحتجاج على المظالم والسعي لاسترداد الحقوق الضائعة لا يكون بالأعمال القتالية ، ولكن بالسعي لرفع الأمر إلى القضاء العادل بالطرق الشرعية أو المشروعة ، حتى لا تعم الفوضى في المجتمع الإسلامي بأن يأخذ الناس حقوقهم بالقتال ، ويتركوا القضاء جانباً . وهذا

أمر يدمر أي أمة ، ويجعلها كالغابة . وفي الصفحة نفسها قال : " سنوقف هذا القتال الدائر لأن الشرع يأمرنا بإيقافه . والأصح والأفضل أن يقال : " سنمنع القتال الدائر لأن الشرع يأمرنا بمنعه " .

٧ - وبعد المراجعة الدينية والعلمية والتصحيح لهذا الكتاب نستطيع أن نقول : يمكن أن ينشر هذا الكتاب - بعد التعديل - لأنه يعود على الأمة الإسلامية بالأمن والأمان ، ويصحح المفاهيم الخاطئة عند الكثيرين من الناس وبخاصة الجماعات الإسلامية لتعود إلى الرشd والعدل والصواب ، بعد معرفة هذه الأدلة القوية ، ويمتنعوا عن الأعمال القتالية نهائياً ، وبذلك يتم حفظ دماء المسلمين وتطفأ نيران الفتنة . والله ولي التوفيق ، ، ،
اللهم اجمع شمل الأمة واكشف عنا الغمة ووحد لنا الكلمة - آمين .

(٢)

تقرير عن كتاب

· النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المتحسبين ·

العرض:

يشتمل هذا الكتاب على ٨٦ صفحة مقسمة إلى اثني عشر باباً ومقدمة .
المقدمة : بين الباحث أن من أهم الأسباب التي تحافظ على كيان المجتمع الإسلامي وتجعله كالبنيان المرصوص هي : نظام الحسبة في الإسلام وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحماية المجتمع من الداخل من أبنائه إذا حادوا عن تعاليمه فيحامي العقيدة والفكر من الابتداع ويحامي الشريعة من التحريف والتزييف ، لذلك كان لتلك الفريضة أثرها العظيم في تربية الفرد والمجتمع وهي فرض كفاية لقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] ، وهي ما تطورت إلى جهاز الشرطة في هذه الأيام ، وذكر الباحث في الباب الأول وهو الإخلاص والحسبة بعد أن ذكر الآيات والأحاديث الواردة في الإخلاص هو أساس قبول أي عمل للعبد ، لأن الله يفتح بالإخلاص قلوباً غلغلاً وآذاناً وأعيناً عمياً

وذكر في الباب الثاني ، وهو النهي عن الظن ، أن المقصود به هنا هو الظن السيئ ، لأن صورة المجتمع الإسلامي لابد أن يكون المسلم فيها سليم الصدر تجاه إخوانه ، وإن إفلات جريمة من العقاب سترها الله تعالى بحسن الظن خير ألف مرة من ظن سيئ قد يوضع في غير موضعه يوغر الصدور ويقضي على الثقة ويمزق وشيجة المحبة بين الأفراد

وذكر في الباب الثاني (: ولا تجسسوا) أن التجسس هو أول ثمرات الظن

السيئ المشئوم وهو البحث عما خفي من أحوال الناس ، وهذه الصفة من أولى الصفات التي يجب أن يبتعد عنها المحتسب لأنه في محاولة إزالة المنكر قد يندفع ويتجسس ليزيل هذا المنكر والتجسس حرام ولا يزيل الحرام بالحرام ، وذكر في الباب الرابع "لو سترته بثوبك" أنه يجب على المحتسب أن يستر صاحب المعصية ما أمكنه إلى ذلك سبيلا ، لأن في ذلك ما قد يكون سببا في توبته توبة نصوحا ، ويرجع إلى الله ، بخلاف التشهير بصاحب المعصية فإنه يكسر حاجز الحياء عنده ويتمادى في التبجح والمجاهرة بالمعصية عنادا وكبرا .

وذكر في الباب الخامس "لا ضرر ولا ضرار" بين الباحث أن الإسلام وقاف عند الحدود لا يتعداها إلى غيرها ، فيقول صلى الله عليه وسلم : "لا ضرر ولا ضرار" هذه القاعدة الأصولية الشاملة في الإسلام من اعظم القواعد التي تجعل المجتمع الإسلامي مثاليا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ، وذكر في الباب السادس : أنه لا يصح للمحتسب أن يحمل الناس على مذهبه لأن العلماء اختلفوا في الفروع اختلافا كبيرا ولكل دليله وفهمه ، وهذا لا يؤثر في جوهر الدين ، وإنما الاختلاف المؤثر هو ما يكون في الأصول والفروض وفي العقائد أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة .

وذكر في الباب السابع : أن من أهم آداب المحتسب أن يكون متحليا بالرفق والصبر والعلم ليستطيع أن يمحو من أذهان الناس الصورة التي يحاول المحتسب أن يظهر بها وهو انه إنسان جلف غليظ متجهم الوجه عالي الصوت فظ ، ولنا في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - القدوة الحسنة ، كما جاء في القرآن الكريم ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ الآية ١٠ .

وذكر في الباب الثامن : أن المحتسب يجب عليه إذا تيقن انه يعرض نفسه للبلاء أو المهانة أو الإذلال فعلية إلا يعرض نفسه لذلك وإنما ينكر ذلك بقلبه ، كما قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ الآية بأن هذه الآية ليست منسوخة بل هي آية محكمة وذلك

إذا خاف المحتسب ضررا يلحقه .

وفي الباب العاشر: إذا ظن المحتسب إن المنكر لا يزول بل سيتحول بحسبته إلى منكر أعظم فلا يصح له إن يتعرض و إنما الواجب عليه أن يدعو إلى الله على بصيرة لقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ ۖ ﴾ الآية ...

وفي الباب الحادي عشر: أنهى عن التصدي للانحراف باليد لأن ذلك لا يكون الا للقاضي لأنه هو الذي من حقه أن يحكم على الجاني بما يراه من العقوبة التعذير

وذكر في الباب الثاني عشر : نماذج سيئة من التجاوز في الحسبة أتت بالعكس من المقصود من دفع المنكر فيجب أن تكون صورة المحتسب كما كانت في عهد رسول الله والصحابة بالحكمة والموعظة الحسنة .

رأي الفاحص:

هذا البحث بحث قيم يبين آداب المحتسب وسلوكه والطريقة التي يتبعها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجميع شواهد البحث صحيحة من القرآن والسنة النبوية ، وأرى إجازة هذا البحث لأنه لا يمس العقيدة ولا يتعارض مع الثوابت .

والله من وراء القصد ، ، ،

(٣)

تقرير عن كتاب

حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين .

اسم الباحث : (غير موجود)

في البداية يتحدث الباحث عن خطورة الغلو في الدين وعن أسباب الغلو ومظاهره ويعالج هذه الظاهرة في الشباب ويتصدى لها وهو يقصد جميع الشباب من أي اتجاه فكري سواء كانوا جماعات إسلامية أو جماعة الجهاد أو ما سمو بالشوقيين .

ومما قاله : إنه لم تعان أمة من آفة نزلت بهم مثل معاناتها من ؟ آفة التكفير التي يترتب عليها استحلال دماء بريئة دون أن يكون لديهم دليل على حجتهم ، وذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حذر من هؤلاء الذين ظاهرهم إسلامي ، غير أنهم "يقراءون القرآن لا يتجاوز حناجرهم ٠٠٠ وتحرقون صلاتكم إلي صلاتهم و أعمالكم إلى أعمالهم ٠٠٠ ويمرقون من الدين كما يمرق السهم من المرية ٠٠ أحداث الاسنان سفهاء الأحلام" ، وقد قال آيا : " من قذف مؤمنا بكفر فهو كقاتله " ، لأن من كفر آخر استحل دمه وماله .

تحدث الباحث عن سبب نشوء هذه الظاهرة (ظاهرة التكفير) في مصر فنسبها إلى ما حدث من شدة التعذيب الذي كان يلاقيه الإخوان المسلمون في السجون ولم يجدوا أنهم فعلوا ذنبا يستحقون عليه كل هذا التعذيب ، فقالوا لا يمكن أن يصدر هذا من مسلمين مثلنا فلا بد أنهم كفار ، والحاكم الذي يمثلونه كافر مثلهم ، والمجتمع الذي يؤيدهم كافر كذلك ، وظهر هذا القول على لسان جماعة عرفت بجماعة "التكفير والهجرة" وكان ذلك في الستينات في السجن

الحربي ، ثم تكلم عن الغلو في الدين و أسبابه ومظاهره : فالغلو هو تجاوز الحد المطلوب شرعا وهو نفسه تعريف التشدد والتنطع والتطرف ، وسبب تحريمه : انه لا تحتمله الطبيعة البشرية وانه قصير العمر فينتج أن ننتقل من الإفراط إلى التفريط ، " أن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى " ، كما انه لا يخلو من جور على حقوق أخرى يجب أن تراعى وواجبات يجب أن تؤدى ، ومن مآثره : التعصب للرأي وإلزام جمهور الناس بما لم يلزمهم به الله ، والتشدد في غير موضعه أي في غير زمانه ومكانه ، كأن تكون مع قوم حديثي عهد بالإسلام أو في غير دار الإسلام ، كما أن فيه غلظة في التأمل وخشونة في الأسلوب وفظاظة في الدعوة ، وفيه سوء الظن بالناس ، ناسين إن من رجحت حسناته على سيئاته فهو صالح ، كما أن نظرة المغالين نظرة مثالية للمجتمع الذي ينبغي أن يكون وينتج عن هذا الغلو السقوط في هاوية التكفير كما حدث مع الخوارج وجماعة التكفير والهجرة .

ومن أسباب الغلو في الدين (كما ذكرها الشيخ القرضاوي) عف البصيرة بحقيقة الدين ومظاهر الجهل التي نراها في الاتاه الظاهري في فهم النصوص ، لأن معرفة علة النص تساعد على فهم مقاصد الشرع كذلك منها الاشتغال بالمسائل الجزئية عن القضايا الكلية الكبرى ، وعدم الرسوخ في العلم يؤدي إلى الإسراف في التحريم ، فالسلف ما كانوا يطلقون الحرام إلا على ما علم تحريمه جزما ، وكذلك عدم الرسوخ في العلم يؤدي إلى اتباع التشابهات وترك المحكمات ، ومن أسباب الغلو عدم التعلم على أيدي العلماء الذي يتيح المراجعة والمناقشة والأخذ والرد التي توسع المدارك ، ومن الأسباب ضعف البصيرة بالواقع والحياة والتاريخ وسنن الكون ، فأحداث التاريخ تتكرر وتتشابه إلى حد كبير لأن وراءها سننا ثابتة تحركها وتكيفها ، ولهذا قالوا "التاريخ يعيد نفسه" ومن الضروري معرفة سنة التدرج فهي سنة كونية وشرعية في كل شيء

وعلى الوجه الآخر من الغلو هناك المفرطون من غلاة العلمانيين يريدون نقل

الناس خارج الشريعة وتحت دعوى أن الدين يسر ،فليس من معاني اليسر التحلل من الدين والوقوع في الفواحش والكبائر أو حتى الوقوع في الشبهات ،وليس من اليسر تلقف هفوات العلماء وسقطات اللائمة أو تبرج النساء والاختلاط المحرم ،ولكن اليسر هو أن نختار ايسر الأمورين ،كلاهما حلال ،والخلاصة أن الدين يضيع بين غلو المغالين وتهاون المقصرين .

تكلم كذلك عن الغلو في تكفير عصاة المسلمين ،قال : إن الإسلام دين الوسطية فلا إفراط ولا تفريط ،وذكر وصية الإمام الغزالي : أن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ماداموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله غير مناقضين لها ،فإن التكفير فيه خطر والسكوت لا خطر فيه ،أما المفاصد المترتبة على تكفير المسلمين فهي : الوقوع تحت الوعيد الذي جعله الشرع لمن نسب مسلما إلى الكفر وخاصة المستحل ذلك ،كذلك إن تكفير المسلم بغير حق إهدار لقيمة العدل الذي يستوجب أن يكون من يحكم مؤهلا - بالضرورة - لذلك ، وبتاح للمتهم حق الدفاع الشرعي ،كذلك إن إهدار الدم ينتج عن التكفير كما ينتج عنه استحلال ماله ويفرق بينه وبين زوجته ولا يرث ولا يورث ولا يوالي ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ،كذلك التكفير يفتح الباب واسعا للفوضى فكل يرمي الآخر بالكفر ،وسرعة التكفير إغلاق لباب الرحمة والتوبة أمام العاصي ،أما اصل بدعة التكفير فقد نشأت زمن الفتنة الكبرى عندما كفر الخوارج عليا ومعاوية وعمير واتباعهم ،واستحلوا دماءهم (كما يقول الشهرستاني) ،وهؤلاء المكفرون ليس لديهم رؤية واضحة للإيمان ،ووضح المؤلف معنى الإيمان ،ومعنى الإسلام ومعنى الكفر .

وخلص في النهاية إلى أن قال : إن من قال : لا إله إلا الله محمد رسول الله يعتبر مسلما ، يحقن دمه دون الحكم على سيرته ، ولفظ الكفر الذي جاء في القرآن أو الحديث عن بعض الناس ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة : ٤٤] فينقسم إلى قسمين : كفر أكبر وكفر أصغر ، فالأول

يخرج صاحبه عن الإيمان وذلك فيما لو أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة ،
أما الأصغر فلا يخرج احبه عن الإيمان مثل عصاة المؤمنين .

وقال : الخلاصة أن من يقع في الكفر الأكبر المخرج من الملة سواء كان حاكما
أو محكوما لا يصح تكفيره إلا بعد إقامة الحجة عليه والتي بمقتضاها يتم التأكد
من ثبوت شروط الكفر عليه وانتفاء موانعه ، وهذا أمر يخت به أهل العلم
والاختصاص المجتهدين ، كما ذكر أن الشرك فيه أصغر وفيه أكبر ، فالأكبر أن
نعبد غير الله أو أن نعبد إلها آخر معه ، والأصغر مثل الذي ورد في الحديث
(من علق فقد أشرك) أو من حلف بغير الله ، والنفاق فيه نفاق أكبر ونفاق أصغر ،
فالأول العقيدة وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان فهذا كفر حقيقي ، والأصغر هو
نفاق العمل مثل المسلم الذي يقصر في أوامر الإسلام و نواهيه مثلما ورد في
الحديث " آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر" .

ثم انتقل إلى بدعة تكفير جهال المسلمين ورد على ذلك ، قال : إن أهل
السنة والجماعة يرون أن من آتى كفرا لا يكفر الا بعد ان تقام عليه الحجة ،
فهناك عوارض تسقط الأهلية للعبد مثل العوارض السماوية وهي : الصغر
والجنون والعتة والنسيان والنوم والإغماء والرق والحيض والنفاس والمرض
والموت ، كما ان هناك عوارض مكتسبة مثل الجهل والسكر والهزل والسفه
والخطأ والإكراه ، فالعبرة ببلوغ العلم لكل جاهل أولا

ومن الغلو: تكفير المسلمين لمجرد الموالاة الظاهرة للكفار ، وذكر ان موالاة
الكفار تنقسم قسمين : ظاهرة وباطنة ، فالباطنة هي ميل القلب اليهم حبا في
عقيدتهم ورغبة في نصرتهم ، كما سبق أن فعله المنافقون في عهد النبي -مع
اليهود ، أما الموالاة الظاهرة كمساندة الكفار لأمر أو مصلحة دنيوية مع ثبات
الإيمان في القلب ومحبة الله ورسوله كما فعل حاطب بن أبى بلتعة ، فالأول كفر
والثاني لي كفرا .

ورد على من ادعى تكفير موظفي الحكومة فذكر حالات متباينة للموظفين

، فمن عمله في حدود الحلال شرعا ، ومن عمله لا يستطيع فيه تحقيق العدل التام ، ومن عمله ظلم وجور ولكنه لا يكره الإسلام ، فهؤلاء لا يخرجون على الآلام ، أما من عمله في ممالاة الكفار على حساب المسلمين ويتمنى نصرتهم ويظهر ذلك في أقواله و أفعاله فهذا لا يشك في كفره ، ثم تكلم عن الموالاة المنوعة وغير المنوعة ، فالأولى ، مثل حب الكفار وحب دينهم ونصرتهم او التجسس لحسابهم على دولة الإسلام ، أما غير المنوعة مثل زيارة مريضهم ومعاملتهم بالإحسان والإهداء إليهم وتقبل هديتهم أو إكرامهم أو التصديق عليهم أو تهنئتهم ، فهذا كله مخالقة بالحسنى ومطلوبة لأننا أمرنا ببرهم والبر أمر واسع لكل أفعال الخير

وفي الختام حذر الباحث من تكفير المسلم ، وذكرنا بقول الإمام الغزالي : " إن الخطأ ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في تكفير مسلم وسفك دمه " ، والوصية ان تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ماداموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله غير مناقضين لها فإن التكفير خطأ والسكوت لا خطر فيه .

ملحوظات :

ليس في هذا البحث ما يخالف الدين و العلم

الرأي :

لا مانع من نشر هذا البحث وتداوله حيث أن مثله مطلوب

تقرير عن كتاب

• تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء •

يقع البحث في ٧٠ صفحة مكتوب بخط اليد وليس عليه اسم المؤلف ويشتمل على مقدمة وبابين و خاتمة

أما المقدمة فقد تبين فيها :

أولاً :

أن هداية الخلق إلي الحق هي الغاية الأسمى للدعاة وهي اعظم غاية ، وان الدعاة مهمتهم تحبيب الناس في ربهم وخالقهم وسوقهم إلى صراط الله المستقيم بأسهل وسيلة وأيسر سبيل ، أما الحسبة والجهاد فهما وسيلة لتعبيد الناس لربهم ، ولذا فإن هداية الخلائق مقدمة على الجهاد ، إذ أن الغاية مقدمة على الوسيلة ، فإذا تعارضت الغاية مع الوسيلة قدمت الغاية

ثانياً :

إنما شرع الجهاد في سبيل الله كي لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فهذا هو الهدف الأسمى للجهاد ، فإذا أصبح الجهاد نفسه محدثاً للفتنة في الدين ومانعاً لتعبيد الناس لربهم وصدا للناس عن دعوة الحق وتخويفاً للشباب من دعوة ظاهرة نقية لم يحقق الجهاد بذلك مقصده الاسم ، وبذلك تكون هداية الخلائق وتعبيد الناس لربهم هي الأصل والجهاد فرع عليها

ثالثاً :

استدل الكاتب على أن غاية الإسلام العليا هي هداية الخلق بقوله صلى الله عليه وسلم لقريش : " خلو بيني وبين الناس " وبالواقع العملي للدعوة عندما

دعي رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلام اليهودي للإسلام وهو على فراش الموت ودعوته عمه أبا طالب للإسلام وهو على فراش الموت كذلك ، مع العلم بعدم الاستفادة من أي منهما ، إذ أن حياتهما انتهت بعد ذلك

رابعاً:

ذكر أن الصحابة رضوان الله عليهم عندما فتحوا البلاد كانوا يفتحونها فتح هداة وليس فتح طغاة ، وفتح رحمة لا فتح نقمة ، وكذلك كانوا يختلطون بأهل البلاد ويتزوجون منهم ويزوجون ويبيعون لهم ويشترون منهم حتى أحب أهل تلك البلاد المفتوحة الإسلام وأقبلوا عليه وغيروا دينهم ولغتهم تأثراً به

خامساً:

قارن بين فتوحات الصحابة وفتوحات الدولة العثمانية فقال:

وشتان بين ما حدث من فتوحات الصحابة والتابعين وبين ما قامت به الدولة العثمانية مثلاً، رغم أنها دولة مسلمة ، ولكنها قدمت الجهاد على الدعوة وهداية الخلائق ، فلم تؤثر شيئاً في البلاد التي فتحتها ولم يتغير فيها شيء كثير . . فالدولة العثمانية حملت سيف الإسلام ولكنها لم تحمل هدايته ، وحملت قوة الإسلام ولكنها لم تحمل رحمته ، وتفهمت معنى الجهاد جزئياً ولم تتفهم معنى الدعوة إلى الله وهداية الخلائق بالمعنى الواسع

سادساً:

ذكر الكاتب أن الإسلام وضع سياجين كبيرين يعصمان أهل الإسلام من الانحراف بفريضة الجهاد عن هدفها ، وهو أن يكون الدين كله لله ، أو عن غايتها وهو أن يكون في سبيل الله . . ولهذا جاءت أقوال الفقهاء لتشرح كل صغيرة وكبيرة وجزيلة تخص هذه الفريضة ، ولذلك فإن هذه الفريضة تحتاج إلى علم شرعي دقيق وفهم سياسي عميق لا يتأتى للكثير ممن يمارسونه وذلك لأن الولوج في الدماء شيء عظيم .

سابعاً :

بين أن جهل البعض بالفهم الصحيح للفقہ الشرعي للجهاد أوقعهم في إهلاك أنفسهم وضياع قومهم وخوف الناس من دعوتهم وإراقة دمايهم دون غاية فلم يحققوا هدفاً ولم يجنوا ثمرة

ثامناً :

ذكر أن الجهاد في سبيل الله رغم فضيلته العظمى إلا أنه فرض من فرائض الإسلام الكثيرة وعلى كل مسلم أن يضعه في مكانه ويعطيه حقه فقط

تاسعاً :

بين أنه من الخطأ أن يجعل الجهاد هو كل الدين وكأن الدين ليس فيه شيء سوى الجهاد ، أو أن الأمة إن لم تستطع الجهاد لسبب أو لآخر فكأنما ضاع كل شيء وذهب كل شيء،

عاشراً :

عاب على الذين فهموا الجهاد فهما خاطئاً فارتكبوا من أحداث أدت إلى أضرار خطيرة لسمعة الإسلام في الداخل والخارج .

ثم ذكر أن الواجب الديني يقتضي منه أن يبين للشباب الذين انحرفت بهم المفاهيم الخاطئة عن الجهاد بتصحيح تلك المفاهيم من خلال هذا البحث ثم دعى الشباب المسلم إلى أن يتأمل ما تحويه تلك الدراسة بالتجرد الذي عهده منهم وبسعة الأفق الذي عرف بينهم وبعد النظر الذي لسه فيهم .

ثم دافع عن تغيير رأيه في بعض المسائل بأن أئمة الفقهاء رجعوا عن بعض فتوَاهم في بعض المسائل عندما رأوا الصواب في غيرها ، وضرب مثلاً في ذلك بالإمام الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما .

وبعد المقدمة انتقل الكاتب إلى الباب الأول وعنوانه "شرعية التغيير في الاجتهادات الفقهية " . وبين فيه أن الشرائع موجودة بينها اختلاف في الفروع

وقد حدث هذا بين الديانتين اليهودية والنصرانية ، وقد حدث في الشريعة الإسلامية فنسخت بعض الأحكام ، وقد ضرب امثل على ذلك وقد قال : " بأنه بعد انقطاع الوحي لا نسخ ولا تغيير قطعا في القرآن والسنة ، أما ما عدا القرآن والسنة من اجتهادات وفتاوى وآراء وأقوال وأفكار فكل ذلك قابل للتغيير ، ثم ضرب أمثلة لرجوع بعض الصحابة وأئمة المذاهب عن بعض فتاواهم في بعض المسائل .

ثم قال :

" إن دينا يصلح لقيادة العالم منذ بعثة النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى قيام الساعة لا بد لهذا الدين أن يتحلى بقدر عظيم من المرونة ليصلح في جميع الأوطان وفي جميع الأزمان " .

ثم قال :

فلا بأس إذن ولا حرج على الجماعات الإسلامية في مختلف البلدان أن يغيروا قليلا أو كثير من أقوالهم واجتهاداتهم السابقة إذا رأوا أن ذلك أهدي سبيلا ، واقرب إلى الحق أو رأوا في ذلك مصلحة عامة للإسلام و المسلمين

ثم ذكر إن القدسية في الإسلام لكلام الله عز وجل ثم لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما ما عدا ذلك من اجتهادات وآراء وفتاوى وأفكار فهي قابلة للمراجعة وقابلة لأن يؤخذ منها ويرد .

وخلاصة هذا الباب - كما ذكرها الكاتب - انه يتحدث فيه عن شرعية تغيير الأحكام وان هذا التغيير الموجود في البحث هو تغيير شرعي صحيح ، وان المسلم إذا رأى رأيا غير الرأي الذي كان يعتقده وجب عليه الرجوع والعودة إلى الرأي الصحيح

ثم انتقل إلى الباب الثاني وعنوانه "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء" وقسمه إلى سبعة فصول ، وجعل عنوان الفصل الأول "تصحيح مفهوم

الجهاد - الجهاد وسيلة لا غاية " .

وبين فيه أن دماء المسلمين و أرواحهم هي اعظم شئ عند الله عز وجل حتى انه لزوال الدنيا أهون على من قتل رجل مسلم ، ثم قال "أن طائفة من شباب هذه الأمة علم ما للجهاد من اجر عظيم وفضل عظيم ورضوان من الله اكبر لذا قاموا يبحثون عن الجهاد ويرغبون في الثواب مندفعين بحب الله والرسول وحب الجنة فكان واجب علينا أن نبصرهم أن الجهاد ليس هدفا في ذاته ولا غاية وإنما هو وسيلة لرفع راية الدين ، فإذا لم يحقق الجهاد غايته كان ممنوعا لما فيه من إراقة الدماء وذهاب الأرواح والآمال ، والجهاد مع عدم تحقيق الغاية فيه غلو وتشدد مذموم في الشريعة ، واستشهد بقول الشاطبي " إن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لنفسها و إنما قصد بها أموراً أخرى هي معانيها وهي المصالح التي شرعت لأجلها " ، واستشهد بنصوص أخرى لبعض العلماء

وخلاصة هذا الفصل - كما ذكر الكاتب - أن الإصرار على القتال سواء كان في مصر أو غيرها من البلدان ما دام قد جلب من المفساد العظيمة على الدين والدنيا ولم يحقق أي مصلحة تذكر لا في الدين ولا في الدنيا كان هذا القتال محرما وممنوعا شرعا وعقلا .

ثم انتقل الكاتب إلى الفصل الثاني من الباب الثاني وعنوانه " حرمة إلقاء النفس في التهلكة " .

وفيه قال: لقد غالى بعض الشباب وحملوا أنفسهم ما لا طاقة لهم به وخرجوا حاملين السلاح على دولة قوية ثم قال: " ولو فكر هؤلاء الشباب قليلا لعلموا انه لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، ولعلموا أن الله لم يجعل عليهم في الدين من حرج ، وأن الله يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر " ، ثم قال : " ونقول لهؤلاء إن الله تعالى قد علم فيكم ضعفا فخفف عنكم ورحمكم فلم تحملون أنفسكم ما لا طاقة لكم به وما لم يفرضه الله عليكم " .

ثم سرد طائفة من أقوال العلماء تؤيد ما قاله وختم الفصل بهذه الخلاصة :

” إن إلقاء النفس في التهلكة نهى عنه شرعا وعقلا ، وهؤلاء الشباب يقدمون على قتال الحكومات القوية فيهلكون أنفسهم دون أي نفع للإسلام والمسلمين ، بل هم يتسببون في العديد من المفاسد والشر والتضييق على الدعوة الإسلامية وعلى رجالها فهذا لا شك فيه منه وتحريمه ” .

ثم انتقل إلى الفصل الثالث من الباب الثاني وعنوانه ” حرمة قتل المدنيين من غير أهل المقاتلة والممانعة ” وقال فيه : لم يطلق الإسلام يد اتباعه وجنوده في جهادهم ضد أعدائهم بل وضع لهم اعظم الدساتير التي عرفها الكون على مر الدهور والعصور ، دستوراً ملأته الرحمة والعدل والقسط .

وقال : لقد وضع الإسلام دستوراً حريياً عظيماً راعى فيه المحرمات ألا تنتهك أمر فيه بالعدل والقسط ، ثم ذكر مواد الدستور الحربي الإسلامي وهي :

- ١ - لا يجوز قتل النساء والأطفال والشيوخ .
- ٢ - لا يقتل الأعمى والذمي ولا الراهب ولا العبد ولا الفلاحين ولا الصناع
- ٣- حرمة قتل المدنيين الذين ليسوا من أهل المقاتلة والممانع
- ٤ - لا يجوز التمثيل بجثث القتلى
- ٥ - لا تهدم منازل المحاربين ولا تحترق محاصيلهم وزروعهم ولا تقتل دوابهم لغير مصلحة
- ٦ - الرحمة بالأطفال والصبيان
- ٧ - لا يقتل الرجل أباه ولا ذا رحم محرم
- ٨ - قتل الرجل أباه ولا ذي رحم محرم
- لا يجوز قتل رسل الأعداء
- لا يقاتل الكفار والمشركين قبل دعوتهم إلى الإسلام
- لا يجوز نقض العهد

وقد بين الكاتب بعد كل مادة من هذه المواد الأدلة عليها

وخلاصة هذا الفصل كما كتبها في المقدمة :

” حرمة قتل الأطفال والنساء والشيوخ وكل من لم يقاتل وهذا في حالة القتال مع المشركين ، أما المسلمون فلا يجوز قتلهم على أي حال “.

ثم انتقل الكاتب إلى الفصل الرابع من الباب الثاني وعنوانه ” حرمة قتل المستأمن وقضية السياحة “.

وقد ذكر إن ن حق كل مسلم العطاء الأمان ، شريفاً كان أو وضيعاً ، رجلاً كان أو امرأة

ثم استشهد على ذلك بالسنة الصحيحة

ثم ذكر أن اللامان ينعقد بكل لفظ يفهم من معناه سواء كان صريحاً أو كتابية أو رسالة أو إشارية

ثم ذكر أن هذا ينطبق في عصرنا الحاضر على تأشيرة الدخول وعلى دعوات الآحاد من المسلمين التي توجه إلى أناس من المشركين للزيارة ونحوها وعلى عقود العمل أو استقدام الفنيين ونحوهم ثم قال :

” إن السياح الذين يدخلون البلدان السلامية سواء بتأشيرة من الدولة بالدخول أو بدعوة من الشركات السياحية أو من الأفراد والهيئات أو أخرى فإن كل ذلك يعتبر أماناً لهم “.

وذكر أنه لا يجوز استهداف السياحة لأن استهداف السياحة يؤدي إلى قتل السياح

ثم انتقل إلى الفصل الخامس من الباب الثاني وعنوانه ” نظرات في التاريخ من وقائع الخروج على الحكام “ فذكر أن للخروج على الحكام والأمراء أمثلة عديدة سجلتها كتب التاريخ من أيام السلف إلى أيامنا هذه ، وأن العاقل اللبيب من ينظر إلى هذه الأمثلة نظرة اعتبار وتفحص ليستخلص منها بعد ذلك الدروس

والعبر ٠٠ ثم ذكر أمثلة ممن خرجوا على الحكام وبيان ما آل إليه أمرهم من القتل و الهزيمة .

وخلاصة هذا الفصل - كما ذكرت في المقدمة - هو وجوب أخذ العبرة والعظة مما آل إليه أمر الخارجين على الحكام ، وما وقع من الضرر على الأمة بسبب خروجهم ، ولهذا لا يجوز الخروج على الحكام

ثم انتقل إلى الفصل السادس من الباب الثاني وعنوانه "الصلح بين المسلمين ... و الصلح خير".

فذكر أن الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف.

ثم رد على الذين ينادون بعدم الصلح بين الجماعات وبين الدولة بأن الصلح باب عظيم من أبواب الخير ، فقد شرعه الله للحفاظ على الأسرة وهي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع ، وذكر أن الإصلاح بين المسلمين عامة وبين الآخرين يحتاج إلى تنازلات ، وكل صلح لابد فيه من تنازلات ولكن هذه التنازلات أيهون من إراقة الدماء ومفاسدها العظيمة

وقد أجاز الآلام مصالحة البغاة والمتردين ونقل نصوصا من أمهات كتب الفقه تؤيد ما قال ثم قال : وبعد !.. أفيشك شك بعد ذلك في شرعية المصالحة مع قومنا الذين يتحدثون بألسنتنا ويصلون إلى قبلتنا ويأكلون ذبيحتنا ويتسمون بأسمائنا لوقف قتال، المنتصر فيه مهزوم والمصلحة فيه منعدمة والمفسدة فيه غالبية و متحققة.

وخلاصة هذا الفصل - كما ذكر في المقدمة - أن القتال بين الشرطة والجماعة يجب وقفه ويجب الصلح بين المسلمين .

ثم انتقل الى الفصل السابع من الباب الثاني، وفيه ذكر إن المعاهدات لا تعقد للتخلص من المواقف الصعبة ثم يتحلل المرء منها متى أراد بل يجب الوفاء بكل عهد حتى لو كان فيه بعض الضيق للمسلمين والظلم ... واستشهد على ذلك

بصلح الحديبية وما جرى فيه من شروط مجحفة من الكفار ومع ذلك قبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر تحذير رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدم الوفاء بالعهد ، واستشهد على ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والقرآن الفقهاء ، منها قول ابن قدامة : إن الأمان ذا أعطى أهل الحرب حرم قتلهم ومالهم والتعرض لهم ، وخلاصة هذا الفصل السابع أن كل عهد يأخذه المسلم على نفسه يجب عليه الوفاء بذلك العهد

ثم أنهى البحث بخاتمة قال فيها مخاطبا الشباب :

"لقد كتبت هذه الرسالة من أجل الذكرى التي تنفع المؤمنين وتنفع الصالحين انطلاقا من قوله تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات : ٢٥] ثم قال :

" إن أخرى المسائل وأولى القضايا بالتدقيق فيها ولزوم الورع في تناولها والثاني في الخوض فيها هي مسائل الجهاد والتي تتعرض للدماء والأموال فعلينا أن نكل هذه المسائل لأهل العلم والاجتهاد ، ثم قال :

"فالزم أيها الأخ الصالح العلماء الصالحين الصادقين الثقة وزاحمهم بالركب في مجالسهم وكن مع أهل العلم في مرادهم ومع أهل الدعوة في هداية الخلائق ودعوة الناس إلى الخير، وكن من أهل هذه الآية ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف : ١٠٨]

وبعد....

فأرى أنه لا مانع من تداول هذا البحث حيث إنه لم يشتمل على مخالفة عقدية أو شرعية ، كما أنه تضمن أيضا تصحيحا للمفاهيم الخاطئة لدى البعض من الشباب في فهم فقه الجهاد في الإسلام والله الموفق ، ، ،

الملاحق

ملحق رقم (٢)

بيان المبادرة التي أطلقتها الجماعة الإسلامية بمصر

في ٥ يوليو ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

يناشد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية إخوانهم من قيادات الجماعة
وأفرادها إيقاف العمليات القتالية والبيانات المحرصة عليها داخل مصر
وخارجها دون قيد أو شرط وذلك لمصلحة الإسلام والمسلمين

المراجع

- مبادرة إنهاء العنف - رؤية شرعية ونظرة واقعية - الجماعة الإسلامية
- حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين - الجماعة الإسلامية
- تسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء - الجماعة الإسلامية
- النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين - الجماعة الإسلامية
- نهر الذكريات - الجماعة الإسلامية
- تفجيرات الرياض - الأحكام والآثار - الجماعة الإسلامية
- استراتيجيات تفجيرات القاعدة - الأخطاء والأخطار - الجماعة الإسلامية
- الدعوة الإسلامية في القرن العشرين - الجماعة الإسلامية
- مؤامرة أم مراجعة - مكرم محمد أحمد .
- تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينيات - د. رفعت سيد أحمد .
- رد الاعتبار للسادات - د. سعد الدين إبراهيم .
- المصحف و السيف - نبيل عبد الفتاح .
- قرآن وسيف - د. رفعت سيد احمد .
- فتايل ومصاحف - عادل حمودة .
- الحركة الإسلامية من المواجهة إلي المراجعة - د. كمال السعيد حبيب .
- الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر - د. رفيق حبيب .
- الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلي جماعات العنف - هالة مصطفى .
- العنف السياسي في مصر - د. حسن بكر - كتاب المحروسة - ١٩٩٦ .
- الهجرة إلي العنف - عادل حمودة .
- تقرير الحالة الدينية في مصر - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٥ .
- الحالة الدينية في مصر - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - العدد ٢ - ١٩٩٨ .

الفهرس

صفحة	الموضوع
٥	قبل المقدمة
٩	مقدمة
١٧	القسم الأول : سنوات الغضب
١٩	فى صحبة الجماعة
٢٨	نشأة الجماعة الإسلامية
٤٥	تنظيمات الجهاد الإسلامى
٤٩	تنظيم الفنية العسكرية
٥٥	جماعة التكفير والهجرة
٦٤	جماعة الجهاد
٧١	الجماعة الإسلامية
٨١	القسم الثانى : سنوات التحول
٨٣	المبادرة .. الخروج من العزلة
٩٧	نظرية المؤامرة .. فى ردود الفعل على المبادرة
١٢٩	إعادة قراءة لمراجعات الجماعة الإسلامية الفكرية
٢٢٥	القسم الثالث : حوارات وقف العنف
٢٠٥	القسم الرابع : شاهد على وقف العنف (آراء وأفكار)
٢٤٩	المراجع

حقوق الطبع محفوظة للناس



أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامي

يحظر نشر أو اقتباس أي جزء
من هذا الكتاب إلا بعد الرجوع
إلى الناشر